

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الدراسات العليا

القدرة التنافسيّة للصناعات الغذائية ودورها في التّجارة الخارجية السورية

بحث علمي مقدّم استكمالاً لشروط الحصول على درجة الدكتوراه
في العلاقات الاقتصادية الدولية

إعداد الطالب

سامر علي البوش

إشراف الأستاذ الدكتور

حسين الفحل

دمشق ٢٠١٤



وقل ربي زدني علماً

صدق الله العظيم .



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

التصنيف :.....

الموضوع :.....

إقرار

أنا الطالب : سامر علي البوش دكتوراه في العلاقات الاقتصادية
الدولية .

أصرح بأن هذا البحث هو من انجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي
أو من قبل باحثين آخرين .

دمشق في ٢٠١٢/٤/٥ .

اسم الطالب : سامر علي البوش

التوقيع :

تم تحكيم هذه الأطروحة من قبل لجنة الحكم
المؤلفة من السادة

	الأستاذ الدكتور موسى الغرير
	الأستاذ الدكتور رسلان خضور
	الأستاذ الدكتور عابد فضليّة
	الأستاذ الدكتور زياد زنبوعة
	الأستاذ الدكتور حسين الفحل

وقد عقدت جلسة المناقشة العلنية لها الساعة الواحدة من ظهر يوم
الأحد الواقع في ٢٠١٤/٤/١٦ م ، وتمت إجازتها بناءً على الحكم
الصادر من اللجنة أعلاه ومنح الباحث درجة الدكتوراه في العلاقات
الاقتصادية الدولية .

بطاقة شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والعرفان لكل ذي فضل علي وأخص بالشكر :

إدارة مركز الأعمال والمؤسسات السوري .

إدارة هيئة الاستثمار السورية .

وزارة الاقتصاد .

جمعية العلوم الاقتصادية السورية .

إدارة معهد الاقتصاد الكلي بجمهورية الصين الشعبية .

إدارة معهد التخطيط العربي بالكويت .

إدارة معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بدمشق .

مديرية التخطيط والإحصاء بوزارة الصناعة .

الفريق الإحصائي، وفريق التدقيق اللغوي، الذي رافقني خلال إعداد الأطروحة .

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور **حسين الفحل** الذي منحني وقته وتعبه وتفضل

بالإشراف على هذا البحث، وعمل على تقويمه، وأغناه بملاحظاته القيمة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة **رئيس وأعضاء لجنة الحكم** وذلك لمعاناتهم

قراءة هذا البحث وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي صوّبته وأغنّته .

محتويات البحث

١.....	مقدمة
٢.....	أهمية البحث
٢.....	مشكلة البحث
٤.....	أهداف البحث
٥.....	فرضيات البحث
٥.....	منهجية البحث
٦.....	الدراسات السابقة

الفصل الأول

نظرية التنافسية في البيئة العالمية الجديدة

المبحث الأول : التنافسية في الفكر الاقتصادي .

١٢.....	المطلب الأول : مفهوم التنافسية
١٤.....	المطلب الثاني : التنافسية في مدارس الفكر الاقتصادي
١٦.....	المطلب الثالث : تعريف التنافسية وأبعادها
	المبحث الثاني : أنواع التنافسية ومنهجيات قياسها .
١٩.....	المطلب الأول : أنواع التنافسية
٢١.....	المطلب الثاني : قياس وتحليل مؤشرات التنافسية
٢٣.....	المطلب الثالث : المنهجيات المتبعة في قياس مؤشرات التنافسية
	المبحث الثالث: التنافسية في الاقتصاد الكلي .

- المطلب الأول : المدلولات التنافسية لمؤشرات الاقتصاد الكلي ٢٦
- المطلب الثاني : دور الدولة في دعم التنافسية ٢٨
- المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية الحديثة في تطوير القدرة التنافسية ٣١
- المبحث الرابع : محددات القدرة التنافسية في العلاقات الاقتصادية الدولية .
- المطلب الأول : التنافسية الدولية في التجارة الخارجية ٣٦
- المطلب الثاني : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية ٤١
- المطلب الثالث : دور التجارة الالكترونية كأداة للمنافسة الدولية ٤٣
- المطلب الرابع : محددات الجاهزية التنافسية الدولية ٤٥

الفصل الثاني

تطور الاقتصاد السوري ومؤشراته التنافسية

- المبحث الأول : الاقتصاد السوري في منظومة النمو العالمية .
- المطلب الأول : منظومة النمو الاقتصادي وفق المنتدى الاقتصادي العالمي ٥٣
- المطلب الثاني : الاقتصاد السوري ضمن منظومة النمو الاقتصادي العالمي ٥٥
- المبحث الثاني : التحولات الهيكلية واتجاهات النمو للاقتصاد السوري .
- المطلب الأول : استئناف الإصلاحات الانتقائية والخروج من حالة العطالة..... ٥٩
- المطلب الثاني : التحولات الحديثة في الاقتصاد السوري ٦٢
- المطلب الثالث : اتجاهات النمو الاقتصادي في سورية ٦٤
- المبحث الثالث : تطور المؤشرات التنافسية للاقتصاد السوري .

المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية ٦٧

المطلب الثاني : مؤشرات البنية التحتية وديناميكية الأعمال ٧٠

المطلب الثالث : ترتيب تنافسية الاقتصاد السوري في المجموعة العربية ٧٤

الفصل الثالث

الصناعات الغذائية السورية وتطور مؤشراتها الاقتصادية

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للصناعات الغذائية السورية .

المطلب الأول : أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد السوري ٧٩

المطلب الثاني : الرؤية الاستراتيجية لتصنيع الغذائي في سورية ٨٥

المبحث الثاني : واقع الصناعات الغذائية السورية في القطاع العام .

المطلب الأول : الموقع والهيكلية العامة للصناعات الغذائية ٨٩

المطلب الثاني : مؤشرات الشركات والمؤسسات العامة للصناعات الغذائية ٩٣

المبحث الثالث : واقع الصناعات الغذائية في القطاع الخاص .

المطلب الأول : هيكلية الصناعات الغذائية في القطاعين الخاص والمشارك ١٠١

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات الصناعات الغذائية في القطاع الخاص ١٠٣

المطلب الثالث : أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية ١٠٦

الفصل الرابع

الأداء التنافسي للصناعات الغذائية السورية وأثره على التجارة الخارجية

المبحث الأول : الأداء الاقتصادي للصناعات الغذائية في الظروف التنافسية .

المطلب الأول : تطور منتجات الصناعات الغذائية السورية	١١٣
المطلب الثاني : تطور أداء نشاط الصناعات الغذائية السورية	١٢٤
المطلب الثالث : تحليل دور الظروف التنافسية في أداء الصناعات الغذائية السورية ...	١٣٩
المبحث الثاني :القدرة التنافسية للصناعات الغذائية (القياس والتحليل) .	
المطلب الأول : قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية بطريقة تحليل الانحدار	١٥٣
المطلب الثاني : تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية للصناعات الغذائية السورية	١٦٢
المبحث الثالث : المقوّمات التنافسية للصناعات الغذائية السورية .	
المطلب الأول : تحليل دور الصناعات الداعمة والمكملة للصناعات الغذائية	١٧٤
المطلب الثاني : تحليل ظروف الطلب في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية	١٧٧
المطلب الثالث : تحليل عوامل جذب السوق لصناعة المنتجات الغذائية	١٨٠
المطلب الرابع : دراسة الحالات العملية	١٨٦
المبحث الرابع : تنافسية الصناعات الغذائية السورية وعلاقتها بالتجارة الخارجية .	
المطلب الأول : مؤشرات تنافسية الصناعات الغذائية المرتبطة بالتجارة الخارجية	١٩٧
المطلب الثاني : تحليل المؤشرات التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية السورية	٢٠٢
المطلب الثالث : الوضعية التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية مع دول المقارنة	٢١٤
النتائج	٢٢٢
المقترحات	٢٢٨
المراجع والملاحق	٢٤٣

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	مسلسل
٤٠	ديناميكية السلع	١
٥٤	إدراج الدول ضمن مراحل النمو وفقاً لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP	٢
٥٦	قيم المؤشرات المكونة للمقاطع الرئيسية في منظومة النمو ونسب تثقيفها	٣
٦٣	تطور عجز الميزان التجاري ٢٠٠٤-٢٠١٠ (%)	٤
٦٣	الموازنة العامة نسبةً إلى الناتج المحلي (%) للفترة (٢٠٠٤, ٢٠١٠)	٥
٦٥	معدل النمو الاقتصادي بأسعار ٢٠٠٥ الثابتة	٦
٦٨	مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري الاقتصادية والمالية والتجارية	٧
٧١	مؤشرات البنى التحتية لتنافسية الاقتصاد السوري	٨
٧٢	مؤشرات الجاهزية التقانية لتنافسية الاقتصاد السوري	٩
٧٣	مؤشرات ديناميكية الأعمال لتنافسية الاقتصاد السوري	١٠
٧٥	تطور ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية للأعوام	١١
٩٣	تنفيذ خطة الإنتاج للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية	١٢
٩٥	مستلزمات الإنتاج للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية	١٣
٩٦	الناتج المحلي للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية	١٤
٩٩	إنتاج الشركة العامة للمخابز	١٥
١٠٣	عدد المنشآت الصناعية المشمّلة والمرخصة في القطاع الخاص	١٦
١٠٤	عدد المنشآت المنفذة حسب القطاعات الصناعية خلال فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	١٧
١٠٥	فرص العمل المنفذة حسب القطاعات الصناعية	١٨
١٠٥	رأس المال المستثمر في القطاعات الصناعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	١٩
١٠٦	المراسيم والتوصيات الصادرة لعام ٢٠١٠ والتي تخص قطاع الصناعات الغذائية	٢٠
١٠٦	التعاميم الصادرة عن وزارة الصناعة خلال عام ٢٠١٠	٢١

١٠٨	أثر تطوير المرسوم التشريعي ٤٧ لعام ١٩٥٢ على منشآت الصناعات الغذائية	٢٢
١٠٩	تأثير تطوير القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ على منشآت الصناعات الغذائية	٢٣
١٠٩	تأثير تطوير قوانين تشجيع الاستثمار على المنشآت الصناعية الغذائية	٢٤
١١٣	منتجات الصناعات الغذائية للقطاعين العام والخاص للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩	٢٥
١١٥	منتجات القطاع الخاص من الصناعات الغذائية في سورية	٢٦
١١٩	منتجات القطاع العام الصناعي من الصناعات الغذائية في سورية	٢٧
١٢٤	الإنتاج الإجمالي والنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام	٢٨
١٢٥	الإنتاج الإجمالي والنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥	٢٩
١٢٥	مساهمة الصناعة التحويلية بالإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥	٣٠
١٢٧	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي	٣١
١٢٧	مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي	٣٢
١٢٨	مساهمة الصناعة التحويلية على المستوى الكلي ومستوى القطاعين العام والخاص	٣٣
١٢٩	تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية	٣٤
١٣١	مساهمة نشاط الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٣٥
١٣٢	تغيرات الإنتاج والنتاج المحلي للصناعات الغذائية لسنوات الخطة الخمسية العاشرة	٣٦
١٣٣	مساهمة الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٣٧
١٣٤	مساهمة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٣٨
١٥٠	نسب وتوزع ووجهة صادرات سورية من الصناعات الغذائية للعام ٢٠١٠	٣٩
١٥٣	تصنيف المنتجات الغذائية رقمياً ، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي	٤٠
١٥٤	تصنيفات طريقة توزيع المصنع لمنتجاته رقمياً ، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي	٤١
١٥٦	معاملات المتغيرات المستقلة وما يقابلها من القيم المحسوبة والجدولية	٤٢
١٥٧	نتائج اختبار الفرضيات الخاصة بجانب المنتجين لمستويات دلالة إحصائية مختلفة	٤٣
١٥٨	تصنيفات مستويات التحصيل العلمي للمستهلكين رقمياً	٤٤
١٥٩	تصنيفات مكان سكن المستهلك رقمياً لأغراض التحليل الإحصائي	٤٥

١٥٩	تصنيفات الجنس للمستهلكين رقمياً لأغراض التحليل الإحصائي	٤٦
١٦١	معاملات المتغيرات المستقلة الخاصة بمعادلة المستهلكين	٤٧
١٦٢	نتائج اختبار الفرضيات الخاصة بالمستهلكين لمستويات دلالة إحصائية مختلفة	٤٨
١٨٨	مقاييس الأداء التنافسي لفروع الصناعات الغذائية السورية ٢٠١٠	٤٩
٢٠٣	واردات العالم من سلع الصناعات الغذائية مقارنة بواردات العالم الإجمالية	٥٠
٢٠٣	صادرات الصناعات الغذائية السورية ونسبتها إلى واردات العالم من هذه المنتجات	٥١
٢٠٥	مؤشر اندماج صادرات الصناعات الغذائية السورية في الأسواق الدولية	٥٢
٢٠٦	مؤشر توافق صادرات الصناعة الغذائية السورية مع الأسواق العالمية	٥٣
٢٠٨	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لمنتجات الصناعات الغذائية السورية	٥٤
٢١٠	قيم مؤشر تركُّز الصادرات للصناعات الغذائية السورية	٥٥
٢١٢	قيم مؤشر MS لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٥٦
٢١٤	قيم مؤشر IIT لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٥٧
٢١٦	قيم مؤشر TCI لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٥٨
٢١٨	قيم مؤشر RCA لسورية ودول المقارنة خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٥٩
٢٢٠	قيم مؤشر CI لسورية ودول المقارنة خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٦٠
٢٢١	الوضعية التنافسية للصناعات الغذائية السورية ضمن دول المقارنة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٦١

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	مسلسل
٥٧	موقع سورية بالمقارنة مع دول المرحلة الانتقالية الأولى وفق منظومة النمو الاقتصادي	١
٦٤	اتجاهات النمو الاقتصادي من عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٩	٢
٦٥	معدل النمو الاقتصادي السوري ٢٠٠٥ - ٢٠١٠	٣
٩٠	نشاطات قطاع الصناعة التحويلية في سورية	٤
٩٢	توزع شركات ومؤسسات القطاع العام للصناعات الغذائية	٥
٩٣	المؤشرات الاقتصادية والأداء الإنتاجي لسنوات الخطة العاشرة	٦
١٠٤	عدد المنشآت المرخصة حسب القطاعات الصناعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٧
١٠٤	عدد المنشآت المنفذة حسب القطاعات الصناعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٨
١٠٩	تأثير تطوير المرسوم التشريعي ٤٧ لعام ١٩٥٢ على منشآت الصناعات الغذائية	٩
١٠٩	تأثير تطوير القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ على منشآت الصناعات الغذائية	١٠
١١٠	تأثير قوانين تشجيع الاستثمار	١١
١١٠	توزع المنشآت المشملة والمرخصة والمنفذة حسب القطاعات الصناعية	١٢
١١٤	منتجات الصناعات الغذائية للقطاعات العام والخاص خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩	١٣
١١٦	منتجات الصناعات الغذائية في القطاع الخاص	١٤
١٢٠	منتجات الصناعات الغذائية في القطاع العام خلال الخطة الخمسية العاشرة	١٥
١٢٦	مساهمة الصناعات التحويلية في الإنتاج الإجمالي المحلي	١٦
١٣٠	مساهمة نشاط الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	١٧
١٣١	تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	١٨
١٣٢	الاختلافات السنوية بالنسبة للإنتاج والناتج المحلي للصناعات الغذائية خلال الخطة الخمسية العاشرة	١٩
١٣٣	مساهمة الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي	٢٠
١٣٤	مساهمة الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية في صافي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي	٢١
١٣٥	نشاط الصناعات الغذائية العام خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة	٢٢
١٣٦	صافي الناتج المحلي في القطاع العام الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج ٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٣
١٣٨	الإنتاج المحلي في القطاع الخاص الصناعي ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٤
١٣٨	صافي الناتج المحلي في القطاع الخاص الصناعي ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٥
١٤٠	طبيعة التفاعلات المكونة لنشاط الصناعات الغذائية السورية	٢٦

١٤٤	توزع سوق الصناعات الغذائية بين المنتج المحلي والمستورد تبعاً للعام ٢٠٠٩	٢٧
١٤٥	توزع النمط الاستهلاكي لأصحاب الدخل التي تقل عن ٢٠٠٠٠ ليرة سورية	٢٨
١٤٥	توزع النمط الاستهلاكي لأصحاب الدخل من ٢٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ ل.س	٢٩
١٤٦	توزع النمط الاستهلاكي لأصحاب الدخل التي تزيد عن ٥٠٠٠٠ ل.س	٣٠
١٤٧	توزع نمط الاستهلاك الغذائي فيما بين طلاب الجامعات والمدارس الحكومية والخاصة	٣١
١٤٨	نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات السورية بما فيها صادرات النفط ٢٠١٠	٣٢
١٤٩	توزع صادرات الصناعات الغذائية السورية حسب الأسواق الدولية	٣٣
١٨٥	عوامل جذب سوق الصناعات الغذائية السورية	٣٤
٢٠٤	تطور مؤشر الحصة السوقية لمنتجات الصناعات الغذائية السورية	٣٥
٢٠٥	تطور مؤشر اندماج سلع الصناعات الغذائية السورية IIT	٣٦
٢٠٧	تطور مؤشر التوافق التجاري لصادرات الصناعات الغذائية السورية في الأسواق الدولية	٣٧
٢٠٩	تطور قيم المؤشر RCA للصناعات الغذائية السورية خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٣٨
٢١٠	تطور مؤشر تركُّز صادرات الصناعات الغذائية السورية CI	٣٩
٢١٣	تطور مؤشر MS لكل من سورية ودول المقارنة للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٤٠
٢١٥	تطور قيم مؤشر IIT لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠	٤١
٢١٧	تطور قيم مؤشر TCI لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠	٤٢
٢١٩	تطور قيم مؤشر RCA لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠	٤٣
٢٢٠	تطور قيم مؤشر CI لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠	٤٤

الملخص

تعتبر التنافسية وسيلة اقتصادية معاصرة وحديثة العهد لتعزيز قدرة الاقتصادات على كسب مزايا إضافية في الأسواق المحلية والدولية، ولا يمكن لدولة من الدول إغفال أهمية دور التنافسية في التطور الاقتصادي وتحقيق وتيرة نمو متسارعة لاقتصادها، حيث بدأت هذه الظاهرة تأخذ مزيداً من الاهتمام والدراسة والمتابعة لما لها من دور مهم ومنتشعب ليس فقط في كسب حصص سوقية إضافية على المسويين المحلي والدولي، بل أيضاً في معالجة المشكلات الاقتصادية وعوائق العملية التنموية على المستوى الداخلي، وفي هذا البحث نسلط الضوء على هذه الظاهرة بشكل مفصل وندرس القدرة التنافسية لأحد أنشطة الاقتصاد السوري ذات الأهمية البارزة، ألا وهو نشاط الصناعات الغذائية، الذي يُعتبر من الأنشطة الأساسية في قطاع الصناعات التحويلية، والذي يُعتبر بدوره أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد السوري، وبغية التوصل إلى نتائج أكثر أهمية يمكن من خلالها تقديم الجديد للدارسين والمهتمين وأصحاب القرار فيما يتعلق بمتابعة وتحليل هذه الظاهرة في الاقتصاد السوري، وجدنا أثناء مرحلة الدراسة الأولية أنه من الأجدى دراسة الجانب الأكثر استجابةً وتأثراً بتغيرات المستوى التنافسي لهذا النشاط والمتمثل بالجانب التجاري والتسويقي لمخرجات نشاط الصناعات الغذائية، ومن هنا تبلور عنوان البحث في دراسة القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية حيث تناول هذا البحث أربعة فصول رئيسة تضمنت في متنها دراسات تفصيلية نوجزها فيما يلي :

الفصل الأول : تناول ظاهرة التنافسية ضمن البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، وقدم مفاهيم مختلفة لهذه الظاهرة، من وجهات نظر مختلفة لمدارس الفكر الاقتصادي، واستنتج أن مفهوم التنافسية يعتمد على الميزات الطبيعية المطوّرة بالعقول البشرية، كما قدم مجموعة من التعاريف للتنافسية وفقاً لمجموعة من المؤسسات والمعاهد والمنشآت العالمية حيث توصل إلى تعريف يشمل معظم المزايا التي تتضمن المفاهيم الشاملة للتنافسية وهو: أن التنافسية تعبر عن قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكن المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يزيد من مساهمتها في زيادة معدلات

النمو لديها، وتضمن إعادة توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة. كما بحث هذا الفصل بأبعاد التنافسية ومنهجيات قياسها ومؤشراتها المختلفة، إضافةً إلى دراسة مصفوفة التنافسية وميزانها .

وتضمن مدلولات مؤشرات التنافسية للاقتصاد الكلي، ودور الدولة في دعمها، والسياسات الناجمة في تطويرها، إضافةً إلى تحليل مفصل لأدوات الربط التنافسي للاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ودور كل من الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الالكترونية كأدوات تنافسية مهمة ودورها في إرساء الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو متسارعة، بصورة يمكن الانتقال بها من الفهم النظري الصحيح إلى التنفيذ العملي على أرض الواقع .

الفصل الثاني : تناول هذا الفصل منظومة النمو الاقتصادي وفق المنتدى الاقتصادي العالمي وموقع الاقتصاد السوري ضمنها، وتابع تطوّر المنظومة القطاعية للاقتصاد السوري، حيث بينت النتائج أن مؤشرات سورية مقبولة لدى مقارنتها بمتوسط مؤشرات دول المرحلة الانتقالية الأولى ضمن منظومة WEF ما يدل على استجابة الاقتصاد السوري لمحفّزات النمو ضمن المنظومة العالمية، ثم انتقل لدراسة مراحل نمو الاقتصاد السوري بدءاً من مرحلة الإصلاحات الانتقالية إلى مرحلة الخروج من حالة العطالة، وقد بينت النتائج هنا أن ضغوطاً سكانية وطاقوية تشكّل تحديات كبيرة أمام تحقيق نمو مرتفع ومستدام تتطلب تنويع محركات النمو، وتشكيل تركيبة إنتاجية جديدة للاقتصاد، خاصةً وأن عملية الإصلاح لا تنتهي بل تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أكثر تعقيداً .

ثم تطرّق الفصل إلى مؤشرات التنافسية الخاصة بالاقتصاد السوري، ومؤشر التنافسية العام على المستويين العربي والعالمي، وقد حصلت سورية على مراتب متأخرة في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وتكاد تكون متأخرة جداً في العام ٢٠١٠.

الفصل الثالث : تناول الواقع الفعلي لنشاط الصناعات الغذائية السورية، موضحاً السياسات الحكومية والاجراءات الاقتصادية المتخذة لتطوير ودعم هذا النشاط، ومن جانب آخر أوضح أهم مؤشرات الأمن الغذائي السوري، حيث تبين أنه بالرغم من انخفاض معدل انتاج الحبوب في سورية لازال اقتصادها يحافظ على مستويات متقدّمة في الأمن الغذائي، وعلى الرغم من خسائر بعض مؤسسات الصناعات الغذائية، إلا أن هناك رؤية استراتيجية تمثلت بطروحات تبنتها

الحكومة منذ تبنيها اقتصاد السوق الاجتماعي بداية الخطة الخمسية العاشرة. كما عرض الفصل هيكلية الصناعات الغذائية السورية بمكوناتها من الشركات والمؤسسات الخاصة والحكومية وذات الطابع المشترك العاملة في هذا النشاط، ثم قَدِّمَ تحليلات مفصّلة عن مؤشرات وأدائها ونسب تنفيذ خططها السنوية خلال فترة الدراسة، وأثر القوانين والتشريعات المعمول بها على مستوى الأداء.

الفصل الرابع : تضمّن دراسة تفصيلية لتطور الأداء الاقتصادي للصناعات الغذائية في ظل الظروف التنافسية المحلية والدولية، إضافةً لتحليل دور هذه الظروف في أداء تلك الصناعات حيث أن نتائج تحليل ظروف الطلب المحلي والخارجي تُبين وجود فرصة متاحة لتوسيع التسويق المحلي والخارجي، لأن مرونة الطلب على سلع الصناعات الغذائية السورية وخاصةً في أسواق الدول العربية والاتحاد الأوربي، تعتمد على مدى استجابة تلك السلع لمواصفات الجودة المطلوبة والسعر، مما يعكس إمكانية تحقيق مزيد من التوسع وكسب حصص سوقية جديدة من خلال رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعات وتحقيق المزيد من الاعتماد عليها في استقطاب القطع الأجنبي من جهة، وتعزيز إحلال الواردات من جهة أخرى .

وفي هذا الفصل تمت دراسة القدرة التنافسية للصناعات الغذائية بطريقة إحصائية باستخدام طريقة تحليل الانحدار، وباعتماد عينة إحصائية تمثل منتجي ومستهلكي سلع الصناعات الغذائية، حيث بيّنت نتائج التطبيق وفق برنامج SPSS أن هناك علاقة ما بين حجم الدخل ودرجة التحصيل العلمي ومكان السكن وجنس المستهلك ونسبة انفاقه على المصنوعات الغذائية وفق الفرضيات المدرجة .

كما تضمّن الفصل دراسة تحليلية مفصّلة للإمكانيات والجهود التنافسية للصناعات الغذائية خلصت لمجموعة من النتائج بيّنت بمجملها مواطن القوة ومواقع الضعف في ارتباطات العوامل المعنية بتحليل الإمكانيات والجهود المؤثرة في القدرة التنافسية لهذا النشاط، أضف إلى ذلك تحليل دور وعوامل الصناعات الداعمة والمكمّلة للصناعات الغذائية ودورها في رفع القدرة التنافسية ومواقع ضعفها وقوتها .

ولدى تحليل ظروف الطلب المحلي على منتجات هذا النشاط تبيّن أن حجم الطلب المحلي على منتجات الصناعات الغذائية السورية كبير نسبياً، وبشكل دافعاً قوياً لرفع إمكانيات وجهود القدرة التنافسية لهذه الصناعات مع الأخذ بعين الاعتبار حجم هذا الطلب على السلع المستوردة .

ومما لا شك فيه أن ذوق ومزاجية المستهلك، وزيادة التعقيد في طلبه على هذه السلع لها اعتبارات غير واضحة في بعض الأحيان، وغير منتظمة في أحيان أخرى، ومع ذلك فإن المستهلك السوري يواكب معظم التطوّرات في الطلب على السلع الأجنبية، ويستمد ذلك من مستوى وعيه للماركات الأجنبية .

كل هذا يضع على كاهل المنتجين المحليين ضغوطاً من شأنها أن تدفعهم للعمل وفق هذه التعقيدات الذوقية في طلب المستهلكين ووعيهم للماركات الأجنبية، مما يعني اعتمادهم استراتيجية تنافسية جديدة وواضحة تقوم على أساسين، هما :

- إما تخفيض الأسعار بشكل يتناسب مع غالبية المستهلكين .

- أو الإنتاج بجودة السلع المستوردة، وهذا يعني خسارتهم لبعض الفئات الاستهلاكية الدنيا .

أما لدى دراسة الحالات العملية عن صناعة اللحوم وزيت الزيتون والسكري والشوكولا وبنفس الطريقة والأسلوب المطبق تم التوصل إلى أنّ :

- صناعة اللحوم في سورية تمتلك قدرة تنافسية قوية مقارنةً بباقي الصناعات الغذائية، ويمكن أن تمتلك هذه الصناعة قدرة تنافسية أعلى إذا تمّت الإصلاحات الهيكلية لكل من القطاعين الصناعي والزراعي المرتبطان بها، بحيث يمكنهما تقديم مخرجاتهما لهذه الصناعة بجودة أكبر وسعر أقل، مما يزيد من معدّل ربحية هذه الصناعة ويقوي قدرتها التنافسية، إلى جانب إقدام القطاع الخاص على الاستثمار في بعض الصناعات الداعمة والمكملة لهذه الصناعات .
- صناعة زيت الزيتون تمتلك قدرة تنافسية جيدة بالمقارنة مع جميع فروع الصناعات الغذائية وبشكل متوسط مقارنةً بالدول المتقدّمة، وتمتلك هذه الصناعات قدرة تنافسية أعلى فيما لو تم الخلاص من مشكلة عدم توفر أسواق خارجية إضافية، أما فيما يخص رضا المستهلكين فهناك رضا نسبي عن هذه المنتجات من ناحية أسعارها.

• صناعة منتجات الشوكولا والساكر : تمتلك قدرة تنافسية متوسطة بالمقارنة مع جميع فروع الصناعات الغذائية، وضعيفة مقارنةً بالدول المتقدمة، وتمتلك هذه الصناعات قدرة تنافسية أعلى فيما لو تم الخلاص من مشكلة عدم توفر المواد الخام الأولية الداخلة في هذه الصناعة أما فيما يخص رضا المستهلكين فهناك رضا نسبي عن مثل هذا المنتجات من ناحية أسعارها، ولكن يطمح المنتجون أن يصلوا إلى مستوى تلك المنتجات في الدول المتقدمة وجودتها وتحديداً تلك المستوردة للسوق المحلية .

ثم تمت دراسة أهم المؤشرات الدولية التي تقيس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية بغية تطبيقها على الصناعات الغذائية السورية، بالاعتماد على بيانات هذا النشاط والتي حصلنا عليها من خلال زيارة لمكتب إدارة المعلومات الدولية التابع لمنظمة التجارة العالمية في جمهورية الصين الشعبية ببيجين وبيانات برمجية Trade map وفقا للتصنيف السلعي المنسق Harmonize system 2002 للمستوى الثاني، بالإضافة إلى قاعدة بيانات Com trade حسب التصنيف SITC VERSION 2 ، والمنشور على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت حيث تمت دراسة مؤشرات تنافسية صادرات الصناعات الغذائية السورية لخمس سنوات متتالية، وأتبعت بدراسة مقارنة لكل من تونس والكويت كدول عربية وهولندا وماليزيا كدول متقدمة وناشئة للوصول إلى نتائج أكثر دقة وواقعية، حيث تبين أن صادرات سورية من السلع الغذائية المصنعة تعتبر من الصادرات قليلة التنوع، وكذلك تتصف بمحتوى محدود تكنولوجياً، وتعتبر أقل اندماجاً مع الأسواق العالمية مقارنةً بالدول الناشئة والمتقدمة، إلا أنها بلغت مستويات متوسطة اقتربت من المتوسط العالمي. كما اتضح أنها أقل توافقاً مع الطلب العالمي، مقارنةً بتلك الدول، حيث أن محتواها التكنولوجي أقل مما هو عليه في الدول المتقدمة والناشئة، لذلك فإن الترتيب العام لمؤشر التنافسية للصناعات الغذائية السورية يعتبر أقل من المتوسط خلال الأعوام من ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ .

وفي الختام تم تلخيص نتائج الفرضيات والإشارة إلى كل ما أمكن التوصل إليه من استنتاجات ومعلومات وتوقعات مبنية على نتائج التطبيقات ذات العلاقة من الناحيتين الإحصائية والتحليلية تتعلق بجوانب الدراسة شاملةً ومن ثم العمل على رسم خطة استراتيجية متكاملة على شكل

مجموعة من المقترحات مبنية على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن لهذه الخطة أن تقدّم ما هو جديد في ميدان التنافسية المتعلقة بنشاط الصناعات الغذائية للمهتمين والدارسين وصنّاع القرار الاقتصادي .

الباحث

المقدمة :

تعتبر التنافسية وسيلة أساسية لتعزيز قدرة كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على زيادة حصصها في الأسواق العالمية، والحصول على قدر أكبر من التدفقات المالية والاستثمارات المباشرة ضمن بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالانفتاح وتحرير الأسواق وارتفاع وتيرة التطور والتواصل التقني بين الدول .

ويعود تعاظم الاهتمام بالتنافسية إلى أثرها الهام على النشاط الاقتصادي بكافة مستوياته، ابتداءً من الأفراد والشركات التي تطمح أن تحقق النجاح والنمو المستمر، وانتهاءً بالدول والحكومات التي تسعى إلى تحقيق نمو مستدام للارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها وتوزيع أفضل للدخل على مستوى اقتصادها الكلي .

ويعتبر نشاط الصناعات الغذائية أحد أهم أنشطة الصناعات التحويلية، نظراً لسرعة مردوده وتوليدته للدخل واستيعابه لأعداد كبيرة من العمالة، نتيجة الاستثمارات التي يمكن أن تُوظف فيه، أضف إلى ذلك ما يخلقه هذا النشاط من ترابطات وتشابكات خلفية وأمامية من خلال تصنيع المحاصيل الزراعية ونتاج الثروات الحيوانية، والاستثمارات التي تتطلبها السلع نصف المصنعة والتي تدخل في الصناعات الغذائية كافة، علاوةً على ما يؤمنه من مصادر جديدة للقطع الأجنبي من خلال دوره في التجارة الخارجية وهنا نجد أن التوجهات والاهتمامات من قبل الاقتصاديين وأصحاب القرار باتت أكثر مما كانت عليه سابقاً في دراسة تنافسية للاقتصاد بشكل عام، والصناعات التحويلية ومنها الصناعات الغذائية بشكل خاص، لما لها من دور مهم في التجارة الخارجية، خاصةً في ظل الظروف التي تتسم بالانفتاح والحرية الاقتصادية. من هنا جاءت أهمية دراسة الوضع التنافسي للصناعات الغذائية في إطار تحرير التجارة الدولية، والدور المهم الذي تلعبه في التجارة الخارجية .

يتضمن هذا البحث عدداً من الفصول تتحدث عن نظرية التنافسية في البيئة العالمية الجديدة، وتبحث الواقع الحالي للوضع التنافسي للاقتصاد السوري بمقارنته مع مجموعة من الدول الأخرى، كما تأخذ بشيءٍ من التفصيل واقع الصناعات الغذائية والآفاق المستقبلية لها في ضوء المستجدات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وحصصها السوقية في الأسواق المحلية والدولية، وتحليل مدلولات المؤشرات التنافسية لها ومقارنتها بمؤشرات مجموعة من الدول ذات الاقتصادات المتباينة (المتقدمة والنامية) بما يمكن من استنتاج السياسات والإجراءات اللازمة لدعم التجارة الخارجية السورية في ظل ظروف الانفتاح والحرية الاقتصادية، واستخلاص النتائج التي يمكن من خلالها رسم سياسات أفضل لرفع القدرة التنافسية

للصناعات الغذائية وزيادة مساهمتها في حجم الصادرات السورية وتقليص حجم الواردات من منتجات الصناعات الغذائية للعمل على تخفيف العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

أهمية البحث :

انطلاقاً من أهمية الصناعات الغذائية كأحد أهم أنشطة قطاع الصناعات التحويلية في سورية، والذي يعتبر بدوره المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية، والأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة، وتوفر إمكانية متزايدة لتحقيق التنمية المستدامة، وضمن عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقليصاً للمسافات الاقتصادية، تُعتبر الصناعات الغذائية من النشاطات التي تتمتع بميزات التنافسية الديناميكية "بسبب اعتماديتها على منتجات القطاع الزراعي ونتاج الثروة الحيوانية" وامتلاك القدرات الإنتاجية والارتقاء بالمنتج الوطني إلى المستوى العالمي .

كل ذلك يجعل من نشاط الصناعات الغذائية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص نظراً لقدرته على تحفيز النمو وقدرته على توليد الدخل واستيعابه لأعداد متزايدة من العمالة، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة، ونتيجة للتغيرات المتسارعة في حاجة السوق الداخلية والتطور الواسع في حجم وبنية التجارة الخارجية، لا بد من إيلاء موضوع "القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية" الأهمية التي يستحقها .

وانطلاقاً من أهمية هذا الدور لا بد من البحث في أساليب تدعيم الجاهزية التنافسية لهذا النشاط، وكيفية تعزيزها وتطويرها، والعمل على الحد من أسباب إضعافها وتراجعها، وذلك لتحفيز هذا النشاط الذي يساهم في دفع عملية التنمية والنمو الاقتصادي المنشود .

مشكلة البحث :

ترتبط الصناعة الغذائية بالقطاع الزراعي ونتاج الثروة الحيوانية، ويتسم نشاط الصناعات الغذائية بقدرته على تحقيق قيمة مضافة جيدة وعالية إذا ما قورن ببعض نشاطات قطاع الصناعات التحويلية الأخرى حيث لا يرتبط بتبعية خارجية في الحصول على الموارد الأولية ومستلزمات الإنتاج، إلا أن هذا النشاط يعاني من مستويات منخفضة في استخدام التكنولوجيا بشكل عام، وتتسم خطوط الإنتاج بالقدم والقدم الشديد "خاصة بالنسبة للقطاع العام" ويعاني هذا النشاط من تدنٍ بالغ في المستوى التأهيلي داخل قوة

العمل، كما يعاني من ضعف البنى التحتية وقلة المدن الصناعية الموزعة جغرافياً، كذلك ضعف التمويل وارتفاع تكاليفه وضعف مؤسّساته، مما يخفض من المستوى التنافسي لمنتجات نشاط الصناعة الغذائية ويضعف إمكانياته في مجارة المنتجات الأخرى التي تنافسه في الأسواق المحلية والدولية وبالتالي فإن رفع قدرته على زيادة الحصة السوقية محلياً ودولياً يعود على الاقتصاد بزيادة في وتيرة النمو، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة التدفقات المالية بما يخفف من عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

تؤثر الأسباب المذكورة أعلاه على المناخ الاستثماري، وخاصة على نشاط الصناعة الغذائية، وتتخذ هذه الصعوبات والتحديات أهمية أكبر مع توجه الاقتصاد السوري نحو الانفتاح وتقليص الحماية والدعم من جهة، والدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة السورية الأوربية المتوسطة ومنطقة التجارة السورية التركية أو مثيلاتها من جهة أخرى، مما يعني زيادة المنافسة التي تتعرض لها منتجات الصناعة الغذائية السورية من قبل المنتجات الأخرى، كما أن سياسة التجارة العالمية الانفتاحية تخلق المزيد من الضغوط التنافسية على منتجات الصناعة الغذائية السورية في أسواقها التصديرية، وبذلك يتطلب هذا الوضع التنافسي المتزايد تغييرات في السياسات الاستراتيجية بما يخص الصناعة الغذائية السورية، خاصة وأن هذه الأوضاع الجديدة تخلق فرصاً كبيرة بقدر ما تخلق من تحديات أمام تقدم وتطور هذا النشاط .

ويأتي هذا البحث لدراسة الواقع الحالي والآفاق المستقبلية للقدرة التنافسية لنشاط الصناعة الغذائية السورية وتأثيرها على التجارة الخارجية في إطار تحرير التجارة الدولية، ويمكن من خلاله الإجابة على مجموعة من الأسئلة منها :

1. ما هو الدور التنافسي لنشاط الصناعة الغذائية السورية في تحقيق التوازن الاستراتيجي بين التصدير والاستيراد، من خلال زيادة الصادرات من منتجات الصناعات الغذائية، وأثر ذلك في تحقيق التوازن في بنية التجارة الخارجية من حيث زيادة السلع المصدرة ذات القيمة المضافة العالية من جهة وتخفيف المستوردات من المواد ومستلزمات الإنتاج المصنعة ونصف المصنعة من جهة أخرى ؟
2. ما هي الآلية التي يمكن من خلالها خلق شراكات استراتيجية بين مؤسسات نشاط الصناعات الغذائية السورية وبين المؤسسات الأخرى في البلدان الأجنبية بما يعزز القدرة التنافسية ويرفع سويتها لتفعيل الطاقة الإنتاجية والتصديرية القصوى ؟

٣. ما هي الإجراءات العملية التي يجب اتخاذها من أجل رفع المستوى التنافسي لنشاط الصناعة الغذائية السورية، وهل البرامج الاستراتيجية الحكومية قادرة على رفع القدرة التنافسية لمنتجات هذا النشاط ؟
٤. ما هو دور القدرة التنافسية لنشاط الصناعات الغذائية في تنمية التجارة الخارجية، ثم أين هو الموقع التنافسي الحقيقي لمنتجات هذا النشاط في الأسواق الدولية، وما هو الأثر المترتب على الاقتصاد الكلي جزاء هذا الموقع ؟

أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مجموعة من النقاط، تتمحور حول طاقة الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها، وآليات رفع القدرة التنافسية لهذا النشاط، والآثار المترتبة على قطاع التجارة الخارجية على مستويات القدرة التنافسية المختلفة لهذا النشاط، حيث تتمثل هذه النقاط بـ :

١. تحليل واقع الصناعات الغذائية في سورية، والبحث في المفاصل الرئيسية لهذا النشاط، ومن ثم التوصل للمشكلات والعوائق التي تحول دون تحقيق معدلات نمو متزايدة تمكنه من رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الكلي .
٢. تحديد دور الصناعات الغذائية في خلق استثمارات جديدة، وجذب استثمارات أجنبية إضافية والتوصل إلى السياسات التي من شأنها تدعيم هذا الدور وتعزيزه، وكذلك تحديد دوره في رفع معدلات توظيف العمالة، وتوفير فرص عمل جديدة في القطاعين العام والخاص .
٣. تحديد دور هذا النشاط في رفع سوية الصادرات على مستوى القطاعين العام والخاص، وقدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية ضمن إطار تحرير التجارة الدولية، بكل من الجودة والسعر .
٤. توضيح المؤشرات التي تقيس المستوى التنافسي لنشاط الصناعة الغذائية، وإظهار الأسس التي يمكن من خلالها بناء القدرة التنافسية لهذه الصناعة، وتحليل عوامل نجاحها، وأسباب تدعيم وتحفيز كل المقومات التي من شأنها تحقيق استراتيجية القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
٥. الوقوف على الآثار التي يمكن أن تترافق مع مختلف مستويات القدرة التنافسية للصناعات الغذائية على كل من التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، ضمن إطار تحرير التجارة الدولية، لاسيما بعد دخول سورية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنطقة التجارة الحرة السورية التركية أو ما يماثلها والوقوف على عتبة الدخول بمنظمة التجارة العالمية .

٦. دراسة الوضعية التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية على المستوى الدولي، من خلال تحليل مقارن مع اقتصادات الدول الأخرى، لتحديد الموقع التنافسي لهذه الصادرات بشكلٍ دقيقٍ والتعرُّف على نقاط القوة ونقاط الضعف، ومن ثم تحديد الفرص والبدائل للوصول إلى وضع تنافسي أفضل لهذه الصناعات، وذلك من خلال تعزيز نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف ما أمكن .

فرضيات البحث :

يتضمن البحث مجموعة من الفرضيات هي :

١. نشاط الصناعات الغذائية السورية ذو بنية إنتاجية جيدة الترابط والاعتمادية، وهو يرتبط مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني بترابطات وتشابكات رئيسية خلفية وأمامية جيدة .
٢. يسهم نشاط الصناعات الغذائية السورية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويرفد قطاع التجارة الخارجية ويلعب دوراً مهماً في تحسين وضع الاقتصاد الكلي .
٣. يساهم نشاط الصناعة الغذائية السورية في توظيف وتطوير المهارات والتقنيات الحديثة، مما يزيد من قدرته التنافسية ويعزز دوره في التجارة الخارجية .
٤. القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية ضعيفة، خاصةً فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، وذلك مقارنةً بدول عربيةٍ وأجنبيةٍ متباينة من حيث البنية الاقتصادية والإنتاجية .

منهجية البحث :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين اثنين للبحث والتحليل والتوصل إلى النتائج وهما :

١. المنهج الوصفي :

حيث تم من خلاله توضيح مفاهيم وتعريف القدرة التنافسية بشكل عام، وتبيان مقاييس ومعايير ومؤشرات القدرة التنافسية لنشاط الصناعات الغذائية، كما استُخدم هذا المنهج في عرض الواقع الراهن لهذا النشاط، ومشكلاته ومعوقات تطوره وتقدمه التي تحول دون رفع مستوى قدرته التنافسية التي من شأنها أن تساهم في دعم التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي .

٢. المنهج الاستقرائي :

تم استخدامه لتتبع الواقع الحالي لنشاط الصناعات الغذائية وتحليل قدرته التنافسية على المستويين المحلي والدولي، لاستنتاج سبل تطويرها وتعزيزها، وقراءة الأثر المستقبلي لها في رفع مستوى مساهمة

الصناعات الغذائية على المدى الاستراتيجي في التجارة الخارجية السورية، وإمكانية تعزيز موقع منتجات الصناعة الغذائية السورية في الأسواق الدولية، وقياس قوة منافستها للمنتجات الدولية .

ويتضمن المنهج الاستقرائي أيضاً المنهج التحليلي الإحصائي، الذي تمّ من خلاله جمع وتصنيف وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في التجارة الخارجية السورية، والتوصيف الدقيق باستخدام أشهر المؤشرات الدولية لمستوى قدرته التنافسية وقياسها على المستويين المحلي والدولي .

الإطار الزمني للبحث :

تناول البحث دراسة القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٠ ، ولكن لا بد من الاستعانة بجدول تسبق هذه الفترة أو تلحق بها في بعض الأحيان وذلك من أجل توضيح تصور للاتجاه العام للمؤشرات المدروسة بحسب طبيعتها

الدّراسات السابقة :

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت القدرة التنافسية بشكلها العام "المؤشرات والمنهجيات المتبعة في قياسها"، كما تناولت بعض الدراسات طرق تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات والشركات، ومنها ما تناول أحد عناصر التنافسية واعتبره مقياساً لتحليلها وقياسها ولكن لم نجد أيّاً من الأبحاث أو الدراسات التي تناولت "القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية"، من هنا أتت أهمية إضافة هذا البحث للدراسات التي سبقته في موضوع القدرة التنافسية للاقتصاد، وأثرها في رفع وتيرة النمو والتنمية المستدامة .

نذكر من بعض الدراسات السابقة :

١- مؤشرات التنافسية وسياساتها في البلدان العربية - كتاب - وديع، محمد عدنان : دراسة عام ٢٠٠٥ حيث تناول هذا البحث تعريف التنافسية ومفهومها وكيفية قياس مؤشراتنا ثم تناول مجموعة من السياسات المتبعة لرفع المستوى التنافسي لمجموعة من الاقتصادات العربية وتوصل إلى أن السياسات المتبعة في الدول العربية في رفع وتيرة أداء التنافسية العربية هي سياسات متشابهة ذلك بسبب تشابه اقتصاداتها .

٢- تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات والشركات العربية في الأسواق العالمية - رساله ماجستير - أبو قحف، عبد السلام - أحمد عيتان، رنا : دراسة عام ٢٠٠٧ ، تناول هذا البحث مفهوم التنافسية

ومحدداتها والكيفية المتبعة في قياس مؤشراتها وتحليلها، ووضع مجموعة من الأسس التي يجب الاعتماد عليها في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات والشركات العربية في الأسواق العالمية .

٣- **مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق** - رسالة ماجستير - بركات، نسرين - العلي، عادل :

دراسة ٢٠٠٧، حيث تناول البحث مفهوم التنافسية، والمنهجيات المتبعة في قياس وتحليل مؤشراتها ثم عرض مجموعة من تجارب البلدان المتقدمة في اختراق الأسواق الدولية "الدول النامية" وأشار إلى وجود علاقة ما بين تنافسية اقتصاد الدول المتقدمة وعلاقتها السياسية مع البلدان النامية .

٤- **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطويرها** - رساله ماجستير - صادق الحاج مصطفى، لؤي: دراسة عام ٢٠٠٥، حيث تناول البحث دراسة لواقع الصناعات الغذائية الفلسطينية وتحليل واقعها التنافسي، ثم تناول تحليلاً ميدانياً باستخدام الاستبيان الإحصائي للآليات الأكثر نجاعةً في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية، وما هي الجوانب التي تؤثر فيها الصناعات الغذائية الإسرائيلية على الأسواق الفلسطينية فيما يتعلق بتنافسية هذا النشاط .

٥- **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية** - دراسة خاصة لصندوق النقد العربي - قاسم حسن جمال - محمد، إسماعيل : دراسة عام ٢٠١١، حيث تعرّض البحث للتعريف المتباينة للقدرة التنافسية في العصر الحديث، ثم عرض الهيكل السلعي للصادرات العربية، والمنهجيات المتبعة في قياس تنافسية الصادرات السلعية العربية ومن ثم قام بدراسة مقارنة للدول العربية مع كل من تركيا وماليزيا وسنغافورة وإسبانيا وقدم نتائج حول أسباب ضعف القدرة التنافسية للصادرات السلعية للدول العربية مقارنة بتلك الدول .

٦- **الخيارات الاستراتيجية الكبرى لتحقيق الميزة التنافسية للسلع** - دراسة لوزارة الصناعة الجزائرية - حامد، نور الدين : دراسة ٢٠٠٨ حيث طرحت الدراسة ثلاث خيارات استراتيجية رئيسية، تتمثل ب : القيادة بالتكلفة، التمييز والتركيز وتسمى الخيارات الاستراتيجية العامة، والتي تم طرحها من قبل بورتر. حيث اعتبر الباحث أنه لا يمكن للمؤسسة تحقيق ميزة تنافسية من خلال استغلال الفرص المتاحة في البيئة التنافسية إلا من خلال تطبيق واعتماد إحدى هذه الخيارات الثلاث، أي أنه يعتبر أن جميع قرارات المؤسسة وحركيتها تقع في إطار هذه الاستراتيجيات حصراً .

٧- **قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات "دراسة حالة قطاع غزة"** - رساله دكتوراه - القريناوي، جبر السلامة : دراسة ٢٠٠٦، أظهرت نتائج الدراسة ضعف دور السلطة الفلسطينية في

دعم المنتج الفلسطيني المحلي، وتوفير مقومات تطوره وصموده في مواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، أو تبني سياسات تجارية، ومالية فعالة تدفع الأنشطة الصناعية إلى الأمام، كما بينت الدراسة أيضاً انخفاض حجم العمالة في منشآت الصناعات الغذائية إلى أكثر من النصف مقارنةً بالفترة التي سبقت اندلاع انتفاضة الأقصى، وكذلك انخفاض نسبة الطاقة الإنتاجية المستغلة في منشآت الصناعات الغذائية وهو ما يشير إلى الإمكانيات المتاحة لتطوير هذه الصناعة من خلال دعمها من السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتهاج سياسة تخفف من آثار إجراءات الحصار الإسرائيلي المستمرة وسيطرتها على المعابر ومنافذ التسويق الخارجية.

وفي النهاية تقدم الباحث بعدة توصيات في ضوء نتائج الدراسة، وكانت التوصية الأساسية والعامّة أهمية تبني سياسة إحلال الواردات كاستراتيجية للتصنيع، لأنها السياسة الحيوية التي تلائم طبيعة الصناعات الغذائية كصناعة بدائية في قطاع غزة، كما يشكّل إتباع هذه السياسة أهمية كبرى لتحقيق هدف تطور الصناعات الغذائية وخلق اقتصاد منافس في المستقبل.

٨- التوضع الاستراتيجي والميزة التنافسية المستدامة في الصناعات الغذائية - Jekaterina

Baraskova : دراسة ٢٠١٠، تبحث الدراسة في مفاهيم الميزة التنافسية المستدامة (SCA)، وتحديد المواقع الاستراتيجية للصناعات الغذائية (SP)، حيث هدفت إلى وضع إطار ومحددات واضحة المعالم فيما تحدّته الصناعات الغذائية من تشابكات أمامية وخلفية، وخلصت إلى أن الشركات العاملة في هذا النشاط الاقتصادي تعتبر هياكل معقّدة، وخاصّةً في دول الاتحاد الأوروبي، وضمن مقارنات متعدّدة بين الاستراتيجيات المتّبعة من قبل تلك الشركات، استنتجت الدراسة أن تلك الشركات تخلق سلاسل وعناقيد صناعية ترقى إلى مستويات متقدّمة ضمن المحددات سابقة الذكر .

٩- إعادة هيكلة الصناعات الغذائية للدول الأوروبية الشرقية الخمس "استعراض مقارن" - Marc

Duponcel : دراسة ٢٠٠٦، تقارن الدراسة بين الآليات والآثار الناجمة عن مختلف الطرق المستخدمة في تطبيق الخصخصة وإعادة هيكلة الصناعات الغذائية لدول الشرق الأوروبي "لتوانيا استونيا، سلوفينيا، هنغاريا، بولندا" .

ومن خلال الاستعراض المقارن توصلت الدراسة إلى أن استونيا وهنغاريا تؤديان أفضل الأساليب في إعادة هيكلة قطاعات الصناعات الغذائية وخصخصتها، حيث شارك الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في تجديد الطاقة الإنتاجية لدى تلك الدول، كما ساهم في رفع القدرة التنافسية للقطاعات الفرعية لهذا النشاط، وجعلها أكثر ملاءمةً للأسواق المحلية والدولية .

الفصل الأول

نظرية التنافسية في البيئة العالمية الجديدة

- تمهيد .

المبحث الأول : التنافسية في الفكر الاقتصادي .

المبحث الثاني : أنواع التنافسية ومنهجيات قياسها .

المبحث الثالث: التنافسية في الاقتصاد الكلي .

المبحث الرابع : محدّدات القدرة التنافسية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

تمهيد:

شهدت التجارة العالمية تغيرات هيكلية واضحة مع بدايات القرن الحالي تمثلت في تراجع حصص السلع الأولية في الأسواق الدولية لصالح منتجات الصناعات التحويلية والصناعات عالية المحتوى التقني وترافق ذلك مع ارتفاع حجم التجارة في كل من السلع المتشابهة والمنكاملة على مستوياتها المختلفة مما عرّض مجموعة الدول التي تعتمد في تجارتها الخارجية على المواد الأولية والسلع كثيفة العمالة إلى منافسة متزايدة مترافقة مع انخفاض في مرونة الطلب عليها، وما يستتبع ذلك من تهديد لمعدلات النمو وانخفاض مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة .

في ظل هذه البيئة الاقتصادية الجديدة المتسمة بمزيد من الانفتاح والمنافسة تتوجّه دول العالم في تحسين القدرة التنافسية لنشاطاتها الاقتصادية المختلفة نحو الاستقطاب والعولمة، وذلك للاستفادة من المزايا التي تمنحها التجارة الدولية الحرة والأسواق المفتوحة في زيادة النمو لاقتصاداتها.

كما ركّزت المنهجية الحديثة في التجارة الخارجية على الدور الأكبر للسياسات الاقتصادية المعزّزة للميزات التنافسية وتعظيم القيمة المضافة المحقّقة من الموارد الوطنية وعوامل الإنتاج، في ظل المزايا النسبية التي تمتلكها الدول بما فيها المزايا التكنولوجية .

لذلك فإن تسارع التطورات التكنولوجية وكثافة مخرجات الإبداع والابتكار المترافقة مع سهولة الاتصالات وحرية انتقال عوامل الإنتاج التي أدت بدورها إلى تلاشي المسافات، يزيد من تعزيز حدّة المنافسة الاقتصادية الدولية على مستوى الإنتاج والتبادل التجاري، أما على المستوى الوطني فقد أصبح توفير بيئة عمل جاذبة للاستثمار وتمتلك اليد العاملة المدرّبة والمؤهّلة، والبنى المؤسّساتية الجيدة "التشريعية والإدارية والتحتية" ضرورة وألوية في رفع القدرات التنافسية الوطنية لتحقيق التقدّم والازدهار الاقتصادي .

المبحث الأول التنافسية في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول : مفهوم التنافسية .

المطلب الثاني : التنافسية في مدارس الفكر الاقتصادي .

المطلب الثالث : تعريف التنافسية وأبعادها .

المطلب الأول

مفهوم التنافسية competitiveness

يُسمَّ مفهوم التنافسيَّة بالحدثة وتعدُّ الأوجه، ولا يوجد حتى الآن إطار نظري قوي ومتماسك يسمح بتحديد هذا المفهوم بشكل دقيق ومحكم، وقد جاءت الفكرة الأولى لمفهوم التنافسية من أدبيات مدرسة إدارة الأعمال والتي يُعتبر المفكّر الاقتصادي مايكل بورتر من أبرز روادها، كون التنافسية وفق أدبيات هذه المدرسة تشكّل الأساس لتحليل استراتيجية قطاع الأعمال، إذ تتنافس الشركات في الحصول على حاجاتها من الموارد وأكبر نسبة من الحصص في الأسواق، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية (Profitability) .¹

وقد تعاضم الاهتمام بمفهوم التنافسية منذ منتصف الثمانينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والمتراق مع التوجه العام نحو اعتماد وتطبيق آليات اقتصاد السوق في مختلف البلدان، وأصبحت معايير ومؤشرات التنافسية (Criteria and indicators of competitiveness) على أولويات الأجندات الاقتصادية للدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة ومؤخراً الدول النامية .

وكثيراً ما يتداخل مفهوم التنافسية مع مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول الأمر الذي يجعل من إيجاد وتحديد تعريف دقيق للتنافسية مهمة صعبة جداً، أضف إلى ذلك عامل "ديناميكية التغيّر المستمر في مفهوم التنافسية" (Dynamic continuous change in the concept of competitiveness)، ففي بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال فترة الثمانينات، وفي فترة التسعينيات ارتبطت التنافسية بالسياسة التكنولوجية (Technological policy) للدول، أما حالياً ومع بداية القرن الحالي فإن تنافسية الدول تُركّز على رفع مستويات معيشة المواطنين وعملية توزيع الدخل. يعتبر تحديد مفهوم التنافسية مسألة غاية في الأهمية لأنها تحدد معالم وحدود الظاهرة، وكيفية قياسها وتفسيرها، والعوامل المحددة لها، والعوائق التي تقف أمام تطويرها .

¹ وديع ، عدنان : التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية – المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ ص ٥٩.

انصبّت اهتمامات المفكر الأمريكي بورتر* "m. porter" على تطوير مفهوم الميزة التنافسيّة (Competitive Advantage)، فبناءً على دراساته تُبنى استراتيجيات تطوير تنافسية البلدان على الاختراع والإبداع والإنتاجية والتطوير والانفتاح لتحقيق مستويات جيدة من التنافسية، التي أصبحت وفق استنتاجاته سياسة وطنية يُقاس من خلالها مدى مقدرة البلد على تحقيق تفوق في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الجاذبية في استقطاب رؤوس الأموال وتوطين التقانة والمساهمة في سلسلة الإنتاج الدولية (International production chain).

ومفهوم الميزة التنافسيّة هو نتاج مفكّرٍ مدارس إدارة الأعمال، وهو مفهوم تطبيقي لا يستند إلى تنظير اقتصادي، إنما يعتمد على الأدوات التي طُوّرت لتقييم التنافسية مثل مفهوم "الماسة" والتوزّع العنقودي للصناعات (Distribution Industries Cluster) من قبل بورتر.

ويرى بورتر أنّه عوضاً عن الاعتماد على الميزة النسبية المتوفرة، يجب على البلد أن يتجه باتجاه الميزة المطوّرة (الاختراع والابتكار)، أو الميزة التنافسية المبنية على استراتيجيات الشركات في مجال الابداع والتطوير لاستدامة وتوسيع حصص جيدة في الأسواق سواء المحلية أو الدولية، وهذا ما ذهب إليه بورتر في مفهوم "الماسة".

مما سبق نستنتج أن التنافسية مفهوم معقد يصعب تحديده، كما الحال في بعض المفاهيم الاقتصادية ذات الأوجه المتعددة كالعولمة (Globalization)، والتنمية (Development)، والفقر، إلا أنه يتوجه نحو الاعتماد على الميزات الطبيعية المطوّرة بالعقول البشرية لتكون أساساً قوياً لتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد.

ونتيجة هذا التعقيد فإن تحديد مفهوم التنافسية وقياسها يخضع لمناظرات ما بين الباحثين والأكاديميين والمؤسسات الاقتصادية الدولية، لذلك انبثق عن تلك المناظرات العديد من التعاريف والمؤشرات التي تحاول قياس وتحديد الأوجه المتعددة لهذه الظاهرة، والتي سندرسها لاحقاً.

المطلب الثاني

التنافسية في مدارس الفكر الاقتصادي

Competitiveness in the schools of economic thought

تناول المفكرون الاقتصاديون ظاهرة التنافسية (Competitive phenomenon) من أوجه متعددة وظهرت في الأدبيات الاقتصادية المتخصصة كمسألة غاية في الأهمية، إلا أنها تفتقر لوجود إطار نظري قوي ونموذج متماسك يسمح بتفسير هذه الظاهرة وتحديداتها تحديداً علمياً دقيقاً، لأن معظم الأبحاث المتخصصة في هذا المجال تحاول إيجاد تعريف محدد لهذه الظاهرة .

- مفهوم التنافسية لدى مدرسة رجال الإدارة (School administrators) يركز إلى الجوانب المتعلقة بالتكلفة (Cost) والإنتاجية (Productivity)، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الاختراع والإبداع في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية (Comparative advantage) في امتلاك الموارد واليد العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي^٢ .
- وفي المدرسة الاقتصادية (School economists) تركز التنافسية على الرفاه الاقتصادي وتربطه بالنمو المستدام (Sustainable growth) وتعتبر اقتصاد ما اقتصاداً تنافسياً إذا كان قادراً على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي يجب أن يعكس هذا النمو تحسناً في مستوى الرفاه وذلك اعتماداً على الإنتاجية والاختراع في عمليات الإنتاج كثيفة رأس المال، مع التوجه للاستثمار في الدول ذات العمالة الرخيصة بالنسبة للعمليات الإنتاجية كثيفة العمالة^٣ .
- الواقعيون (Realists) يؤمنون بنظرية التجارة الحرة وأدوات السوق بناءً على فرضية المنافسة التامة (Perfect Competition) ولا يؤمنون بأن تدخل الدولة سيؤدي إلى النتائج والأهداف المرجوة لذلك لا يرون أي أهمية لمعايير التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني " فالتجارة الحرة وفق هذا الفكر تحقق الربحية لجميع الدول وتوزع الموارد بالصورة المثلى " لذلك فإن دور التنافسية ينحصر في مستوى الأداء الاقتصادي الجزئي^٤ .

5 Porter , M, sachs, Executive Summary : Current and Growth Competitiveness , WEF2000.

^٣ العباس ، بلقاسم : مفهوم التنافسية ومنهجية قياس مستوياتها – المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ ص٧٥.

7 IMD 2004 , World Competitiveness Yearbook .

• أمّا الاستراتيجيون (Strategists) فإنهم يؤمنون بنظرية التجارة الحرة (The theory of free trade) مؤكدين أن الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية غير متوفرة في الواقع، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أبرزها التغير التكنولوجي ومحدودية قدرة الوصول إليه لعدد غير قليل من دول العالم إضافة إلى تكلفة الاستثمار "المادية والزمنية" المعنية بتطوير المهارات والقدرات البشرية، بالتالي ليس هناك استخدام أمثل للموارد، الأمر الذي يعطي دوراً هاماً لأي تدخل من أصحاب الشأن في الحكومات والمؤسسات وقطاع الأعمال، وكلّما كان الأداء أفضل لأصحاب الشأن "من أصحاب القرار وقطاع الأعمال" كلما ارتفعت القدرات التنافسية للاقتصاد سواءً على المستوى الكلي أو الجزئي وأفضل مثال على ذلك حالة دول النمر الآسيوية^٥.

مما سبق نجد أن فريقاً من الاقتصاديين يعتقدون أن دور التنافسية ينحصر في مستوى الاقتصاد الجزئي وأن تدخل الدولة لن يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، وبالمقابل نجد فريقاً آخر يؤيد تدخل أصحاب الشأن من الحكومات والمؤسسات وقطاع الأعمال بسبب محدودية الوصول إلى العامل التكنولوجي لدى عدد غير قليل من الدول، إلا أنه لا يمكننا حقيقةً إغفال دور أي من المحاور الرئيسية سابقة الذكر التي تعتمد عليها اقتصادات البلدان في رفع قدراتها التنافسية .

^٥ العباس ، بلقاسم : مرجع سابق ص٦٨ .

المطلب الثالث

تعريف التنافسية وأبعادها

يعبر مصطلح التنافسية عن الوضع الاقتصادي للبلد، ويعكس الواقع المهني لمختلف نشاطات قطاع الأعمال، لذلك نجد وفق التحليل الاقتصادي أن لمصطلح التنافسية ثلاثة أبعاد رئيسية متباينة، يتمثل البعد الأول بدور التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي "المنشأة والقطاع"، والبعد الثاني (وهو البعد الأشمل) يعكس الوضع والأداء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، والبعد الثالث يعكس الأداء الاقتصادي للدولة على المستوى العالمي^٧.

وتدفع الأبعاد الأساسية للتنافسية إلى الاهتمام بثلاثة جوانب مهمة وهي :

١. **مستوى التحليل (Level of analysis)** : اعتباراً من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوى الإقليم .

٢. **الشمول (Inclusion)** : وهي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية والاختيار الصحيح للغايات .

٣. **النسبية (Relative)** : حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصادات سواء كانت بلدانا أو مؤسسات أو أقسام في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين أو تعني المقارنة النسبية بالقياس إلى وضعية افتراضية مستهدفة وتكون معرفة جيداً .

ومن خلال هذه الأبعاد يمكن أن نورد مجموعة من التعاريف الاقتصادية للتنافسية، فبحسب الهيكلية الاقتصادية تُعرّف التنافسية :

أولاً - تعريف التنافسية على مستوى المنشأة أو المؤسسة :

يمكن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة أو المؤسسة بأنها قدرة هذه المنشأة أو المؤسسة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يحقق نجاحاً مستمراً للمنشأة على الصعيد العالمي والمحلي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة .

^٧ بابكر، مصطفى : التنافسية العربية والأداء الاقتصادي الكلي - المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ ص ١١٨.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية "العمل ورأس المال والتكنولوجيا" والاستعداد للمنافسة الدولية، فتنافسية المؤسسة لم تعد تتحدّد بخفض التكاليف فقط بل بنجاحها ضمن مجموعة معايير أهمها "الإنتاجية، الربحية، التميز، الحصة في السوق".^٨

ثانياً - تعريف التنافسيّة على المستوى القطاعي : إن القدرة التنافسية على المستوى القطاعي تقوم ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات ناظمة مرنة تتماشى مع التطورات الاقتصادية، ومؤسسات نشطة محورها مهارات إدارية وتقنية تعمل ضمن آليات الإدارة التنافسية (Leaders competitive)، أي ضمن آليات فعالة لقوى السوق "كقوة الموردين، قوة الزبائن حرية الدخول والخروج لسوق العمل، وحدة المنافسة"، إذ يمكن تعريف التنافسية على المستوى القطاعي بأنها القدرة على تحقيق نجاحات مستمرة في مهام الإدارة التنافسية سواء لجهة القيمة المضافة المحققة من القطاع أو لجهة الخدمات الميسرة والداعمة التي يحققها القطاع نفسه .

ثالثاً - تعريف التنافسية الوطنية على المستوى الدولي : يختلف مفهوم التنافسية بين دولة وأخرى بحسب درجة التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي لهذه الدولة أو تلك، حيث يتمحور تعريف التنافسية الوطنية للدول الصناعية الناشئة حول كيفية الحفاظ على التقدم والمواقع الريادية المحققة في عالم الصناعات ذات التقانة المتوسطة والرفيعة من خلال تأخير المزايا النسبية التي تمتلكها هذه الدول في بعض المجالات مثل "انخفاض الأجور، وفرة المواد الأولية الموقع الجغرافي"، والعمل على زيادة القطاعات التي يمكن أن تحتل فيها مواقع ريادية. أما بالنسبة للدول الفقيرة فتتحدد تنافسيّتها في قدرتها على الاستمرار في الأسواق الدولية عبر تعظيم إمكانيات الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة والتقليل ما أمكن من النتائج السلبية لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي .

أمّا التعريف الذي يشمل معظم المزايا التي تعطي المفاهيم الشاملة للتنافسية فهو: أن التنافسية تعبر عن قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكّن المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يزيد من مساهمتها في زيادة معدلات النمو لديها، وتضمن إعادة توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة .

^٨ وديع ، عدنان : محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية ، تونس ٢٠٠١ ص ١٢٢ .

المبحث الثاني

أنواع التنافسية ومنهجيات قياسها

المطلب الأول : أنواع التنافسية .

المطلب الثاني : قياس وتحليل مؤشرات التنافسية .

المطلب الثالث : المنهجيات المتبعة في قياس مؤشرات التنافسية .

المطلب الأول

أنواع التنافسية Competitive types

تُميز التنافسية باعتمادها محاور متعدّدة، فيمكن تمييز أنواعها من خلال التكاليف الإنتاجية للسلع المصدّرة إلى الأسواق الخارجية، وكذلك من خلال محتوى المنتجات من الإبداع والعنصر التكنولوجي أو من خلال محتواها من التقنية العالية ورأس المال البشري والقدرة الابتكارية . لذلك يمكننا تمييز القدرة التنافسية وفق أنواع مختلفة نذكر منها^١ :

١. تنافسية التكلفة أو السعر (Competitive cost or price):

فالبلد ذو التكاليف الأقل يتمكن من تصدير سلعته إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من غيره ويدخل في تحديد هذه التنافسية أثر سعر الصرف الأجنبي أمام العملة الوطنية.

٢. التنافسية غير السعرية (Non-price competitiveness):

إن التنافسية كونها تشمل عوامل أخرى غير التكلفة والأسعار يمكن أن تتنوع بين التنافسية النوعية والتنافسية التقنية بحيث نجد^{١٠} :

- **التنافسية النوعية (Competitive quality):** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع والتفوق التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة يتمكن من تصدير سلعته حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه .
- **التنافسية التقنية (competitive technical):** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في الصناعات ذات المحتوى العالي من التقنية .

٣. التنافسية الكامنة "المستدامة" (The underlying competitiveness Sustainable) :

وتركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل مثل رأس المال البشري والتعليم والتقانة والقدرة الابتكارية .

19 Professor Boyan Jovanovic, Department of Economics, New York University, 269 Mercer Street, New York, NY 10003

^{١٠} التقرير السنوي الأول لتنافسية الاقتصاد السوري ٢٠٠٧ ص ٧٦ .

٤. التنافسية الجارية (Ongoing competitive):

وهي التنافسية التي تركز على القدرة الحالية للمنافسة ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها. وتختلف المنهجيات التي تقيس مؤشرات التنافسية باختلاف أنواعها، فالمؤشرات التي تقيس التنافسية من خلال التكلفة أو السعر غالباً ما تذهب لتحليل آليات التغيير في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وتستند في استنتاجاتها على أدوات ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، أما المؤشرات التي تقيس التنافسية غير السعرية فهي تستند في استنتاجاتها على تحليل واقع البحث والتطوير ومستوى التقانة، وآثار التقدم العلمي والتقني.

مما سبق نجد أنّ المؤشرات التي تقيس التنافسية الجارية تعتمد على تحليل الاقتصاد الكلي، ودراسة بيئة الأعمال ومستوى جاذبيتها للاستثمارات، والإنتاجية والتكلفة، وكذلك ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص، والحصص السوقية، أما المؤشرات التي تقيس التنافسية الكامنة فهي تعتمد على تحليل ودراسة الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة، وتحليل واقع رأس المال البشري، ودراسة البنية التحتية التكنولوجية .

المطلب الثاني

قياس وتحليل مؤشرات التنافسية

Measurement and analysis of competitiveness indicators

تختلف أساليب ومؤشرات قياس التنافسية بحسب المستوى الذي يتم تناوله، حيث تختلف الأساليب والمؤشرات على مستوى الشركة عن الأساليب والمؤشرات على مستوى القطاع أو على مستوى الاقتصاد الكلي، كما تختلف بحسب منهجية الجهة التي تقوم بالقياس، فقياس تنافسية منشأة ما بالنسبة لمثيلاتها محلياً وخارجياً تتم عبر تحليل ودراسة مؤشرات محددة يتمثل أهمها في الإنتاجية، التكاليف، الربحية الحصّة في الأسواق العالمية، وحجم الاستثمارات فيها.. الخ. وتقاس تنافسية القطاع بنفس المعايير التي تقيس تنافسية المنشأة إلا أن التنافسية الوطنية الكلية لا يمكن قياسها بنفس المؤشرات المستخدمة على المستوى الجزئي .

أولاً - قياس التنافسية الوطنية^{١١} :

تُقاس التنافسية الوطنية بجملة من المؤشرات الاقتصادية والمالية تقسم إلى جزئين اثنين، مؤشرات التنافسية الجزئية (Partial competitive) ومؤشرات التنافسية المركبة (Competitive vehicle).

١. المؤشرات الجزئية للتنافسية :

وهي متعدّدة، حيث تقدّم قياساً كمياً أو نوعياً لإحدى جوانب التنافسية الكثيرة، ومن أهم هذه المؤشرات تلك المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية النسبية، الإنتاجية والتكلفة والنوعية هذه المؤشرات هي في الأصل ميكراوية* "تقيس قياساً جزئياً" ولكن كثيراً ما يتم تجميعها لكي تقيس الإنتاجية والتكلفة على المستوى القطاعي أو الكلي، ومن أهم هذه المؤشرات إنتاجية العمالة المتوسطة والهامشية "الحدية" والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتكلفة وحدة العمل .

٢. المؤشرات المركبة للتنافسية :^{١٢}

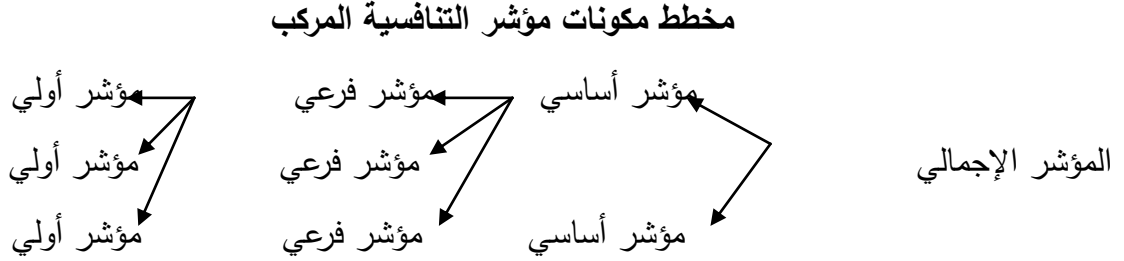
من أهم هذه المؤشرات نذكر المؤشر الذي يصدره سنوياً معهد الإدارة الدولية IMD ومؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، حيث تُصدر المؤسستان مؤشرات مركبة تستخدم فيها عدداً كبيراً من المؤشرات

^{١١} العباس ، بلقاسم : مفهوم التنافسية الوطنية ومنهجية قياسها - مرجع سابق ص ١٤٩ .

* الميكراوية : المقصود بها أنها تقيس المؤشرات الاقتصادية على مستويات جزئية أو تفصيلية دقيقة .

^{١٢} يصدر عن المعهد الدولي للإدارة والتنمية، وعن المنتدى الاقتصادي الدولي .

الجزئية الكمية والنوعية لقياس التنافسية، والتي يتم تنظيمها بشكل تنازلي، حيث يتكون المؤشر الإجمالي من عوامل أساسية تتألف من مؤشرات فرعية تتكون بدورها من مؤشرات أولية كما في المخطط التالي :



٣. مؤشرات الاستبيان :

إن المؤشرات المركبة لقياس التنافسية الوطنية التي ينشرها المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد الإدارة الدولية تتضمن في تركيبها المتغيرات التي تشكل المؤشرات الأولية لتلك المؤشرات المركبة وتدعى المتغيرات النوعية أو ما يسمى بمتغيرات الاستبيان، ففي كل مرة يتم فيها القيام بإجراء استبيان آراء لرجال الأعمال التنفيذيين وأخذ القرار لتقييم الأداء التنافسي للبلد عبر الإجابة على استبيان معد لذلك الغرض ويتم تسجيل الإجابة على الأسئلة على سلم تقييمي متجانس ، هذه المتغيرات الذاتية والتي تقيس انطباع رجال الأعمال حول الأداء يتم تنميطها وتجميعها لحساب المؤشر .

ثانياً - التقارير الدولية التي تقيس التنافسية :

تنشر المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD ، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF منظمة الأمم المتحدة UN) تقريراً سنوياً، تتضمن مجموعة من المؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم على سلم التنافسية العالمي، من هذه التقارير :

١. تقرير المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD)

٢. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) .

٣. تقارير. ومؤشرات. البنك. الدولي. (WB).

المطلب الثالث

المنهجيات المتبعة في قياس مؤشرات التنافسية

Methodologies for the measurement of competitiveness indicators

من أشهر المؤشرات المركبة لقياس التنافسية على الصعيد الدولي هو مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي WEF ، ومؤشر المعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD ، ويمكن اعتبار المؤشرات التي يعتمدها المعهد العربي للتخطيط نموذجاً للمؤشرات البسيطة كونها تعتمد على مكونات إحصائية رقمية في بناء مؤشرات التنافسية وقياسها، وجميع هذه المنهجيات تعرضت لانتقادات "كما ذكرنا سابقاً" حول طريقة تركيبها للمؤشرات ومكوناتها، ومنها جهات عالمية كالمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يطور باستمرار منهجية إعداد مؤشرات قياس التنافسية، وفيما يلي بعض المنهجيات المتبعة في حساب مؤشرات التنافسية :

١. منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي WEF : يوفر المنتدى تقيماً شاملاً لتنافسية ما يزيد عن ١٣٠

دولة تشكل اقتصاداتها ٩٨% من الناتج الإجمالي العالمي، ليستفيد منه كل من :^{١٣}

- الحكومات لتحديد معوقات النمو والاستفادة منه في رسم وتعديل السياسات .
- قطاع الأعمال وخصوصاً الشركات لتطوير استراتيجيات أعمالها وتوجيه الاستثمارات .
- الأكاديميين والباحثين في تحليل بيئة الأعمال الحالية في بلد ما .
- منظمات المجتمع المدني لمعرفة المزيد عن وضع بلادها التنافسي مقارنة بالبلدان الأخرى .

٢. منهجية المعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD :

تعتمد طريقة المعهد الدولي للتنمية والإدارة في حساب مؤشرات التنافسية كما هو الحال في طريقة المنتدى الاقتصادي العالمي على استخدام مزيج مركب يجمع بين نتائج استطلاعات الرأي النوعية للمدراء التنفيذيين ورجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية، وبين البيانات الإحصائية التي يتم

37 " The Global Competitiveness Report " WEF 2004

*أستاذ التحليل الاقتصادي بجامعة كولومبيا ، عمل من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٦ عضواً استشارياً في منظمة التجارة العالمية .

الحصول عليها من مصادر مختلفة، ومن ثم معالجة هذه المعلومات والبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية البسيطة والمرجحة والقيم المعيارية المنمذجة للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي والمؤشرات الفرعية المكونة له .

٣. منهجية المعهد العربي للتخطيط بالكويت :

تعتمد المنهجية التي طورها المعهد العربي للتخطيط بالكويت لمؤشرات قياس التنافسية على المتغيرات الكمية والإحصائية، التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية وإقليمية ومحلية، حيث يستند في بناء المؤشر الكلي على التعريف الذي تبناه المعهد للتنافسية، فقد ركّز على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم، كالسياسات والهياكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو ويميّز المعهد بين نوعين من التنافسية هما : التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة.

حيث تتعلق التنافسية الجارية بالأداء التنافسي على المدى القصير "الحالي" بينما تتناول التنافسية الكامنة القدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل .

أما مؤشر التنافسية الكامنة فيتكوّن من ثلاثة عناصر رئيسية هي : رأس المال (Share capital) التكنولوجية والتقانة (Technology and technology index) البنية التحتية التقانية (Technological infrastructure). أما مؤشر التنافسية الجارية فيتكون من مؤشرات فرعية تتمثّل بالأسواق والتخصص والاقتصاد الكلي، والإنتاجية والتكلفة، وبيئة الأعمال .

المبحث الثالث

التنافسية في الاقتصاد الكلي

المطلب الأول : المدلولات التنافسية لمؤشرات الاقتصاد الكلي .

المطلب الثاني : دور الدولة في دعم التنافسية .

المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية الحديثة في تطوير القدرة التنافسيّة .

المطلب الأول

المدلولات التنافسية لمؤشرات الاقتصاد الكلي

The competitive implications of macroeconomic indicators

للسياسات الاقتصادية الرشيدة دوراً هاماً وأساسياً في دعم القدرات التنافسية للاقتصادات بما تهيئه من مناخ مناسب لعمل القطاع الخاص، وما توفره من استقرار اقتصادي لحفز ثقة المستثمر المحلي والأجنبي وتمثل أهم أهداف سياسات الاقتصاد الكلي في دفع النمو، محاربة البطالة والفقر، خفض التضخم وتثبيت الأسعار، وتمثل أهم وسائلها في أدوات السياسة المالية والنقدية .

ولتقييم مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها يستخدم الاقتصاديون العديد من المؤشرات التي تحمل في مضامينها مدلولات عن المستوى التنافسي، والتي تسعى في مجملها لإيضاح الأداء الاقتصادي الكلي للبلد، ومن أهمها^{١٤} :

١. مؤشرات النمو والاستثمار (Indicators of Growth and Investment) .
٢. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (Economic Stability Indicators) .
٣. مؤشرات عمق السوق المالي (The depth of the Financial Market indicators) .
٤. مؤشرات النشاط الإقراضى ودرجة التركيز (Lending activity indicators and the degree of focus) .
٥. مؤشر الاندماج التجاري (Business integration index) .
٦. مؤشر الاندماج المالي (Index financial integration) .
٧. مؤشر الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency Index) .
٨. هياكل الأسواق والمنافسة في القطاع الصناعي .
٩. ميزان التنافسيّة (Competitive balance) .

^{١٤} العباس، بلفاسم : هل الاقتصاديات العربية معولمة ، بحث في مؤشرات عولمة الاقتصاديات العربية ٢٠٠٢ص ١١٥ .

وعند تقييم المدلولات التنافسية (Implications Competitive) لهياكل الأسواق وسلوك الأفراد والأعمال يجب الأخذ بمجموعة من الاعتبارات وهي :

أولاً - هنالك اختلاف كبير بين مفهوم المنافسة ومفهوم التنافسية، فبينما تُعنى المنافسة بوصف هياكل الأسواق وسلوك الأفراد والأعمال في السوق المعني، تُعنى التنافسية بتقييم ومقارنة أداء الشركات أو الدول في ظروف المنافسة المتاحة في هذه الأسواق .

ثانياً - في كثير من الحالات نجد أن تفعيل المنافسة بفتح الأسواق وتسهيل دخول وخروج الشركات من شأنه تحفيز المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار في إنتاج، تطوير، تنويع وتسويق المنتج المحلي، وبالتالي يساعد في خلق وتعزيز تنافسية المنتج على الصعيد العالمي، غير أنه في حالات أخرى قد يكون وجود القوة الاحتكارية هو المحفز الرئيسي لدخول المستثمر الأجنبي في إنتاج وتسويق المنتج .

ثالثاً - بالرغم من ارتباط مدلولات التنافسية بالتركز الشديد للقوة الشرائية، إلا أن وجود التركيز لا يعني بالضرورة وجود الاحتكار، حيث في كثير من الأحيان قد يكون إنتاج القطاع ذو التركيز الصناعي العالي موجه نحو التصدير، وموجه بنسبة قليلة للسوق المحلية .

رابعاً - يكون التركيز مطلوباً من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية ، عند الاستفادة من وفورات الحجم في الصناعات الرأسمالية والتقنية ذات القيمة المضافة العالية والمرتبطة بنشاطات البحوث والتطور والابتكار والتي من شأنها تعزيز القدرات التنافسية للمنتج الوطني .

لذلك **نستنتج** أنه ليس من قبيل الصدفة أن نجد العديد من الدول المتقدمة تستخدم سياسة المنافسة استراتيجياً لتنمية قدراتها التنافسية من خلال إعفاء بعض الصناعات ذات النقل الاستراتيجي والتقني فيها من قوانين المنافسة .

المطلب الثالث

دور الدولة في دعم التنافسية

The state's role in supporting the competitiveness

اتجهت اقتصادات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة بالشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والدولية. ومع الانفتاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي وتغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، أخذت مسألة القدرة التنافسية تحتل مساحات متزايدة في الأدبيات الاقتصادية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي حيث تبين أن مناقشة المنافسة الدولية يركز على مسألتين أساسيتين هما :

١- الأولى تتعلق بمفهوم المنافسة الدولية ومضمونها وارتباطها بالأهداف الوطنية وكيفية التعامل معها.

٢- والثانية تتعلق بمؤشرات المنافسة الدولية وأساليب قياسها والسياسات الوطنية المعززة لها .

وتتجسد الأهداف الوطنية التي تسعى الدولة لتحقيقها في التنمية الشاملة بزيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة، وتحسين وضع الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة، وكذلك تشمل المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية .

وقد تطوّر هذا المفهوم مع تطوّر وظائف الدولة في الشأن الإنمائي، إلا أن جوهر هذا الهدف لم يتغيّر مع تغيير دور الدولة عبر المراحل المختلفة، ونلاحظ تطوّر وظائف الدولة بالشأن الإنمائي كما يلي :^{١٥}

١- في ظل المفهوم الليبرالي :

كانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى من الأمن والقضاء والجيش والدبلوماسية، أما سائر الوظائف الأخرى فكانت من اختصاص القطاع الخاص، وكان من المحظور على الدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكانت المنافسة أساساً منافسة محلية وكان يُترك للأسواق المحلية أن تحدد الإجابات على التساؤلات لأي نظام اقتصادي، والمتمثلة بماذا وكيف ولمن ننتج وذلك في ظل

^{١٥} بن جليلي ، رياض : سياسات تطوير القدرة التنافسية، برنامج تطوير السياسات التنافسية، والذي أقيم في المعهد العربي للتخطيط بالكويت من ٢٠١١/٣/٢٠ ولغاية ٢٠١١/٤/٢٠ .

السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية التي تحدد البيئة التي تجري فيها التفاعلات بين المتعاملين في إطار هذه التساؤلات .

٢- مرحلة ما بعد الكساد الكبير (١٩٣٦) :

في السنوات اللاحقة للانهايار الاقتصادي العالمي، الذي تلا مرحلة الكساد الكبير في عقد الثلاثينات تطوّرت وظائف الدولة في ضوء الأهداف التي سعت لتحقيقها، وأهمها رفاهية المواطنين من خلال تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي الوطني، حيث تجسّد هذا التوجه بقيام الحكومة بتوفير سلع وخدمات وتوجيه للإنتاج، واستهداف توزيعاً عادلاً للدخل واستخداماً جيداً لموارد البلاد. وفي ظل مرحلة الرفاه أصبح تدخل الحكومة بارزاً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية من حيث تشجيع بعض المشاريع من خلال الإعانات أو الإعفاء الضريبي، والحد من البعض الآخر بالمنع وفرض الضرائب العالية ومنع مزاحمة السلع الأجنبية للسلع المحلية بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو بمنع الاستيراد وأصبحت الدولة في العديد من البلدان هي التي تحدد ماذا وكيف ولمن الإنتاج، فيما انحسر التنافس المحلي بسبب السياسة التدخلية للحكومات .

٣- مرحلة الدور التصحيحي للدولة :

في إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له على المدى الطويل، وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة تردي الأوضاع الاقتصادية بتصميم وتبني وتنفيذ برامج استقرار وتصحيح اقتصاديين، بدأ الدور الإنمائي للدولة يتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي الذي يركز على ثلاثة محاور أساسية هي :

- **التحرير الاقتصادي** : إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.
- **إصلاح القطاع العام** : تحسين إدارة الإنفاق العام، وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين أداء المؤسسات العامة بتخصيصها أو بإعادة هيكلتها .
- **سياسة اقتصادية تحقق استقرار الاقتصاد الكلي** .

وفي ظل دور الدولة التصحيحي برزت اتفاقية واشنطن^{١٦} (Tenets Of the Washington Consensus) والتي تضمّنت مجموعة من المبادئ الجوهرية تتلخص بما يلي :

١. على الحكومات أن تمارس الانضباط المالي حتى تتجنب الحاجة إلى ضرائب التضخم .
٢. يجب تحويل أولويات الإنفاق العام من المجالات الحساسة سياسياً إلى الحقول المهملة .
٣. يجب المحافظة على أسعار صرف تنافسية .
٤. يجب إحلال التعريفات الجمركية مكان حصص الواردات .
٥. يجب إزالة العوائق أمام دخول الشركات الأجنبية، ضمن شروط تنافسية عادلة .
٦. يجب تخصيص شركات القطاع العام .
٧. على الحكومات أن تزيل الضوابط غير المبررة بمعايير الأمان والرقابة الاحترازية .
٨. يجب حماية وصيانة حقوق الملكية .

وتجدر الإشارة هنا إلى التحوّل الجوهري في الفكر الاقتصادي والتوجّهات الاقتصادية بشأن النموذج الإنمائي الذي يحقق التنمية المستدامة، حيث نورد ملاحظتين هامتين^{١٧} :

- أولاً : في ظل الدور الإنمائي للدولة تم الاعتماد بشكل رئيسي على سياسة إحلال الواردات وعلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الدولية باعتبار أن التعامل مع الاقتصاد العالمي هو مصدر لعدم استقرار التنمية، كما تدخلت الدولة بشكل كبير في الشأن الاقتصادي بافتراض فشل السوق في المراحل المبكرة .
- ثانياً : منذ أواخر السبعينات وحتى الوقت الحاضر بدأ التحوّل نحو سياسات التحرير الاقتصادي و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وإزالة العوائق أمام التجارة الخارجية، وتدفق رؤوس الأموال وأصبح العديد من بلدان العالم يعدّل تشريعاته ليواكب هذا التحوّل في الفكر والممارسة .

^{١٦} نوير، طارق : دور الحكومة الداعم للتنافسية، برنامج تطوير السياسات التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٢ص ١١١ .
^{١٧} د. نشان جينغ شو : رئيس قسم التجارة الدولية في معهد الاقتصاد الكلي بجمهورية الصين الشعبية، بيجين ، مقابلة خاصة أثناء زيارة الباحث لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة ٢٠١٢/٥/٣١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ ، ممثلاً لمعهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

المطلب الثالث

السياسات الاقتصادية الحديثة في تطوير القدرة التنافسية

Economic policies in the development of modern competitiveness

لأجل تطوير ورفع مستويات القدرة التنافسية على مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة يجب أن تتركز سياسات الاقتصاد الكلي على حفز معدلات النمو مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومن أجل تحقيق تلك الأهداف يمكن الاستمرار في تنفيذ سياسات إعادة الهيكلة والمراجعة الدورية لهذه السياسات بغرض تحسين الكفاءة ورفع القدرات الإنتاجية ، ويمكن تلخيص تلك السياسات بما يلي^{١٨} :

١. حفز معدلات النمو : من خلال الاهتمام بتوظيف الموارد المحليّة عبر تشجيع القطاع الخاص وإصلاح الأنظمة المالية ورفع معدلات تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر تحسين البيئة الاستثمارية واستخدام أدوات السياسة الصناعية لتحفيز المستثمر الأجنبي .

٢. خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال : من خلال العمل لمعالجة تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات الخدمية وعدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي لأنها تعتبر أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية .

٣. تحسين مستوى حاكمية وشفافية المؤسسات : تفيد أدبيات الاقتصاد^{١٩} الحديثة أنّ تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات يرتبط بالمساءلة وضمن الشفافية ورفع مستوى الجهاز الإداري من حيث التعيين والترقية بحسب الكفاءة والعمل، وأن تحسين الحاكمية مرتبط بنفاذ القانون وعدم تضارب اللوائح والتشريعات النافذة .

٤. التدخل الرّشيد للدولة في الاقتصاد : إنّ التدخل المفرط للحكومة في مجال الملكية وتدخلها في قطاع الأعمال وهيمنتها على القطاع الإنتاجي يحد من تطوّر الإنتاجية، لذلك يتعين إحداث نقلة نوعية في

^{١٨} بن جليلي ، رياض : مرجع سابق ص ١١٧ .

^{١٩} بن جليلي ، رياض : مرجع سابق ص ١٣٣ .

دور الحكومات من خلال تقليص تدخلها المباشر والمفرط في النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج و التشغيل لتجنب الاختلالات التي يحدثها هذا التدخل^{٢٠}.

٥. **تسريع برامج الخصخصة** : وذلك من خلال استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعتبر وسيلة فعالة لتطوير أسواق الأوراق المالية، وعمليات المساهمة في إحدى حلقات الإنتاج العالمية لصالح الشركات الأجنبية، فهو يضمن كسب الخبرة وضمان الأسواق، باتجاه الإقلال من البيروقراطية والإجراءات الإدارية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع عمليات النافذة الموحدة لذلك له آثار مهمة على التنافسية عبر نقل التكنولوجيا والتدريب والتأهيل .

٦. **التوجه نحو الأسواق المتخصصة والأكثر ديناميكية** : تعتبر المنافسة الداخلية بين الشركات عنصراً أساسياً لتحفيزها على الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم قدرتها التنافسية، لأن السيطرة على السوق من قبل عدد قليل من الشركات من شأنه أن يثبط دافع الابتكار، ويحول دون رفع معدل الإنتاجية وتحسين الكفاءة والنوعية، وعلى هذا الأساس فإن إيجاد مناخ تنافسي داخلي يعتبر شرطاً أساسياً في دعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، لكنّه غير كافٍ لتحقيق التنافسية في الأسواق الدولية إذ أن الشرط اللازم للتنافسية الدولية هو الابتكار وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة بشكل مستمر وتوفير هذا الشرط يستدعي التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ودعم مؤسسات البحث والتطوير.

٧. **التأقلم مع البيئة العالمية** : وذلك من خلال تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي، والتوجّه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب، والتأقلم مع تغيّر الطلب العالمي بشكل عام، والقيام بجهود فاعلة نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل، إضافةً إلى الدخول في اتفاقيات الشراكة والتوجّه نحو الانفتاح والتحرير، كل تلك العوامل تشجّع على الانضباط في مجال الأعمال وتساعد بالرغم من التحديات التي تطرحها، على التأقلم مع البيئة العالمية الجديدة .

٨. **سياسة اختيار الربحين**^{٢١} : أي سياسة اختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية قطاعات الاقتصاد .

^{٢٠} نوير ، طارق : مرجع سابق ص ١٥٦ .

^{٢١} العباس ، بلقاسم : تحليل القدرة التنافسية ، المعهد العربي للتخطيط ٢٠١٠ ص ٩٧ .

٩. **برامج تحديث الصناعة** : يُمكن تحديث الصناعة بقطاعات جديدة محورية، يمكن أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال تخفيض تكلفة العمالة وإعادة هندسة المشروعات، والاستثمار بالتكنولوجيا الحديثة، وتغيير حصص عوامل الإنتاج بما يكفل زيادة الكفاءة والإنتاجية وتدريب العاملين، وإعادة توزيع العمل وتنظيم العملية الإنتاجية بشكل أفضل، وتفيد هذه البرامج في رفع القدرات التنافسية على مستويات عدة وهي :

- **على مستوى المنشأة** : يهدف التحديث إلى تحسين تنظيم عملية الإنتاج والإدارة والنهوض بمكونات التصميم والجودة والتسويق واستخدام التكنولوجيا والنهوض بالعنصر البشري داخل هذه المنشآت من خلال برامج التدريب الملائمة .

- **على مستوى القطاع** : يتمثل هدف برامج التحديث في توفير خدمات الدعم داخل الصناعة من خلال تعزيز الروابط بين مختلف المنشآت ورجال الأعمال وتعزيز شبكة الاتصال بين كل العناصر الفاعلة في الصناعة .

- **على المستوى الوطني** : تهدف سياسات تحديث الصناعة إلى توفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة من خلال سن القوانين والتشريعات فيما يتعلق بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية وتوفير المعلومات وجمعها لفائدة قطاع الأعمال وتقديم المشورة والدعم للصناعات فيما يتعلق بالبحث والتطوير .

١٠. **سياسات التجارة الخارجية المنفتحة** : حيث تشكو السياسات المباشرة المعتادة في التجارة الخارجية مشكلات لا تساعد على استدامة التنافسية، وتضم هذه السياسات : الرقابة الجبائية المتمثلة في الرسوم الخاصة بالعناصر المختلفة لميزان المدفوعات، والرقابة التجارية المتمثلة في الحصص الاستيرادية والتصديرية ومختلف الحوافز غير الجمركية، وأخيراً الرقابة النقدية التي تضم الرقابة على الصرف ونظم الصرف المتعدد وشروط الودائع المستقبلية .

١١. **دعم الابتكار وتوطين التقنية** : يؤثر التقدم التقني على عدد من العوامل المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق، كما يؤثر على العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري والعلاقات التكاملية بين التقنية والموارد البشرية .

١٢. **تقانة المعلومات** : تطرح تقانة المعلومات تحدياً خاصاً على الاقتصاد العالمي نظراً للتسارع الشديد في دخول هذه التقانات مجالات التصميم والإنتاج والإدارة والتعليم والتدريب والتسويق. إن استخدام التكنولوجيا الحديثة، سواء باستيرادها أو تطويرها محلياً، غير كافٍ لترجمتها إلى ميزات تنافسية جديدة في الأسواق الدولية، والقدرة على تكوين ميزات تنافسية بشكل مستديم تعتمد على تطوير نظام محلي للبحث والتطوير والقدرة على إدارته، كما أن القدرة التنافسية لا تتوقف على استيراد التكنولوجيا أو الآلات والمعدات المنطوية على التكنولوجيا الحديثة بقدر توقفها على بناء نظام وطني للبحث والتطوير، يعتمد بالدرجة الأولى على المهارات العالية المتوفرة محلياً .

١٣. **دور المستوى العلمي والتأهيلي للمديرين** : إنَّ المستوى العلمي والثقافي لرؤساء الشركات ومديريها له دور مهم من حيث القناعة العلمية بدور التكنولوجيا والتطوير التكنولوجي في دعم القدرة التنافسية للشركات، وهذه القناعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمستوى العلمي لمديريها، وكذلك بانتشار ثقافة الإبداع والتطوير في المجتمع الذي تعمل فيه هذه الشركات، ويحتاج تطوير القدرات التقانية إلى توفير الحد الأدنى من المستويات العلمية والموارد البشرية المؤهلة والموارد المادية، كما يحتاج إلى بيئة حاضنة بدءاً من منظومة التعليم بمستوياتها المختلفة وحتى الجهاز الإداري وجهاز الإنتاج ذاته .

وهكذا نجد أن كل السياسات سابقة الذكر من شأنها رفع القدرة التنافسية على مختلف مستوياتها ضمن الاقتصاد الكلي، ويضاف إلى تلك السياسات أيضاً منظومات الحوافز المستخدمة ومنظومات حاضنات الأعمال والمنظومات التكنولوجية بأشكالها المؤسسية الفعالة، وأنظمة الجودة الدولية وإنشاء أنظمة تكفل حماية حقوق الملكية الفكرية مثل البراءات والماركات ومختلف أشكال حقوق الملكية، إضافةً إلى ضرورة النهوض برأس المال البشري وتوجيه الطاقات الفكرية لما يدعم القدرة التنافسية للبلاد .

المبحث الرابع

محددات التنافسية في العلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الأول : التنافسية الدولية في التجارة الخارجية.

المطلب الثاني : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية .

المطلب الثالث : دور التجارة الالكترونية كأداة للمنافسة الدولية .

المطلب الرابع : محددات الجاهزية التنافسية الدولية .

المطلب الأول

التنافسية الدولية في التجارة الخارجية

International Competitiveness in Foreign Trade

لا يمكن لأي شركة في السوق التنافسية ذات الشروط العادلة أن تؤثر على السعر نظراً لصغر حجمها قياساً بالسوق الدولية، ويمكن اعتبار الشركة تنافسية إذا استطاعت أن تحافظ على أرباحها، وتكون منافساً قوياً إذا تمكنت من زيادة نصيبها في السوق وأرباحها في آنٍ معاً .

ويُعتبر اقتصاد ما اقتصاداً تنافسياً إذا تمكّن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أدائه جيداً إذا ما نما بسرعة أعلى من اقتصادات الدول الأخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ نتائج المنافسة تختلف ما بين مستوى الشركة ومستوى الاقتصاد، فعلى المستوى الأول "الشركات" مضمون المنافسة هو رابحون وخاسرون، أما على المستوى الآخر "الاقتصاد" فإن نجاح بلد في السوق العالمية لا يعني بالضرورة فشل بلدان أخرى، فنمو الصادرات يُحدث بطبيعته طلباً على الواردات .

أولاً - تعريف التنافسية الدولية (International competitiveness) :

يعرّف تقرير المنافسة العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منافسة البلد بأنها "القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في دخل الفرد الحقيقي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"، كما تُعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المنافسة الدولية بأنها "الدرجة التي يستطيع بها البلد، في ظل أسواق حرة وعادلة، من إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في النفاذ إلى الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل" .

بناءً على التعريفين السابقين نستنتج أن تعريف التنافسية يرتبط بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تتمثل في تحقيق توازن داخلي وخارجي في المدى القصير، وتحقيق أعلى معدل نمو في مستويات معيشة السكان في المدى الطويل .

ويعرّف التوازن الداخلي (internal balance) بأنه الحالة التي يحقق الاقتصاد فيها أدنى معدّلات البطالة التي تتلاءم مع مستويات التضخم المقبولة، أما التوازن الخارجي (External balance) فيعرّف بأنه الحالة التي يتحقق فيها مستوى مرغوب وقابل للاستمرار في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات .

في ظل هذه الأهداف فإن درجة المنافسة الدولية المرغوبة ترتبط بمستوى سعر صرف حقيقي وسياسات محلية مناسبة تؤمن التوازن الداخلي والخارجي .

بهذا نجد أنّ تعريف التنافسية الدولية يتضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدّلات نمو عالية ومستديمة ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات يربط مفهوم المنافسة الدولية بالسياسة الاقتصادية للبلد من جهة، ويبرز علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من جهة أخرى .

ثانياً - القدرة التنافسية في نظريات التجارة الخارجية^{٢٢} :

عند تحليل مفهوم التنافسية وفق نظريات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، تزداد الأهمية إلى الأخذ بعين الاعتبار تطوّرات الاقتصاد العالمي، حيث وضّحت كل من النظرية التقليدية للتجارة الخارجية ونظرية التجارة الخارجية الجديدة، وكذلك نظرية النمو، منظورها للتنافسية الدولية كما يلي :

١ - التنافسية في النظرية التقليدية للتجارة الخارجية :

لم تولّ النظريات التقليدية للتجارة الخارجية أهميةً كبرى لمفهوم التنافسية، حيث تفترض أن كل الدول والشركات داخل نفس الدولة تمتلك نفس التكنولوجيا ولها نفس الظروف في إطار المنافسة الكاملة، وفي هذا الإطار فإن التخصّص في تصدير السلع مبني على أساس الميزة النسبية للدول وعلى هذا الأساس تخلص النظرية التقليدية للتجارة الخارجية إلى أنّ هناك دائماً فائدة لكل الدول من الإنتاج والتجارة وأنّ التنافسيّة ليس لها دور في توزيع منافع التجارة بين هذه الدول .

٢ - التنافسية في نظرية التجارة الخارجية الجديدة :

تستنتج النظرية الجديدة للتجارة الخارجية أنّه في ظروف المنافسة غير الكاملة للأسواق ومن خلال وجود اقتصاديات الحجم الكبير فإنّ هناك مجالاً للتدخل من قبل الحكومات "من خلال الدعم" وكذلك الشركات "من خلال الابتكار" لتحسين وضعها التنافسي في الأسواق الدولية، وإنّ التجارة بين الدول لا تقع ولا

^{٢٢} بن جليلي ، رياض : مرجع سابق ص ١٦٣ .

تتخصر فقط ضمن سلع الصناعات المختلفة، بل أيضاً وبشكل متزايد داخل الصناعة نفسها لذلك فإن مفهوم الميزة النسبية (Comparative advantage) تحوّل إلى مفهوم الميزة التنافسية (Competitive Advantage)، وإن مفهوم المنافسة الكاملة الذي يفترض وجود إطار تنافسي ثابت تحوّل إلى مفهوم المنافسة غير الكاملة، وبالتالي أصبحت عوامل السوق والطلب غير الثابتة تستدعي جهداً من قبل الحكومات والشركات لتوليد ميزات تنافسية جديدة من خلال الابتكار والتنبؤ بتوجهات وظروف السوق والدخول في تحالفات بين المنتجين من ناحية، وبين المنتجين والمستهلكين من ناحية أخرى .

٣ - تنافسية التجارة الخارجية في نظرية النمو الحديثة :

أولت نظرية النمو الحديثة أهميةً بالغة للمعرفة والبحث والتطوير والتكنولوجيا في توليد الفائدة من التجارة الخارجية، وتكوين ميزات تنافسية جديدة. والتجارة الخارجية باتت تغطي عليها صفات اقتصاديات الحجم الكبير والشركات الاحتكارية الكبرى المعتمدة على التطورات التكنولوجية الحديثة، وفي هذه الظروف فإنّ التجارة الخارجية تتوقف على السياسات الإدارية المتبعة من خلال الإعانات واستقطاب التكنولوجيا الحديثة ودعم البحث والتطوير وغيرها، وهدف هذه السياسات لا يكمن في المحافظة أو كسب الحصص في الأسواق الدولية فحسب، بل أيضاً في توليد ميزات تنافسية جديدة .

ومن الواضح أن القدرة التنافسية تتوقف على عوامل آنية أو ظرفية مثل عناصر التكلفة والأسعار وسعر الصرف والجودة والقدرة على التسليم في الوقت المحدد، وكذلك على عناصر طويلة المدى مثل البحث والتطوير والقدرة على رفع الإنتاجية من خلال تكوين المهارات اللازمة وتوفير مناخ مؤسسي يساعد على توليد الميزات التنافسية .

ثالثاً - مؤشرات تنافسية الصادرات (Export competitiveness indicators):

يمكن أن نستعرض أهم المؤشرات المستخدمة لتحليل الوضع التنافسي للصادرات دون الدخول في مؤشر الوضع التنافسي الكامن^{٢٣}، والذي يمكن أن يُعبّر عنه من خلال مؤشرات القدرة على الابتكار والتطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة المعتمدة على تأثير دور الصناعات الداعمة والمكملة، أما عوامل جذب السوق، وظروف الطلب المؤثرة، فمن بين المؤشرات التي يمكن استخدامها في هذا التحليل:^{٢٤}

^{٢٣} مؤشر التنافسية الكامنة بحسب المعهد العربي للتخطيط يتكون من مؤشرات فرعية هي: نوعية البنية التحتية، التكنولوجيا والتقانة ورأس المال البشري، حيث لم يتطرق البحث إلى دراسة وتحليل وضع هذا المؤشر وعلاقته بحجم ونوعية الصادرات.
^{٢٤} الإمام، عماد: مؤشرات تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية - المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ ص ١٨٢.

١. مؤشر الحصة في السوق (MS)^{٥٩} : كلما زادت حصة البلد في السوق دلّ ذلك على تحسّن وضعه التنافسي بهذه السوق والعكس بالعكس .
٢. مؤشر الاندماج والتكامل (IIT)^{٦٠} : يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي القدرة على النفاذ إلى أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص .
٣. مؤشر التوافق التجاري (TCI)^{٦١} : يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة مع الهيكل السلعي لواردات دولة ، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو أسواق دولية بينما تدل على عكس ذلك إذا انخفضت قيمته .
٤. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)^{٦٢} : يقيس هذا المؤشر حصة صادرات بلد من سلع معينة من إجمالي صادرات نفس البلد نسبةً إلى حصة صادرات العالم من السلعة بإجمالي الصادرات العالمية .
٥. مؤشر نسبة تركّز الصادرات (ECR)^{٦٣} : يعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويُعنى هذا المؤشر من حيث مفهوم التنافسية بأن زيادة تنوع صادرات بلد معين (أو انخفاض نسبة التركيز في صادراته) دليل على ديناميكيته وقدرته على تحويل هيكل إنتاجه استجابةً لمتغيرات الطلب العالمي .
٦. حصة الصادرات ذات الكثافة التكنولوجية العالية :

إن التحول الذي شهده هيكل التجارة العالمية في السلع من حيث تقليص حصة السلع كثيفة الموارد والعمالة وزيادة حصص السلع ذات الكثافة التكنولوجية العالية والسلع المميزة، يؤثر سلباً على الدول التي تعتمد الميزات النسبية المرتكزة على الموارد وانخفاض الأجور .

وعلى هذا الأساس، فإن المحافظة أو التحسين في القدرة التنافسية يرتبط قطعاً بسلع يزداد عليها الطلب العالمي، لاسيما السلع ذات الكثافة التكنولوجية العالية، فتصبح حصة هذا النوع من السلع في إجمالي صادرات أي دولة معبرة عن ديناميكية تلك الدولة وقدرتها التنافسية .

^{٥٩} Market Share

^{٦٠} Intra Industry Trade

^{٦١} Trade Correspondence Index

^{٦٢} Revealed Comparative Advantage

^{٦٣} Export Concentration Ratio

من هنا يمكن تبويب أي سلعة مصدرّة من قبل أي دولة إلى أربعة مجموعات حسبما إذا كانت حصة تلك السلعة في إجمالي صادرات ذلك البلد تزيد أم تتضاءل، وبحسب الطلب العالمي عليها فيما إذا كان يزيد عليها أم لا، ويمكن تلخيص هذا التبويب كما في الجدول رقم (١) :^{٣٠}

جدول رقم (١) ديناميكية السلع :

هابطة	صاعدة	حصة المنتج في التجارة العالمية حصة المنتج في إجمالي صادرات الدولة
تنافسية أكبر في سلع يتراجع عنها الطلب	تنافسية أكبر في سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب	صاعدة (تنافسي)
فقدان التنافسية في سلع غير ديناميكية	فقدان التنافسية في سلع ديناميكية	هابطة (غير تنافسي)

وبناءً على الجدول السابق فإن ديناميكية أي دولة من حيث الصادرات يمكن أن تقيّم من خلال كثافة الخانتين العليا اليمنى، والسفلى اليسرى حيث تعكسان قدرة البلد على تصدير سلع يزيد الطلب عليها عالمياً، وتحويل هيكل صادراته بعيداً عن السلع التي ينخفض الطلب العالمي عليها، وفي المقابل فإن الخانتين المتبقيتين تعبران عن توجهات غير ملائمة فيما يتعلق بكسب أسواق بسلع يتناقص عليها الطلب العالمي أو تنخفض الحصص بالنسبة لسلع يزيد عليها الطلب العالمي .

^{٣٠} الحاج، حسن : التنافسية، تحدي الاقتصاديات العربية – المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ ص ١٤٩ .

المطلب الثاني

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية

على الرّغم من كثرة الجدل حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وهو أمر لا يمكن تجاهله .

ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير، على الرؤية المستقبلية طويلة المدى للمستثمرين الهادفين إلى تحقيق الأرباح من خلال الأنشطة الاقتصادية الواقعة تحت سيطرتهم المباشرة، وقد يكون من الخطأ التصوّر بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جرّاء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن الحصول عليها دون تكلفة ، فالشركات متعددة الجنسيات لها أهداف ودوافع وراء تدويل أنشطتها، وكذلك الحكومات الأم التي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية من وراء تشجيع شركاتها الوطنية على دخول أسواق دولية .

إنّ تجارب الدول أثبتت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، وكذلك مساهمته برفع القدرة التنافسية للبلد المعني من خلال ما يلي:^{٣١}

١. تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً جيداً للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تشكل محوراً هاماً وأساسياً لأي برنامج تنموي في الدول النامية يتمثل في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما ينعكس إيجاباً على مستويات القدرة التنافسية محلياً ودولياً .

٢. يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية المُلْكِيَّة الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي، وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمات في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية وهذا ما يساعد في تكوين قاعدة تنافسية هامة لاقتصاد البلد المعني .

^{٣١} الخضر، حسان : الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع الدول العربية ٢٠٠٥ ص ٢٠٨ .

٣. تتيح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إمكانية حصول الدول المضيفة على التقنيات التكنولوجية الحديثة والمطورة ، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل أكثر الطرق جدوى في جلب التكنولوجيا وخاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات، وعنصر التكنولوجيا هو عنصر مهم جداً، ويمثل أحد العناصر التي تساهم في رفع المستويات التنافسية على قطاعات الاقتصاد.

٤. يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات فرص للتوظيف المباشر وغير المباشر في السوق المحلي، هذا فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية، وتتوقف تلك المساعدة على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وإجراءات تساعد في تحقيق هذه المنافع .

٥. يذكي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات .

٦. تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفوذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية .

٧. تحسّن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وضعية ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

مما سبق نستنتج أن التجارة الدولية تشكل دافعاً هاماً للنمو الاقتصادي، والنتائج بشكل أساسي من العلاقة فيما بين المؤسسات، ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر كي يساهم في تعزيز نتائج الصادرات للدول النامية من خلال تلك المؤسسات، ويمكن أن تكون تلك المساهمة إما مباشرة عندما تنجم من خلال النشاط التصديري الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، أو بشكل غير مباشر عندما يتم خفض التكاليف وإزالة العوائق التي تواجه الشركات الوطنية مع بدء تلك الشركات بالتصدير، وثم التوسع في عمليات التصدير، وفي هذا الإطار فإنّ التحرير يعتبر ناجحاً فقط إذا ما ترافق بتحرير تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية المولدة للمصادر الجديدة، ومزيد من انتقال التكنولوجيا وإدارة جيدة للوظائف وهذا ما يفسّر الأسباب الدافعة للدول الرّغبة في خلق أدوات دولية لتعزيز وحماية تدفقات الاستثمار الأجنبي بالتوازي مع الإطار القانوني الدولي لغرض تشجيع الصادرات والواردات من السلع والخدمات ضمن إمكانيات التنافس الدولية .

المطلب الثالث

دور التجارة الالكترونية كأداة للمنافسة الدولية

The role of e-commerce as a tool for international competition

تشير الدراسات التي أجريت حول تأثير التجارة الالكترونية على الأسواق والمؤسسات إلى أنها أحدثت تغييرات هيكلية في نواح ثلاث^{٣٢}:

١. **التغيرات الاستراتيجية في نموذج عمل المؤسسات** : تتطوي التغيرات الاستراتيجية في نموذج أعمال المؤسسات وهيكلها التنظيمي على أن التجارة الالكترونية قد أحدثت ما يسمى بالتاجر الالكتروني والمشاريع الافتراضية، وهي عبارة عن شركة أو مؤسسة بدون حضور مادي وتعمل فقط في فضاء الكتروني، وذلك من خلال الربط بشبكات المعلومات العالمية والتعامل مع التقانات الحديثة، الأمر الذي يشير إلى تعبير تقني يدعى Internet Worked Enterprise ، الأمر الذي يعني تعديلات جذرية في التنظيم المؤسسي بدءاً من الموظفين والمهام المطلوبة منهم للتكيف مروراً بالهيكل التنظيمي للمؤسسة وتركيبتها الإدارية .

٢. **تغيرات في هيكل السوق** : أما على صعيد التغيرات التي تحدثها التجارة الكترونياً في هيكلية السوق فهي كثيرة، فاستهداف سوق معين يختلف عن استهداف العالم من خلال شبكة واحدة مفتوحة وذلك بالنظر لأن طبيعة الإنترنت وانتشارها في كل بقعة تجعل من السوق سوقاً واحدة تشمل العالم أجمع وهذا ما يخلق تحديات جديدة تتلخص بالتالي :

• **ظهور منافسين لا ينتمون إلى القطاع نفسه** : فعلى سبيل المثال شركة Amazon.com بعد شرائها لشركتين رائدتين في مجال تقنيات المعلومات، ترغب بلعب دور مركز تجاري للإنترنت Hob Internet Commerce مماثل Yahoo حيث تدفع شركة أمازون إلى Yahoo أجور تمرير المعلومات من خلالها .

^{٣٢} الصادق، علي توفيق : القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق الدولية، صندوق النقد العربي ١٩٩٩ ص ١٦١ .

• **ظهور الوسطاء غير المعروفين** : وهم شركات لها مواقع تجارية على الإنترنت لبيع المستهلك سلعاً تشتريها هي بنفسها من شركات أخرى، علماً بأن التواجد على الإنترنت يعطي ميزة خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة كالتالي تتمتع بها الشركات الكبيرة .

• **ظهور تحالفات استراتيجية** : وإن كانت ليست بالجديدة في عالم الأعمال، إنما هي طريقة معروفة للشركات على الخط أو الأنية Online Firms لتوسيع أعمالها في الأسواق العالمية .

• **تغير حجم السوق** : والذي يتبعه بالتالي تغيرات بالمعايير، وطرق التسليم وتأمين الطلبات .

٣. **التغيرات في تكلفة الصفقة** : من أهم العوامل التي تساهم في تخفيض التكاليف :

• **تكلفة استحداث موقع تجاري أرخص** بكثير من افتتاح صالة عرض واحدة، على مستوى دولي بالإضافة إلى كونه مفتوحاً على مدار الساعة ومتاحاً للملايين.

• **اختيار السلعة وتحديد مواصفاتها والاستعلام عنها** بات مسؤولية المشتري بالكامل، وذلك من خلال صفحة طلب الشراء في الموقع التجاري .

• **مع انتشار الإنترنت وازدياد عدد مستخدميها**، أصبح سوق الإعلان مجالاً كبيراً يستهدف جميع مستطلي الشبكة حول العالم.

• **التغير في طبيعة أداء العمل** يعكس تغيراً مباشراً على نوعية ومهارة العمالة المطلوبة، وفي هذا الصدد، فإن المؤسسات العاملة من خلال المواقع التجارية على الإنترنت تحتاج إلى عدد من الموظفين أقل بكثير من المؤسسات التقليدية .

• **سرعة الشراء والتسليم** حالت دون الحاجة إلى ضرورة تخزين السلع في المخازن، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تكلفة التخزين وبالتالي على تكلفة الصفقة عموماً .

نستنتج مما سبق أنّ انخفاض التكلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض الأسعار، ولكن هذا الارتباط ليس ضرورياً ولا ينعكس انخفاض التكلفة على الأسعار مباشرةً وبشكلٍ تلقائي، إنّما هنالك عامل هام يمكن وصفه بالحلقة المفقودة بين التكلفة والسعر ألا هو **المنافسة** .

المطلب الرابع

محددات الجاهزية التنافسية الدولية

Determinants of international competitiveness Readiness

إنَّ محدّدات جاهزية بلد ما للمنافسة عالمياً والتأقلم مع الأحوال المتغيرة يتأثران بالسياسات النقدية والمالية وبأسواق عوامل الإنتاج، والاستثمار، والتجارة الدولية والقيود التجارية لهذه البلد، أضف إلى ذلك أنّ التخصّص الدقيق في الإنتاج يرفع القدرة التنافسية ويحفّز الاختراع والتكنولوجيا والنمو.

ومن أهم المحدّدات التي تؤثر في رفع الجاهزية التنافسية على المستوى الدولي، مستوى دخل الفرد ومستويات إنتاجية العمل وأهمية رفعها، والبنية الوطنية للاقتصاد: ^{٣٣}

١. محدّدات مستوى دخل الفرد:

يمكن تصميم سياسات ووضع إجراءات لرفع متوسط الدخل في ضوء معرفة العوامل المحددة له ويتولد الدخل بإنتاج سلع وخدمات مطلوبة محلياً أو خارجياً من خلال عملية إنتاج تجمع خدمات عوامل الإنتاج مع فنون الإنتاج (التقانية) والتنظيم والإدارة.

وإنّ التغييرات في استغلال الموارد (معدّلات التشغيل) وشروط التبادل التجاري تؤثران في نمو متوسط دخل الفرد في المدى القصير بالإضافة إلى تغيير إنتاجية العمل . وفي المدى الطويل فإن نمو متوسط دخل الفرد يتحدد بنمو الإنتاجية .

٢. محدّدات إنتاجية العمل:

يمكن اعتبار متوسط إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد أنه عبارة عن متوسط متوسطات إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة ، لذلك فإن الإنتاجية ترتفع حينما يتبدل هيكل الإنتاج نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وتتحوّل أساليب الإنتاج إلى تلك الأعلى كفاءةً.

ومن البديهي أنّ تبديل هياكل الإنتاج هو عملية بطيئة، وبما أن مساهمة كل قطاع في معدل النمو الإجمالي يعتمد على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فإنّ التحوّل نحو القطاعات الأكثر حركية "ديناميكية" سوف يؤدي إلى فرق ضئيل في إجمالي النمو.

إنّ الجهود المبذولة لتطوير قطاعات ذات إنتاجية عالية وإمكانيات نمو مرتفعة، لا يجب أن تهمل الميزة النسبية المتوفرة، بل لا بد من إعادة تقييم مجالات التخصص بشكل منتظم بهدف "خلق" ميزة نسبية في القطاعات التي تتسم بمرونة طلب عالية بالنسبة للدخل. وهنا يثار التساؤل حول دور الدولة في التحوّل بين القطاعات، فهل يُترك التحوّل لعوامل السوق، أم لتدخل الدولة من حيث حجم وأنواع الاستثمارات، والتكنولوجيا والمهارات المطلوبة .

٣. محددات التكاليف وأهمية رفع الإنتاجية:

نظراً لأهمية الإنتاجية في رفع مستويات المعيشة، فإنّ محددات نموها تصبح محورية في تحسين المعيشة وفي مسألة المنافسة الدولية، والتقدم التكنولوجي هنا يعتبر محورياً في هذا الشأن، كما أن نوعية العمل والاستثمارات في المصانع وقدرة الإدارة على تنفيذ التحسينات التكنولوجية كلها تلعب دوراً حاسماً في النتيجة، ويمكن توضيح دور التكاليف وأهمية رفع مستوى الإنتاجية من خلال النقاط التالية :

- مهما كان اختيار التخصص في الإنتاج فلا بد من الحفاظ على مستويات تكاليف تتسق مع تكاليف منتجين آخرين للبقاء ضمن نطاق المنافسة، ويجب أن تتخفّف التكاليف الحقيقية أو وحدات المدخلات المادية لترتفع مستويات المعيشة، والواقع أنه كلما انخفضت التكاليف بسرعة كلما كانت إمكانية زيادة مستويات المعيشة أكبر.
- يمكن تخفيض التكاليف الحقيقية بتقليص دخول عوامل الإنتاج بطريقة غير مباشرة "بتخفيض قيمة العملة أو بتحسين الكفاءة الإنتاجية"، والقضية المهمة في هذا الشأن هو أن ينجح البلد في السوق العالمية بأن يصبح منافساً دولياً ليس بتقليص الدخل الحقيقية وإنما برفعها، أي أن التباين بين البلدان قوية المنافسة وضعيفة المنافسة يستند إلى السياسات التي تتبناها الحكومات لتحقيق المنافسة النسبية فيما إذا كانت تتبع سياسات تستهدف زيادة الإنتاجية أو تخفيض الأجر.

- إن رفع مستويات المعيشة وزيادة القدرة التنافسية الدولية يتعلقان بمسألتين هامتين هما: مستوى التكاليف الحقيقية، وانخفاضها مع مرور الوقت، وتتعلق مسألة مستوى تكاليف الإنتاج الحقيقية بالكفاءة الإنتاجية، والمستويات النسبية للدخول الحقيقية بين البلدان، أما مسألة انخفاض التكاليف مع مرور الوقت فإنها تتأثر بمعدل انخفاض وارتفاع الدخل الحقيقية .
- تعتمد كفاءة استخدام عوامل الإنتاج على نوعية العوامل من جهة وأسلوب مواعمتها للعمل معاً في ظل تكنولوجيا معروفة، ومنافسة دولية من جهةٍ أخرى، وإنَّ المنتجات وأساليب الإنتاج تتحسن وتتبدل باستمرار، إذ يتطلب النجاح في الأسواق العالمية أن يستفيد البلد من التطورات الجديدة في مجال الإنتاج .

٤ . محددات الديناميكية التكنولوجية :

تُبين نظرية النمو الحديثة أنَّ الفروق التكنولوجية بين البلدان، هي التي تفسرُ أساس الاختلاف في تجربة النمو، ونظراً لأن تلك التحليلات تساوي بين التكنولوجيا والمعرفة التي تعد متوفرة عالمياً فإن تلك النماذج تؤكد على تراكم رأس المال المادي والبشري، فكلاهما معاً يجعل الوصول إلى (واستعمال) المعرفة التكنولوجية المتنامية أمراً ممكناً، وتعتبر التقديرات التجريبية لتأثير رأس المال البشري هامة بالفعل، فهي تظهر بشكل منتظم التأثير الهام والثابت إحصائياً لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي.^{٣٤}

غير أن المقاييس المعتادة لتراكم رأس المال البشري، مثل معدلات الالتحاق بالمدارس ونسب المتخرجين في كل عام، لا تعكس التقدم التكنولوجي للبلد وديناميكيته، ولا شك أن التعليم والمهارات الهندسية تعتبر من الشروط الأساسية لتحقيق البراعة التكنولوجية واستخدامها في الأنشطة المنتجة، ولكن تبين من تجربة الاقتصادات ذات التخطيط المركزي أن الانجازات التعليمية والعلمية لا بل والهندسية أيضاً يمكن أن تُحقق في التأثير مادياً على الأداء الاقتصادي فهناك بلداناً نامية عديدة "كالهند وباكستان وبنجلادش" ترتفع فيها معدّلات البطالة بين النخبة لمتوفرة من مهندسين وعلماء وأطباء، بالرغم من قلة المعروض من العمالة المتعلّمة والماهرة والخبرات الفنية، مما يجعل الكثيرين منهم يهاجرون طلباً للعمل .

وتتطلب الديناميكية التكنولوجية التوجُّه نحو الاستثمار في بناء القدرات التكنولوجية، وخلق ثقافة من الفضول الفكري، ورغبة في الابتكار، ودوافع قوية لإدخال تحسينات تُضاف تدريجياً للمؤسسات الفردية، إلى جانب وجود حكومات ملتزمة بالنمو الاقتصادي، ومشروعات خاصة ملتزمة بالتنمية الوطنية، كل ذلك يوحى بوجود حلقة مفصلية هامة في هذا المجال .

وقد ثبت أن هناك علاقة قوية بين رأس المال البشري والجهود الابتكارية ونمو الإنتاجية. فعلى الرغم من أن التجارة الخارجية في بعض الظروف تسبب تأثيراً سلبياً على الاقتصاد المحلي، فإن المنافسة في السوق العالمية تغذي الديناميكية التكنولوجية، ويتحقق ذلك من خلال تعرُّض المنتجين المحليين لمنتجات مختلفة ولأساليب إنتاج مختلفة، وتحسين الكفاءات بفضل استخدام السلع المستوردة. ولا شك أن المنافسة في السوق العالمية تتطلب استغلال القوى المتوفرة في البلاد لكن يتوجب على الحكومات أن تبحث باستمرار عن مجالات جديدة من التخصص لضمان استمرار النمو السريع، ويتطلب ذلك استراتيجية مدروسة ليتماشى مع التطورات التكنولوجية حيثما وجدت .

٥. محددات سمات البنية الوطنية من أجل المنافسة الدولية :

إن قدرة شركات معينة في بلدان محددة على الإبداع والإصرار على تحقيق تحسينات من شأنها التغلب على العقبات الكثيرة أمام التغيير اللازم لرفع الجاهزية التنافسية، تعتمد على نظام مكوّن من مجموعة من السمات تولّف بمجموعها ما يسمى ماسة الميزة الوطنية حيث تتألف الماسة من:

- **أوضاع عوامل الإنتاج :** وضع البلد في مجال عوامل الإنتاج، مثل مهارات العمال والبنية التحتية، والمسائل الأخرى الضرورية للمنافسة في صناعات معينة .
- **أوضاع الطلب :** طبيعة الطلب المحلي لمنتجات الصناعة أو الخدمات .
- **صناعات داعمة وذات علاقة :** وجود أو غياب صناعات الموردين في البلد، وصناعات أخرى ذات علاقة تتسم بالتنافسية الدولية.
- **استراتيجية الشركة، والهيكل التنافسي :** الأوضاع في البلد التي تبيّن كيفية إنشاء وتنظيم وإدارة الشركات، وطبيعة التنافس المحلي .

تخلق سمات الماسية البيئة الوطنية التي تنشأ فيها الشركات وتتعلم كيف تتنافس، وكل سمة من سمات الماسية، تؤثر في مقومات النجاح في المنافسة الدولية : كالموارد والمهارات الضرورية للميزة التنافسية في الصناعة، والمعلومات التي تشكل الفرص أمام الشركات والاتجاهات التي تستخدم فيها مواردها ومهاراتها، وأهداف أصحاب الشركات والمدراء والأفراد، والأهم من ذلك الضغوط على الشركات لتستثمر وتشارك في رفع مستوى البيئة الوطنية المطلوبة .

وبالتالي نجد أنه من أهم محددات البيئة الوطنية (National Environmental determinants):^{٣٥}

- البيئة الوطنية التي تسمح وتدعم التراكم السريع للأصول والمهارات المتخصصة هي التي تكسب فيها الشركات ميزة تنافسية .

- تعتبر بيئة الاقتصاد الكلي عنصراً مهماً من عناصر البيئة الوطنية ذات العلاقة بالمنافسة الدولية، فالبيئة الاقتصادية تحتل موقعاً محورياً في دراسات وأبحاث التنافسية الدولية لأنها تؤثر على طاقة نمو الاقتصاد، وعلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

- للبيئة الاقتصادية بُعدين أساسيين، الأول يتعلق بحالة الاقتصاد إن كانت مستقرة أو غير مستقرة "من حيث التضخم، البطالة، العجز في ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة المديونية المرتفعة"، والبعد الآخر يتعلق بحزمة السياسات الاقتصادية المختارة والمطبقة. وإن مناقشة مسألة البيئة الاقتصادية من خلال هذين البعدين مهمة ومفيدة عندما يدور تناول آفاق النمو الاقتصادي في ظل أوضاع اقتصادية غير مستقرة، لأن السياسات الاقتصادية المناسبة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي قد تتعارض مع السياسات المحفزة للنمو، وبالعكس قد يكون الاقتصاد في حالة استقرار، والسياسات المتبعة لا تدعم النمو.

هنا يمكن إثارة التساؤل حول تسلسل الإجراءات والسياسات الناجحة في تحقيق نمو قابل للاستمرار: فهل يمكن تحقيق النمو المنشود في ظل عدم استقرار الاقتصاد، أم أن ذلك غير متاح، ويجب أن تعطى الأولوية لإعادة الاستقرار الاقتصادي ؟

^{٣٥} بن جليلي ، رياض : سياسات تطوير القدرة التنافسية - المعهد العربي للتخطيط ٢٠١٠ ص ١٦٦ .

يبدو أن مسألة (الاستقرار الاقتصادي أولاً) مقبولة على نطاق واسع، لأن الجهود التي تُبذل لدفع النمو الاقتصادي قبل تحقيق الاستقرار لا يعطي مردوداً، لذا كان لا بد من سياسات الإصلاح أن تستهدف الاستقرار الاقتصادي أولاً ثم معالجة مسألتَي النمو والمنافسة .

وفي هذا السياق يمكن إثارة سؤالين هامّين هما :

١. ما هي العناصر الأساسية في السياسة الاقتصادية لاستعادة الاستقرار؟
٢. ما هي الإجراءات الضرورية التي يجب أن تتبناها السياسة الاقتصادية لإعادة النمو الاقتصادي ومن ثم المنافسة الدولية؟

وهنا نستنتج توجيهين اثنين للإجابة وهما^{٣٦}:

- التوجه المتفائل الذي يمثل الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي والذي يؤكد على أن إتباع السياسات المناسبة يجعل للاستقرار الاقتصادي مردوداً سريعاً ينعكس في النمو.
- التوجُّه المتشكك ويؤكد أنه لا يوجد نقله سريعة من الاستقرار إلى النمو وأن التحول يبقى صعب الفهم وأكثر صعوبة في التطبيق العملي .

^{٣٦} بن جليلي ، رياض : مرجع سابق ص ١٧٣ .

الفصل الثاني

تطور الاقتصاد السوري ومؤشراته التنافسية

المبحث الأول : الاقتصاد السوري في منظومة النمو العالمية .

المبحث الثاني : التحولات الهيكلية واتجاهات النمو للاقتصاد السوري .

المبحث الثالث : تطور المؤشرات التنافسية للاقتصاد السوري .

المبحث الأول

الاقتصاد السوري في منظومة النمو العالمية

- المطلب الأول : منظومة النمو الاقتصادي وفق المنتدى الاقتصادي العالمي .
- المطلب الثاني : الاقتصاد السوري ضمن منظومة النمو الاقتصادي العالمي .

المطلب الأول

منظومة النمو الاقتصادي وفق المنتدى الاقتصادي العالمي

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بمعاملة الدول المدرجة في تقاريره معاملات متباينة تختلف وفق مرحلة التطور الاقتصادي التي بلغتها البلد، ووفقاً لذلك فقد تمّ تقسيم مراحل تطور نمو الدول إلى ثلاثة مراحل رئيسية تتخللها مرحلتين انتقاليتين .

أولاً - المراحل الرئيسية للنمو الاقتصادي للدول^{٣٧} :

- ١- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج : وهي الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية المتوفرة واليد العاملة الرخيصة، والموقع والمناخ الجغرافي المتميز، كغانا والهند .
- ٢- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة : وهي الدول التي يعتمد اقتصادها على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة، كالبرازيل، والصين، والأردن، ولبنان، وتونس، وتركيا .
- ٣- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الإبداع والابتكار : وهي الدول التي وصل اقتصادها إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، حيث أصبحت تعتمد على الإبداع والابتكار كمحرك أساسي للنمو لديها، متجاوزةً مستوى توفر عوامل الإنتاج، والقدرة على كفاءة إدارة تلك العوامل لتحقيق التشغيل الأمثل، والوصول لأعلى مستوى من القيمة المضافة يمكن تحقيقه، بالاعتماد على كافة مدخلات العملية الإنتاجية بما فيها العامل التكنولوجي، كفرنسا، ألمانيا، واليابان .

ثانياً - آلية إدراج البلدان ضمن مراحل النمو^{٣٨} :

يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في إدراج البلدان ضمن مراحل النمو آنفة الذكر بالاعتماد على معيارين رئيسيين، الأول هو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والثاني هو نسبة الصادرات من السلع الأولية من إجمالي الصادرات للبلد .

^{٣٦}.Klaus Schwab , The Global Competitiveness Report 2010 p 9
^{٣٧}WEF - Ibidem, p10 .

١- المعيار الأول :

وهو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP : ووفق هذا المعيار تندرج البلدان ضمن ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتين انتقاليتين وذلك وفق الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) إدراج الدول ضمن مراحل النمو وفقاً لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP:

مرحلة النمو	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - دولار
مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج	٢٠٠٠>
المرحلة الانتقالية الأولى	٣٠٠٠ - ٢٠٠٠
مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة	٩٠٠٠ - ٣٠٠٠
المرحلة الانتقالية الثانية	١٧٠٠٠ - ٩٠٠٠
مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار	١٧٠٠٠<

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي WEF .

٢- المعيار الثاني :

وهو حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات : بعد تطبيق المعيار الأول، ومعرفة المرحلة التي يندرج ضمنها البلد، يتم النظر إلى متوسط حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات لخمس سنوات، وفي حال بلغت حصة صادرات السلع الأولية أكثر من ٧٠% من إجمالي الصادرات فإن البلد يندرج ضمن المرحلة الأولى أو ضمن المرحلة الانتقالية الأولى. كما في حالة قطر حيث تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capita حوالي ٧٠٠٠٠ دولار أمريكي، وبحسب المعيار الأول فإنها في البداية تندرج ضمن المرحلة الثالثة، ونظراً لأن معظم صادراتها هي من السلع الأولية فإنها تعود وتندرج ضمن المرحلة الانتقالية الأولى .

المطلب الثاني

الاقتصاد السوري ضمن منظومة النمو الاقتصادي العالمي

حافظت سورية على موقعها في المرحلة الانتقالية الأولى بين مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج ومرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة، وذلك لتجاوز حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية عتبة الـ ٢٠٠٠ دولار أمريكي، حيث بلغ عام ٢٠١٠، ٢,٥٧٩ دولار أمريكي كما بلغ متوسط صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات لخمس سنوات حوالي ٤٤%^{٣٩}، وبالتالي أصبحت سورية قريبة من دخول المرحلة الثانية وهي مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة في حال تجاوزت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عتبة ٣٠٠٠ دولار أمريكي .

وتحتاج دول المرحلة الانتقالية الأولى والدول المدرجة ضمن مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج إلى التركيز على تحسين أداء المؤسسات العامة والخاصة، وتطوير البنية التحتية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى تحقيق مراتب جيدة في مؤشرات الصحة والتعليم الأساسي لتعزيز تنافسيتها. هذه المؤشرات الأربعة تشكّل **مقطع** المتطلبات الأساسية الذي يأخذ تنقيلاً قدره ٦٠% من مؤشر التنافسية الإجمالي لهذه الدول. وتعتمد اقتصاداتها على موقعها الجغرافي، والموارد الطبيعية المتوفرة وإنتاج السلع الأولية، وتتميز بإنتاجية منخفضة تنعكس في تدني الأجور .

وفي حال دخلت سورية مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة، يتوجب عليها الاهتمام أكثر بالتعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع وأسواق العمل، والأسواق المالية، والتركيز على الجاهزية التقنية وحجم الأسواق المحلية والخارجية، والتي تشكل **مقطع** تعزيز الكفاءة، حيث سيصبح لها الوزن الأكبر في حساب مؤشر التنافسية الإجمالي، وسيصبح ٥٠% عوضاً عن ٣٥% في حين سيتراجع الوزن النسبي لمقاطع المتطلبات الأساسية إلى ٤٠%^{٤٠}.

نلاحظ أن سورية تقدّمت ببعض المؤشرات المكوّنة للمقاطع الرئيسية مع نسبة تنقيلاً، إلا أنها بالمقابل تراجعت بمؤشرات أخرى حسب ما يوضح الجدول التالي :

^{٣٩} المجموعة الإحصائية السنوية : الإصدار الثالث والستون ، المكتب المركزي للإحصاء ، ٢٠١٠ .

الجدول رقم (٣) قيم المؤشرات المكونة للمقاطع الرئيسية في منظومة النمو ونسب تنقيها :

2007		2008		2009		2010		التثقيف الفرعي	المؤشر	التقييم	المقاطع الرئيسية مع نسبة التثقيف
قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب				
4	61	4.2	54	4	57	3.8	78	25%	المؤسسات	1	المتطلبات الأساسية % ٦٠
3.2	74	3.3	74	3.3	79	2.9	105	25%	البنية التحتية	2	
4.5	98	4.6	93	4.5	80	4.8	58	25%	استقرار الاقتصاد الكلي	3	
5.4	69	5.4	70	5.4	70	5.7	67	25%	الصحة و التعليم الأساسي	4	
3.1	104	3.3	101	3.2	104	3.3	107	17%	التعليم العالي و التدريب	5	معززات الكفاءة % ٣٥
3.9	81	3.9	92	3.8	101	3.7	115	17%	كفاءة أسواق السلع	6	
3.7	117	3.7	123	3.4	128	3.4	132	17%	كفاءة أسواق العمل	7	
3.4	116	3.3	121	3.1	123	3.2	124	17%	كفاءة أسواق المال	8	
2.5	109	2.6	107	2.8	108	2.9	111	17%	الجاهزية التقانية	9	
3.5	62	3.6	63	3.8	64	3.7	65	17%	حجم الأسواق	10	
4	72	3.9	76	3.6	90	3.5	103	50%	تقدم قطاع الأعمال	11	عوامل الابتكار % ٥
2.9	93	3	84	2.7	110	2.5	128	50%	الإبداع و الابتكار	12	

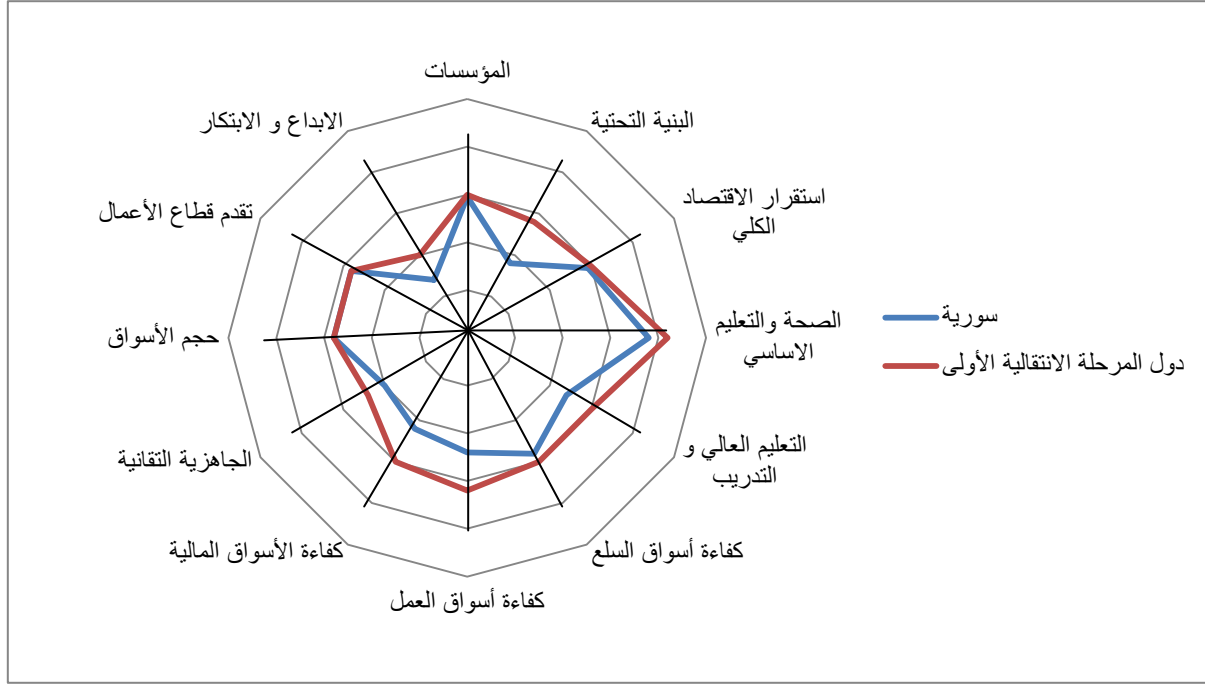
المصدر: WEF . The Global Competitiveness Reports 2008,2009,2010

يبين الجدول السابق تقدّم سورية في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي ٢٢ مرتبة بين العامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، وكذلك تقدمها ثلاثة مراتب في مؤشر الصحة والتعليم الأساسي لنفس الفترة، كما أنها تراجعت في معظم المؤشرات الأخرى، وذلك على الرغم من تقدم قيمة بعضها، حيث تراجع مؤشر الجاهزية التقانية ثلاثة مراتب وأصبح في المرتبة ١١١ / ١٣٩ على الرغم من تقدم القيمة من ٢.٨ إلى ٢.٩، بالإضافة إلى تراجع مؤشر كفاءة الأسواق المالية مرتبة واحدة برغم تقدم القيمة من ٣.١ إلى ٣.٢ .

ومن خلال مقارنة المؤشرات الرئيسية لسورية مع المؤشرات الرئيسية لبعض دول المرحلة الانتقالية الأولى نجد أن معظم المؤشرات الرئيسية لسورية هي أقل من حيث قيمة المؤشر المعطاة من ١ - ٧ الأفضل وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، فمثلاً مؤشر البنية التحتية الذي يبلغ ٢.٩ والذي يصنف سورية بالمرتبة ١٠٥، تعتبر قيمة هذا المؤشر ضعيفة إذا ما قورنت بمؤشرات دول المقارنة، كذلك مؤشر التعليم العالي، ومؤشر كفاءة أسواق العمل إلا أن هناك بعض المؤشرات لسورية تقترب لدرجة التطابق مع مؤشرات باقي دول المقارنة، فمثلاً مؤشر وجود المؤسسات الذي يبلغ ٣.٨ والذي يصنف سورية بالمرتبة ٧٨ / ١٣٩ يتقارب بشدة من مؤشر باقي دول المقارنة. كذلك وبحسب الشكل البياني رقم (١) الذي يقارن المؤشرات الرئيسية لسورية مع مؤشرات دول المرحلة الانتقالية الأولى وفقاً لمعطيات تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي نجد أيضاً أن مؤشر حجم الأسواق الذي يبلغ ٣.٧ والذي يصنف سورية بالمرتبة

٦٥ / ١٣٩ يُعتبر من المؤشرات الجيدة مقارنة بدول المرحلة الانتقالية الأولى، كذلك مؤشر تقدم قطاع الأعمال البالغ ٣.٥ والذي يصنّف سورية بعيداً في المرتبة ١٠٣ بسبب نسبة التثقل العالية التي تبلغ ٥٠%، إلا أنه قريب جداً من مؤشرات معظم دول المقارنة ضمن مرحلة النمو نفسها.^{٤١}

الشكل البياني رقم (١) يبين موقع سورية بالمقارنة مع دول المرحلة الانتقالية الأولى وفق منظومة النمو الاقتصادي :



المصدر : Klaus Schwab , The Global Competitiveness Report 2010 p 314 .

من الرسم البياني السابق نستنتج أن مؤشرات سورية هي مؤشرات مقبولة مقارنةً بمتوسط مؤشرات دول المرحلة الانتقالية الأولى، مما يدل على استجابة الاقتصاد السوري لمحركات النمو ضمن منظومة النمو الاقتصادي العالمي .

المبحث الثاني

التحولات الهيكلية واتجاهات النمو للاقتصاد السوري

المطلب الأول : استئناف الإصلاحات الانتقائية والخروج من حالة العطالة .

المطلب الثاني : التحولات الحديثة في الاقتصاد السوري .

المطلب الثالث : اتجاهات النمو الاقتصادي في سورية .

المطلب الأول

استئناف الإصلاحات الانتقائية والخروج من حالة العطالة

أولاً : الانتقال من استئناف الإصلاحات الانتقائية إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي" :

مرَّ الاقتصاد السوري بتحويلاتٍ هيكليةٍ عديدةٍ ليس بفعل تأثره بالمتغيرات والأزمات الدولية الثلاث (أزمة الطاقة، أزمة الغذاء، والأزمة الاقتصادية العالمية) التي انعكست عليه فحسب، بل وأيضاً بفعل سياسة التحرير التجاري والاقتصادي، وتطبيق نهج اقتصاد السوق الاجتماعي في إطار الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وعملية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.^{٤٢}

حيث كانت عملية الإصلاح بدءاً من العام (٢٠٠٠) محكومة بالبحث عن مخارج للأزمة الهيكلية للاقتصاد السوري ، والتي برزت خلال فترة الركود (١٩٩٧-٢٠٠٣)، وبات من الصعب تجاهل مؤشرات الضاغطة والظاهرة ، ومن هنا كانت إشكاليات الإصلاح الاقتصادي بإعادة النظر بدور الدولة التدخلية الإنتاجي الاقتصادي، والحوكمي السياسي- الاجتماعي في عملية التنمية الشاملة، في شروط عالمية جديدة تختلف أشد الاختلاف عن قضايا وإشكاليات الإصلاح الخاصة بالفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)، كشروط اشتداد حركة تحرير التجارة وانفتاح الأسواق وتشابكها واندماجها في سياق عملية العولمة الجارية بما يستتبع ذلك من إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية الشاملة.

وقد حسمت الخطة الخمسية العاشرة ذلك التردد^{٤٣} خاصة بعد قرار المؤتمر القطري العاشر (٢٠٠٥) بتبني اقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيق برنامج الإصلاح دون الرضوخ إلى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو المساعدات التي يقدمها، ولاسيما أن تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة بدأ يجري في سياق سياسي

^{٤٢} الخطة الخمسية العاشرة : مصدر سبق ذكره .

^{٤٣} تعود عملية الإصلاح إلى منتصف عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، حيث بعدما شهد عقد السبعينات تبني النموذج التنموي في إطار دور الدولة المركزي في التعبئة الشاملة للموارد وتوسيع الاستثمار في الإنتاج والبنية التحتية والخدمات وتطبيق سياسة التوظيف والتعليم للجميع وسياسة دعم الأسعار وتقديم الخدمات المدعومة، والذي انعكس إيجابياً (وإن بدرجات مختلفة) على كافة فئات المجتمع، شهد عقد الثمانينات بروز الأزمة الهيكلية نتيجة انخفاض الموارد المالية والمساعدات وبروز أعباء النمو الديموغرافي الضاغط على الموارد (الطاقة والغذاء)، حيث جرت محاولة خجولة للانفتاح الاقتصادي تقيدت بفعل عوائد الربيع النفطي المباشر، واستمر التردد والتجاذب بين التيارات الفكرية تجاه عملية الإصلاح، حيث لم تكن السياسات المطبقة سوى سياسات السير المضبوط والحذر في طريق التحرير الانتقائي الاختزالي وتخفيض الإنفاق الحكومي بهدف خفض عجز الموازنة، لكنها كانت على حساب التنمية الاجتماعية.

إقليمي ودولي ضاغط، حيث كان الشعار غير المعلن: مزيد من الضغوط الخارجية مزيد من الإصلاح والانفتاح وليس الانكفاء أو التقوقع .

وبالفعل بدأ الاقتصاد السوري الدخول في مرحلة متميزة من التطور والانفتاح، حيث يشهد تحسناً ملحوظاً في أداء الناتج خاصة خلال الأعوام الأخيرة من العقد المنصرم. فبعد فتح قطاعاتٍ عديدةٍ أمام القطاع الخاص (التعليم، الصحة، وقطاع المصارف) في النصف الأول من العقد المنصرم، تم في إطار الخطة الخمسية العاشرة تبني وتنفيذ طيف واسع من الإجراءات الهادفة إلى تحريض الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمصرفية، بما فيها تخفيض القيود الجمركية والاستيراد وتبسيط إجراءات التصدير وتطوير العديد من الأنظمة والقوانين لمواكبة المتغيرات العالمية وجعل البيئة التشريعية والتنظيمية تتناسق مع غايات الإصلاح والسياق الاقتصادي الذي كان ومازال يتطور باستمرار .

ثانياً : خروج الاقتصاد السوري من حالة العطالة :

يحقق الاقتصاد السوري منذ العام (٢٠٠٥) مكاسب قويةً بتسجيله معدلات نمو مرتفعة تجاوزت أحياناً ضعف معدل النمو السكاني، وذلك على الرغم من انخفاض إنتاج النفط المحلي، وازدياد فاتورة استيراد مشتقات النفط (نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة كميات الاستيراد)، والتضخم المستورد وارتفاع أسعار المواد الأولية ومواد البناء في السوق العالمي والضغط الخارجي التي عانت منها سورية.

وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الأخيرة من العقد المنصرم وذلك على الرغم من بقائه دون طاقاته المثلى، وإن هذا الأداء الإيجابي كان مدفوعاً بفعل ارتفاع الاستثمار الخاص واكتسابه زخماً ملموساً، وزيادة الطلب الاستهلاكي خاصةً مع تسارع خطى التحرير التجاري وتحويلات المقيمين العراقيين، ووفرة السيولة النقدية المتأتية من دول الخليج، وتحقيق الصادرات السورية لمكاسب قوية، وتحديدًا غير النفطية منها، والتي اكتسبت قوة دفع بفعل زيادة الطلب والنفاذ إلى أسواق الدول العربية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك الأداء، هناك ثمة مؤشرات اقتصادية ايجابية تتمثل بتعافٍ معتدلٍ لقطاع الزراعة على الرغم من انخفاض الوارد المائي، واستمرار تحقق الأمن الغذائي وإن بنسبة تغطية أقل مما عرفته سورية في عقد التسعينيات، وتسجيل معدلات منخفضة نسبياً للتضخم (٢.٥%) للعام ٢٠١٠^{٤٤} واستقرار ملحوظ

^{٤٤} بحسب الخطة الخمسية العاشرة ، هيئة التخطيط والتعاون الدولي .

في سعر صرف الليرة مقابل اليورو والدولار، واستقرار إجمالي الاحتياطي من القطع الأجنبي، وعدم وجود مديونية خارجية مقلقة، وتعتبر منخفضة جداً مقارنةً بدول عديدة من الدول النامية.

مع ذلك فإن الاقتصاد السوري يبقى في وضعية حرجة في ظل استمرار الاختلالات البنوية الرئيسية وتأثره بالعوامل التالية :

١- التحرير التدريجي للأسعار الإدارية بما فيها أسعار حوامل الطاقة والمحروقات وتأثيره على العملية الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية كافة . فارتفاع أسعار السلة الغذائية للمستهلك وأسعار المحروقات (التي يتم بموجبها تحديد خط الفقر) أدى إلى ارتفاع قيم إنفاق الأفراد والأسر على الغذاء والطاقة .

٢- عجز الميزان التجاري (٤.٥% من الناتج)، وانخفاض صادرات السلع والخدمات بسبب ضعف الطلب العالمي ومنافسة السلع المستوردة للسلع السورية ليس فقط في أسواق التصدير بل أيضاً في السوق الداخلي، وانخفاض الإيرادات الريعية للدولة.

٣- تنامي العجز المالي نسبةً إلى الناتج المحلي .

٤- تأثر الاقتصاد السوري بانخفاض النمو في المنطقة العربية ومنطقة الاتحاد الأوروبي، مقابل متابعة نمو القطاع المصرفي السوري .

٥- استمرار وجود معدلات مرتفعة للبطالة، التي تبلغ بحسب الإحصاءات الرسمية (٨.٣%)^{٤٥} وتشوهات سوق العمل (يوجد بطالة مرتفعة، وهناك فرص غير مستغلة واستقدام للعمالة الأجنبية).

٦- متابعة نمو قطاع الخدمات والمال والتأمين الذي لا يمثل بحد ذاته عاملاً سلبياً إلا في حال كان نموه على حساب القطاعات الحقيقية للاقتصاد كالزراعة والصناعة التي تؤمن مصدر الدخل وفرص العمل لشرائح واسعة من الناس، خاصةً في الريف وللنساء عموماً، وللذين لا يملكون شهادات جامعية عالية .

مما سبق نستنتج أن الاقتصاد السوري يمتلك ميزات عدة تمكّنه من تجاوز عقبات عملية الانفتاح و التحرير الاقتصادي يمكنه الاعتماد عليها، كقوة القطاع الزراعي، والوفرة النقدية المتداولة، وانخفاض معدّل المديونية الخارجية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والاستقرار السياسي والاقتصادي، وغيرها .

^{٤٥} بحسب ما ورد في الخطة الخمسية العاشرة .

المطلب الثاني

التحولات الحديثة في الاقتصاد السوري

الريوع، استدامة النمو، وعدالة التوزيع

شهد الاقتصاد السوري تحولات عديدة في مؤشراتته الاقتصادية والنمطية التي تعكس حالة الاقتصاد في ميادين مختلفة نذكر منها :

أولاً - تحول الميزان التجاري: بعدما كان الميزان التجاري يسجل فائضاً في عقد التسعينيات وبداية العقد الماضي، فإن زيادة المستوردات ساهمت بنسب أكبر من تراجع التصدير في تشكّل عجز متنامٍ في السنوات الأخيرة، حيث يزداد استيراد القطاع الخاص مقابل تقلص عوائد تصدير النفط الخام .

ثانياً - التحول النفطي والعجز الطاقي: انتقال سورية من بلدٍ مصدرٍ للنفط الخام إلى مستوردٍ متنامٍ للمشتقات النفطية، وبالتالي انخفاض مكانة النفط في الصادرات وارتفاعها في المستوردات بفعل انخفاض إنتاج النفط الخام والنمو المرتفع في استهلاك الطاقة، الأمر الذي يهدد الأمن الطاقي واستدامة النمو الاقتصادي لاسيما أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤثر جوهرياً في العملية الإنتاجية، وازدياد تكاليف المعيشة خاصة للفئات ذات الدخل المحدود .

ثالثاً - ازدياد دور القطاع الخاص : فمن الواضح تنامي دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وانكفاء دور الدولة في الاستثمار بالقطاعات الإنتاجية، وتقلص نسبة الاستثمار في القطاعات الخدمية كالـتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بفعل ازدياد عجز الموازنة، مقابل زيادة متطلبات التعليم والسكن والعمل والرعاية الاجتماعية، وحماية المستهلكين .

وإن تحرير الأسعار وإلغاء نظام الحصص والدعم الحكومي للعديد من السلع الأساسية ونمو ويزور قطاع الخدمات والمال والتأمين والعقارات على حساب القطاعات الإنتاجية الحقيقية كالزراعة والصناعة وتحول العديد من المنتجين إلى تجار، بفعل تأثير التحرير التجاري (كتحرير الأسواق والأسعار والاتفاقيات التجارية ضمن المنطقة العربية وتركيا) ودور المضاربات، والسعي إلى الربح السريع بدل النشاط الاقتصادي الحقيقي، ويزور مكانة التجارة الخارجية ودور رأس المال على حساب الإنتاج الصناعي والزراعي، كل ذلك سيتطلب تبني سياساتٍ حوكميةٍ ناجعةٍ تهدف إلى ارتفاع جميع فئات المجتمع دون تهميش، ويبين الجدول رقم (٤) تدهور عجز الميزان التجاري السوري خلال السنوات المدروسة بسبب تنامي وتأثير كل المسوغات السابقة .

الجدول (٤): تطور عجز الميزان التجاري السوري ٢٠٠٤-٢٠١٠ (%)

البند	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
العجز (مليار دولار)	-2.3	-2.4	-2.0	-0.9	-0.6	-0.7	-0.4
نسبةً إلى الناتج المحلي (%)	-3.8	-4.5	-3.6	-2.2	-1.8	-2.3	-1.6

المصدر: هيئة التخطيط والتعاون الدولي ، تقرير بعثة صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٠.

أما الجدول رقم (٥) فيعكس عجز الموازنة من خلال مقارنة الإيرادات مع النفقات خلال الأعوام من ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ ، وتُظهر البيانات أنَّ هناك انخفاضاً في عجز الموازنة من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١٠ ، حيث يعود ذلك الانخفاض إلى تقليص الإنفاق الجاري والاستثماري، وزيادة الإيرادات النفطية الآتية من زيادة أسعار النفط عالمياً .

الجدول (٥): الموازنة العامة نسبةً إلى الناتج المحلي (%) : (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

البند	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
الإيرادات:	21.6	21.9	19.4	22.7	25.5	24.0	27.2
الإيرادات النفطية	5.4	4.6	5.2	4.9	7.3	7.1	11.2
الإيرادات غير النفطية	16.2	17.3	14.2	17.8	18.2	16.9	16.1
- النفقات:	26.1	27.3	22.1	26.6	26.6	28.5	31.4
الإنفاق الجاري	15.6	16.6	15.3	17.0	16.3	18.1	19.0
الإنفاق الاستثماري	9.5	10.3	6.8	9.6	10.3	10.4	12.4
عجز الموازنة	-4.4	-5.5	-2.8	-4.0	-1.1	-4.5	-4.2

المصدر: هيئة التخطيط والتعاون الدولي ، تقرير بعثة صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٠.

وبالتالي نستنتج أنَّ أهم تحديات الاقتصاد السوري تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام لمواجهة الضغط السكاني الكبير على الموارد بما فيها المائية والطاقوية، مع ضمان التوزيع الملائم لهذه الموارد من خلال تنويع محركات النمو، والتركيبية الإنتاجية للاقتصاد، خاصةً وأنَّ عملية الإصلاح لن تنتهي، بل ستنقل من مرحلة إلى مرحلة أكثر تعقيداً^{٤٦}.

^{٤٦} إن عملية الإصلاح مستمرة وطويلة (سنوات عديدة قد تتجاوز العقد الواحد لكل مرحلة منها) وتطلب وجود وفاق في مناحي عديدة وتبني خيارات مجتمعية توافقية-ملزومة وتعني الجميع وليست فقط تقنية، وتفرض وجود برنامج متكامل وتنسيق مسبق بين مكونات ووتائر الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح التجاري، والإصلاح المالي-النقدي، والإصلاح الإداري (دون إغفال قطاعات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي).

المطلب الثالث

اتجاهات النمو الاقتصادي في سورية

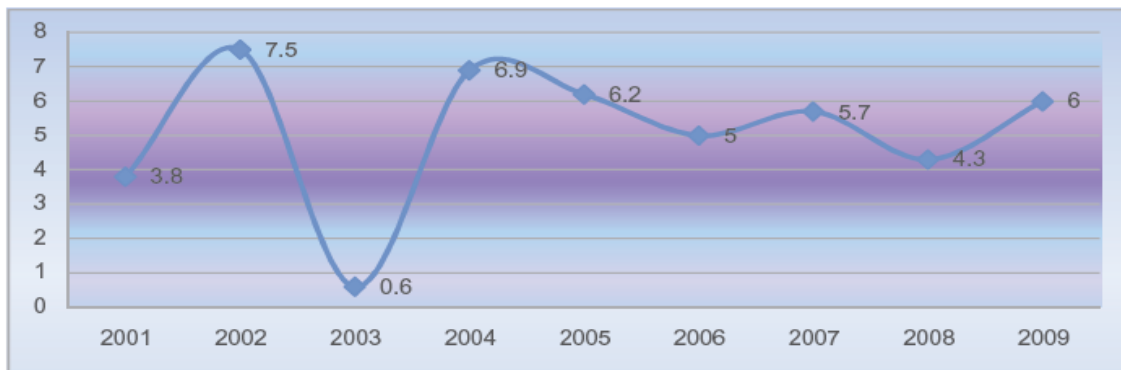
يعتبر معدل النمو الاقتصادي من أكثر المؤشرات الاقتصادية شمولاً وأهمية، لأنه يعبر عن مقدار الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، ومن هذا المنطلق فإن زيادة معدل النمو الاقتصادي يجب أن تنعكس بشكل مباشر على تحسين كل المؤشرات الأخرى، وهو تعبير مباشر عن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي (وبالأسعار الثابتة) بهدف إبعاد تأثيرات عامل التضخم.

أي هو بمثابة (الكعكة الاقتصادية المجتمعية) التي ستوزع على كافة قطاعات وفئات المجتمع السوري ومع نهاية الخطة الخمسية العاشرة وللفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٠، بدأت تظهر خلافات في أوساط الاقتصاديين السوريين حول تحديد معدل النمو الاقتصادي في سورية للخطة الخمسية العاشرة فحكومة سابقة حددت معدل النمو الاقتصادي بحدود ٥.٧% ولكن بعض المواقع الالكترونية والدراسات تؤكد أن معدل النمو للسنوات الخمس الماضية كان بحدود ٤.٧%^{٤٧}.

أما تقرير الاستثمار الرابع الصادر عن هيئة الاستثمار بين أن معدل النمو الاقتصادي سجل تطوراً ملحوظاً حيث وصل إلى ٦% عام ٢٠٠٩ بعد سنوات من التراجع بدءاً من عام ٢٠٠٤ حيث كان ٦.٩% ليصل إلى ٤.٣% عام ٢٠٠٨^{٤٨}، وجاء في المؤشرات الاقتصادية للمكتب المركزي للإحصاء ٢٠١١، أن معدل نمو الناتج ٣.٤% لعام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٠٠٩^{٤٩}.

ويوضح الشكل البياني (٢) اتجاهات النمو الاقتصادي من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ :

الشكل البياني (٢) اتجاهات النمو الاقتصادي من عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٩ :



المصدر : (تقرير الاستثمار ٢٠١٠) .

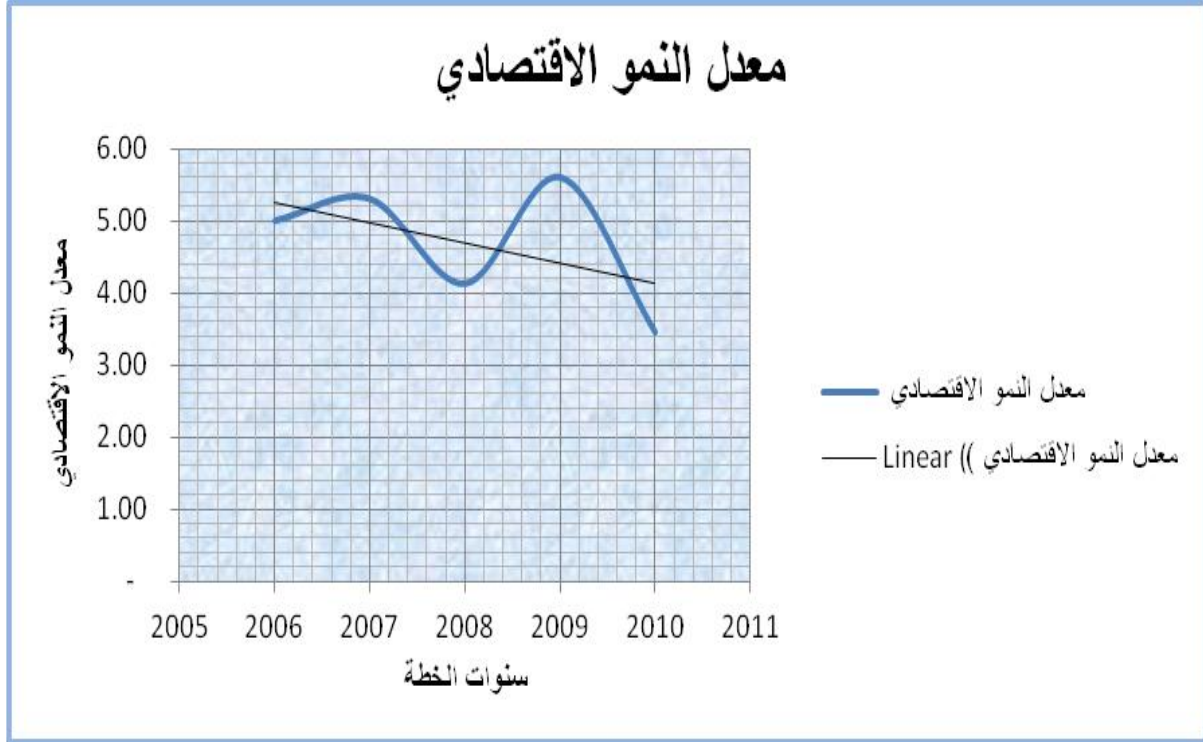
^{٤٧} سليمان، حيان : منطقة حرة النمو الاقتصادي السوري والرأي الآخر، موقع جريدة الثورة، ٦-٦-٢٠١١، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٢/١٢ .

^{٤٨} تقرير الاستثمار الرابع ٢٠١٠، الصادر عن هيئة الاستثمار السورية .

^{٤٩} المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١١، المكتب المركزي للإحصاء .

وإذا لجأنا إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١١ وقمنا بحساب معدل النمو الاقتصادي لكل سنة يتبين وفق الشكل البياني رقم (٣) ما يلي :

الشكل البياني (٣) معدل النمو الاقتصادي السوري ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ :



المصدر : (تم الاعتماد على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية ٢٠١١ مع اعتبار ٢٠٠٥ سنة الأساس) .

وبالتالي نجد وبحسب الجدول رقم (٦)، أن معدل النمو الاقتصادي الوسطي لسنوات الخطة الخمسية العاشرة ٤.٦٩% ، لم يصل إلى معدل النمو المتفائل المستهدف في الخطة والبالغ ٧% وحتى أنه لم يصل إلى المعدل الأقل تفاؤلاً ٥% .^{٥٠}

الجدول رقم (٦) معدل النمو الاقتصادي بأسعار ٢٠٠٥ الثابتة :

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة	١٢١٥٠٨٢	١٢٨٤٠٣٥	١٣٣٩٢٨٤	١٤١٨٨٢٢	١٤٦٩٧٠٣
معدل النمو الاقتصادي	٥%	٥.٣%	٤.١٣%	٥.٦%	٣.٤٦%

المصدر : هيئة التخطيط والتعاون الدولي - إدارة الاقتصاد الكلي ٢٠١١ .

^{٥٠} سليمان، حيان : مصدر سابق .

المبحث الثالث

تطور المؤشرات التنافسية للاقتصاد السوري

المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية .

المطلب الثاني : مؤشرات البنى التحتية وديناميكية الأعمال .

المطلب الثالث : ترتيب تنافسية الاقتصاد السوري في المجموعة العربية .

المطلب الأول

المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية

يتبين من الجدول رقم (٧) الذي يعكس المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية للاقتصاد السوري، والتي يبلغ عددها ٣٣ مؤشراً، وتحظى بوزن قدره ٣٥% من المؤشر الإجمالي، تقدماً لعدد من هذه المؤشرات وحقق بعضها قفزات كبيرة مقابل ثبات مؤشر وحيد خلال السنوات الأربع الأخيرة التي سبقت صدور التقرير هو حجم السوق المحلية في المركز ٦٣ / ١٣٩.^{٥١}

ويمكننا قراءة هذه المؤشرات وفق التصنيف التالي :

أولاً - المؤشرات المتقدمة : من أبرز المؤشرات التي تقدمت بشكل كبير، مؤشر معدل التضخم الذي قفز ٤٩ مرتبة خلال عام واحد ليستقر في المرتبة ٦٤ / ١٣٩، حيث بلغ معدل التضخم ٢.٥% في العام ٢٠١٠، كما قفز مؤشر معدلات التعرفة الجمركية ٢٣ مرتبة ليستقر في المركز ١٠٩ / ١٣٩، بعد أن انخفض متوسط معدل التعرفة الجمركية من ٢٢.٩ للعام ٢٠٠٩ إلى ١١.٥ للعام ٢٠١٠، بالإضافة إلى تقدم مؤشري متانة النظام المصرفي ومعدل الادخار القومي ٥ و٦ مراتب على التوالي ليحتلا المركزين ٦٣ - ٤١ / ١٣٩ على التوالي، مما يدل على أن النظام المصرفي متماسك ويسير بخطى ثابتة وموثوقة ولا يحتاج لأي خطة إنقاذ حكومية على غرار ما تقوم به الدول المتقدمة التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية إلى حدٍ ما حيث بلغ عدد المصارف التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية ١٥٧ مصرفاً في العام ٢٠١٠ بعد انهيار ١٤٠ مصرفاً في العام ٢٠٠٩.^{٥٢}

ثانياً - المؤشرات المتراجعة : تراجعت معظم المؤشرات الأخرى، ولكن بدرجات متفاوتة فمثلاً مؤشر شدة المنافسة المحلية تراجع ثلاثة مراتب ليصبح بالمرتبة ٧٠ / ١٣٩ بالرغم من احتفاظه بالقيمة نفسها مما يدل على تحسن أداء بعض الدول مع ثبات أداء الاقتصاد السوري، أيضاً مؤشر كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار فقد انخفض بشكل واضح بعد أن انتقل الاقتصاد السوري بهذا المؤشر من المرتبة

^{٥١} تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٠ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF .
^{٥٢} تداعيات الأزمة المالية العالمية ، مجلة الاقتصاد الدولي، ٢٠١٠ ص ٣٨.

الجدول رقم (٧) مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري الاقتصادية والمالية والتجارية:

2010		2009		2008		2007		اسم المؤشر
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
62	4.4	46	5	30	5.6	31	5.5	حقوق الملكية
75	3.3	59	3.7	54	3.8	79	3.3	حماية الملكية الفكرية
93	2.9	87	3.1	100	2.9	114	2.5	هدر الأموال العامة بسبب الفساد
73	3.2	58	3.4	65	3.4	76	3.3	الهدر في الانفاق الحكومي
98	-5.7	95	-3.5	121	-5.3	118	-5.2	الموازنة العامة
41	25.9	47	26	63	23.3	49	25.5	معدل الادخار القومي
64	2.5	113	14.5	88	7	114	10.1	معدل التضخم
43	3.6	8	1.8	20	3	33	3.5	مدى الفائدة المصرفية
54	31.9	45	26.1	67	39.2	68	44.3	الدين العام
106	-	-	-	-	-	-	-	التصنيف الائتماني
70	4.9	67	4.9	62	5.1	49	5.1	شدة المنافسة المحلية
110	3.4	85	3.6	71	3.8	76	3.7	كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار
67	3.6	34	4	29	4.2	42	3.8	مدى تأثير الضرائب
76	42.9	69	43.5	76	46.7	30	35.5	المعدل الاجمالي للضرائب
57	7	60	8	108	13	95	12	عدد اجراءات تأسيس مشروع
63	17	49	17	96	43	84	43	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع
59	4	46	4.1	46	4.2	54	3.9	تكلفة السياسة الزراعية
118	3.9	101	4.1	112	4	119	3.7	انتشار القيود على التجارة
109	11.5	132	22.9	133	22.9	120	15.5	معدلات التعرف الجمركية
137	2.9	132	3.2	128	3.4	128	3.3	انتشار الملكية الاجنبية
114	3.9	102	4.3	108	4.4	112	4.2	اثر القواعد التجارية على الاستثمار الاجنبي
134	2.8	120	2.9	99	3.2	96	3.1	عبء الاجراءات الجمركية
130	3.3	-	-	-	-	-	-	توفر الخدمات المالية
125	3.2	-	-	-	-	-	-	القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية
103	2.8	118	2.6	121	2.7	116	2.8	التمويل عبر الاسواق المالية المحلية
100	2.3	102	2.5	101	2.6	93	2.7	سهولة الحصول على القروض
113	2.1	100	2.3	103	2.5	107	2.4	توفر رأس المال المغامر
117	3.5	113	3.5	116	3.5	116	3.3	القيود على تدفقات رأس المال
63	5.3	68	5.2	103	5	105	4.7	متانة النظام المصرفي
102	3.7	112	3.3	117	3.2	112	3.4	تشريعات تداول الأوراق المالية
134	1	127	1	93	3	47	5	قوة الحقوق القانونية
63	3.6	63	3.5	64	3.4	63	3.5	حجم الأسواق المحلية
73	4.2	72	4.4	68	4.2	74	3.5	حجم الأسواق الخارجية

المصدر : . The Global Competitiveness Reports 2007-2008-2009-2010 WEF .

٨٥ / ١٣٩ إلى المرتبة ١١٠ / ١٣٩ مما يدل على فشل سياسة مكافحة الاحتكار المتبعة، وهو ما يوضحه الجدول السابق :

وكذلك مؤشر الزمن اللازم لإقلاع المشاريع فقد تراجع من المرتبة ٤٩ إلى المرتبة ٦٣ ما يدل على عدم فاعلية التشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة لدفع المشاريع نحو مرحلة التنفيذ مما يستوجب البحث عن السبل اللازم التحرك بها لاستعجال تنفيذ واقلع المشاريع المخططة، أضف إلى ذلك مؤشر توفر رأس المال المغامر الذي انخفض ترتيبه ١٣ مرتبة خلال العام ٢٠١٠ عما كان عليه في العام ٢٠٠٩ . أضف إلى ذلك بعض المؤشرات الجديدة في التقرير إلا أنها ضعيفة كالتصنيف الائتماني وتوفر الخدمات المالية والقدرة على تحملها .

المطلب الثاني

مؤشرات البنى التحتية وديناميكية الأعمال

أولاً : مؤشرات البنى التحتية والجاهزية التقانية :

تعد البنى التحتية الكفوءة والملائمة أحد محددات التنافسية الأساسية، وتؤثر على فعالية العملية الإنتاجية في الاقتصاد، كما تُظهر الجاهزية التقانية للاقتصاد مدى قدرة الشركات على مواكبة التقانات الجديدة لتعزيز تنافسية صناعتها، ولهذه الأهمية نتناول في هذا المطلب مؤشرات البنى التحتية ومؤشرات الجاهزية التقانية لتنافسية الاقتصاد السوري .

١ - مؤشرات البنى التحتية :

تعتبر البنية التحتية عامل مهم في اختيار الموقع الجغرافي ونوع العمليات الإنتاجية للنشاط الاقتصادي ذلك أن البنية التحتية المتطورة تُقلل من المسافات بين الأقاليم، وترتبط بين أسواق الدول المختلفة بالإضافة إلى أن جودة وكفاءة شبكات البنية التحتية تؤثر على نمو الاقتصاد، وتقلل من تفاوت الدخل وتخفف من معدلات الفقر .

فالبنية التحتية المتطورة للنقل والاتصالات عامل ضروري لتمكين الاقتصادات الأقل نمواً من الاتصال بمختلف النشاطات الاقتصادية بفعالية، وإن تطور الطرقات، وخطوط السكك الحديدية، وتسهيلات الموانئ البحرية، والخطوط الملاحية، تمكن المستثمرين من نقل بضائعهم إلى الأسواق المختلفة بأمان وفي الوقت المحدد وتسهل تنقل اليد العاملة إلى الأعمال الأكثر ملاءمة لهم، كما أن شبكة النقل الجوي المتطورة تساعد على توفير رحلات جيدة إلى الأسواق الدولية التي تنطوي على فرص نمو هائلة للاقتصاد .

بالإضافة إلى متانة واتساع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية التي تسمح بتدفق البيانات والمعلومات بسرعة وحرية، وإن جودة إمدادات الطاقة الكهربائية وعدم وجود انقطاع أو تقلبات في الجهد الكهربائي يضمن عدم إعاقة العمل، وبالتالي تزيد من كفاءة الاقتصاد^{٥٣}.

والجدول رقم (٨) يبين مؤشرات البنى التحتية لتنافسية الاقتصاد السوري ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ .

١٠٧Klaus Schwab , The Global Competitiveness Report 2010 p 4 .

الجدول رقم (٨) يبين مؤشرات البنية التحتية لتنافسية الاقتصاد السوري ٢٠٠٧ - ٢٠١٠:

2010		2009		2008		2007		اسم المؤشر
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
95	3.6	77	3.6	69	3.5	75	3.3	جودة البنية التحتية العامة
85	3.5	68	3.6	65	3.6	70	3.3	جودة الطرقات
66	2.6	55	2.9	49	3.1	61	2.8	جودة السكك الحديدية
117	3.1	102	3.3	97	3.2	96	3.1	جودة الموانئ
126	3.1	103	3.6	90	4.1	77	4.2	جودة النقل الجوي
81	91.4	77	86.5	78	80.1	79	74.4	عدد المقاعد المتاحة للطيران اسبوعياً/كم .
107	3.3	99	3.5	86	4.1	72	4.4	جودة مصادر الطاقة الكهربائية
73	17.7	70	17.8	72	16.6	71	15.2	الخطوط الهاتفية الثابتة

المصدر : WEF : The Global Competitiveness Reports 2007-2008-2009-2010

حيث يبين أن سورية قد تراجعت في مؤشرات البنية التحتية بدرجات متفاوتة وحيث تراجع مؤشر جودة البنية التحتية العامة ١٨ مرتبة عما كان عليه في العام ٢٠٠٩، والذي يأخذ تنقيلاً مقداره ٧.٥ % من قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي، ليستقر في المرتبة ٩٥ / ١٣٩ على الرغم من ثبات قيمة المؤشر مما يعني أن البلدان الأخرى قد تفوقت على سورية في هذا المؤشر .

كذلك تراجع مؤشر عدد المقاعد المتاحة للطيران أسبوعياً / كم ٤ مراتب ليصبح في المركز ٨١ / ١٣٩ على الرغم من تقدم قيمة المؤشر من ٨٦.٥ إلى ٩١.٤ . بالإضافة إلى تراجع مؤشرات جودة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي .

كما تراجع مؤشر جودة مصادر الطاقة الكهربائية ٨ مراتب ليأخذ المركز ١٠٧ / ٣٩ ، نظراً لتزايد الطلب على الطاقة وعدم كفاية المصادر المحلية في مواكبة نمو الطلب عليها وبالتالي يتوجب على الحكومة السورية بذل المزيد من الجهود للارتقاء بمؤشرات البنية التحتية وتشجيع الاستثمار في المدن الصناعية والتي تتمتع ببنية تحتية متطورة تكلفتها تزيد على ١٨.٥ مليار ليرة سورية .^{٥٤}

٢- مؤشرات الجاهزية التقانية :

في ظل العولمة واتساع الأسواق، أصبحت التقانة عنصر هام للشركات من أجل تعزيز قدرتها على المنافسة والنمو، كما تؤثر تقانة المعلومات والاتصالات ICT على القطاعات الاقتصادية الأخرى في

^{٥٤} مجلة الاقتصاد الإلكتروني : المدن الصناعية في سورية تاريخ الدخول ٢٠١١/٢/٤ .

تأمين البنية التحتية للاتصالاتية للصفقات التجارية. بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه التقانات المتطورة في الاقتصاد، مثل عدد مشتركى الهواتف النقالة، وخطوط الانترنت، وحزم البيانات العريضة ومدى قدرة الشركات على استخدام تلك التقانات في عمليات البيع والشراء، وفي التواصل مع الموردين والعملاء وقدرتها على الارتقاء بكفاءتها°. والجدول رقم (٩) يبين مؤشرات الجاهزية التقانية للتنافسية للاقتصاد السوري .

الجدول رقم (٩) مؤشرات الجاهزية التقانية للتنافسية للاقتصاد السوري ٢٠٠٧ - ٢٠١٠.

2010		2009		2008		2007		اسم المؤشر
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
126	4	99	4.1	80	4.3	61	4.3	توفر التقانات الحديثة
76	4.7	81	4.6	87	4.4	104	4.1	الاستيعاب التقاني للشركات
121	3.8	117	3.9	110	4.2	108	4.2	الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقانة
116	44.3	112	34.5	105	24	102	15.5	الاشتراك بالهواتف النقالة
91	18.0	77	17.4	93	7.6	93	5.8	مستخدمي الانترنت
109	0.2	109	0.1	107	0	109	0.0	مشتركي حزم الانترنت العريضة
90	2.5	عرض نطاق الانترنت

المصدر : WEF : The Global Competitiveness Reports 2007-2008-2009-2010 .

يبين الجدول السابق أن سورية تأخذ موقعاً متأخراً في مؤشرات الجاهزية التقانية، إلا أنها تقدّمت في مؤشر الاستيعاب التقاني للشركات لتحل المرتبة ٧٦ / ١٣٩، وحافظت على مؤشر مشتركى حزم الانترنت العريضة في المركز ١٠٩ / ١٣٩. وبالمقابل تراجع مؤشر توفر التقانات الحديثة ٢٧ مرتبة وأصبح في المركز ١٢٦ / ١٣٩، كما تراجع مؤشر مستخدمي الانترنت ١٤ مرتبة، وأصبح في المركز ٩١ / ١٣٩، وعلى الرغم من ازدياد عدد مستخدمي الانترنت من ١٧.٤ إلى ١٨ لكل ١٠٠ نسمة . بالإضافة إلى تراجع مؤشر الاشتراك بالهواتف النقالة ٤ مراتب ليأخذ الترتيب ١١٦ / ١٣٩ على الرغم من ازدياد عدد مشتركى الهواتف النقالة من ٣٤.٥ إلى ٤٤.٣ لكل ١٠٠ نسمة .

ثانياً : مؤشرات ديناميكية الأعمال :

على الرغم من أن معظم الأدبيات الاقتصادية تركّز على دور الحكومة ومؤسسات القطاع العام في الحد من الفقر، ومعالجة سوء توزيع الدخل، ومكافحة التزوير، من خلال الدعم الحكومي والإعفاءات الضريبية

ورسم السياسة الاقتصادية المناسبة، كذلك للمؤسسات الخاصة دوراً هاماً في هذا المجال، فلا يخفى دورها الرئيسي في خلق الثروة في الاقتصاد .

وتعتمد كفاءة الأسواق على قرارات الشراء للمستهلكين من حيث السعر الأقل والجودة الأفضل أو إجراء تحليل معمق لخصائص السلعة، ومدى استجابة الشركات لمتطلبات العملاء، فتنوع الثقافات والعادات والتقاليد بين الأقاليم، تؤدي إلى تنوع رغبات ومتطلبات العملاء والزبائن والمستهلكين فيها من حيث الكم والنوع، وهذا يؤدي إلى مزيد من الإبداع والابتكار وتحقيق كفاءة أسواق السلع .

ويعكس تطوّر قطاع الأعمال الكفاءة العالية في إنتاج السلع والخدمات، ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية. ويعتمد ذلك على جودة شبكات الأعمال الشاملة في البلد، مثل جودة عمليات الشركات الفردية واستراتيجيتها والذي يُعتبر مؤشراً هاماً للدول التي وصلت إلى مراحل متقدمة من النمو واستنزفت إلى حد بعيد مواردها الأساسية في زيادة الإنتاجية .

كما أن عدد الموردين المحليين ونوعيتهم، وترابط الشركات مع الموردين في منطقة جغرافية واحدة وتشكيلها لمجمّعات الأعمال والعناقيد الصناعية، تؤدي بدورها إلى زيادة الكفاءة، وخلق فرص أكبر للإبداع والابتكار، وخفض عوائق دخول شركات جديدة، بالإضافة إلى أن جودة عمليات الشركات واستراتيجيتها، وانتشار العلامات التجارية، والكفاءات التسويقية للشركات المحلية، وقدرتها على التحكم بالتوزيع العالمي وتطور العمليات الإنتاجية وكفاءة أساليب الشركات في إنتاج سلع جديدة ومتطورة تؤدي إلى تطوير قطاع الأعمال وجعله أكثر عصرية وتنافسية^{٥٦}، ويبين الجدول رقم (١٠) مؤشرات ديناميكية الأعمال لتنافسية الاقتصاد السوري بين عامي ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ :

الجدول رقم (١٠) مؤشرات ديناميكية الأعمال لتنافسية الاقتصاد السوري بين عامي ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ :

2010		2009		2008		2007		اسم المؤشر
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
80	3.7	59	4.1	55	4.3	79	4.0	أخلاقيات المؤسسات الخاصة
133	3.4	124	3.6	116	3.6	120	3.5	قوة معايير المحاسبة و التدقيق
117	4	110	4.1	109	4.2	86	4.4	فعالية مجالس إدارة الشركات
56	4.5	49	4.7	50	4.9	49	4.7	حماية حقوق صغار حملة الأسهم
119	3.1	101	3.3	71	3.7	61	3.8	مدى التحكم بالأسواق
104	4.2	78	4.4	57	4.8	55	4.8	درجة تلبية متطلبات العملاء

127	2.5	116	2.7	112	2.8	116	2.7	درجة وعي المشتريين
67	4.8	54	4.9	39	5.1	32	5.2	عدد الموردين المحليين
124	3.7	94	4	71	4.5	64	4.4	نوعية الموردين المحليين
102	2.9	119	2.6	97	3	92	3.2	درجة تطور العناقيد الصناعية
114	2.7	119	2.6	113	2.8	116	2.8	طبيعة الميزة التنافسية
100	3.1	82	3.3	64	3.7	50	3.9	درجة اكتمال سلسلة القيمة
35	4.4	15	4.8	6	5.2	10	5.2	التحكم بالتوزيع العالمي
85	3.3	82	3.3	78	3.4	70	3.6	درجة تطور العمليات الإنتاجية
123	3.0	115	3.2	113	3.4	110	3.3	الكفاءات التسويقية للشركات
92	3.2	91	3.4	92	3.7	83	3.5	قبول تفويض الصلاحيات

المصدر : WEF : The Global Competitiveness Reports 2007-2008-2009-2010 .

يُظهر الجدول تقدم سورية في مؤشر تطوُّر العناقيد الصناعية ١٧ رتبة ليحتل المركز ١٠٢ / ١٣٩ ومؤشر طبيعة الميزة التنافسية الذي تقدم ٥ مراتب ليصبح في المركز ١١٤ / ١٣٩ .

وبالمقابل تراجع سورية في مؤشرات نوعية الموردين المحليين ١٢٤ / ١٣٩، ومؤشر درجة تلبية متطلبات العملاء ١٠٤ / ١٣٩، ومؤشر التحكم بالتوزيع العالمي ٣٥ / ١٣٩، والذي يدل أنه لا يمكن الاعتماد بشكل كبير على الشركات الأجنبية في التوزيع. كما يبين الجدول ضعف أداء مجالس إدارة الشركات، حيث تراجع مؤشرات أخلاقيات المؤسسات الخاصة ٨٠ / ١٣٩، وقوة المعايير المحاسبية والتدقيق ١٣٣ / ١٣٩، وفعالية مجالس إدارة الشركات ١١٧ / ١٣٩، والكفاءات التسويقية للشركات ١٢٣ / ١٣٩. مما يفرض على القطاع الخاص أن يركِّز أكثر على الإدارة والتسويق والمبيعات ويختار أعضاء مجالس إدارة كُفاء، ويطبِّق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشفافية والإفصاح وأخلاقيات العمل .

المطلب الثالث

ترتيب تنافسية الاقتصاد السوري في المجموعة العربية

تراجعت معظم الدول العربية المدرجة في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وهي الإمارات، والأردن، والمغرب، ومصر، والجزائر، وليبيا، وموريتانيا .

فيما تقدمت كل من قطر والسعودية وتونس، وعمان، والكويت، والبحرين، بالإضافة إلى انضمام لبنان إلى التقرير لأول مرة، أما سورية فقد تراجعت ثلاث مراتب عما كانت عليه في العام ٢٠٠٩ عالمياً بالرغم من تقدم مؤشر تنافسيها من ٣.٧٦ في العام ٢٠٠٩ إلى ٣.٧٩ في العام ٢٠١٠ وبين الجدول رقم (١١) تطوّر ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠ .

الجدول رقم (١١) تطور ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٠:

الدولة	2007		2008		2009		2010	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
قطر	4.63	31	4.83	26	4.95	22	5.10	17
السعودية	4.55	35	4.72	27	4.75	28	4.95	21
الإمارات	4.50	37	4.68	31	4.92	23	4.89	25
تونس	4.59	32	4.58	36	4.50	40	4.65	32
عمان	4.43	42	4.55	38	4.49	41	4.61	34
الكويت	4.66	30	4.58	35	4.53	39	4.59	35
البحرين	4.42	43	4.57	37	4.54	38	4.54	37
الأردن	4.32	49	4.37	48	4.30	50	4.21	65
المغرب	4.08	64	4.08	73	4.03	73	4.08	75
مصر	3.96	77	3.98	81	4.04	70	4.00	81
الجزائر	3.91	81	3.71	99	3.95	83	3.96	86
لبنان	-	-	-	-	-	-	3.89	92
سورية	3.91	80	3.99	78	3.76	94	3.79	97
ليبيا	3.85	88	3.85	91	3.90	88	3.74	100
موريتانيا	3.26	125	3.14	131	3.25	127	3.14	135

المصدر : WEF : The Global Competitiveness Reports 2007-2008-2009-2010

رحبت بعض الدول العربية بنتائج التقرير، واعتبرته شهادة دولية على تقدمها في عدد كبير من المجالات في حين التزمت غالبية الدول العربية الصمت حيال نتائج التقرير .

وبالمقابل تعاملت دول أخرى مع نتائج التقرير بشكل عملي، عبر إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بها والتركيز على نقاط الضعف وكيفية التغلب عليها حيث^{٥٧}:

- **قطر** : رغم تقدمها ٥ مراتب واحتلالها قمة الترتيب العربي، إلا أنها شددت على اهتمامها برصد المجالات التي شهدت تراجعاً، من أجل بذل المزيد من الجهود للحفاظ على المكانة المتقدمة التي وصلت إليها، ليس على مستوى المنطقة فحسب بل على المستوى العالمي أيضاً .
- **الإمارات** : فقد أعزت تراجعها لعدم إصدار قوانين جديدة، أو التأخر في تعديل القوانين المتعلقة بممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقوانين الإعسار والإفلاس . على الرغم من أن التقرير قد صنّف الإمارات وللعام الثاني على التوالي ضمن المجموعة الثالثة، كما صنّفها من بين أفضل عشر دول في ١٦ مؤشراً فرعياً .
- **الأردن** : بعد تراجعها ١٥ مرتبة شددت على تعزيز البيئة الاستثمارية فيها، فتم تكليف الوزارات المعنية باعتماد مؤشرات التنافسية كمعايير للأداء، والعمل على تحسينها والتأكد من معالجتها وتلافي المشكلات التي يعاني منها المستثمرون. كما رحبت غرفة صناعة الأردن بالقرار وذكرت أنها أعدت دراسة حول التقرير، كشفت فيه أوجه القصور التي تعاني من المملكة الأردنية، وأنشأت قسماً خاصاً لتعزيز تنافسية المنتج الوطني بشكل عام، والمنتجات الصناعية بشكل خاص، وتقديم التوصيات المناسبة لإيجاد بيئة أعمال محفزة و جاذبة للاستثمار .
- **مصر** : أفرت ضرورة تطوير سوق العمل الذي أصبح مكبلاً بالعديد من القيود التي تعيق توظيف العمالة بشكل جيد، بالإضافة إلى ضرورة تحسين مشاركة المرأة في المجتمع .
- **الكويت** : رغم تقدمها ٤ مراتب، إلا أنها ركزت على النقاط الأكثر إعاقة لممارسة الأعمال، من أجل معالجتها والتغلب عليها وتبسيطها .
- **سورية** : شهدت مجموعة من الخطوات على الواقع بغية استعادة مواقع أثر تقدماً على سلم ترتيب التنافسية الدولية، فكان هناك مجموعة من القوانين والتشريعات والاتفاقات الدولية لزيادة حصتها من الصادرات وخاصة غير النفطية، كما شهدت حزمة من الإصلاحات الإدارية والحكومية بغية تحسين أداء المؤسسات وتقديم تسهيلات للقطاع الخاص لتحسين أداءه ورفع إنتاجيته، وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوظيف إضافي للعمالة .

١١٢ <http://www.alwatan.com/graphics/2012/09sep/28.9/dailyhtml/economy.html>

الفصل الثالث

الصناعات الغذائية السورية وتطور مؤشراتها الاقتصادية

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للصناعات الغذائية السورية .

المبحث الثاني : واقع الصناعات الغذائية السورية في القطاع العام .

المبحث الثالث : واقع الصناعات الغذائية في القطاع الخاص .

المبحث الأول

الأهمية الاستراتيجية للصناعات الغذائية السورية

المطلب الأول : أهمية الصناعة الغذائية في الاقتصاد السوري .

المطلب الثاني : الرؤية الاستراتيجية للتصنيع الغذائي في سورية .

المطلب الأول

أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد السوري

تمتلك سورية قاعدة من الموارد الطبيعية المتنوعة القادرة على رفد القطاع الصناعي بالمدخلات اللازمة لنهوضه، وخاصة الصناعة النسيجية والغذائية والكيميائية والإنشائية، كما تتمتع بموقع جغرافي هام على شرق المتوسط بين أوروبا ودول الخليج العربي، وتقوم الصناعة السورية على قوة عمل يتناسب تأهيلها مع الصناعات التقليدية ومزودة بالمهارات الأساسية منخفضة التكلفة، كما تمتلك طاقات كامنة لصناعات ذات كثافة علمية وتكنولوجية متوسطة في المدى القريب تساعد على تطوير صناعات ذات قيمة مضافة أعلى على المدى المتوسط والبعيد .

وتتميز الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدّمها وتعدد أنشطتها وريادتها فكانت المثل والقوة للصناعات في الدول الأخرى من المنطقة، حيث ساهم الصناعيون السوريون وبشكل كبير في نشر الصناعة في الدول العربية من المغرب إلى تونس ولبنان، وحتى إلى جنوب تركيا .

من هنا تتبع أهمية دور القطاع الصناعي السوري في دفع العجلة الاقتصادية وتحقيق توسع في النشاط الاقتصادي من شأنه تحقيق المزيد من الناتج المحلي الإجمالي .

أولاً - أهمية الصناعة في الاقتصاد السوري :

تلعب الصناعة دوراً مهماً في الاقتصاد السوري كغيره من الاقتصادات الأخرى باعتبار أن الإنتاج هو نقطة انطلاق الدورة الاقتصادية ويساهم في تعظيم القيم المضافة التي يعبر عنها بالمعادلة التالية:^{٥٨}

الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة) = الإنتاج المحلي الإجمالي - مستلزمات الإنتاج

ولتحقيق ذلك لابد من تفعيل الاستراتيجية الصناعية، والاستفادة من لحظة الإسراع الزماني والمكاني من خلال تسريع دوران كل عناصر المنظومة الاقتصادية، من استثمارات حقيقية، ومعدلات إنتاج مرتفعة وتسويق فعّال. وبمقدار ما يزداد النشاط الصناعي، تتحسن المؤشرات الاقتصادية بأكملها سواء بشكل

^{٥٨}<http://www.syriaalyom.com/news/4254.html>

مباشر أم غير مباشر، وقد أكدت الدراسات أن كل فرصة عمل صناعية مباشرة تؤدي إلى إيجاد بين ٢ إلى ٣ فرص عمل غير مباشرة .

كما أن تطوير العمل الصناعي يؤدي إلى الإسراع في الانتقال من الاقتصاد الريعي (المعتمد على تصدير المواد الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة والمحتوى التكنولوجي المتدني والأسعار القليلة والقدرة التفاوضية الضعيفة... الخ)^{٩٥}، إلى الاقتصاد الصناعي الذي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي وتقليل التبعية للخارج، وتحسين الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل المستوردات وتفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق التشابكات الأمامية والخلفية والتوسع الأفقي والعمودي مع القطاعات الأخرى سواء القطاع الزراعي أم قطاع الخدمات، وتعميق التكامل بين هذه القطاعات، وتزداد معدلات النمو الاقتصادي والقدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتأقلم الإيجابي مع المتغيرات، ويتحسن مستوى المعيشة والقدرة على تلبية المتطلبات الاستهلاكية للمجتمع وبالتالي يتحسن مؤشر مستوى المعيشة للمواطن بشكل عام داخل البلد .

ونظراً لأهمية القطاع الصناعي وضرورة إيجاد سياسة صناعية مناسبة ومشجعة للانطلاقة التنموية من خلال دعم الاقتصاد الوطني، فقد تمّ التوجيه نحو تقديم حوافز مشجعة كتحسين الأجواء الاستثمارية من خلال تطوير قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته بموجب المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٠٨ وتطوير مكتب الاستثمار ليتحول إلى هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم رقم ٩ لعام ٢٠٠٧ وإحداث النافذة الواحدة وتخفيض التكاليف الإنتاجية وتحليل بنود قوائم التكلفة ودراسة الوزن النوعي لكل منها. كما تمّ اتخاذ مجموعة من القرارات الحكومية بهدف زيادة القدرة التنافسية ونذكر أهمها:^{٦٠}

- ١- تخفيض سعر طن الفيول من ٩٠٠٠ ليرة سورية إلى ٧٥٠٠ ليرة .
- ٢- إلغاء العمل بالمخصصات الصناعية .
- ٣- العمولات خلال سنة واحدة .
- ٤- إعفاء القروض الصناعية للصناعيين المتعثرين من غرامات التأخير إذا تمّ تسديدها حتى تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ والغرامات والجزاء المترتبة عليهم على الضرائب إذ ما تمّ تسديدها حتى ٢٠٠٩/٥/١ .

١١٤ <http://www.syria-stocks.com/forum/showthread.php?t=9223>

^{٦٠} سليمان، حيان : مجلة الاقتصادية، دور الصناعة في تفعيل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي السوري، العدد ٣٩٣ عام ٢٠١٠ .

- ٥- إعادة النظر بالرسوم على مستوردات المواد الأولية اللازمة للصناعة .
- ٦- تخفيض سعر اللتر من المازوت بدءاً من ٢٠٠٩/٤/١ من ٢٥ ليرة إلى ٢٠ ليرة سورية .
- ٧- توجيه وزارة العمل والمالية والاقتصاد وبقية الوزارات الأخرى بالاستجابة السريعة للمتطلبات الصناعية وتخفيف الإجراءات الروتينية .

وأمام انفتاح الأسواق والتوسع العمودي والأفقي لتداعيات الأزمة المالية العالمية، (التي هي بجوهرها اقتصادية) أصبح من الضروري العمل على تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي باعتبارها (قاطرة التنمية الاقتصادية)، وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات والأعمال كتطوير البنية التنظيمية والتشريعية وتقليل الحلقات الروتينية والاهتمام بالكوادر الصناعية .

ثانياً - سياسات تطوير الصناعة السورية :

تمتلك الصناعة السورية مجموعة من المقومات والأسس التي تعتبر بمثابة نقاط قوة تستند إليها الصناعة السورية، إلا أنها تعاني من نقاط ضعف كثيرة، مما جعل أداء القطاع الصناعي يتسم بالضعف من ناحيتين التسويقية والتصديرية، وبالتالي فإننا نجد مجموعة واسعة من السياسات والبرامج المطروحة من قبل الاقتصاديين السوريين والجهات ذات الصلة بتطوير القطاع الصناعي السوري نذكر أهمها ^{٦١} :

- ١- دعم المؤسسات الصناعية القائمة والإسراع في إصلاح القطاع العام الصناعي، نظراً لدوره الفعال في بناء القاعدة الاقتصادية والبنية التحتية ذات الأهمية الكبيرة في دفع عجلة النمو .
- ٢- وضع سياسة صناعية واضحة لتأهيل الصناعة الوطنية، على مبدأ تحديد الأهداف المنشودة والطرق الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف، بتوافر شرطين أساسيين وهما (أقل وقت وتكلفة من جهة، وأحسن نوعية من جهة أخرى).
- ٣- دراسة الخريطة الصناعية، وتحديد المزايا النسبية والمطلقة، وتحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية .
- ٤- تطوير البنية الداعمة للصناعة الوطنية مثل لجنة المخابر وهيئة المواصفات والمقاييس وضرورة الالتزام بالمواصفات المطلوبة .

^{٦١} <http://www.syrianmasah.net/arabic/articaldetails1700.html>

٥- دراسة العلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي على أسس تكاملية، وتطبيق الالتزام بشهادات المنشأ سواء على مستوى السوق العربية الكبرى المشتركة أم الاتفاقيات الدولية الثنائية المعقودة .

٦- دراسة التكلفة وتحديد الوزن النوعي لكل بند من بنود الاتفاقيات، مع العمل لتخفيض تكلفة مستلزمات العمل الصناعي، وإجراء دراسات مقارنة مع تكاليف السلع المشابهة المنتجة في دول أخرى والتي تتماثل مع طبيعة ونوعية المنتجات السورية .

٧- تطوير الخبرات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وربط الخطط الإنتاجية مع الخطط التسويقية والعمل على سبر الأسواق الخارجية، وإنتاج ما يتناسب مع تطور الأنماط الاستهلاكية .

٨- المحافظة على قيمة الليرة السورية أمام العملات الأخرى، لأنها من المرتكزات الأساسية للوطن وخاصة الاستقرار الاقتصادي والنقدي وضماً الاستقرار الصناعي .

٩- دعم الصناعة الوطنية بما ينسجم مع طبيعتها سواء كان دعماً مباشراً أم غير مباشر، وخاصة عن طريق تطوير البحوث والاختبارات وتقديم الاستشارات .

١٠- العمل على تحويل القطاع غير المنظم إلى قطاع اقتصادي منظم. وحسب بيانات وزارة الصناعة للعام ٢٠١٠ فإنه يوجد تقريباً بحدود ١٠٠ ألف منشأة في القطاع غير المنظم تمارس عملها في غياب مراقبة الدولة ونظر القانون ولا تساهم في دعم خزينة الدولة حيث لا تسدد ما يترتب عليها من ضرائب ورسوم.

١١- إعادة هيكلة القطاع الخاص الصناعي والعمل على تحويل الشركات الصغيرة إلى شركات مساهمة ولاسيما بعد تأسيس سوق الأوراق المالية، وتعتبر هذه السوق مرآة الاقتصاد الوطني. وقد دلت الدراسات المقدمة من قبل مديرية القطاع الخاص في وزارة الصناعة على أن ٩٩% من عدد المنشآت هي منشآت صغيرة وحرفية .

١٢- التركيز على زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الإنتاجية لأنها مؤشر ومعيار الفعالية الإنتاجية، كما ترتبط بشكل مباشر ومتشابك مع معدل النمو الاقتصادي .

١٤- إجراء دراسات مقارنة للنتائج المحققة مع المبالغ المصروفة، والتركيز على عدد من المؤشرات الفرعية، ومنها (تخفيض التكلفة النسبية للعمالة من خلال زيادة إنتاجيتها لأن العلاقة بين التكلفة

والإنتاجية هي علاقة عكسية، زيادة فاعلية التسويق عن طريق زيادة ربط الخطة الإنتاجية بالخطة التسويقية، والإنتاج حسب الطلب، والإنتاج حسب طلبات ورغبات الأسواق، زيادة معامل استخدام الآلات من خلال زيادة مهارة العامل عن طريق التدريب المستمر بحيث يستطيع العامل تشغيل أكبر قدر ممكن من الآلات الإنتاجية، الاهتمام بالصيانة الدورية والعلاجية وتقليل الزمن المخصص لإصلاح الآلات المعطلة، اعتماد المرونة في الإنتاج والتسويق... الخ).

ولكن هذه الإجراءات يجب أن تتناسب مع تحسين دائم في الجودة والنوعية لأن المعادلة الصناعية (سلعة أفضل بسعر أقل) هي القاعدة الذهبية للتنافسية الصناعية والاستمرار في المستقبل .

ثالثاً - أهمية الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية :

تلعب الصناعة دوراً مهماً في تحسين كل المؤشرات الاقتصادية على المستوى الجزئي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وغيره من المؤشرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث تعتبر التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية العامة الشاملة ويعتبر الأمن الصناعي من أهم مقومات الأمن الاقتصادي .

ويتجلى هذا في إصلاح خلل الهياكل الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ودعم التكامل بين القطاعات الاقتصادية وخاصة العلاقات التشابكية بين الزراعة والصناعة، وتحديد الخريطة الصناعية وتوجيه الاستثمارات الصناعية نحو المشاريع التي تتناسب مع الموارد المتاحة ما يساهم في زيادة القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة وتوفير الاستقرار في الأسعار، وتعبئة الموارد وتوجيهها الوجهة الصحيحة واختيار صناعة رائدة وقائدة .

وتشكل الصناعة التحويلية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص، نظراً لقدرتها على النمو وتوليد الدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغير في حاجة السوق الداخلية (أنماط استهلاك داخلية جديدة وتغير في أذواق المستهلكين) إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية .

وبالتالي فإن الصناعة التحويلية هي القطاع المناسب لواقع الاقتصاد السوري بسبب توافر المقومات الأساسية لتطويرها من (رأسمال - عمالة - مواد طبيعية) إضافة إلى القاعدة العلمية المناسبة والبنية التحتية والمزايا النسبية التي يمكن تحويلها إلى مزايا تنافسية، والاستفادة من السوق السورية والسوق العربية الكبرى

المشتركة والشراكات مع دول الجوار مثل تركيا وإيران، والاستعداد للانضمام إلى الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية .

وباعتبار الصناعات الغذائية جزءاً هاماً من الصناعات التحويلية فهي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في تحقيق الأمن الغذائي، وتضمن الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة وتدعم العلاقة التشابكية بين الزراعة والصناعة^{١٢}، حيث يساهم التصنيع الغذائي بوسائل كثيرة في تنمية قطاع الصناعات الغذائية الحديث، حيث يساهم بزيادة الدخل عن طريق إضافة قيمة جديدة للمنتجات الزراعية الخام، ويشجع تحديث النظم المزرعية من خلال التجديد التكنولوجي والعلاقات مع السوق ويستجيب لرغبات المستهلكين في الحصول على منتجات متنوعة للأغذية من حيث الشكل والنوعية. كما يساهم في الحد من أثر التغيرات الموسمية، ويقلل من الآثار السلبية للأسعار على المستهلكين والمزارعين .

تجري عمليات التصنيع الغذائي في سورية وفق ثلاثة مستويات في نفس الوقت :

١- مستوى المزرعة (تقليدي) .

٢- مستوى القرية (تقليدي) .

٣- المستوى الصناعي .

فنتيجةً لنمو الإنتاج الزراعي والحاجة إلى تلبية الطلب على المواد الغذائية في الأسواق المحلية تأسست العديد من المنشآت الصناعية في مختلف القطاعات (الخاص والعام والمشارك). يتركز عملها على الأنشطة التقليدية مثل منتجات الألبان - البسكويت - الزيوت - رب البندورة - الخزن والتبريد، وينشط القطاع الخاص أكثر في الأسواق الحديثة مثل المنتجات المبرّدة - عصير الفواكه - الوجبات الخفيفة والمقبلات والمخللات - المكسرات - زيت الزيتون الذي يشكل مساهمة هامة في الصناعات الغذائية .

١١٧ <http://www.syrianmasah.net/arabic/articaldetails1700.html>

المطلب الثاني

الرؤية الاستراتيجية للتصنيع الغذائي في سورية

يعتبر نشاط الصناعات الغذائية من الأنشطة الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية لما يمتلكه من أسس وموارد وأسواق محلية، علاوةً على أنه نشاط يتعلق بمسألة الوجود الإنساني للمواطن السوري، مما أكسبه أهمية كبيرة في مجال وضع الخطط الاستراتيجية لضمان حسن سير هذا النشاط وتطويره وزيادة مساهمته وهنا نجد نظرتين متباينتين لاستراتيجية هذا النشاط، الأولى من الحكومة والثانية من قبل النقابات المهنية لهذا النشاط .

أولاً - استراتيجية الخطط الخمسية للتصنيع الغذائي :

تُرَكِّز استراتيجية التنمية الزراعية والخطط الخمسية على تنمية التصنيع الزراعي والغذائي بالتوازي مع تنمية الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني لتحقيق قيمة مضافة وخاصة في الصناعات الريفية . حيث يميّز بين مرحلتين للتصنيع الغذائي في سورية، قبل وبعد قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ فالمرحلة الأولى تميّزت بالاعتماد أساساً على القطاع العام إضافة إلى بعض المنشآت الصغيرة والبسيطة في القطاع الخاص، ويمكن وصف المنتجات المصنعة في تلك المرحلة كما يلي:^{٦٣}

- تتمتع بنوعية عالية، خالية من عمليات الغش واكتسبت ثقة المستهلكين كما تلبّي المعايير الوطنية.
- تقليدية بدون أية مكونات تطوير.
- متسمة بأسعار حكومية ثابتة نسبياً ومحددة بدلالة أسعار المواد الخام وتكاليف الإنتاج وهامش ربح .

كانت منتجات الصناعات الغذائية سابقاً تلبّي الحاجات الأساسية للمستهلكين دون الأخذ بالاعتبار تطور أذواق ورغبات هؤلاء المستهلكين في غياب المنافسة في الأسواق وازدياد الطلب، وعليه فإنّ الهدف الأساسي لمنشآت التصنيع الغذائي يتمثل في تحقيق إنتاج وفقاً للخطط الإنتاجية، بينما كان التسويق يُدار من خلال مؤسسات أخرى مثل المؤسسة العامة الاستهلاكية، والمؤسسة العامة لتجارة التجزئة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية، والعديد من الجمعيات التعاونية وغيرها.

أما المرحلة الثانية فبدأت منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي حيث طبقت إصلاحات اقتصادية جديدة تهدف إلى تحسين البيئة الاقتصادية وجذب رأس المال الأجنبي، فقد جاء المرسوم رقم ١٠ لعام ١٩٨٦ لتأسيس شركات القطاع المشترك وقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ المعدل بالمرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ والمستبدل بالمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ الخاص بقانون الاستثمار الجديد والمرسوم رقم ٩ لعام ٢٠٠٧ حول إحداث الهيئة السورية للاستثمار إضافة إلى منشآت صغيرة ومتوسطة تأسست وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ يمكن اعتبار هذه التطورات ك بداية للمرحلة الثانية من التصنيع الغذائي. حيث تأسس عدد كبير من المؤسسات بترخيص أو بدون ترخيص أغرقت السوق بالمنتجات المتنوعة التي تسببت بإخراج العديد من المنشآت الصغيرة من السوق بنتيجة عدم القدرة على المنافسة السعرية. وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- الصناعات التي تأسست لم تكن ذات طابع مؤثر في الاقتصاد كالعلكة والمقبلات... الخ.
- عدم الاهتمام بالتنوع والتركيز على الإنتاج بأقل التكاليف .
- عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لجذب مستثمرين في صناعات مختلفة وغياب الإحصاءات حول الحاجات الفعلية والطاقات المطلوبة والتي تؤدي إلى توزيع غير متوازن للصناعات وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص .

ثانياً - رؤية النقابات المهنية لاستراتيجية التصنيع الغذائي :

عندما أنشئت المعامل التابعة للمؤسسة العامة للأغذية كان الهدف منها : استيعاب الفائض من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية وتصنيعها، وتأمين حاجة السوق المحلي من السلع الغذائية . وبالتالي لا مبرر لوجود هذه المؤسسات الغذائية، في حال عدم وجود فائض من المحاصيل الزراعية وتوقف التصنيع، وإغراق السوق بكل ما هو مستورد. فهل ما حدث وما يحدث لمؤسسات الصناعة الغذائية نتيجة طبيعية وموضوعية للسياسات التخيطية، وضريبة لاقتصاد السوق ؟ أم أن السبب يعود لنقص الموارد الطبيعية الزراعية والمائية، والجفاف ؟

إن أية دراسة أولية لموارد سورية الطبيعية الزراعية، وعلى رأسها المياه، تبين أنه مازالت هناك طاقات كامنة كبيرة غير مستثمرة، يمكن في حال استغلالها بالشكل المناسب والمبرمج، وحمايتها من الهدر، أن تؤمن لسورية كامل احتياجاتها من السلع الزراعية، وتوفر أمناً غذائياً على مستوى السلع الاستراتيجية كافة فالاحتياجات النظامية للقطاع الزراعي من المياه لا تشكل سوى /٤٠ - ٥٠% من إجمالي الواردات المائية ضمن أسلوب الاستثمار الحالي، وهذا يعني أنه مازال هناك قدر كبير يبلغ نسبة /٥٠ - ٦٠% من الموارد المائية غير مستثمر.

وبعد تزايد عدد المؤسسات الخاسرة في المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، يرجع تقرير الاتحاد المهني للصناعات الغذائية للدورة النقابية /٢٠٠٧. ٢٠١٢/ المنعقد في ١٨/١٠/٢٠٠٧ أسباب الخسارة في هذه الشركات إلى قدم الآلات، ومنافسة شركات القطاع الخاص التي تتمتع بالمرونة الكافية سواء في التسويق أو الإنتاج أو تأمين مستلزمات الإنتاج .

وكان الاتحاد المهني للصناعات الغذائية طالب بوضع رؤية جديدة لعمل هذه الشركات من خلال^{٦٤}:

- الاستفادة من مواقع هذه الشركات، حيث أن بعضها أصبح ضمن مناطق سكنية، كشركة زيوت دمشق وشركتي بسكويت كاميليا و غراوي.
- تغيير نشاطها بما يحقق الفائدة .
- وضع دراسة للشركات الخاسرة وأسباب هذه الخسارة، هل هي ناتجة عن الإدارة ؟ أم عن القوانين والأنظمة المتعلقة بالكلفة والعمالة ؟
- ما هو دور صندوق الدين العام والضرائب المفروضة ؟
- تحرير الشركات من الأسعار الإدارية للمدخلات والمخرجات، ومنحها الصلاحيات الكاملة لتأمين مستلزمات الإنتاج بالوسائل المناسبة، ومحاسبتها على نتائج أعمالها نهاية كل دورة مالية .
- إعداد دراسة شاملة للقوى العاملة، ونقل الفائض إلى مجالات أخرى ضمن القطاع العام الصناعي أو الإداري .

بعض طروحات الاتحاد المهني تلتقي مع طروحات الحكومة، وهي الطروحات المتداولة منذ تبني سورية اقتصاد السوق الاجتماعي، وكانت الحركة النقابية والاتحاد المهني معارضين في البداية لهذه الطروحات إلا أن صبر الجهات الوصائية استطاع أن يحقق الهدف، والتقت آراء الحكومة مع آراء بعض النقابيين حول معظم النقاط .

^{٦٤} تقرير الاتحاد المهني للصناعات الغذائية : المؤتمر المنعقد في ٢٠٠٧ .

المبحث الثاني

واقع الصناعات الغذائية السورية في القطاع العام

المطلب الأول : الموقع والهيكلية العامة للصناعات الغذائية .

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات الشركات والمؤسسات العامة للصناعات الغذائية .

المطلب الأول

الموقع والهيكلية العامة للصناعات الغذائية

يتألف قطاع الصناعة في سورية من ثلاث قطاعات رئيسة : الصناعات الاستخراجية وتكرير النفط الصناعات التحويلية، الكهرباء والماء. حيث يعمل في الصناعة القطاعين العام والخاص وتشغل الدولة في كل قطاع من هذه القطاعات مجموعة من المؤسسات العامة موزعة كالتالي :

		
الكهرباء والماء <ul style="list-style-type: none">• مؤسسة توليد ونقل الطاقة الكهربائية• مؤسسة توزيع واستثمار الطاقة الكهربائية• المؤسسة العامة للمياه	الصناعات التحويلية <ul style="list-style-type: none">• المؤسسة العامة للصناعات الغذائية• المؤسسة للصناعات النسيجية• المؤسسة للإسمنت• المؤسسة للسكر• المؤسسة للمطاحن• لجنة المخازن الاحتياطية• المؤسسة للمخازن• المؤسسة للتبغ والتبناك• شركة الفرات• مؤسسة الإسكان• المؤسسة للدم والصناعات الطبية	الصناعات الاستخراجية وتكرير النفط <ul style="list-style-type: none">• المؤسسة العامة للفوسفات والمناجم والملح• المؤسسة للغاز• المؤسسة للإسفلت والرخام• المؤسسة للنفط• المؤسسة لمصفاة حمص• المؤسسة لمصفاة بانياس

أولاً - موقع نشاط الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة التحويلية :

تشكل الصناعة التحويلية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص، نظراً لقدرتها على النمو وتوليدها للدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغيير في حاجة السوق الداخلية (أنماط استهلاك داخلية جديدة وتغير في أذواق المستهلكين) إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية .

ويندرج نشاط الصناعات الغذائية ضمن قطاع الصناعة التحويلية الذي يتألف من أربع صناعات رئيسية واثنتين منفردتين وهي كالتالي : نشاط الصناعات الغذائية، نشاط الصناعات النسيجية، نشاط الصناعات الهندسية، نشاط الصناعات الكيماوية، صناعة السكر، صناعة الاسمنت .



الشكل رقم (٤) نشاطات قطاع الصناعة التحويلية في سورية .

ثانياً - الهيكلية العامة لنشاط الصناعات الغذائية :

يعمل في مجال الصناعات الغذائية في سورية ثلاثة قطاعات : القطاع العام - القطاع الخاص - القطاع المشترك .

١-التصنيع الغذائي الخاص : يتكون من الشركات التي أسست وفق القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ إضافة إلى الشركات التي أسست وفق القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ والقانون رقم ٣ لعام ١٩٥٢ .

٢-التصنيع الغذائي في القطاع المشترك : وهو مكون من الشركات المشتركة بين القطاع العام ممثلاً بالدولة والقطاع الخاص، والشركات المشتركة الدولية بنتيجة التعاون بين سورية وبعض البلدان العربية والأجنبية، والشركات المشتركة الخاصة بين الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي .

٣-التصنيع الغذائي العام : يتألف بشكل رئيسي من المؤسسة العامة للصناعات الغذائية التي تستثمر ١٨ شركة في العديد من السلاسل الغذائية، والمؤسسة العامة للسكر والمؤسسة العامة للتبغ وكلاهما يتبعان وزارة الصناعة إضافة إلى الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز ولجنة المخابز الاحتياطية التابعة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة .

أي أن القطاع الصناعي الغذائي العام يتألف من المؤسسات التالية:

أولاً: المؤسسة العامة للصناعات الغذائية .

ثانياً : المؤسسة العامة للسكر .

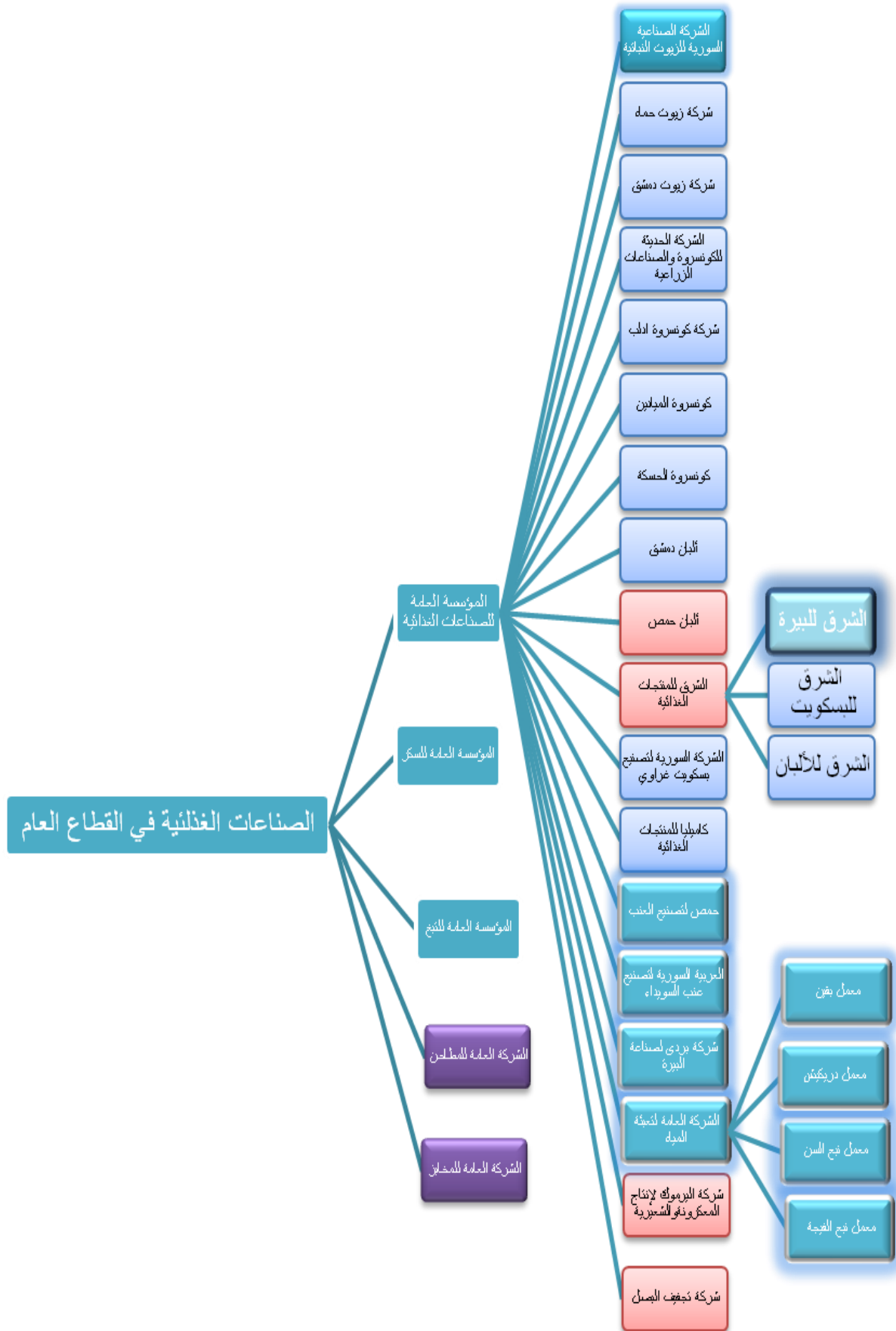
ثالثاً : مؤسسة التبغ .

رابعاً : الشركة العامة للمطاحن .

خامساً : الشركة العامة للمخابز .

سادساً : لجنة المخابز الاحتياطية .

ويبين الشكل رقم (٥) الشركات والمؤسسات العاملة في مجال القطاع الغذائي العام تم الاعتماد على (بيانات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، مديرية التخطيط والإحصاء) .



الشكل رقم (٥) توزع شركات ومؤسسات القطاع العام للصناعات الغذائية .

المطلب الثاني

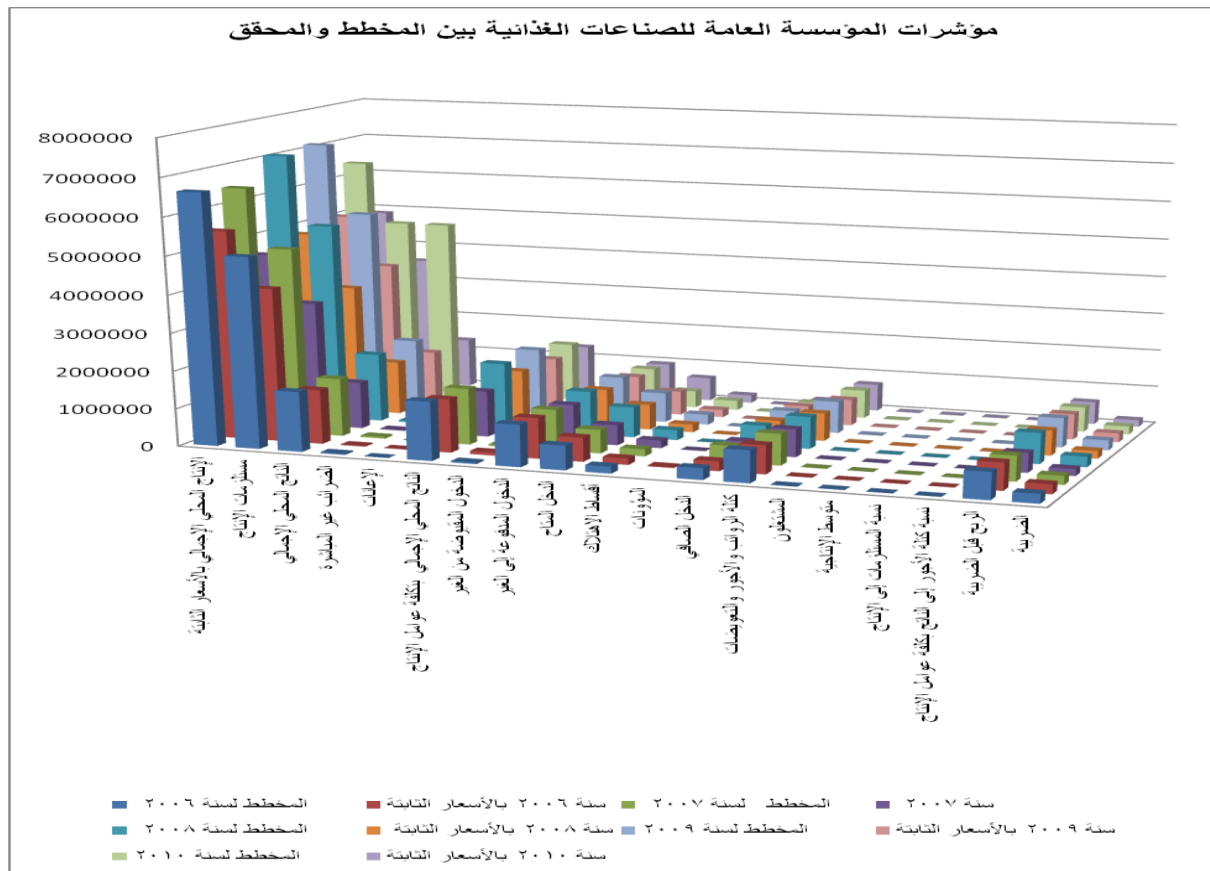
مؤشرات الشركات والمؤسسات العامة للصناعات الغذائية

من خلال هذا المطلب يمكننا التعرف على الواقع الحقيقي لعمل مؤسسات وشركات القطاع العام العاملة في الصناعات الغذائية :

أولاً - مؤشرات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية :

يمكننا متابعة تطور الوضع الاقتصادي والأداء الإنتاجي للمؤسسة، من خلال الشكل رقم (٦) الذي يبين أهم مؤشرات الحسابات الاقتصادية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، مقارنةً بالمؤشرات المخططة مع المؤشرات التي تعكس ما تم تنفيذه خلال الفترة نفسها .

الشكل رقم (٦) المؤشرات الاقتصادية والأداء الإنتاجي لسنوات الخطة العاشرة :

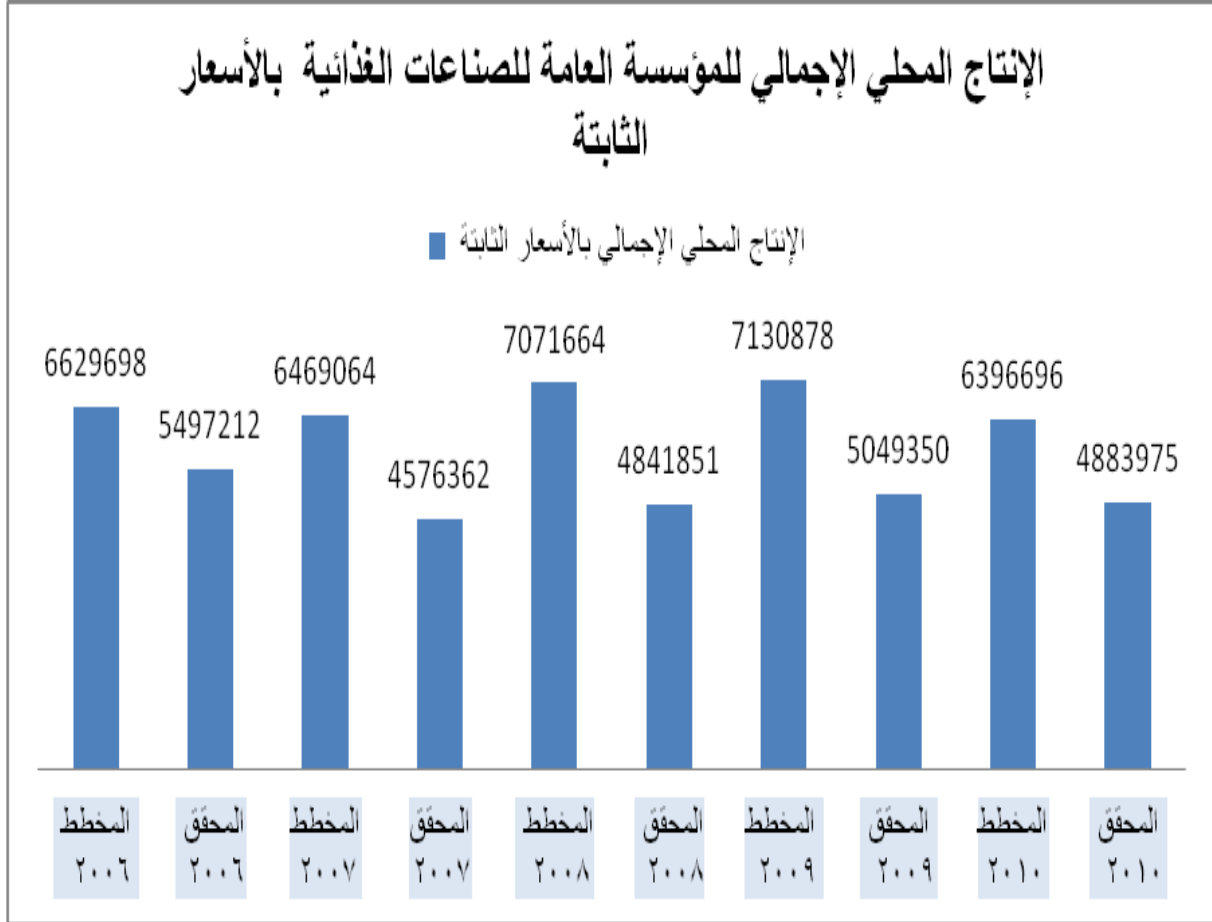


المصدر : تقرير وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

١ - الإنتاج المحلي الإجمالي :

إن دراسة تطور الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام ٢٠٠٥ يعطي دلالة حقيقية على مدى النمو الفعلي الذي تحقق خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، ومن خلال الرسم البياني التالي، وبالعودة إلى الجدول رقم (١٢) :

الشكل رقم (١٢) الإنتاج المحلي الإجمالي للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :



المصدر : بيانات وزارة الصناعة تقرير مديرية التخطيط والإحصاء ٢٠١٠ .

نلاحظ أن الإنتاج المحلي الإجمالي في جميع سنوات الخطة لم يصل إلى المستوى المخطط له. وكانت ذروته سنة ٢٠٠٦، حيث بلغت قيمته / ٥٤٩٧٢١٢ / ألف ل.س بالأسعار الثابتة مقابل / ٦٦٢٩٦٩٨ / ألف ليرة سورية بالخطة، وبمعدل تنفيذ قدره ٨٣ %، ثم انخفض في سنة ٢٠٠٧ انخفاضاً ملحوظاً، حيث بلغت / ٤٥٧٦٢٣٤ / ألف ل.س بالأسعار الثابتة مقابل / ٦٤٦٩٠٦٤ / ألف ليرة سورية بالخطة، وبمعدل تنفيذ قدره ٧١ %، ثم عاد ليرتفع قليلاً في عام ٢٠٠٨، حيث بلغت قيمته / ٤٨٠٦٩٣٥ / ألف ل.س بالأسعار الثابتة مقابل / ٧٠٧١٦٦٤ / ألف ليرة سورية بالخطة، وبمعدل

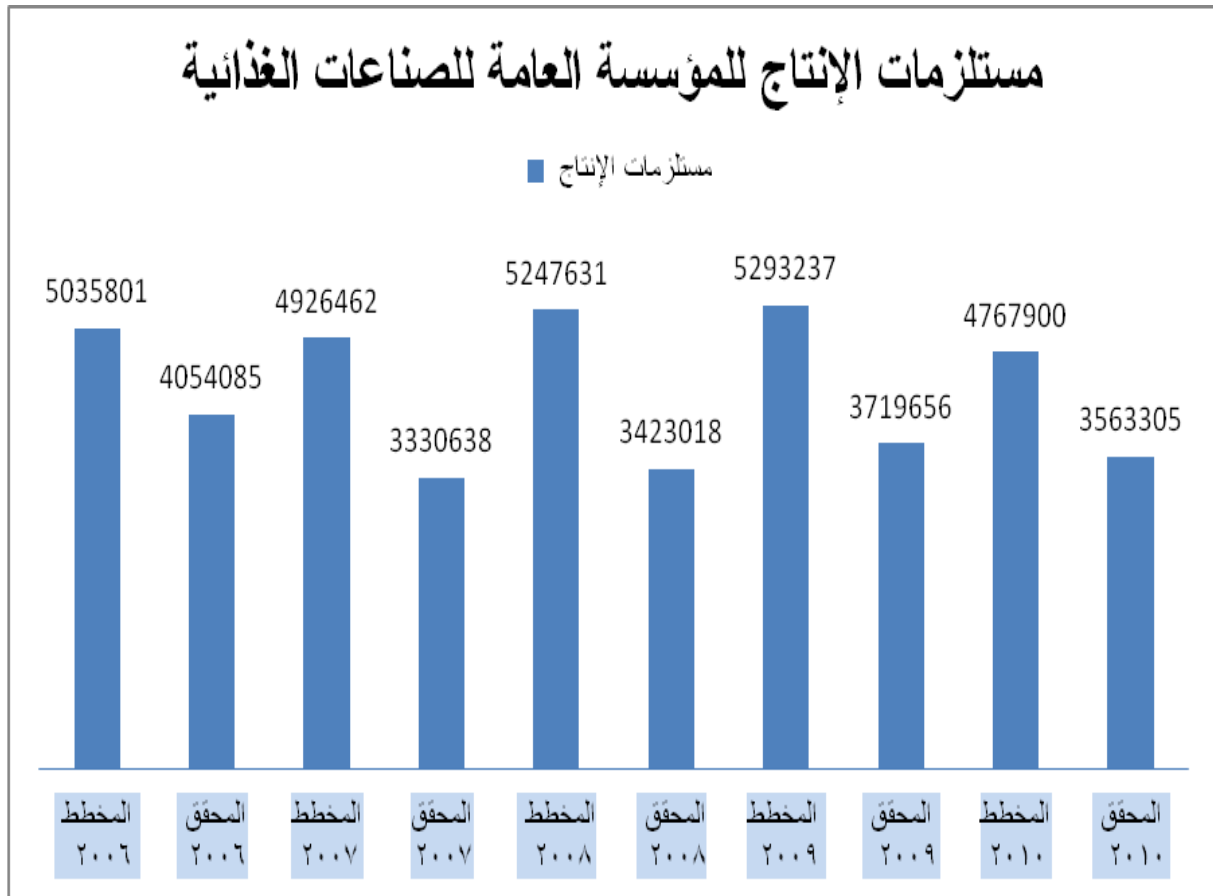
تنفيذ قدره ٦٨ ٪. واستمر بالارتفاع في عام ٢٠٠٩ حيث بلغت قيمته / ٥٠٤٢٦٤٧ / ألف ل. س. بالأسعار الثابتة مقابل / ٧١٣٠٨٧٨ / ألف ليرة سورية بالخطوة وبمعدل تنفيذ قدره ٧١ ٪ لكنه بقي منخفضاً مقارنة مع سنة ٢٠٠٦ وسنة الأساس، ثم عاد لينخفض في سنة ٢٠١٠، حيث بلغت قيمته / ٤٨٩٠١١١ / ألف ل. س. بالأسعار الثابتة مقابل / ٦٣٩٦٦٩٦ / ألف ليرة سورية بالخطوة وبمعدل تنفيذ قدره ٧٦ ٪ .

وبالتالي فقد تراجع النمو الفعلي في هذا القطاع، وأكثر السنوات تراجعاً هي سنة ٢٠٠٧ ونسبة تنفيذ الخطة في هذا القطاع كانت منخفضة تراوحت بين (٦٨ - ٧٦ ٪) .

٢ - مستلزمات الإنتاج :

نستطيع من خلال دراسة مستلزمات الإنتاج تحليل الواقع بصورة أوضح لمعرفة التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال نظرة سريعة للرسم البياني رقم (١٣) :

الشكل رقم (١٣) مستلزمات الإنتاج للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠:



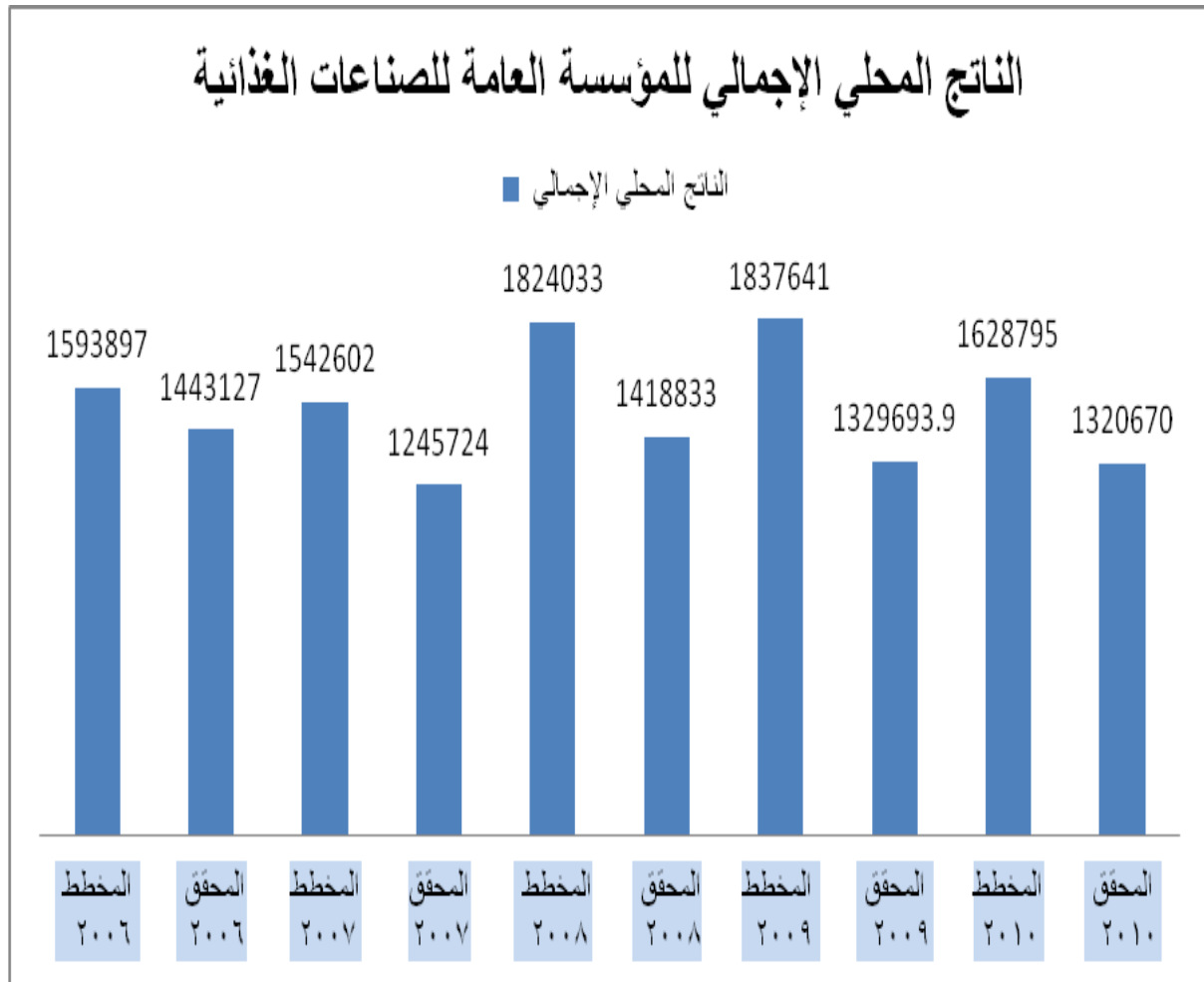
المصدر : بيانات وزارة الصناعة تقرير مديرية التخطيط والإحصاء ٢٠١٠ .

نلاحظ انخفاض قيمة مستلزمات الإنتاج من / ٤٠٥٤٠٨٥ / ألف ل . س بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٦ مقابل / ٥٠٣٥٨٠١ / ألف ل.س بالخطه وبمعدل تنفيذ قدره ٨١%. إلى / ٣٣٣٠٦٣٨ / ألف ل.س بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧ مقابل / ٤٩٢٦٤٦٢ / ألف ل.س بالخطه وبمعدل تنفيذ قدره ٦٨%. وحافظت مستلزمات الإنتاج على نفس القيمة تقريباً في عام ٢٠٠٨ ، حيث بلغت / ٣٣٩٣١٠٤ / ألف ل.س بالأسعار الثابتة مقابل / ٥٢٤٧٦٣١ / ألف ل.س بالخطه وبمعدل تنفيذ قدره ٦٥ % . ثم عادت لترتفع قليلاً عام ٢٠٠٩ حيث بلغت / ٣٧١٨٩٠٧ / ألف ل.س بالأسعار الثابتة مقابل / ٥٢٩٣٢٣٧ / ألف ل.س بالخطه وبمعدل تنفيذ قدره ٧٠%. وبقيت قريبة من قيمتها في ٢٠١٠ حيث بلغت / ٣٥٦٢٤٦٦ / ألف ل.س بالأسعار الثابتة، مقابل / ٤٧٦٧٩٠٠ / ألف ل.س بالخطه بمعدل تنفيذ ٧٥%.

٣ - الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق :

حققت المؤسسة الذروة في السنوات الأخيرة من العقد الماضي، عام ٢٠٠٦ كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (١٤) الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠:



المصدر : بيانات وزارة الصناعة تقرير مديرية التخطيط والإحصاء ٢٠١٠ .

حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة للعام ٢٠٠٥ / ١٤٤٣١٢٧ / ألف ل.س مقابل / ١٥٩٣٨٩٧ / ألف ل.س بالخطه، وبمعدل تنفيذ قدره ٩١% . وانخفض انخفاضاً شديداً في عام ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمته بالأسعار الثابتة / ١٢٤٥٥٩٦ / ألف ل.س مقابل / ١٥٤٢٦٠٢ / ألف ل.س بالخطه وبمعدل تنفيذ قدره ٨١% ، ثم عاد ليرتفع عام ٢٠٠٨ حيث بلغت قيمته بالأسعار الثابتة / ١٤١٣٨٣١ / ألف ل.س مقابل / ١٨٢٤٠٣٣ / ألف ل.س بالخطه وبمعدل تنفيذ ٧٨% ثم انخفض في عام ٢٠٠٩ حيث بلغت قيمته بالأسعار الثابتة / ١٣٢٣٧٤٠ / ألف ل.س مقابل / ١٨٣٧٦٤١ / ألف ل.س بالخطه وبمعدل تنفيذ قدره ٧٢%، ولم يتغير هذا الرقم كثيراً في ٢٠١٠ حيث بلغ / ١٣٢٧٦٤٥ / ألف ل.س مقابل / ١٦٢٨٧٩٥ / ألف ل.س بالخطه وبمعدل تنفيذ قدره ٨٢%. والسبب في انخفاض الناتج يعود وبشكل رئيسي إلى انخفاض الإنتاج المحلي الإجمالي ذلك أن مستلزمات الإنتاج لم تزد بشكل ملحوظ .

ثانياً - مؤشرات المؤسسة العامة للسكر :^{٦٥}

تتبع المؤسسة العامة للسكر لوزارة الصناعة، ومن خلال دراسة واقع المؤسسة نجد عدم كفاية كميات الشوندر السكري وفق الطاقات المتاحة للمعامل، والتي يتراوح معدل تنفيذ كميات الشوندر الموردة للمعامل للأعوام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٥ ما بين ٦٥ و ٨٣% من المخطط، بالإضافة إلى عدم إنتاج شوندر سكري بمواصفات قياسية سورية خاصة، ودرجة الحلاوة التي يجب ألا تقل عن ١٦%، في حين إن وسطي الحلاوة المحققة لعام ٢٠٠٥ هي بحدود ١٣.٣٥% مما يؤدي إلى رفع تكلفة الناتج .

كما نجد أن حصر استيراد السكر الخام بمؤسسة التجارة الخارجية يتم بدفع عمولات ١% على كامل القيمة، مما يؤدي إلى تحميل السكر الأبيض الناتج تكاليف إضافية بحدود ٢٩٠ ل.س للطن، وإن تعذر استيراد السكر الخام بسبب ربط الاستيراد بتحقيق الفارق سعري الاقتصادي بين السكر الخام والأبيض المستوردين ينعكس على معدل تنفيذ الخطة الإنتاجية للسكر الأبيض لا سيما وأن هناك فارقاً زمنياً بين شراء المادة وتصنيعها وتسويقها، وخلال هذه الفترة يتغير سعر المادة الأولية (السكر الخام) عدة مرات ومن نتائج الدراسات التي أجرتها المؤسسة ما يلي :

- وجود طاقات متاحة في خطي التكرير بشركتي سكر حمص والغاب يسمح بإنتاج كمية من ٦٠ - ٨٠ ألف طن سنوياً سكر أبيض زيادة عن حاجة البطاقة التمييزية، الأمر الذي يتطلب

^{٦٥} عدنان جمعة : مدير عام المؤسسة العامة للسكر - والدكتور فواد الجوني وزير الصناعة <mailto:admin@thawra-sy.com> .

الموافقة للمؤسسة العامة للسكر على إنتاج هذه الكمية وبيعها عن طريق الاستهلاكية أو في الأسواق المحلية كتاجر شريطة تعيبتها بأكياس بولي بروبيلين أسوة بعبوات السكر المستوردة .

- عدم السماح للمؤسسة بتعبئة السكر الأبيض بأكياس بولي بروبيلين مبطنة ببولي إيثيلين وحيث إن سعر الكيس الواحد بحدود ١١ ل.س، وبينما سعر كيس الخام الذي تتم التعبئة فيه حالياً (٢٠١٠) بحدود ٣٣.٦٠ ل.س، سيؤدي ذلك إلى خفض التكلفة وتقليص الفارق الاقتصادي بين السكر الأبيض الخام لصالح استيراد السكر الخام، ويعادل هذا المبلغ سنوياً ١٣٥.٦ مليون ل.س. وتخفيض تكلفة الطن الواحد من السكر الأبيض بمبلغ ٥٠٠ ل.س للطن، أضف إلى ذلك عدم إعطاء أي هامش ربح لصناعة السكر، فالسكر الأبيض الناتج يباع للمؤسسة العامة الاستهلاكية بسعر التكلفة وبدون أي هامش ربح .
- إن تحريك حساب القطع الأجنبي لأي عملية تحويل يحتاج لموافقة رئاسة مجلس الوزراء مما يؤدي إلى إرباكات في العمل وضياح وقت لا مبرر له .
- قدم الآلات والتجهيزات في شركات السكر وخاصة في شركتي حمص والغاب أوجب استبدال قسم منها وإن المؤسسة تتابع عمليات الاستبدال والتجديد وفق الخطط السنوية .

ومن المهم طرح مساحات من الأرض التي تعود ملكيتها لشركة سكر عدرا للاستثمار المشترك حيث توجد مساحات بحدود ٢٠٠ ألف م^٢ وأخرى بحدود ٢٣ ألف م^٢ إضافة إلى مساحة شركة سكر عدرا المقدرة بـ ١٥ ألف م^٢، بالإضافة إلى الموافقة على تعبئة السكر الأبيض الناتج بأكياس بولي بروبيلين مبطنة ببولي إيثيلين أسوة بعبوات السكر المستورد، والموافقة على إضافة هامش ربح لشركات السكر بحدود ١٠% للسكر المباع للمؤسسة العامة الاستهلاكية منذ العام ٢٠٠٧ .

ثالثاً - مؤشرات الشركة العامة للمطاحن :

تبين بيانات الشركة أن التنفيذ المادي لها كان اكبر من التنفيذ المالي، وذلك لعدم ورود الكشوف في حينها وفي مجال التوسعات لم يتم الصرف الكامل نتيجة غرامات التأخير في التنفيذ، رغم أن التنفيذ المادي كان ١٠٠% وتجاوز ٥٠% للمستودعات.^{٦٦}

http://ouruba.alwehda.gov.sv/View_news2.asp?FileName=31663786120111015165948

رابعاً - تحليل مؤشرات الشركة العامة للمخابز :

من خلال دراسة تطور إنتاج الشركة خلال السنوات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، نلاحظ من البيانات الخاصة بالشركة العامة للمخابز أن الشركة حققت مخططاتها في السنوات المذكورة، فكانت نسبة التنفيذ ١٣٠% عام ٢٠٠٧ وارتفعت إلى ١٤٨% عام ٢٠٠٨ ثم عادت لتتخفف عام ٢٠٠٩ إلى ١٢٨% وهذا ما يبيئه الجدول رقم (١٥) :

الجدول رقم (١٥) إنتاج الشركة العامة للمخابز المخطط والفعلي (بالآلاف الأطنان) للسنوات ٢٠٠٧- ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ :

اسم السلعة	المخطط 2007	الفعلي 2007	نسبة التنفيذ %	المخطط 2008	الفعلي 2008	نسبة التنفيذ %	المخطط 2009	الفعلي 2009	نسبة التنفيذ %
خبز مرقد	571200	744217	130	571200	846476	148	642600	820106	128
تالف صناعي	0	0	0	1703	846	50	0	0	0

المصدر : بيانات الشركة العامة للمخابز ٢٠١٠ ، وتعذر الحصول على بيانات العامين ٢٠٠٦-٢٠١٠ .

ومن الملاحظ أن التالف الصناعي ازداد مع ازدياد حجم الإنتاج في العام ٢٠٠٨ ولكن انخفض لدرجة شبه معدومة في العام ٢٠٠٩ بالرغم من أن حجم الإنتاج تجاوز ما كان مخططاً له .

المبحث الثالث

واقع الصناعات الغذائية في القطاع الخاص

المطلب الأول : هيكلية الصناعات الغذائية في القطاعين الخاص والمشارك .

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات الصناعات الغذائية في القطاع الخاص .

المطلب الثالث : أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية .

المطلب الأول

هيكلية الصناعات الغذائية في القطاعين الخاص والمشارك

أولاً - هيكلية الصناعات الغذائية في القطاع المشترك :

تأسس القطاع المشترك بين الدولة والقطاع الخاص وفقاً للمرسوم التشريعي رقم ١٠ لعام ١٩٨٦ حيث تشارك الدولة بنسبة ٢٥% من رأس المال مقدمة على شكل أراضي، وقد تأسس بناءً على هذا المرسوم سبع شركات تعمل في مجال الإنتاج الزراعي، حيث هدف المرسوم إلى تنمية القطاع المشترك في مجال التصنيع الغذائي ضمن رؤية أبعد لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار وخلق فرص عمل^{٦٧}.

وقد تأسس بموجب هذا المرسوم والتشريعات اللاحقة ثلاثة أشكال للقطاع المشترك :

• القطاع المشترك بين الدولة والقطاع الخاص :

مثال عنها شركة غدق التي تتضمن أنشطتها التصنيع الغذائي ، حيث يهدف هذا المشروع ضمن خطته السنوية إلى إنتاج وتوضيب ٢٧٥٠ طن من رب البندورة، ٢٥ طن من كونسروة الفواكه والخضار الحمص المعب - معلبات من الفول المطبوخ ١٧٦٠ طن من الحلاوة ٨٨٠ طن من الطحينية ٢٠٠٠ طن من المخلات ٦٠٠ طن من الفطر ٤٣٠ طن من الأجبان المعلبة. وقد تأسس مؤخراً مصنع للمواد الغذائية بطاقة إنتاج سنوية قدرها ٥٠٠٠ طن^{٦٨}.

• قطاع مشترك بين سورية والبلدان الأخرى :

ثلاثة من هذه الشركات تعمل في مجال التصنيع الغذائي وهي :

- الشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية .

- الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية .

- الشركة السورية الفنلندية للألبان : تنتج هذه الشركة الجبنة البيضاء و جبنة القشقوان، والجبنة

المطبوخة بطاقة إنتاج سنوية تبلغ ١٧٠٠ طن من الحليب الطازج .

^{٦٧} قرقوط ، معضاد : مذكرة سياسات رقم ٨ ، التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية ، كانون الثاني ٢٠٠٦ ص ٦٧ .

^{٦٨} بيانات شركة غدق للصناعات الغذائية - هذه الأرقام تعتبر أهداف سنوية للخطة .

• قطاع مشترك بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي:

يوجد حالياً أكثر من ٢٥ شركة للتصنيع الغذائي برأس مال محلي وأجنبي مؤسسة ومسجلة كشركات خاصة وفق القانون ١٠ لعام ١٩٩١ ويعمل في هذه الشركات ١٣٠٠ عامل في مجالات التبريد - التخزين - زيت الزيتون وزيتون نباتية أخرى - السمن النباتي - عصير الفواكه - المقبلات - أغذية الأطفال - المعكرونة، حليب معقم وحليب بودرة ، أنواع مختلفة من الجبنة، اللبنة، السمك المجفف والمدخن^{٦٩} .

ثانياً - الصناعات الغذائية في القطاع الخاص :

اعتباراً من منتصف الثمانينات بدأت الدولة في التحرير التدريجي للاقتصاد، والتحول نحو اقتصاد السوق من خلال إرساء التشريعات المناسبة في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية والسياسات النقدية والمصرفية وقد هدفت هذه السياسات إلى توسيع دور القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية. وقد كان قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته من أهم هذه السياسات التي شجعت القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الصناعات الزراعية والغذائية .

لوحظت النقاط التالية عند تحليل واقع القطاع الصناعي الخاص وعلى وجه الخصوص القطاع الغذائي:

- ١- ضآلة المشاريع الاستثمارية في المناطق النائية وكثافتها في محافظات (حلب - ريف دمشق - دمشق - حمص) إلا أنه لوحظ في عام ٢٠١٠ ارتفاع في تنفيذ المنشآت في المدينة الصناعية بحسباء والمدينة الصناعية بعدرا ومحافظة إدلب.
- ٢- ضعف حجم فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات بمختلف القوانين وهذا يعود إلى عدم التزام أصحاب المنشآت بالتصريح عن جزء كبير من العمالة لدى التأمينات الاجتماعية .
- ٣- لوحظ تراجع بصورة إجمالية في تنفيذ المشاريع المشملة بالقوانين الناظمة وهذا يعود إلى :
 - الانفتاح الاقتصادي الناجم عن تحرير التجارة .
 - عدم قدرة الصناعيين على التكيف مع أساليب الترويج التسويقي .
 - ارتفاع كلف المنتجات الصناعية نتيجة وجود بعض الضرائب والرسوم المفروضة، إضافة إلى عدم الدقة في احتساب التكاليف وارتفاع كلف التمويل وصعوبة شروطه.

^{٦٩} المركز الوطني للسياسات الزراعية : واقع الغذاء والزراعة في سورية ٢٠٠٩ .

المطلب الثاني

تحليل مؤشرات الصناعات الغذائية في القطاع الخاص

في إطار تحليل واقع المنشآت الصناعية المنفذة في قطاع الصناعات الغذائية الخاص بالمقارنة مع إجمالي المنشآت الصناعية المنفذة وفق قوانين الاستثمار والقانون/٢١/ والمرسوم التشريعي /٤٧/ الخاص بالحرفيين (للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠) :

حيث بلغ إجمالي عدد المنشآت المنفذة خلال عام ٢٠١٠ / ١٤٠٩ / منشأة، مقابل / ٢٩٥٥ / منشأة مرخصة ومشملة، أي بنسبة تنفيذ قدرها (٤٨%) علماً أنها قد تكون مرخصة قبل عام ٢٠١٠ إلا أنها استكملت إجراءات تنفيذها في عام ٢٠١٠^{٧٠}.

أولاً - مقارنة المنشآت المرخصة ونسب تنفيذها حسب القطاعات الصناعية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ :

يوضح الجدول رقم (١٦) عدد المنشآت المرخصة والمنفذة للفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) حيث تراوح معدل التنفيذ بين (٦٠%) في عام ٢٠٠٦ و (٤٨%) في عام ٢٠١٠ .

الجدول رقم (١٦) عدد المنشآت الصناعية المشملة والمرخصة في القطاع الخاص :

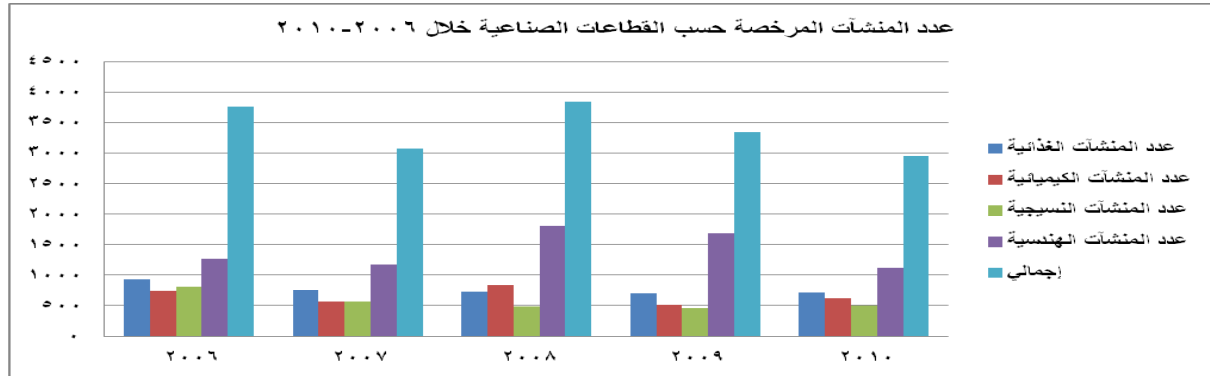
المشمل والمرخص					
القطاع/ السنة	2006	2007	2008	2009	2010
غذائي	931	761	722	702	718
كيميائي	747	572	830	513	616
نسيجي	807	570	486	452	496
هندسي	1273	1177	1810	1683	1125
إجمالي	3758	3080	3848	3350	2955
النسبة المئوية للقطاع الغذائي %	24.77	24.70	18.76	20.95	24.29

المصدر : مديرية الإحصاء والتخطيط بوزارة الصناعة .

ومن خلال الشكل البياني (٧) نجد عدد المنشآت المرخصة في القطاع الهندسي في المرتبة الأولى فالمنشآت المرخصة في القطاع الغذائي ثم المنشآت الكيميائية فالقطاع النسيجي. ومن الجدول رقم (١٧) نجد أفضل نسبة تنفيذ لمنشآت النشاط الغذائي والتي بلغت ٣٣% كانت في العام ٢٠١٠ .

^{٧٠} مديرية الإحصاء والتخطيط بوزارة الصناعة ٢٠١٠ .

الشكل البياني رقم (٧) عدد المنشآت المرخصة حسب القطاعات الصناعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :



المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

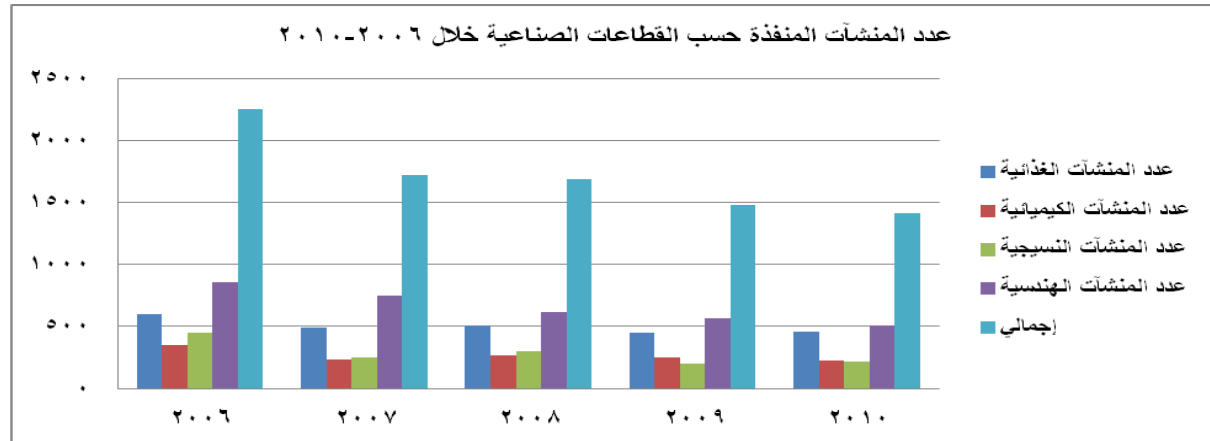
الجدول رقم (١٧) عدد المنشآت المنفذة حسب القطاعات الصناعية خلال فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ : الوحدة: منشأة

المنفذ ونسبة التنفيذ										
2010		2009		2008		2007		2006		السنة
نسبة تنفيذ %	منفذ	نسبة تنفيذ %	منفذ	نسبة تنفيذ %	منفذ	نسبة تنفيذ %	منفذ	نسبة تنفيذ %	منفذ	القطاع
64	459	64	452	70	505	65	492	65	601	غذائي
37	229	49	253	32	268	41	234	47	348	كيميائي
44	217	45	203	61	297	43	246	55	447	نسيجي
45	504	34	568	34	615	63	746	67	855	هندسي
48	1409	44	1476	44	1685	56	1718	60	2251	إجمالي
33		31		30		29		27		النسبة المئوية للقطاع الغذائي %

المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

نجد هنا تراجع عدد المنشآت المنفذة للفترة المدروسة ٢٠٠٦-٢٠١٠ علماً بأن عدد المنشآت المرخصة لم يشكل فارقاً كبيراً خلال الفترة المدروسة وقد تركز أعلى معدل تنفيذ في القطاع الغذائي .

الشكل البياني رقم (٨) عدد المنشآت المنفذة حسب القطاعات الصناعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :



المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

ثانياً : مقارنة فرص العمل ونسب تنفيذها حسب القطاعات الصناعية :

نلاحظ من الجدول رقم (١٨) نلاحظ أن فرص العمل المحققة فعلياً خلال عام ٢٠١٠ تراجعت بنسبة (٢٨%) منسوبة لعام ٢٠٠٦، أي ما يعادل (٣٣٨١) فرصة عمل، وقد تركز التراجع في القطاع / النسيجي - الكيميائي - الغذائي و الهندسي/ في حين حقق تزايداً في عام /٢٠٠٧/ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦ بنسبة (٧%) أي ما يعادل / ٨٤٩ / فرصة عمل، وقد تركز التزايد في القطاعين / الهندسي - الغذائي/ أما التراجع في فرص العمالة فهو ناتج عن التراجع في نسب تنفيذ المنشآت الصناعية بالنسبة لعدد المشاريع المشملة أو المرخصة.

الوحدة : فرصة عمل .

الجدول رقم (١٨) فرص العمل المنفذة حسب القطاعات الصناعية :

القطاع/سنة	2010	2009	2008	2007	2006
غذائي	2234	1936	2581	3159	2624
كيميائي	1903	2407	1967	3064	3101
نسيجي	1626	1782	2538	2699	3332
هندسي	3313	2864	4720	4384	3400
إجمالي	9076	8989	11806	13306	12457
النسبة المئوية للقطاع الغذائي %	24.61	21.53	21.86	23.74	21.06

المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

ثالثاً : مقارنة رأس المال المستثمر فعلياً حسب القطاعات الصناعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

على الرغم من تراجع عدد المنشآت وفرص العمل المنفذة فعلياً لوحظ تزايد رأس المال المستثمر حيث بلغ /٢٢٦٣٧.٢٤/ مليون ليرة سورية فعلياً خلال عام ٢٠١٠ وبلغت نسبة التزايد (٨٤.٤٢) مليون ل.س. منسوبة لعام ٢٠٠٦، إلا أن حجم رأس المال المستثمر تراجع عن عام /٢٠٠٩/ بنسبة (١٠%) على التوالي أي بما يعادل /٢٤٨١.٧٦/ مليون ل.س كما يوضحه الجدول التالي :

الوحدة: مليون ل.س

الجدول رقم (١٩) رأس المال المستثمر في القطاعات الصناعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

القطاع/سنة	2010	2009	2008	2007	2006
غذائي	4598.31	8032	22952	7162	4045
كيميائي	5102.06	9124	4766	9897	6554
نسيجي	1586.6	2198	3626	4932	7008
هندسي	11350.3	5765	18186	13151	4946
إجمالي	22637.23	25119	49530	35142	22553
النسبة المئوية للقطاع الغذائي %	20.31	31.97	46.33	20.38	17.9

المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

المطلب الثالث

أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية

صدرت في العام ٢٠١٠ مجموعة من المراسيم المتعلقة بنسب الرسوم الجمركية ومراقبة العقود المبرمة مع شركات المراقبة لتنفيذ الخدمات، بالإضافة لمجموعة من التوصيات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والاستثناءات المرتبطة بها .

أولاً - المراسيم والتعاميم الخاصة بالصناعات الغذائية :

والجدول رقم (٢٠) يبين بشكل موجز أهم المراسيم والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية الحكومية في العام ٢٠١٠ .

الجدول رقم (٢٠) أهم المراسيم والتوصيات الصادرة في عام ٢٠١٠ والتي تخص قطاع الصناعات الغذائية :

المراسيم		
الرقم	التاريخ	المضمون
٢١٢	٢٠١٠/٥/٢٠	تعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعرفة الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم ٢٦٥ تاريخ ٢٠١٠/٥/٩ وتعديلاته.
٢٨	٢٠١٠/٤/١٥	تصديق العقود المبرمة مع شركات المراقبة لتنفيذ خدمات تقييم مطابقة المنتج والتحقق من السعر والمنشأ والكمية.
أهم توصيات اللجنة الاقتصادية		
الرقم	التاريخ	المضمون
(١/٧٣٦١)	٢٠١٠/٨/١٧	تأسيس مركز التدريب الفني وتقديم الخدمات (إيطاليا).
(١/١٠١١٤)	٢٠١٠/١٢/٢	استيراد مواد أولية كيميائية للمنشآت الصناعية دون الحصول على موافقة وزارة الصحة.
١/١١٣٣	٢٠١٠/٢/٤	السماح لكافة المصدرين بتصدير مادة دقيق فول الصويا الناتجة عن عصير بذور الصويا.
١/٨٧٠٩	٢٠١٠/١٠/٧	تصدير مادة العدس استثناء من أحكام المنع .

المصدر : وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

كذلك وبناءً على المراسيم والتوصيات الصادرة صدرت عن وزارة الصناعة مجموعة من التعاميم المتعلقة بسماحيات التصدير، والشروط اللازمة لبعض الصناعات، وأهمية التراخيص ومطابقتها لمواصفات

المضمون، إضافة لإيضاح مجموعة من الإجراءات الصناعية المكملة للعمليات الإنتاجية قبل وبعد عملية الإنتاج، والجدول رقم (٢١) يوضح كل تلك التعاميم الصادرة .

الجدول رقم (٢١) التعاميم الصادرة عن وزارة الصناعة خلال عام ٢٠١٠ :

الرقم	التاريخ	المضمون
٢٥/٤/٣ ص/١٨	٢٠١٠/١/٦	السماح للشركات الصناعية التي تنتج مادة جريش الذرة المستخدمة في الصناعات الغذائية وليس العلفية بتصديرها .
٢٥/٤/٣ ص/١٦٩	٢٠١٠/٢/١٤	الشروط اللازمة لمعامل إنتاج الخبز السياحي والكروسان والكعك والمعجنات بأنواعها .
٢٥/٤/٣ ص/٥١٩	٢٠١٠/٢/١٤	عدم طباعة أي عبوة أو لصاقة أو نشرة لمستحضر دوائي أو صحي إلا أن تكون مرفقة بترخيص من الجهة المعنية .
٢٥/٤/٣ ص/٣٩٢	٢٠١٠/٤/١٤	تعريف منتجات التبغ ومنع استيراد وتصدير الحلوى والأغذية ومنتجات التبغ وألعاب الأطفال المصنعة على شكل يشبه منتجات التبغ .
٢٥/٤/٣ ص/٤٤٣	٢٠١٠/٤/٢٥	إلزام كافة المعامل التي تقوم بتصنيع السكاكر والسميري بأشكال لا تشابه الأشكال الدوائية .
٢٥/٤/٣ ص/١٤٤٤	٢٠١٠/١١/١٤	وجوب تدوين اسم المستورد على عبوات السلع الغذائية المستوردة مهما صغرت .
٢٥/٤/٣ ص/١٤٦٦	٢٠١٠/١١/٢٢	منع استخدام أكياس البولي بروبيلين في تعبئة الحبوب والدقيق والاستعاضة عنها بأكياس خام .
٢٥/٤/٣ ص/١٥٣٠	٢٠١٠/١٢/٩	منع بيع مادة زيت الزيتون للاستهلاك المحلي أو للتصدير ضمن عبوات الصفيح(التنك الأبيض) ما لم يدون عليها طباعة وبشكل واضح اسم الشركة المنتجة وعنوانها وموصفات الزيت وتاريخ الإنتاج ومدة الصلاحية وكافة معلومات بطاقة البيان .

المصدر : وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

ثانياً - تأثير (قوانين الاستثمار والقانون /٢١/ والمرسوم التشريعي /٤٧/ الخاص بالحرفيين) على واقع المنشآت الصناعية الخاصة المنفذة في القطاع الغذائي (للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠):

ففي إطار مسيرة التطوير والتحديث المتعلقة بالقطاع الصناعي والهادفة إلى :

- ١- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .
- ٢- زيادة نسب القيمة المضافة .
- ٣- رفع مستوى التنافسية .
- ٤- توفير المزيد من فرص العمل .

وضمن استحقاقات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، والشراكة الأوروبية المتوسطية، كان لا بد من الوقوف على ضرورة وأثر تطوير التشريعات النازمة للاستثمار في سورية ولا سيما :

- المرسوم التشريعي رقم / ٤٧ / لعام ١٩٥٢ الخاص بالتنظيم الحرفي
- القانون رقم / ٢١ / لعام ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها
- القانون رقم / ١٠ / لعام ١٩٩١ قوانين تشجيع الاستثمار
- المرسوم التشريعي رقم / ٨ / لعام ٢٠٠٨

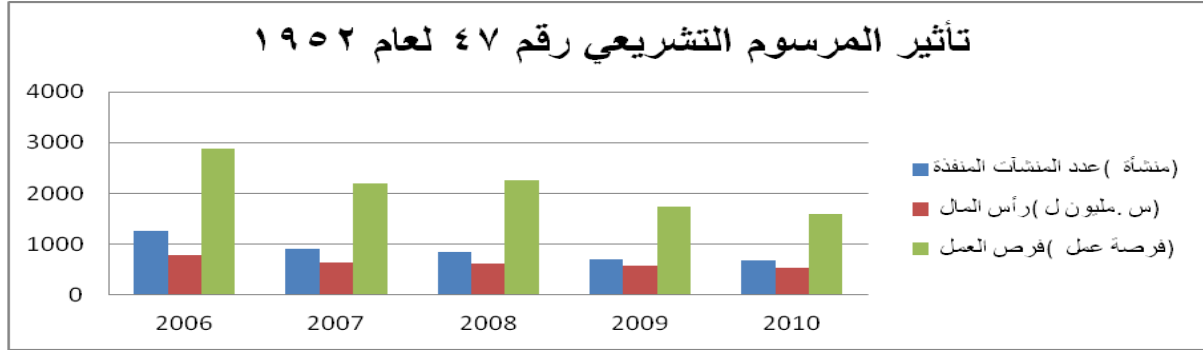
ومن خلال دراسة أثر تطوير التشريعات خلال الفترة /٢٠٠٦-٢٠١٠/، من خلال الجداول والأشكال البيانية اللاحقة، حيث تمت متابعة المنشآت التي تم ترخيصها وتنفيذها في إطار هذه التشريعات وفرص العمل التي خلقتها، ورأس المال المستثمر، وذلك لتحليل التطور في مجال عمل كل منها والوقوف على الصعوبات والعقبات التي تقف في وجه الاستفادة منها، بهدف استخلاص النتائج ورفع مقترحات تطوير العمل بها، من خلال التعليمات التنفيذية والقرارات النازمة المنبثقة عنها، أو تطوير نصوصها التشريعية إن لزم الأمر بهدف تنشيط وتحسين المناخ الاستثماري والمساعد في خلق بيئة استثمارية جاذبة سواء للترخيص، أو لمتابعة تنفيذ المنشآت بتمويل استثماري داخلي أو خارجي بغية زيادة القيمة المضافة ورفع مستوى التنافسية، باعتبار الاستثمار هو قاطرة النمو الاقتصادي، الأمر الذي سيسهم بصورة فاعلة ليس في زيادة مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي فحسب، وإنما في زيادة معدلات النمو في ظل النمو السكاني المطرد والموارد المالية المتاحة.

الجدول رقم (٢٢) يبين أثر تطوير المرسوم التشريعي رقم ٤٧ لعام ١٩٥٢ على منشآت الصناعات الغذائية :

البيان/عام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد المنشآت المنفذة (منشأة)	١٢٦٧	٩١١	٨٤٦	٦٩٨	٦٨٥
النسبة المئوية للقطاع الغذائي %	٢١.٠٦	٢٣.٧٤	٢١.٨٦	٢١.٥٣	٢٤.٦١
عدد المنشآت المنفذة في القطاع الغذائي	٢٦٦	٢١٦	١٨٤	١٥٠	١٦٨
رأس المال (مليون ل.س)	٧٩٣	٦٤٥	٦١١	٥٧٨	٥٣٦.٢٤
فرص العمل (فرصة عمل)	٢٨٨٦	٢١٨٦	٢٢٥٩	١٧٣٨	١٦٠١

المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

الشكل البياني (٩) تأثير تطوير المرسوم التشريعي رقم ٤٧ لعام ١٩٥٢ على منشآت الصناعات الغذائية :



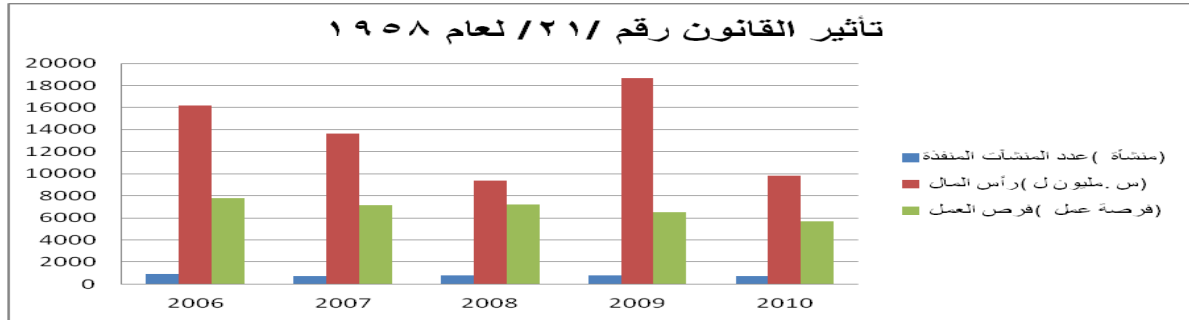
المصدر : وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

الجدول رقم (٢٣) تأثير تطوير القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ على منشآت الصناعات الغذائية :

البيان/عام	2010	2009	2008	2007	2006
عدد المنشآت المنفذة (منشأة)	704	757	805	750	936
رأس المال (مليون ل.س)	9807	18651	9348	13631	16173
فرص العمل (فرصة عمل)	5672	6488	7230	7137	7799

المصدر : وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

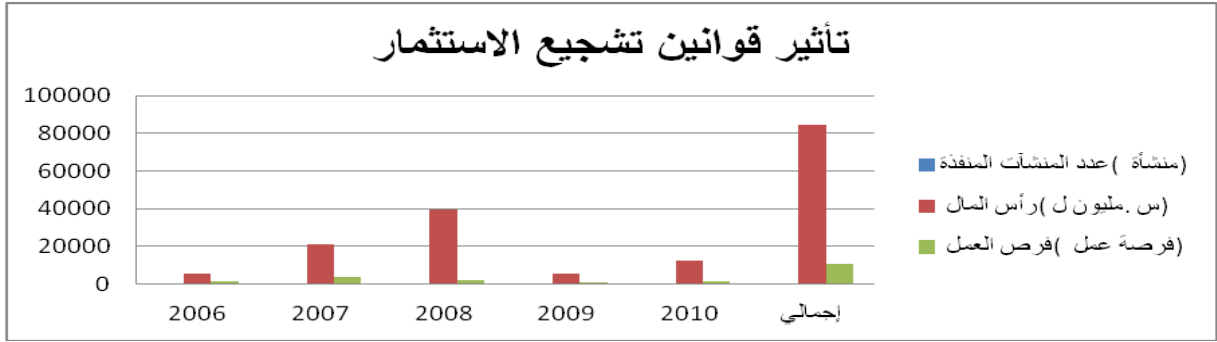
الشكل البياني رقم (١٠) تأثير تطوير القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ على منشآت الصناعات الغذائية :



المصدر : وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

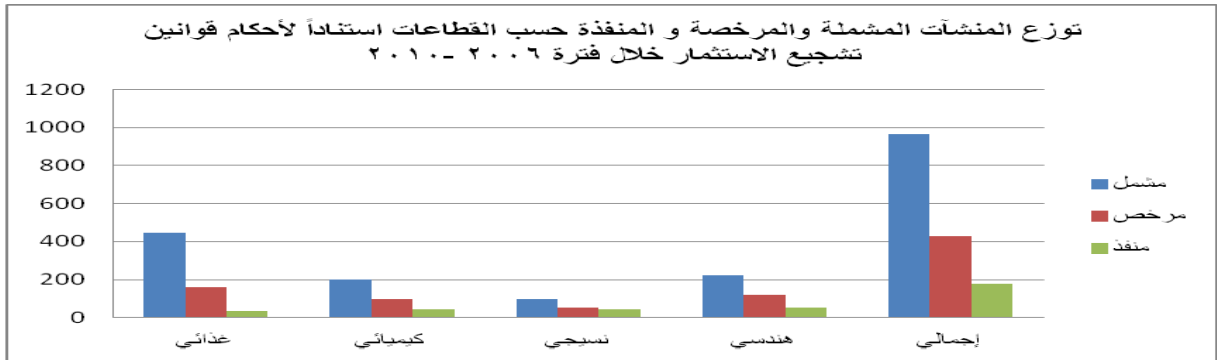
الجدول رقم (٢٤) تأثير تطوير قوانين تشجيع الاستثمار على المنشآت الصناعية الغذائية :

البيان/عام	2010	2009	2008	2007	2006
عدد المنشآت المنفذة (منشأة)	20	21	34	57	48
رأس المال (مليون ل.س)	12294	5889	39572	20865	5587
فرص العمل (فرصة عمل)	1803	763	2317	3983	1772



الشكل البياني رقم (١١) تأثير قوانين تشجيع الاستثمار .

الشكل البياني (١٢) توزيع المنشآت المشملة والمرخصة والمنفذة حسب القطاعات الصناعية :



المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

نستنتج مما سبق أن :

- المنشآت المنفذة وفق أحكام القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨ مقارنة مع المنشآت الحرفية المنفذة خلقت فرص عمل أكبر خلال عام ٢٠١٠.
- ارتفاع نسبة المشاريع المشملة في عام ٢٠٠٦ وتراجعها في الأعوام اللاحقة بسبب إنهاء العمل بقانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته بدءاً من ٢٠٠٧/١/١ المتضمن مزايا وإعفاءات وتسهيلات لا يتضمنها المرسوم التشريعي رقم /٨/ تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٧ وأهمها:
 - إعفاء المشاريع من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات والعرضات (بما في ذلك الضريبة على ريع الآلات) عما تملكه لتحقيق أغراضها ومهامها وذلك لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي.
 - إعفاء جميع المواد والمستلزمات اللازمة لإقامة المشاريع وبنائها من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية ورسوم الإنفاق الاستهلاكي وغيرها من الضرائب والرسوم.
 - إعفاء الشركات المشتركة من جميع الضرائب لمدة سبع سنوات من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي.
- قلة المنشآت المنفذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار وارتفاع حجم رأس المال المستثمر حتى عام ٢٠٠٨ ثم بدأ بالانخفاض عام ٢٠٠٩ بداية الأزمة العالمية ليعود إلى الارتفاع خلال عام ٢٠١٠.

الفصل الرابع

الأداء التنافسي للصناعات الغذائية السورية وأثره على التجارة الخارجية

المبحث الأول : تطور الأداء الاقتصادي للصناعات الغذائية في ظل الظروف التنافسية .

المبحث الثاني : القدرة التنافسية للصناعات الغذائية (القياس والتحليل) .

المبحث الثالث : المقومات التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

المبحث الرابع : تنافسية الصناعات الغذائية السورية على المستوى الدولي .

المبحث الأول

تطور الأداء الاقتصادي للصناعات الغذائية في ظل الظروف التنافسية

المطلب الأول : تطور منتجات الصناعات الغذائية في سورية .

المطلب الثاني : تطور أداء نشاط الصناعات الغذائية السورية .

المطلب الثالث : تحليل دور الظروف التنافسية في أداء الصناعات الغذائية السورية .

المطلب الأول

تطور منتجات الصناعات الغذائية في سورية

تنوّعت منتجات قطاع الصناعات الغذائية في سورية، من صناعة الدقيق والزيوت والكونسروة إلى مشتقات الحليب والمشروبات، والجدول رقم (٢٥) يوضح بالأرقام منتجات نشاط الصناعات الغذائية للقطاعين العام والخاص خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ .

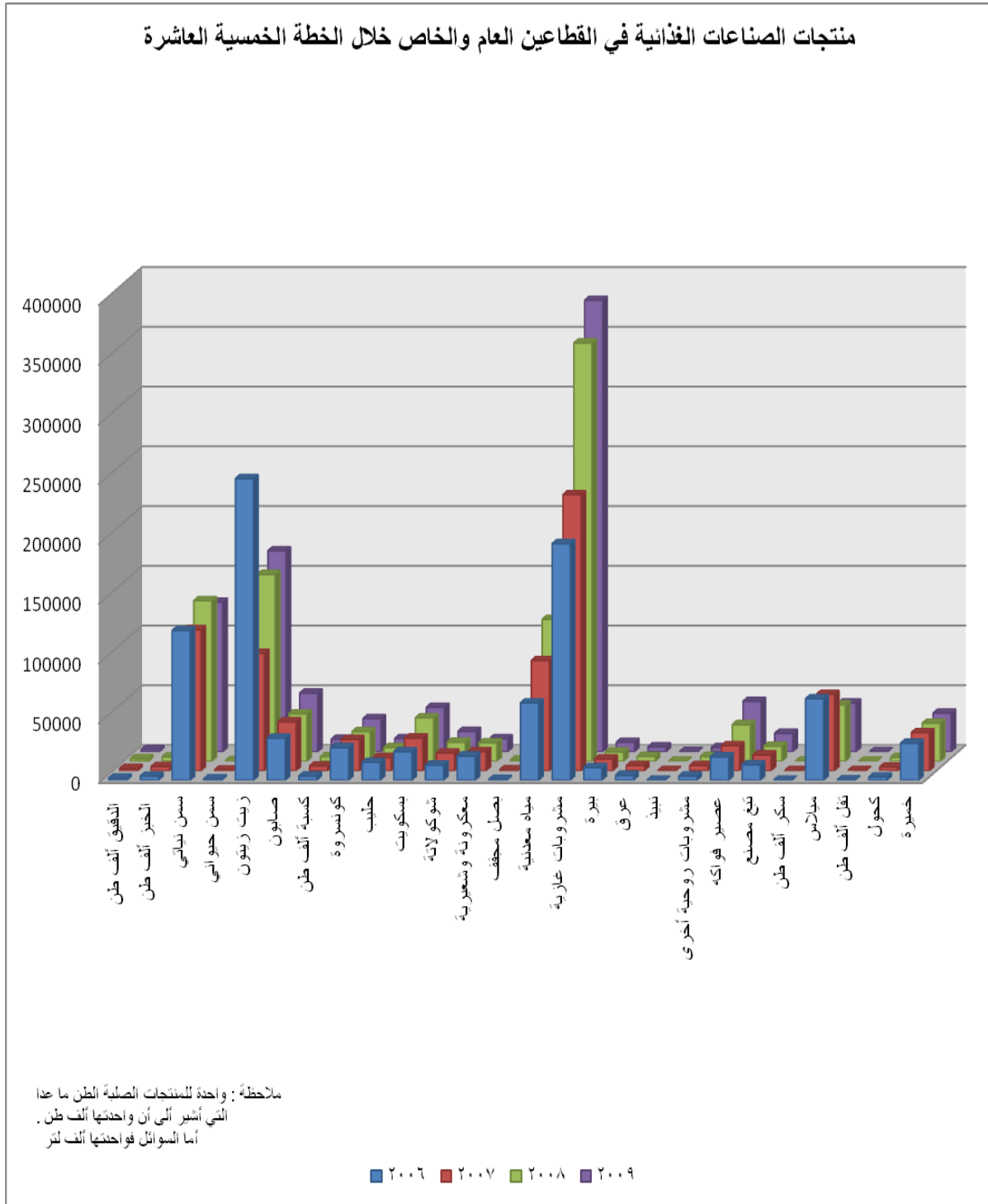
الجدول رقم (٢٥) منتجات الصناعات الغذائية للقطاعين العام والخاص خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ - الوحدة : طن:

المنتج	2006	2007	2008	2009
الدقيق ألف طن	1832	1897	2062	2020
الخبز ألف طن	3467	3547	3750	4018
سمن نباتي	125257	118051	134369	125242
سمن حيواني	1138	747	567	644
زيت زيتون	252352	98294	156338	168163
صابون	35247	40958	39727	49074
كسبة ألف طن	3491	4020	3875	10533
كونسروة	27294	26227	24829	27743
حليب	14916	11112	11461	11083
بسكويت	23936	27429	36433	37245
شوكولاتة	12704	14864	15995	17138
معكرونة وشعيرية	20325	15991	15436	11081
بصل مجفف	788	812	1134	875
مياه معدنية	64773	92206	118742	141965
مشروبات غازية	197983	230982	349953	377716
بيرة	10650	9891	7899	7971
عرق	4189	4389	4075	4142
نبيذ	213	210	179	185
مشروبات روحية أخرى	3488	4456	4025	3641
عصير فواكه	19678	21023	30650	42234
تبغ مصنع	13056	13245	12652	15494
سكر ألف طن	198	197	236	188
ملاس	68183	64030	47346	40839
تفل ألف طن	315	263	172	154
كحول	2726	3103	3224	2017
خميرة	30994	31950	31840	32338

المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠٠٩ .

كما يوضح الشكل البياني رقم (١٣) تطور منتجات نشاط الصناعات الغذائية في القطاعين العام والخاص خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة .

الشكل البياني رقم (١٣) :



المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠.

منتجات التصنيع الغذائي في القطاع الخاص :

إن منتجات نشاط الصناعات الغذائية التي ينتجها القطاع الخاص السوري يوضحها الجدول رقم (٢٦) لكل من الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ حسب البيانات المتوفرة عن القطاع الخاص .

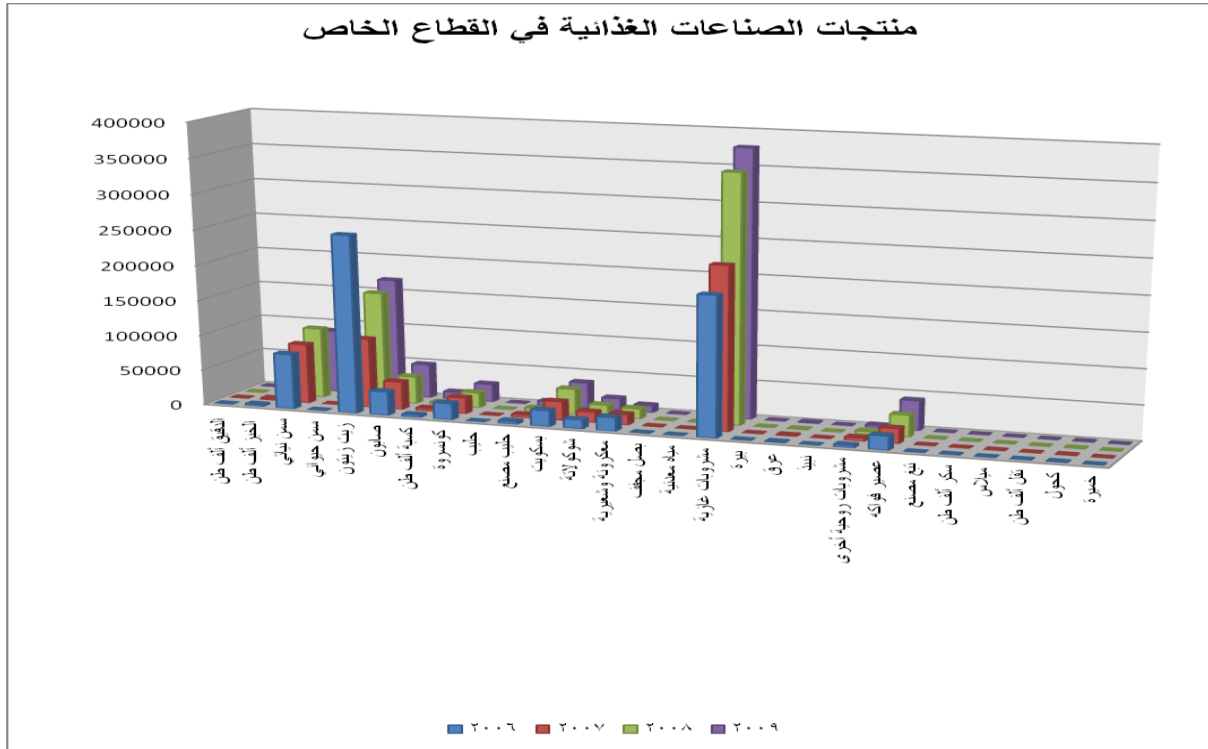
الجدول رقم (٢٦) منتجات القطاع الخاص من الصناعات الغذائية في سورية الوحدة : طن .

المنتجات	2009	2008	2007	2006
الدقيق ألف طن	0	0	0	0
الخبز ألف طن	2966	2690	2627	2610
سمن نباتي	89056	99711	84714	78508
سمن حيواني	0	0	0	0
زيت زيتون	168163	156338	98294	252352
صابون	47949	38409	39311	33599
كسبة ألف طن	10413	3763	3910	3342
كونسروة	25362	21320	22729	23108
حليب	0	0	0	0
حليب مصنع	5953	4661	4234	3884
بسكويت	36714	35787	26526	22672
شوكولاتة	17138	15995	14864	12704
معكرونة وشعيرية	10124	13885	14730	19122
بصل مجفف	0	0	0	0
مياه معدنية	000	000	000	000
مشروبات غازية	377716	349953	230728	197204
بيرة	0	0	0	0
عرق	1022	677	1181	938
نبيذ	0	0	0	0
مشروبات روحية أخرى	3589	3978	4416	3415
عصير فواكه	42234	30650	21023	19678
تبغ مصنع	0	0	0	0
سكر ألف طن	0	0	0	0
ملاس	0	0	0	0
تفل ألف طن	0	0	0	0
كحول	358	355	370	350
خميرة	000	000	000	000

المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠٠٩ .

والشكل البياني رقم (١٤) يبين حجم الإنتاج لمنتجات الصناعات الغذائية في القطاع الخاص، حيث نجد أن منتجات الدقيق والسمن الحيواني والحليب والبصل المجفف والبيرة والنبيذ والتبغ والتفل، لا يقوم عليها القطاع الخاص إذ ينفرد القطاع العام الصناعي في إنتاجها، ويبين الشكل تباين إنتاج مختلف منتجات الصناعة الغذائية التي ينتجها القطاع الخاص خلال السنوات المذكورة .

الشكل البياني (١٤) منتجات الصناعات الغذائية في القطاع الخاص:



المصدر: بيانات وزارة الصناعة ٢٠٠٩ .

نلاحظ من البيانات السابقة أن القطاع الخاص يسيطر على إنتاج زيت الزيتون والشوكولا وعصير الفواكه وفيما يلي سنتحدث عن منتجاته بالتفصيل :

أولاً - صناعة زيت الزيتون :

ازداد إنتاج زيت الزيتون من ٧٨ ألف طن في عام ١٩٩٧ إلى ٢٥٢ ألف طن في عام ٢٠٠٦ مع معدل تغير بلغ ١١٦ % ومعدل نمو سنوي ٨.٩ وفق خط الاتجاه، وتتفق هذه المعدلات مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة في زيادة الإنتاج النباتي .

وتزايد عدد معاصر زيت الزيتون متزامناً مع زيادة إنتاج الزيتون من ٧٨٠ منشأة في عام ١٩٩٧ إلى ١١٠٠ منشأة في عام ٢٠٠٦، وتستخدم في عصر الزيتون طريقة الطرد المركزي أو الهيدروليك أو القوة الحيوانية، والاتجاه السائد في تصنيع زيت الزيتون هو استخدام طرق العصر المستمرة بهدف زيادة نسبة الزيت المستخلص والحصول على نوعية أفضل تلبي للمعايير العالمية وحاجة الأسواق الخارجية وعلى الرغم من التقدم الحاصل في هذا القطاع إلا أنه لا يزال يواجه بعض التحديات والتي تتمثل في : البيروقراطية، غياب البيئة التنظيمية العامة، ضعف المهارات الإدارية، عجز السلسلة التجارية ، قصور في عمليات التسويق قلة الخبرة التصديرية، وصرامة الإجراءات والمعايير العالمية .

ومع ذلك فقد اكتسب هذا القطاع الكثير من عناصر القوة مثل الأسعار المنافسة والدعم من قبل الدولة والمؤسسات العالمية وتحسن في بيئة العمل، مثلما هي الحال في حقول الأعمال الأخرى، كما بدأت مؤخراً استثمارات خاصة كبيرة تأخذ مكانها الصحيح لتقود الصناعة .

وبالنتيجة فإن أعداد متزايدة من المستثمرين يبحثون عن فرصة في هذا القطاع، ويلتمس المستثمرون الأتراك تكامل أكبر، ورجال الأعمال الخليجيون يبحثون عن أسواق تنافسية لتلبية الطلب المحلي، كما أن التجار والمنتجين الأوروبيين يتحرّون عن أسواق جديدة واعدة، وكمثال ناجح للاستثمارات الأجنبية في سورية في مجال زيت الزيتون شركة شرق المتوسط لزيت الزيتون، والتي تأسست بالمنطقة الشمالية بإدلب وتستعمل هذه المنشأة تقنيات غير ضارة بالبيئة للتقليل من التلوث.^{٧١}

ثانياً - صناعة الزيوت النباتية:

تنتج هذه الصناعات الزيت النباتي المستخلص من بذور القطن أو فول الصويا أو بذور عباد الشمس الزيتي وكميات قليلة من زيت الذرة وزيت السمسم وشهد القطاع الخاص نمو كبير في هذا المجال بعد صدور القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ لذلك فإن الإنتاج المحلي غير قادر على تغطية الطلب من المواد الخام بسبب ندرة الأراضي ومحدودية المصادر المائية. ويتم تلبية الطلب الزائد من المواد الخام المستوردة من قبل القطاع الخاص، وتعتبر هذه الصناعة من الصناعات سريعة النمو والمنافسة.

ثالثاً - صناعة الخبز :

تتميز حالياً صناعة الخبز الخاص بالتنوع استجابة لرغبات المستهلكين خاصة من أجل الخبز الصحي و الخبز السكري وخبز النخالة .

رابعاً - صناعة المعكرونة والشعيرية:

إن معظم إنتاج المعكرونة والشعيرية يتم في المنشآت الخاصة .

خامساً - صناعة مشتقات الألبان :

تعمل في مجال صناعة الألبان ثلاث شركات من القطاع المشترك وهي : الشركة السورية السعودية - الشركة السورية الليبية - والشركة السورية الفنلندية. أما منشآت القطاع الخاص التي تعمل في مجال صناعة الألبان تنتوزع في المنطقة الجنوبية والوسطى والشمالية من سورية. وقد تأسس بعضها وفق القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ والبعض الآخر يعمل وفق القانون رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ .

^{٧١} المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ٢٠٠٧.

تواجه صناعة الألبان في سورية الكثير من القيود يمكن تلخيصها فيما يلي:

- (١) تباعد وتبعثر منتجي الحليب في الأرياف والبادية وضواحي المدن.
- (٢) الضعف في استعمال الوسائل العلمية الملائمة لجمع ونقل الحليب، والذي يؤدي إلى زيادة نسبة التالف والفاقد منه، إضافة إلى القيود التي تعيق تأسيس منشآت كبيرة وحديثة . كما تؤدي وسائل النقل غير الملائمة إلى ارتفاع درجة الحرارة، وبالتالي إلى تجاوز السعة الميكروبية المسموح بها وزيادة حموضة الحليب، مما يسبب تردي نوعية الحليب المخصص للصناعة .
- (٣) ارتفاع الحصة الموزعة من قبل الأسر الريفية من الحليب الخام أو المصنع .
- (٤) كثرة تنقلات قطيع الأغنام وخاصة في البادية.
- (٥) انخفاض كمية الإنتاج.
- (٦) ارتفاع أسعار المواد الخام مقارنة مع البلدان المجاورة، والذي يقود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة على المنافسة.
- (٧) المنافسة القوية بين المنشآت الحديثة والمعامل التقليدية في ظروف غير متماثلة .
- (٨) منافسة المنشآت التقليدية نظراً لانخفاض كلفة الإنتاج فيها لعدم تقيدها بالمعايير النوعية للإنتاج.

ويمكن لصناعة الألبان أن تعمل بكفاءة أعلى في حال:

- تحسين المواشي المنتجة للحليب وشروط تربيتها، وتحديث خطوط وبيئة الإنتاج.
- تطوير نظام المعلومات المتعلق بإنتاج وتصنيع الحليب.
- تعزيز التحسينات في عمليات تسويق الحليب ومشتقاته.
- التطبيق الإلزامي للمعايير الإنتاجية على مختلف مراحل سلسلة العرض .

سادساً- صناعة المشروبات الغازية :

نلاحظ زيادة إنتاج القطاع الخاص من المشروبات الغازية خلال سنوات الخطة العاشرة، حيث بلغ الإنتاج ١٩٧٢٠٤ ألف لتر لعام ٢٠٠٦ حتى ٣٧٧٧١٦ ألف لتر لعام ٢٠٠٩. أما بالنسبة لإنتاج القطاع الخاص من البيرة والمياه المعدنية فيطرح كله للتصدير.

سابعاً- صناعة عصير الفواكه:

يحتكر القطاع الخاص إنتاج عصير الفواكه ، وتطور إنتاجه من ١٩٦٧٨ ألف لتر لعام ٢٠٠٦ إلى ٤٢٢٣٤ ألف لتر لعام ٢٠٠٩.^{٧٢}

^{٧٢} المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الزراعة والغذاء ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ .

منتجات التصنيع الغذائي في القطاع العام : يبين الجدول رقم (٢٧) المنتجات الغذائية للقطاع العام الصناعي، حيث يلاحظ أن مساهمة القطاع العام الصناعي بعض الصناعات الغذائية كزيت الزيتون والشوكولاته، والمشروبات الغازية وعصير الفواكه هي مساهمات ضعيفة .

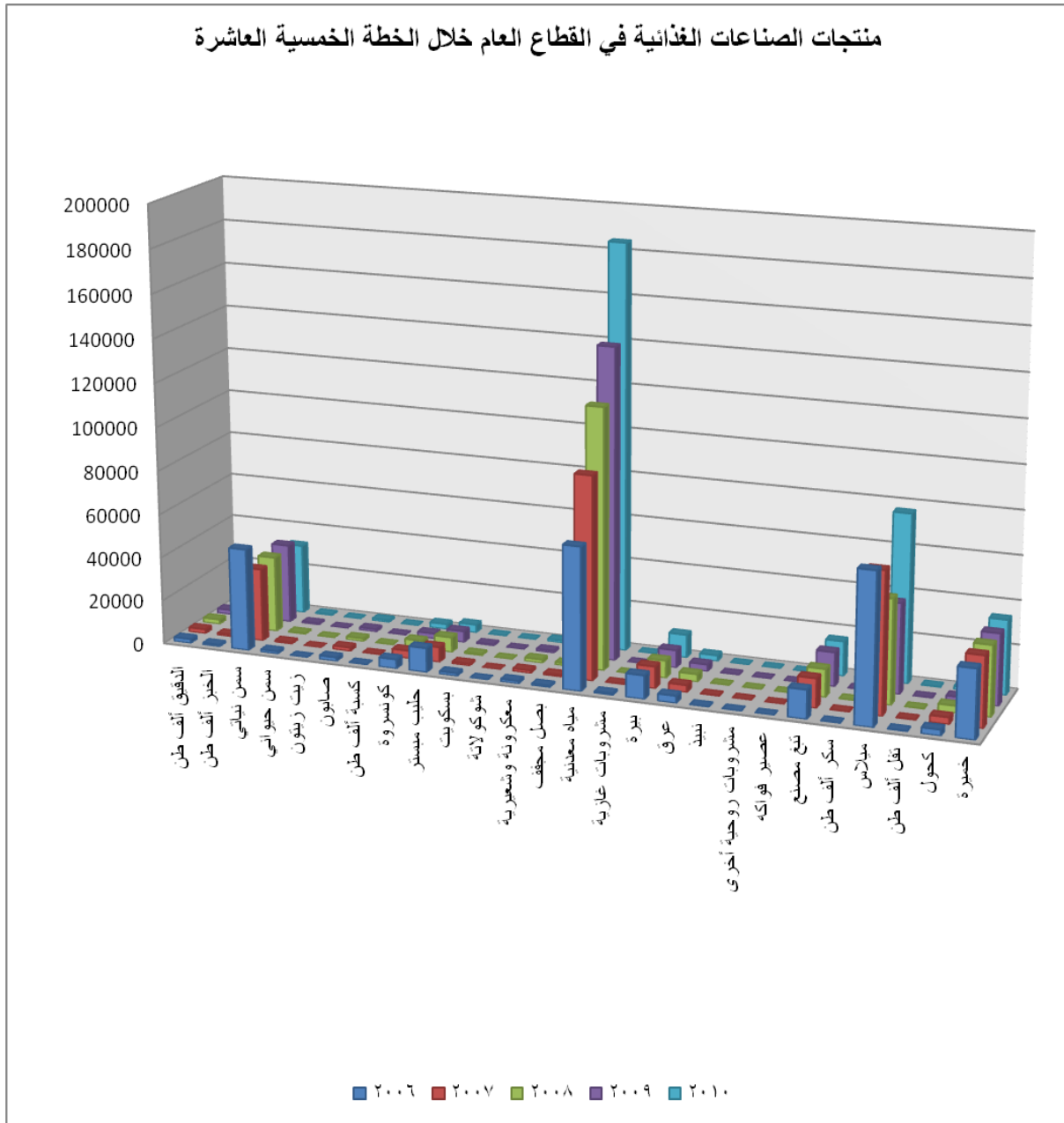
الجدول (٢٧) منتجات القطاع العام الصناعي من الصناعات الغذائية في سورية الوحدة : طن .

المنتجات	2010	2009	2008	2007	2006
الدقيق ألف طن	2073	2020	2062	1897	1832
الخبز ألف طن	1019	1052	1060	920	857
سمن نباتي	31927	36186	34658	33337	46749
سمن حيواني	428	644	567	747	1138
زيت زيتون	0	0	0	0	0
صابون	945	1125	1318	1647	1648
كسبة ألف طن	108	120	112	110	149
كونسروة	2327	2381	3509	3498	4186
حليب مبستر	3699	5130	6800	6878	11032
بسكويت	82	531	646	903	1264
شوكولاتة	0	0	0	0	0
معكرونة وشعيرية	1027	957	1551	1261	1203
بصل مجفف	782	875	1134	812	788
مياه معدنية	184777	141965	118742	92206	64773
مشروبات غازية	0	0	0	254	779
بيرة	10506	7971	7899	9891	10650
عرق	2617	3120	3398	3208	3251
نبيذ	72	185	179	210	213
مشروبات روحية أخرى	7	52	47	40	73
عصير فواكه	0	0	0	0	0
تبغ مصنع	15811	15494	12652	13245	13056
سكر ألف طن	233	188	236	197	198
مبلاس	76423	40839	47346	64030	68183
تفل ألف طن	308	154	172	263	315
كحول	1452	2017	3224	3103	2726
خميرة	33792	32338	31840	31950	30994

المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

كما يبين الشكل البياني رقم (١٥) منتجات القطاع العام الصناعي من الصناعات الغذائية خلال أعوام الخطة الخمسية العاشرة .

الشكل البياني رقم (١٥):



المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

مما سبق يتبين أن القطاع العام يسيطر على كل من الصناعات التالية :

أولاً - صناعة الدقيق :

حيث تتحمل الشركة العامة للمطاحن مسؤولية إنتاج الطحين القياسي المنتج في مطاحننا، وفي مطاحن القطاع الخاص المتعاقد معها (سمح بإنشاء المطاحن الخاصة منذ عام ١٩٩١ والتي ازداد عددها بشكل كبير)، وفق مواصفات محددة والمخصص لصناعة الخبز في الأفران الخاصة أو العامة مع العلم أن هذا

الطحين يتضمن مرحلتين من الدعم الحكومي (دعم القمح ودعم تكاليف إنتاج الطحين). وتولي الحكومة الاهتمام المطلوب لدعم القمح ومنتجاته لتحقيق أهداف الأمن الغذائي، لذلك فإن تسويق وتخزين وتصنيع القمح يتم عبر المؤسسات الحكومية حيث يعتبر التسويق العام للقمح من مسؤوليات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، وهي من مؤسسات وزارة الاقتصاد والتجارة . وتتبع لهذه المؤسسة الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز . تمتع المطاحن التابعة للمؤسسة العامة للمطاحن بطاقة إنتاجية حوالي ٨.١ مليون طن وينتج فيها نوعان أساسيان من الطحين، الطحين العادي والطحين عالي الجودة. حيث يستعمل الطحين عالي الجودة لإنتاج الخبز الخاص والمعجنات والمعكرونة، بينما الطحين العادي تحدد مواصفاته من قبل الحكومة، وتبيع المؤسسة العامة للمخابز الطحين مباشرة للمستهلكين من مخابزها عبر المنافذ التابعة لها، وعن طريق المنافذ الخاصة لبيع الأغذية، ويعتبر المنفذ الأخير هو الأهم لاعتباره في متناول المستهلك. وتنتج المطاحن الخاصة بالطحين عالي الجودة فقط، لأنها سوف تخسر إذا هي حاولت المنافسة ضمن أسواق الطحين العادي الذي يتلقى دعماً حكومياً كبيراً .

ثانياً - صناعة الخبز :

تنتج المخابز العامة والخاصة الخبز العادي لحصولها على طحين القمح بالأسعار المدعومة حصراً عن طريق المؤسسة العامة للمطاحن، والتي تورد الطحين بواسطة الشاحنات مباشرة لهذه المخابز. أما المخابز الخاصة التي تنتج الخبز عالي الجودة فتحصل على الطحين عالي الجودة المتاح فقط في المطاحن الخاصة، وتقوم الشركة العامة للمخابز بإدارة المخابز العائدة للقطاع العام، ومن هذه المخابز هناك مخابز تستثمر من قبل القطاع الخاص، ومن الجدير بالذكر أن حصة القطاع العام من إجمالي إنتاج الخبز انخفضت من ٣٦% في العام ٢٠٠٠ إلى ٣١% في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٤.٧% لعام ٢٠٠٦ لكنها ارتفعت إلى ٢٦% عام ٢٠٠٩ ، وذلك على حساب ارتفاع حصة القطاع الخاص من إجمالي إنتاج الخبز.

ثالثاً - صناعة البسكويت :

نلاحظ انخفاض إنتاج البسكويت في القطاع العام من ٢٠٠٦ - حتى ٢٠١٠، فسابقاً كان يوجد ٣ شركات عامة لصناعة البسكويت هي شركة غراوي- شركة كاميليا- شركة الشرق، أما الآن فشركة كاميليا انتقلت إلى وزارة التربية، والشرق تم تحويلها إلى بيرة غير كحولية، والغراوي توقفت عن العمل في ٢٠١٠ وهذا ما يفسر تراجع الإنتاج من ١٢٦٤ طن لعام ٢٠٠٦ إلى ٨٢ طن في عام ٢٠١٠ .

رابعاً - صناعة مشتقات الألبان :

تولي الحكومة السورية بالغ الاهتمام لهذه الصناعة بسبب أهمية الدور الذي تلعبه في تعزيز وضع الأمن الغذائي وتوليد الدخل خاصة لسكان الريف والبادية .

وتؤثر السياسات الحكومية على صناعة الألبان من خلال دورها في تنمية الإنتاج الحيواني عبر تبني سلالات عالية الإنتاجية للحليب من الأبقار المستوردة - تدرج الأبقار المحلية - توزيع السلالات المحسنة من الأغنام والماعز - توفير الأعلاف - تقديم الخدمات البيطرية . وتساعد الحكومة أيضاً في تحسين تسويق منتجات الألبان التي تخضع إلى قوى السوق على الرغم من وجود سعر تأشيرتي للحليب وهناك عامل آخر يعزز هذه الصناعة يتمثل في صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته بالمرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ واستبداله بالمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ يغلب على هذه الصناعة الطابع التقليدي على الرغم من التقدم الحاصل عبر تأسيس منشآت حديثة .

ولم يبق الآن إلا شركتان في دمشق وحمص تعملان في هذا المجال بعد إغلاق معمل الشرق في حلب وتنتج الحليب المعقم والمبستر للاستهلاك المباشر - اللبن الرائب - اللبنة - الجبنة ، ولكن الكميات المنتجة من هذه المواد غير ثابتة وتعتمد على طلب السوق .

خامساً - صناعة الزيت النباتي (زيت بذور القطن):

بقي معملان لإنتاج الزيت من بذور القطن في حلب وحمّاه وذلك بعد إغلاق زيوت دمشق، حيث يلتزم المزارعون بتسليم كامل كميات الإنتاج من القطن إلى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان والتي بدورها تقوم بتسليم بذور القطن إلى الشركات العامة للزيوت، وهذا ما يفسر انخفاض إنتاج الشركة من الزيوت النباتية من ٤٦٧٤٩ ألف طن لعام ٢٠٠٦ إلى ٣١٩٢٧ ألف لتر عام ٢٠١٠.

سادساً - صناعة السكر :

تتم صناعة السكر بشكل كامل في القطاع العام، كما يتم في هذا القطاع تكرير السكر الخام المستورد لكن إنتاجها لا يغطي سدس الاحتياج السنوي، لذلك تقوم باستيراد السكر الخام والمكرر لتغطية جزء من الطلب الداخلي على هذه المادة، وتسمح للقطاع الخاص باستيراد باقي الاحتياج المحلي، ونلاحظ زيادة الإنتاج زيادة بسيطة من ١٩٨ ألف طن لعام ٢٠٠٦ إلى ٢٣٣ ألف طن لعام ٢٠١٠، ومن المنتجات الثانوية لصناعة السكر المولاس الذي يمكن استعماله في صناعة الأعلاف المركزة والكحول والخميرة والغليسرين وحمض الستريك . وتواجه هذه الصناعة الكثير من التحديات منها :

- انخفاض نسبة السكر في الشوندر السكري .

- طول المسافات لنقل الشوندر السكري إلى معامل التصنيع .
- ضعف التنسيق بين الأنشطة المزرعية والأنشطة التصنيعية ارتفاع تكاليف الإنتاج .

سابعاً - صناعة العرق والنيبذ:

تعمل في مجال تصنيع العنب شركتان من شركات القطاع العام هما شركة الريان بالسويداء وشركة الميماس في حمص، وعادة تعمل هذه الشركات بكامل طاقتها الإنتاجية مستفيدة من فائض الإنتاج المتكرر وانخفاض سعر العنب التصنيعي مقارنة بأسعار المنتجات المصنعة، حيث إن معظم كميات العنب تحول إلى صناعة العرق بمعدل تحويل ١٥% بينما تحول الكميات الأخرى إلى نبيذ .

ثامناً - صناعة البيرة:

تقوم شركتا بردى الواقعة في دمشق وشركة الشرق في حلب بعملية تصنيع البيرة في سورية، حيث تعتبر من الشركات الربحة، وقد منحت الحكومة مؤخراً ترخيصاً للقطاع الخاص لإنتاج البيرة بشرط تصدير كامل الإنتاج، وفي نهاية الخطة الخمسية العاشرة تم تحويل معمل البسكويت والألبان التابع لشركة الشرق في حلب إلى مشروع بيرة غير كحولية .

تاسعاً - تعبئة المياه المعدنية:

نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في إنتاج المياه المعدنية في نهاية الخطة الخمسية العاشرة، حيث كان ٦٤٧٧٣ ألف لتر عام ٢٠٠٦ وبلغ ٩٢٢٠٦ ألف لتر لعام ٢٠٠٧ وصولاً إلى ١٨٤٧٧٧ ألف لتر عام ٢٠١٠ أي بمعدل زيادة ٣٥% من بداية الخطة حتى نهايتها، ويمكن إرجاع ذلك إلى السياسة التي اتبعتها المؤسسة العامة للصناعات الغذائية حيث تم إحداث الشركة العامة لتعبئة المياه في عام ٢٠٠٩ ، والتي ضمت أربع شركات (نبع السن، بقين، الدريكيش، نبع الفيحة) مع ضرورة الإشارة أن نبع الفيحة باشر بالإنتاج ٢٠٠٧، وكذلك نبع السن باشر بالإنتاج ٢٠٠٧ .

عاشراً - صناعة الكونسروة:

انخفض إنتاج الكونسروة إلى النصف بدءاً من ٤١٨٦ طن لعام ٢٠٠٦ إلى ٢٣٢٧ طن لعام ٢٠١٠ وخصوصاً أن كونسروة مزيريب وجبله انتقل ملاكها لمؤسسة التبغ، وكونسروة الحسكة انتقل ملاكها إلى وزارة التعليم العالي .

المطلب الثاني

تطور أداء نشاط الصناعات الغذائية السورية

أولاً - أداء قطاع الصناعة التحويلية خلال الخطة الخمسية العاشرة:

حتى ندرس قطاع الصناعة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لآبد من أن نتوقف عند قيم الإنتاج و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال هذه الفترة، لدراسة التغيرات في هذه القيم وأسبابها ومدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (الخاص والعام) فيها، وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية مع ضرورة الإشارة أن البيانات الواردة من المكتب المركزي للإحصاء الخاصة بالحسابات القومية جاء فيها قطاع الصناعة والتعدين مدمجاً ولم يخصص بنداً للصناعة التحويلية . حيث يبين الجدول رقم (٢٨) الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ .

الوحدة : مليون ل س

الجدول رقم (٢٨) الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإنتاج الإجمالي بسعر السوق	٢٠٩٧٨٨٣	٢٢٠٦٨٢١	٢٢٥٤١٤٤	٢٤١٣٦٣٨	٢٥٠٨٧٤٣
الاستهلاك الوسيط	٨٨٢٨٠١	٩٢٢٧٨٦	٩١٤٨٦٠	٩٩٤٨١٦	١٠٣٩٠٤٠
الناتج الإجمالي بسعر السوق	١٢١٥٠٨٢	١٢٨٤٠٣٥	١٣٣٩٢٨٤	١٤١٨٨٢٢	١٤٦٩٧٠٣
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج	%٤٢	%٤٢	%٤١	%٤١	%٤١
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج	%٥٨	%٥٨	%٥٩	%٥٩	%٥٩
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	١١٦٩٩٩٠	١٢٣٥٦٨٥	١٢٨٩٤٠٠	١٣٦٩٣٩٨	١٣٧٢٤٣٣
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	١٢٨٥٦٤١	١٤١١٥٠٧	١٤٥٠١٩١	١٤٦١١٥٧	١٤٧٤٣٨١
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	١٣٣٠٧٣٣	١٤٥٩٨٥٧	١٥٠٠٠٧٧	١٤٠٨٣٧٧	١٤٢١١٤٨

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية ٢٠١١ .

من خلال الجدول السابق نستنتج أنه : للحصول على إنتاج قدره /١٠٠/ ليرة سورية فإننا قد صرفنا مستلزمات إنتاج قدرها /٤٢/ ليرة سورية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ، ومقدار /٤١/ ليرة سورية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ . وبالتالي فإن القيمة المضافة حافظت على مستواها في ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ثم ارتفعت قليلاً في ٢٠٠٨ لتحافظ على نفس المستوى في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ ، أي أنه يوجد تحسن طفيف في التعامل مع الموارد الاقتصادية ، وأن زيادة معدلات النمو الاقتصادية كانت بسبب زيادة استخدام المواد، وليس بسبب زيادة التعامل العقلاني مع المواد المستخدمة، وهذا يجب أن يكون دافعاً

ومحفظاً لتحسين هذا المؤشر. أما بالنسبة للإنتاج الإجمالي ويملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية كما ورد في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١ : فيبينها الجدول رقم (٢٩) .

الجدول رقم (٢٩) الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ الوحدة : مليون ل س

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإنتاج الإجمالي بسعر السوق	٢٩٩١٥٢٣	٣٤٦٨٨٠١	٤١٦١٩٠٩	٤٣٣٠١٨٠	٤٩٣٧٣٦٢
الناتج الإجمالي بسعر السوق	١٧٢٦٤٠٤	٢٠٢٠٨٣٨	٢٤٤٨٠٦٠	٢٥٢٠٧٠٥	٢٧٩١٧٧٥
الإنتاج بتكلفة عوامل الإنتاج	١٨٨٣٧٠٠	٢٢٠٠٥٥١	٢٦٩٠٢٨٦	٢٤٥٤٣٥٢	٢٧٧٩٤٢٤
الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	١٨١٤٠٣٢	٢١٢٠٠٩٠	٢٥٩٢٧٣٧	٢٣٥٣٧٠٠	٢٦٦١٨١٨

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية ٢٠١١ .

ثانياً - مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي :

إن نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت وسطياً ٣٤.٢ % حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، لكن قطاع الصناعة والتعدين يتألف من ثلاثة قطاعات (الصناعة التحويلية، الاستخراجية، الكهرباء والماء)، حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج الإجمالي الصناعي حوالي ٦٦.٤% تقريباً خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، أما نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥، فقد بلغت خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة حوالي ٢٣ %، ومن خلال الجدول رقم (٣٠) نلاحظ أن مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج الإجمالي بقيت قريبة من مستواها خلال سنوات الخطة^{٧٣} :

الجدول رقم (٣٠) نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ الوحدة : مليون ليرة سورية

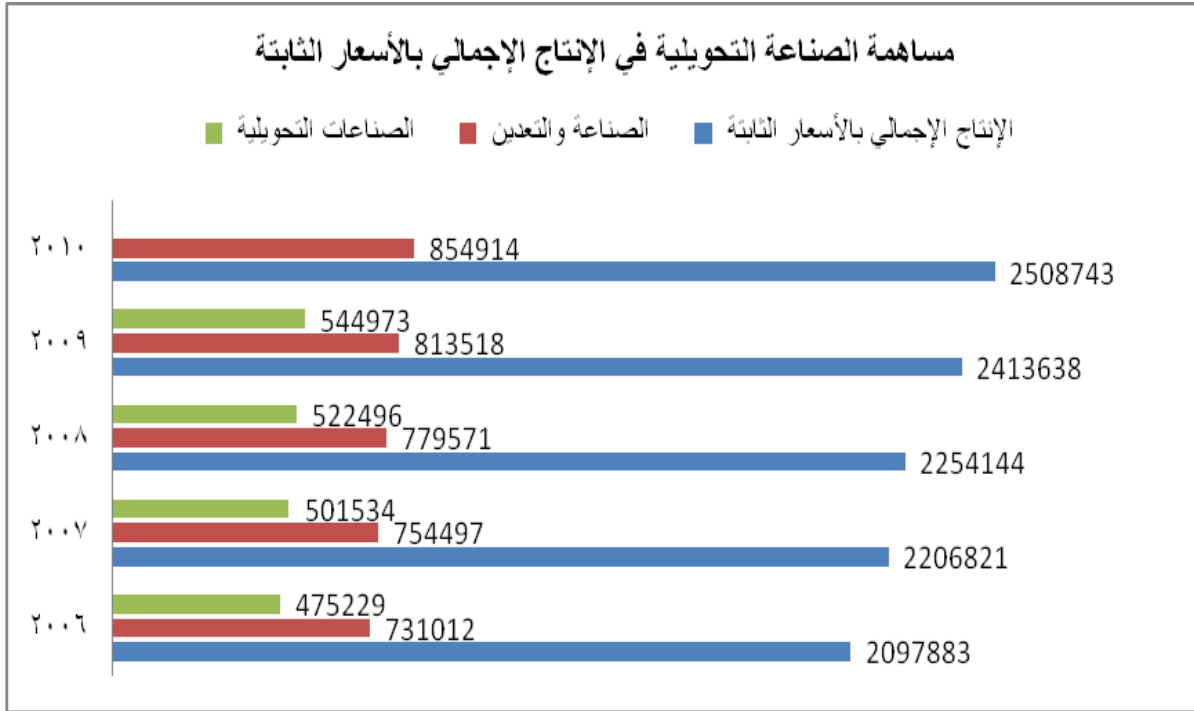
القطاع الاقتصادي / سنة	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة	2097883	2206821	2254144	2413638	2508743
الصناعة والتعدين	731012	754497	779571	813518	854914
نسبة مساهمة الصناعة إلى الإنتاج %	34.84	34	34.5	33.7	34
الصناعات التحويلية	475229	501534	522496	544973	5687382
نسبة مساهمة التحويلية إلى الإنتاج %	22.65	22.72	23.17	22.57	22.6
نسبة مساهمة التحويلية إلى الصناعة %	65	66.4	67	67	66.4

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١١ الجدول رقم ١٥/٤ .

^{٧٣} المجموعة الإحصائية للعام ٢٠١١ .

والشكل البياني رقم (١٦) يبين حجم الإنتاج الإجمالي بأسعار العام ٢٠٠٥ الثابتة، وكذلك حجم الإنتاج في قطاع الصناعة والتعدين، وحجم الإنتاج الخاص بالصناعات التحويلية للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ . حيث تعتبر هذه المؤشرات مهمة جداً في حساب مؤشرات التنافسية للصناعات التحويلية والأنشطة الصناعية المصنفة ضمن قطاع الصناعات التحويلية كمؤشر V.A.I ، ومؤشر R.C.A^{٧٤} .

الشكل البياني رقم (١٦) مساهمة الصناعات التحويلية في الإنتاج الإجمالي المحلي :



المصدر : بيانات وزارة الصناعة ، والمجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١١ .

ثالثاً - مقارنة مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي :

لكن المؤشر الأهم هو مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج فقد حافظت على نسبتها المتواضعة بحدود ٨% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وسطياً والتي يجب ألا تقل عن ١٥% بحسب اعتبارات الخطة الخمسية العاشرة. ويمكن أن نقارن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥، مع مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية من خلال الجدول رقم (٣١)، حيث نجد أن معظم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة قريبة من بعضها خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة إذ تتراوح بين زيادة ونقصان ولكن بشكل طفيف :

١٤٣.Revealed Comparative Advantage :R.C.A ، value Added Index : V.A.I

الجدول رقم (٣١) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي :

القطاعات الاقتصادية/السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الزراعة والري	٢٤%	٢٠%	١٧%	٢٠%	١٩%
الصناعة الاستخراجية	١٥%	١٣%	١٣%	١٢%	١٢%
الصناعة التحويلية	٧%	٨%	٨%	٩%	٨%
الكهرباء والماء	٢%	٢%	٢%	٢%	٢%
البناء والتشييد	٤%	٤%	٤%	٤%	٤%
تجارة الجملة والمفرق	١٨%	٢٠%	٢١%	٢٢%	٢٢%
النقل والمواصلات والتخزين	١١%	١٢%	١٢%	١٢%	١٣%
المال والتأمين والعقارات	٥%	٥%	٦%	٦%	٦%
خدمات المجتمع	١٤%	١٦%	١٦%	١٥%	١٦%
الرسوم	٠	٠	١%	٠	٠
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

المصدر : (تقرير الاستثمار الرابع الصفحة ١٣ الصادر عن هيئة الاستثمار السورية) .

مع ضرورة الإشارة إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة من ٢٤% إلى ٢٠% وإلى ١٧% عام ٢٠٠٨ ثم ارتفاعه قليلاً في عام ٢٠٠٩، وعودة انخفاضه في العام ٢٠١٠، باعتبار أن لقطاع الزراعة علاقة مباشرة بنشاط الصناعات الغذائية الذي نقوم بدراسته .

رابعاً - مقارنة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي :

لقد كانت مساهمة كل من القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة والمساهمة النسبية وبالأسعار الثابتة وبملايين الليرات السورية كما في الجدول رقم (٣٢) :

الجدول رقم (٣٢) مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي : الوحدة : مليون ل.س

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	المجموع المساهمة
٢٠٠٦	١٢١٥٠٨٢	٤٢١٠٤٥	٣٥.٧%	٧٩٤٠٣٧	٦٤.٣%	١٠٠%
٢٠٠٧	١٢٨٤٠٣٥	٤٥٥٠٦٣	٣٥.٤%	٨٢٨٩٧٢	٦٤.٦%	١٠٠%
٢٠٠٨	١٣٣٩٢٨٥	٤٧٠٢١٠	٣٥.١%	٨٦٩٠٧٥	٦٤.٩%	١٠٠%
٢٠٠٩	١٤١٨٨٢٢	٤٨٩١٥١	٣٤.٥%	٩٢٩٦٧١	٦٥.٥%	١٠٠%
٢٠١٠	١٤٦٩٧٠٣	٥١٤٣٩٦	٣٥.٣%	٩٥٠٨٩٨	٦٧.٧%	١٠٠%
المجموع	٥٢٥٧٢٢٤	١٨٣٥٤٦٩	٣٥%	٣٤٢١٧٥٥	٦٥%	١٠٠%

المصدر : (تقرير الاستثمار ٤ جدول رقم ٥) ، (بيانات ٢٠١٠ تم الحصول عليها من بيانات المكتب المركزي للإحصاء المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١١) .

فبالنسبة لمساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ تراجع مساهمة القطاع العام من (٣٥,٧% إلى ٣٤,٥%) وزيادة مساهمة القطاع الخاص من (٦٤,٣% إلى ٦٥,٥%).

وقد تراجعت مساهمة القطاع العام بسبب تراجع قيمة التكوين الرأسمالي في هذا القطاع، حيث تراجعت من ١٤٦٦٨٨ / مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٢ وبنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي الكلي في سورية والبالغ قيمته / ٣٠٩٦١٣ / وبنسبة ٤٧% ، وتراجع في عام ٢٠٠٨ إلى / ١١٢٧٢٩ / مليون ليرة سورية من إجمالي التكوين الرأسمالي السوري البالغ / ٢٦٦٤٨٨ / وبنسبة ٤٢% ، إضافة إلى عدم معالجة مشاكل القطاع العام المتراكمة خلال السنوات الماضية وعدم معالجة حالات الفساد التي تمارس في القطاع العام وإلى تقديم التسهيلات للقطاع الخاص وبالمقابل فإن مساهمة القطاع الخاص حققت متزايداً مطرداً خلال سنوات الخطة .

وبالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء يمكننا متابعة تطورات قيمة الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنوات الخطة، ونسبة مساهمة قطاع الصناعة فيه، ومن ضمنها الصناعة التحويلية على المستوى الكلي ومستوى القطاعين العام والخاص .

الجدول رقم (٣٣) مساهمة الصناعة التحويلية على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعين العام والخاص : الوحدة : مليون ل.س .

2010	2009	2008	2007	2006	الإنتاج الإجمالي / سنة
4937362	4330180	4161909	3468801	2991523	الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية
1927428	1582346	1735181	1419593	1254959	الصناعة والتعدين (عام وخاص)
846382	774383	910432	783831	701709	الصناعة التحويلية (عام وخاص)
1284422	1179133	1363664	1078829	949754	الإنتاج الإجمالي الصناعي العام (صناعة وتعدين عام)
413251	392935	540093	444185	399063	الصناعات التحويلية (عام)
421254	382662	371517	340764	305205	الإنتاج الإجمالي الصناعي الخاص (صناعة خاص)
433131	381448	370339	339646	302646	الصناعات التحويلية في القطاع الخاص

المصدر : (واقع الزراعة والغذاء في سورية ٢٠١٠، جدول، ١٨٧ والمجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١١).

خامساً - تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي :

نلاحظ من بيانات الجدول (٣٤) أن حصة الصناعة في الإنتاج الإجمالي انخفضت من ٤١.٩% لعام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٣٦.١ لعام ٢٠٠٩ ومن ثم عاود للارتفاع في العام ٢٠١٠ ليصل إلى ٣٩% . وقد رافق هذا الانخفاض في حصة الصناعة انخفاض في حصة الصناعة التحويلية في الإنتاج الإجمالي من ٢٣.٤% لعام ٢٠٠٦ إلى ١٧.١ لعام ٢٠١٠ .

الوحدة: مليون ل س

الجدول رقم (٣٤) تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية :

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية	2991523	3468801	4161909	4330180	4937362
الإنتاج الإجمالي الصناعي	1254959	1419593	1735181	1582346	1927428
الإنتاج الإجمالي للصناعة التحويلية	701709	783831	910432	774383	846382
مواد غذائية ومشروبات وتبغ (عام وخاص)	117261	128394	122254	141091	147266
الإنتاج الصناعي العام	949754	1078829	1363664	1179133	128442
الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية (عام)	399063	444185	540093	392935	413251
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (عام)	53351	52180	49768	66431	72212
الإنتاج الإجمالي الصناعي الخاص (صناعة خاص)	305205	340764	371517	382662	421254
الصناعات التحويلية في القطاع الخاص	302646	339646	370339	381448	433131
المواد الغذائية والمشروبات (خاص)	63910	76214	72486	74660	78452
حصة قطاع الصناعة والتعدين في الإنتاج الإجمالي %	41.9	40.9	41.6	36.1	39
حصة الصناعة التحويلية في الإنتاج الإجمالي %	23.4	22.5	21.87	17.9	17.1
حصة قطاع الغذائية عام وخاص في الإنتاج الإجمالي %	3.9	3.7	2.9	3.2	2.9
حصة قطاع الغذائية العام في الإنتاج الإجمالي %	1.8	1.5	1.2	1.5	1.4
حصة قطاع الغذائية الخاص في الإنتاج الإجمالي %	2.1	2.2	1.7	1.7	1.5

المصدر : تم إجراء الحسابات بالاعتماد على الجدول ٥-٦ الوارد في تقرير واقع الغذاء والزراعة في سورية ٢٠١٠ .

كما شهدت حصة الصناعة الغذائية في الإنتاج الإجمالي انخفاضاً من ٣.٩ لعام ٢٠٠٦ إلى ٢.٩ لعام ٢٠٠٨ ثم عادت وارتفعت قليلاً إلى ٣.٢ لعام ٢٠٠٩ ليعاود تراجعها عام ٢٠١٠ إلى ٢.٩ ثانيةً والشكل البياني رقم (١٧) يبين مساهمة نشاط الصناعات الغذائية، ومساهمة نشاط الصناعات التحويلية ومساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الإنتاج المحلي الإجمالي .

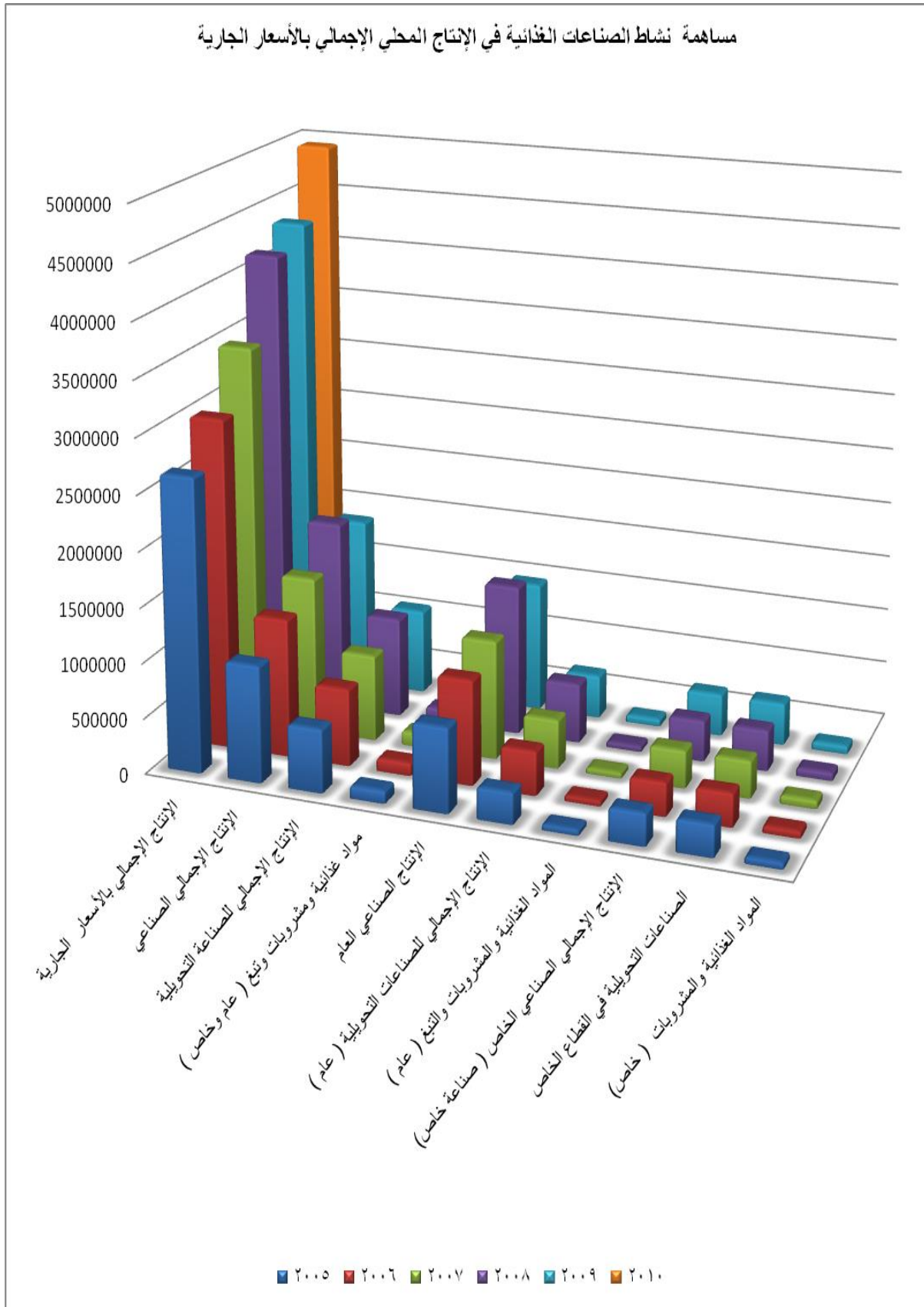
سادساً - مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية :

من الجدول رقم (٣٥) نلاحظ انخفاض حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي الصافي من ٣٣.٧٢ % لعام ٢٠٠٦ إلى ٢٦.١٤ لعام ٢٠١٠ .

كما نلاحظ انخفاض حصة الصناعة التحويلية من ٧.٢٥ لعام ٢٠٠٦ إلى ٦.٤ لعام ٢٠٠٩ مع بقاء حصة الصناعات الغذائية المنخفضة أصلاً ضمن القيمة نفسها حيث أنها لم تتعدى ٢% في جميع السنوات .

والشكل البياني رقم (١٨) يبين انخفاض حصة الصناعة التحويلية من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩ كذلك يبين انخفاض نسبة مساهمة نشاط الصناعات الغذائية في الصناعات التحويلية .

الشكل البياني رقم (١٧):



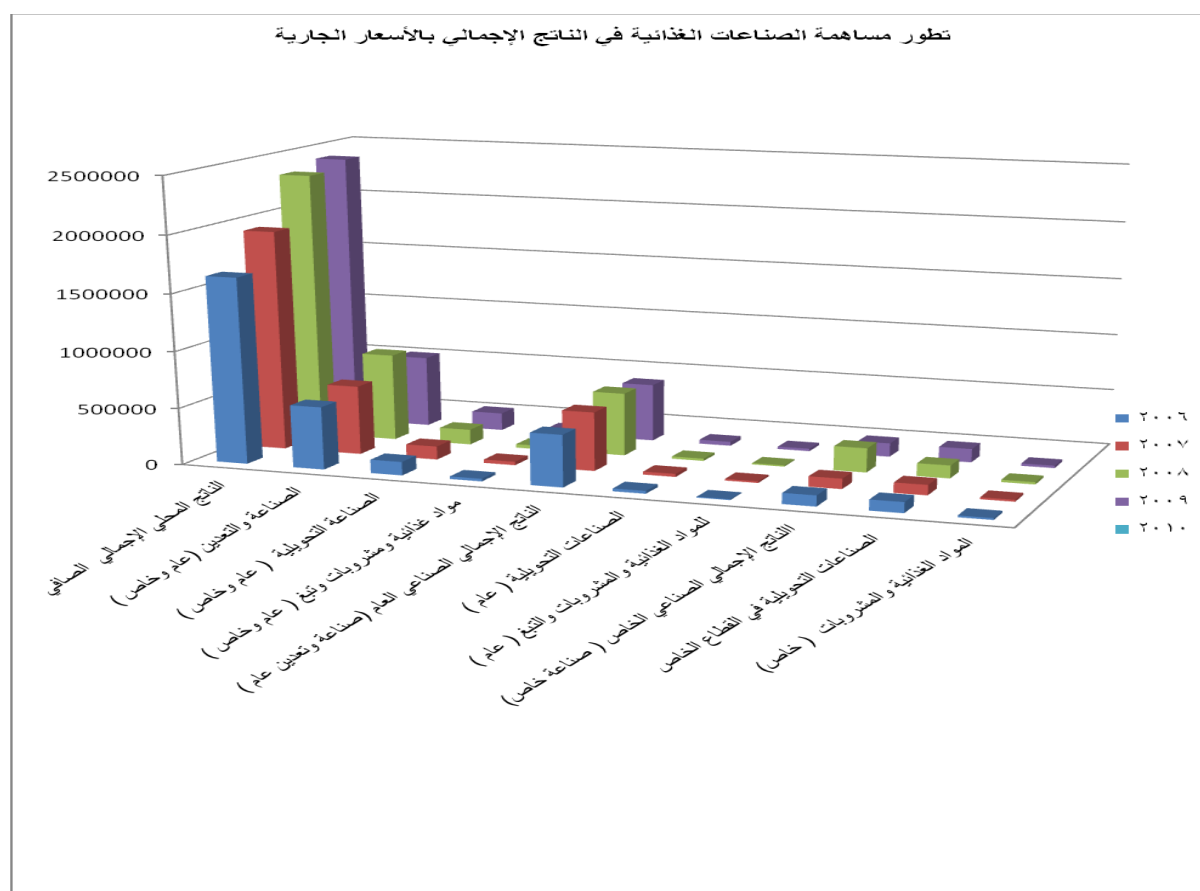
المصدر : واقع الغذاء والزراعة في سورية ٢٠١٠ .

الجدول رقم (٣٥) مساهمة نشاط الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي المحلي بسعر السوق :

السنة	2009	2008	2007	2006
الناتج المحلي الإجمالي	2419652	2347556	1937409	1635306
الصناعة والتعدين (عام وخاص)	632596	771846	608860	551503
الصناعة التحويلية (عام وخاص)	155675	134227	116938	118718
مواد غذائية ومشروبات وتبغ (عام وخاص)	43675	31670	30802	23201
الناتج الإجمالي الصناعي العام (صناعة وتعدين عام)	511669	557300	518181	456145
الصناعات التحويلية (عام)	35338	20247	26738	24844
للمواد الغذائية والمشروبات والتبغ (عام)	22194	11402	14272	7492
الناتج الإجمالي الصناعي الخاص (صناعة خاص)	120927	214546	90679	95358
الصناعات التحويلية في القطاع الخاص	120337	113980	90200	93874
المواد الغذائية والمشروبات (خاص)	21481	20268	16530	15709
حصة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج الإجمالي %	26.14	32.87	31.4	33.72
حصة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي %	6.4	5.7	6.03	7.25
حصة قطاع الغذائية عام وخاص في الناتج الإجمالي %	1.8	1.3	1.5	1.4
حصة قطاع الغذائية العام في الناتج الإجمالي %	0.917	0.48	0.73	0.45
حصة قطاع الغذائية الخاص في الناتج الإجمالي %	0.88	0.82	0.77	0.95

المصدر : واقع الصناعة والغذاء في سورية ٢٠١٠ .

الشكل البياني رقم (١٨) :



المصدر : واقع الزراعة والغذاء ٢٠١٠ .

ولدى دراسة الاختلافات السنوية للفترة المدروسة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ تمّ حساب التغير في الإنتاج الإجمالي والنتاج المحلي للصناعات التحويلية والغذائية بالاعتماد على الأرقام الواردة في بيانات واقع الزراعة والغذاء في سورية ٢٠١٠ ، والتي يبينها الجدول رقم (٣٦) .

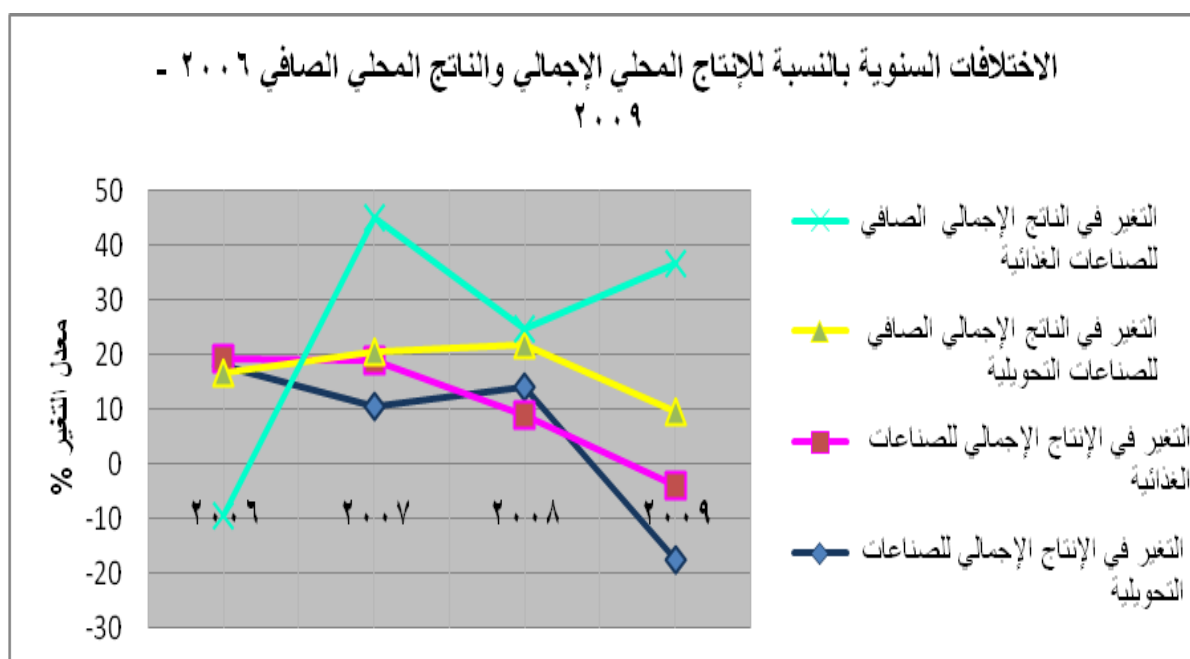
الجدول رقم (٣٦) تغيرات الإنتاج والنتاج المحلي للصناعات الغذائية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة :

السنة	2010	2009	2008	2007	2006
التغير في الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية	--	-17.5	13.9	10.4	17.9
التغير في الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية	--	13.3	-5	8.6	1.3
التغير في الناتج الإجمالي المحلي للصناعات التحويلية	--	13.8	12.9	1.5	-2.7
التغير في الناتج الإجمالي المحلي للصناعات الغذائية	--	27	2.7	24.6	-26

المصدر : واقع الزراعة و الغذاء ٢٠١٠ .

حيث نلاحظ أن التغير في الناتج الإجمالي للصناعات الغذائية لعام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ كان سالباً ثم عاد ليرتفع إلى قيمة موجبة في ٢٠٠٧ ، انخفض قليلاً في عام ٢٠٠٨ ثم عاد ليرتفع في ٢٠٠٩ . والشكل البياني التالي يبين تلك التغيرات بشكل واضح .

الشكل البياني رقم (١٩):



المصدر : واقع الزراعة والغذاء ٢٠١٠ .

سابعاً - مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج :

يبين الجدول رقم (٣٧) مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

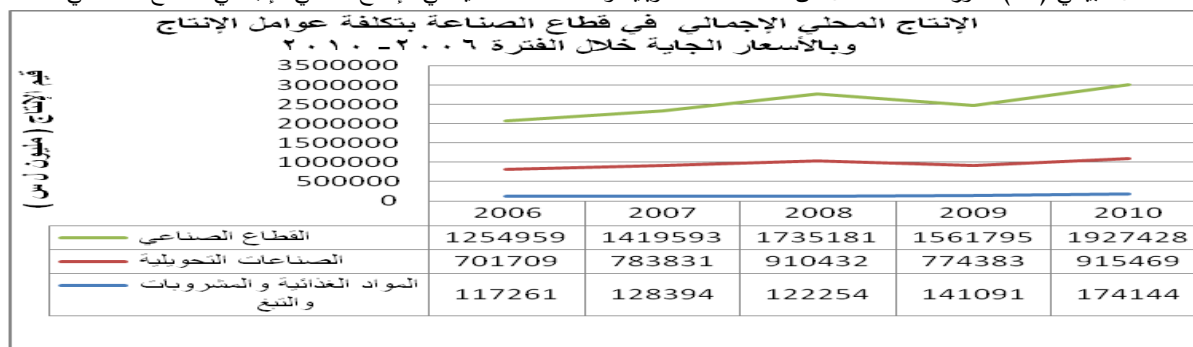
الجدول رقم (٣٧) مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

الإنتاج المحلي في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج القيمة ملايين الليرات السورية (بالأسعار الجارية)					
2010	2009	2008	2007	2006	النشاط الصناعي
174144	141091	122254	128394	117261	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
915469	774383	910432	783831	701709	الصناعات التحويلية
1927428	1561795	1735181	1419593	1254959	القطاع الصناعي
19.02%	18.21%	13.42%	16.38%	16.70%	مساهمة الغذائية والتبغ والمشروبات في التحويلية
9.03%	9.03%	7.04%	9.04%	9.34%	مساهمة الغذائية والتبغ والمشروبات إلى القطاع الصناعي
47.49%	49.58%	52.46%	55.21%	55.9	مساهمة التحويلية إلى القطاع الصناعي

المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

حيث نجد أن نسبة المساهمة لنشاط الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بأكمله كان في العام ٢٠١٠ قد بلغ ٩.٣% ، بينما كانت مساهمة نشاط الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية ولنفس العام ١٩.٠٢% وهي أعلى نسبة تم تحقيقها مقارنة مع باقي سنوات الخطة الخمسية العاشرة. مع ملاحظة أن أقل نسبة لمساهمة الصناعات التحويلية في الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بأكمله حيث بلغت تلك النسبة ٤٧.٤٩% ، وهي السبب في انخفاض نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في القطاع الصناعي، وارتفاعها في مساهمة الغذائية في الصناعات التحويلية. والشكل البياني رقم (٢٠) يبين تطورات مساهمة كل من الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي .

الشكل البياني (٢٠) تطورات مساهمة كل من الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي :



المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

أما الجدول رقم (٣٨) فيبين مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ .

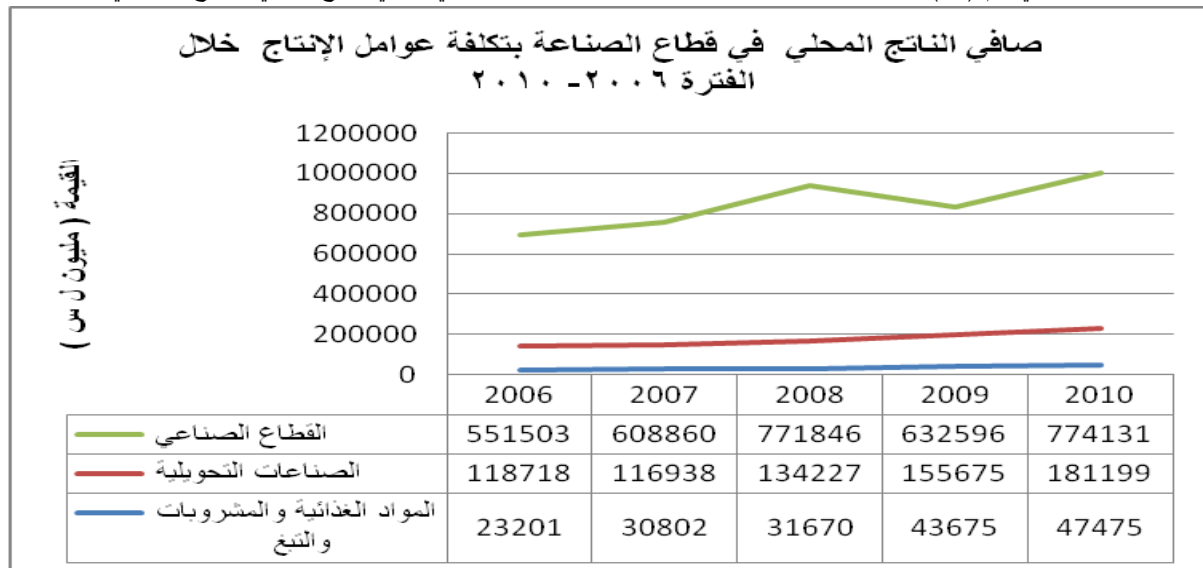
الجدول رقم (٣٨) مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

الناتج المحلي في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج القيمة بملايين الليرات السورية بالأسعار الجارية الوحدة : مليون ل س					
النشاط الصناعي	2006	2007	2008	2009	2010
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	23201	30802	31670	43675	47475
الصناعات التحويلية	118718	116938	134227	155675	181199
القطاع الصناعي	551503	608860	771846	632596	774131
مساهمة الغذائية والتبغ والمشروبات في التحويلية	19.54%	26.34%	23.59%	28.05%	26.20%
مساهمة الغذائية والتبغ والمشروبات إلى القطاع الصناعي	4.20%	5.05%	4.10%	6.90%	6.13%
مساهمة التحويلية إلى القطاع الصناعي	21.52%	19.20%	17.39%	24.60%	23.40%

المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

حيث نلاحظ أن مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية بلغت أفضل نسبها في العام ٢٠٠٩ حيث حققت ٢٨.٠٥ % ، كذلك انعكست أفضل نسب مساهمة للصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للعام ٢٠٠٩ حيث حققت نسبة ٦.٩ % من الناتج وأيضاً أفضل مساهمة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي والتي بلغت ٢٤.٦ % من الناتج. والشكل البياني رقم (٢١) يبين تطور مساهمة الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية في صافي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي .

الشكل البياني رقم (٢١) تطور مساهمة الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية في صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي :

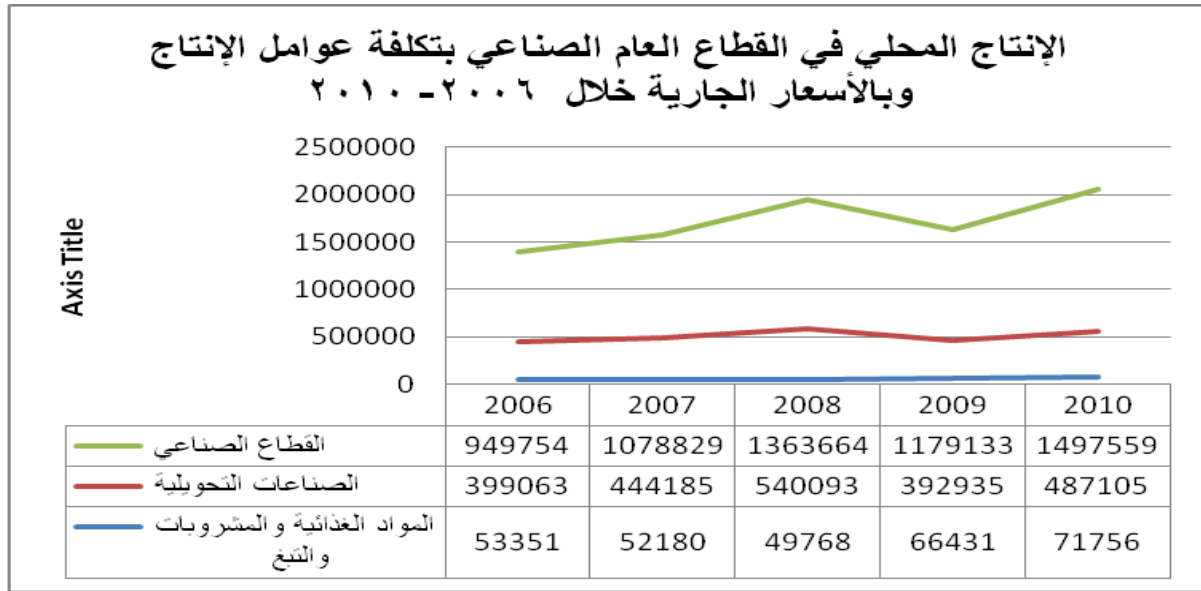


المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

أحد عشر - المساهمة القطاعية للصناعات الغذائية في الناتج والإنتاج المحلي بتكلفة العوامل :
عند دراسة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية وقطاع الصناعة بمجمله نحلل مساهمة كل قطاع على حدى :

١- مساهمة القطاع العام الغذائي في مؤشرات الإنتاج و الناتج المحلي الصناعي :
حيث يبين الشكل البياني رقم (٢٢) مساهمة القطاع العام الغذائي في الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية ، والقطاع الصناعي بمجمله .

الشكل البياني رقم (٢٢) نشاط الصناعات الغذائية العام خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة:



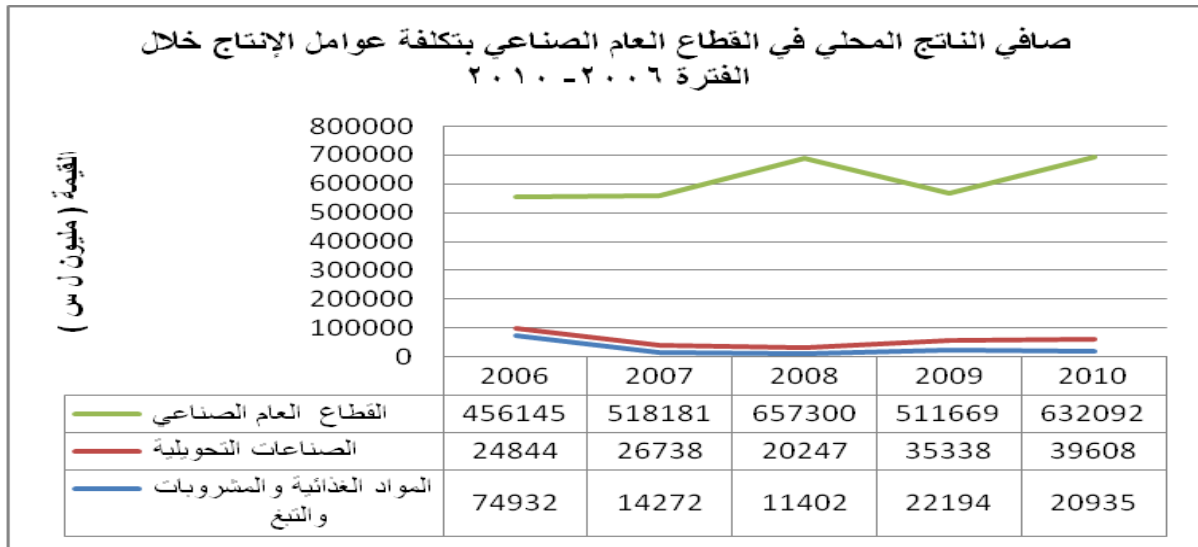
المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

حيث نجد أن أفضل مساهمة للقطاع العام الغذائي في الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية و القطاع الصناعي كانت في العام ٢٠١٠ ، وذلك بعد ملاحظة أن حجم الإنتاج الصناعي يتطور بشكل إيجابي بدءاً من العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٠ ، أما حجم الإنتاج في الصناعات التحويلية فقد تراجع في العامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ محققاً حجم إنتاج يقدر بـ ٤٨٧١٠٥ مليون ليرة سورية للعام ٢٠١٠ أقل من العام ٢٠٠٨ حيث قُدِّر حجم الإنتاج في الصناعات التحويلية ٥٤٠٠٩٣ مليون ليرة سورية، إلا أن الإنتاج المحلي الإجمالي لصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، فقد تطور بشكل إيجابي من العام ٢٠٠٦ لغاية ٢٠١٠ محققاً خرقاً في هذا التطور في العام ٢٠٠٨ الذي حقق أقل حجم إنتاج خلال

سنوات الخطة الخمسية العاشرة، ويعود ذلك لأسباب يتعلق بتكلفة مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعار المواد الأولية للمصنوعات الغذائية.

أما صافي الناتج المحلي للصناعات الغذائية ضمن القطاع العام، فقد انخفض في العام ٢٠١٠ عما كان عليه في العام ٢٠٠٩، لكنه بقي أقل من الحجم المحقق في العام ٢٠٠٦ والبالغ ٢٤٩٣٢ مليون والشكل رقم (٢٣) يبين صافي الناتج المحلي في القطاع العام الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج .

الشكل رقم (٢٣) صافي الناتج المحلي في القطاع العام الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج ٢٠١٠-٢٠٠٦ :



المصدر : بيانات وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

٢- مساهمة القطاع الخاص الغذائي في مؤشرات الإنتاج والناتج المحلي الصناعي :

شجعت الخطة الخمسية التاسعة من يرغب من القطاع الخاص في إقامة مشاريع التصنيع الزراعي والتوضيب والفرز والتعبئة والتعليق والتخزين بشكل خطوط متكاملة، وأعطتهم ميزات تشجيعية وتسهيلات تمويلية، كذلك فقد اتخذت الدولة سلسلة من التدابير لدعم الصادرات، منها تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات المصدرة لزيت الزيتون، وذلك بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية، وتشجيع الشركات المصدرة على تصدير زيت الزيتون السوري للأسواق الدولية .

وبفضل الإجراءات الحكومية السابقة الذكر شهد القطاع الخاص العامل في مجال الصناعات الزراعية والغذائية نمواً كبيراً خلال الأعوام القليلة الماضية، فقد وصل عدد المشاريع المتعلقة بتعبئة وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية المشمولة بأحكام القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ منذ صدوره حتى العام ٢٠٠٣

٢٦٧/ مشروعاً بنسبة حوالي ٢٣% من إجمالي عدد المشاريع الصناعية، أضيف إلى ذلك الشركات والمنشآت التصنيعية والحرفية ذات الحجم الصغير المرخصة على القوانين والمراسيم الأخرى مثل القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ والتي كانت موجودة سابقاً والكثير منها بدأ حديثاً مترافقاً مع السياسات التشجيعية المتعاقبة من قبل الحكومة للاستثمار في هذا القطاع، والتي بلغت / ٥٦١ / مشروعاً خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ .

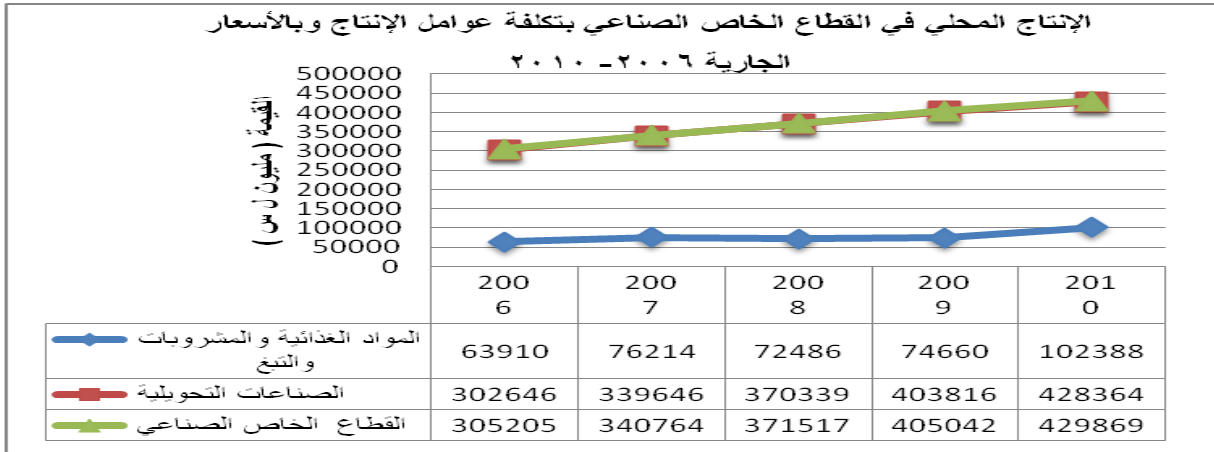
ثم جاءت الخطة الخمسية العاشرة لتؤكد على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة والتي يمكن أن تحقق عوائد سريعة وتؤدي إلى منافع واسعة مع تشجيع تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية والإنتاجية ذات المردود العالي، وأكدت على زيادة الإنتاجية والارتفاع بمستوى القدرة الإنتاجية لتعزيز العوائد والانتفاع من المستوى المحقق من أجل تعزيز التنافسية، كما ركزت على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل وتحسين الميزان التجاري والعمل على وضع أنماط متعددة للاستثمار عن طريق الشراكة مع القطاع العام أو مع رأس المال الأجنبي وتقديم المزيد من الإصلاحات لتعزيز المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيل بيئة للقطاع الخاص الوطني^{٧٥} .

وقد بلغ عدد المشاريع المشتملة والمرخصة وفق قوانين الاستثمار والقانون /٢١/ والمرسوم التشريعي /٤٧/ الخاص بالحرفيين في القطاع الخاص العامل في الصناعات الغذائية ٣٨٣٥ مشروعاً خلال الفترة المدروسة ٢٠٠٦-٢٠١٠ ، بنسبة حوالي ٢٣% من إجمالي المشاريع المرخصة والمنفذة في القطاع الخاص الصناعي .

كما وصل إجمال الإنتاج المحلي في القطاع الخاص الصناعي الغذائي في العام ٢٠١٠ إلى ١٠٢٣٨٨ مليون ليرة سورية، متجاوزاً كل مؤشرات الإنتاج لهذا القطاع خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة كذلك فإن الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية الخاص قد حقق أكبر نسبة في العام ٢٠١٠ عن باقي سنوات الخطة، والشكل البياني رقم (٢٤) يبيّن حجم الإنتاج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة لكل من نشاط الصناعات الغذائية والتبغ والمشروبات، وقطاع الصناعات التحويلية والقطاع الصناعي بمجمله "للقطاع الخاص" .

^{٧٥} تقرير هيئة الاستثمار الرابع ٢٠١٠ .

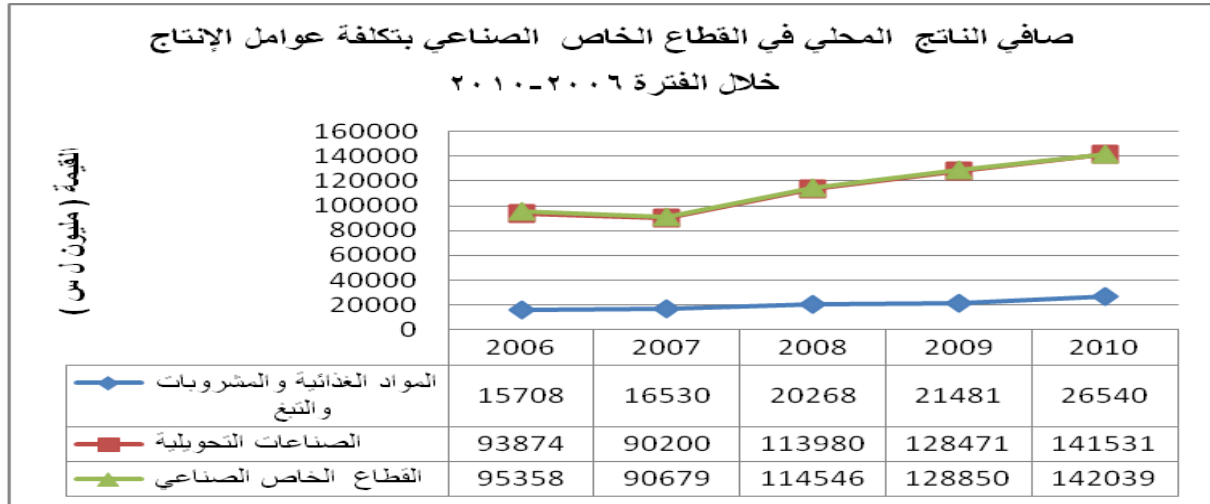
الشكل البياني رقم (٢٤) الإنتاج المحلي في القطاع الخاص الصناعي ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :



المصدر : بيانات مديرية الاستثمار الصناعي وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

أما صافي الناتج المحلي في القطاع الخاص الصناعي الغذائي فيوضحه الشكل البياني رقم (٢٥) مبيناً أن العام ٢٠١٠ قد حقق أفضل ناتج محلي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة والبالغ ٢٦٥٤٠ مليون ليرة سورية محسوباً بتكلفة عوامل الإنتاج .

الشكل البياني رقم (٢٥) صافي الناتج المحلي في القطاع الخاص الصناعي ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :



المصدر : بيانات مديرية الاستثمار الصناعي وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

وتراوح معدل تنفيذ مشاريع الصناعات الغذائية خلال هذه الفترة من ٦٥% إلى ٧٠% ، فبلغ عدد المشاريع المنفذة ٢٥٠٥ مشروعاً خاصاً في مجال الصناعات الغذائية أي بنسبة ٣٠% من إجمالي المشاريع المنفذة في القطاع الخاص الصناعي^{٧٦} .

^{٧٦} بيانات مديرية الاستثمار الصناعي وزارة الصناعة ٢٠١٠ .

المطلب الثالث

تحليل دور الظروف التنافسية للصناعات الغذائية السورية

من العوامل المؤثرة في حيوية وأداء نشاط الصناعات الغذائية، والتي من شأنها التأثير على الوضع التنافسي لهذا النشاط، مكونات ولوازم التصنيع الغذائي، والمتمثلة بالمواد الخام والآلات المستخدمة وآليات التعبئة والتغليف، ومواصفات ومعايير الجودة المطبقة، إضافة إلى البحث والتطوير والدراسات القائمة على تحليل الطلب المحلي والخارجي لمنتجات هذا النشاط، كذلك حجم العناقيد الصناعية والترابطات الخلفية والأمامية لهذا النشاط .

أولاً - العناقيد الصناعية المرتبطة بالصناعات الغذائية السورية :

يلعب العنقود الصناعي دوراً خاصاً ومميزاً في تطوير ورفع كفاءة وأداء القطاع الصناعي الذي يعمل فيه ذلك العنقود، وتحديداً إذا كانت الآلية التي يعمل فيها متوافقة مع جميع مكونات هذا العنقود. ومن الجدير ذكره أن الآلية التي يعمل بها العنقود الصناعي لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية و السياسية والاجتماعية للبيئة المحيطة، كذلك لا يمكن فصلها عن الطبيعة القطاعية للنشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه ذلك العنقود. والعمل على التنسيق ما بين القطاع الصناعي وفروعه المتعددة من شأنه أن يعمل على تطوير مجمل القطاعات الصناعية، وبخصوص العنقود الصناعي الذي تعمل فيه الصناعات الغذائية السورية فإنه يمتاز بالبساطة وعدم التعقيد، إذا ما قورن بنفس العنقود لنفس الصناعة في الدول المتقدمة، ولكنه أفضل من بعض العناقيد لبعض الدول النامية. ويتكون العنقود الصناعي للصناعات الغذائية السورية من ثماني مكونات أساسية تتمثل ب: ^{٧٧}

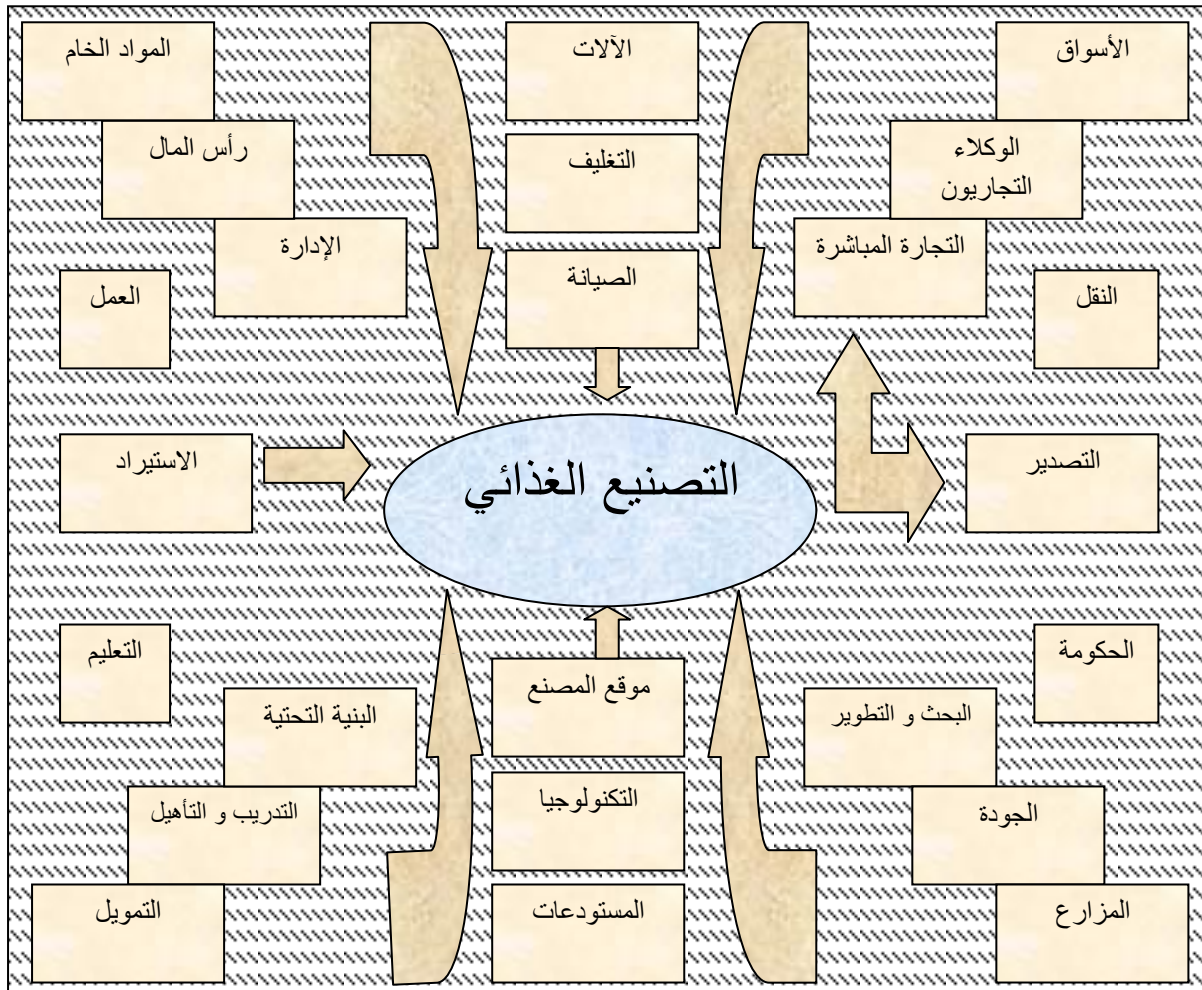
- ١- المواد الخام، ويتم تصنيفها داخل العنقود على أساس محلي أو مستورد .
- ٢- رأس المال والبنية التحتية والإدارة والعمل والنقل .
- ٣- التعليم والتدريب ودور الحكومة والتمويل والبحث والتطوير والمزارع .
- ٤- التصدير .
- ٥- النقل .

٦- المكون السادس يتألف من ثلاثة أجزاء :

- عملية الصيانة وتختص في قطع الغيار وموقع المصنع وموقع الشركة .
 - الآلات والتي تصنف على أساس استيرادها، إما مباشرة من المصدر أو عن طريق جهات وسيطة سواء محلية أو خارجية .
 - التغليف، ويهتم هذا الجانب بالتصميم والملصقات والطباعة .
- ٧- البيئة المحلية التي يعمل فيها المصنع، والتي تتمثل في الوكلاء وتجار الجملة وتجار التجزئة والطرق المباشرة في التوزيع .
- ٨- الهيئات والمؤسسات غير الرسمية، وهي أكثر من جهة تعمل على تطوير ورفع كفاءة وأداء الصناعات الغذائية، والشكل البياني التالي يبيّن طبيعة التفاعلات لهذه المكونات في الصناعات الغذائية السورية .

المخطط من إعداد الباحث .

الشكل (٢٦) طبيعة التفاعلات المكونة لنشاط الصناعات الغذائية السورية .



ثانياً – مكونات ولوازم التصنيع الغذائي في سورية : ^{٧٨}

مكونات التصنيع الغذائي في سورية كغيرها من دول العالم، وهي المواد الخام والآلات الإنتاجية و التغليف والتعبئة والعمل ومعايير الجودة والبحث والتطوير، وفيما يلي مساهمة كل منها في مجمل عملية التصنيع الغذائي :

١ – المواد الخام :

يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي الذي يعمل على تزويد قطاع الصناعات الغذائية بالمواد الخام ولهذا فإن وجود أي خلل في هذا القطاع سيؤدي إلى اختلالات عديدة في قطاع الصناعات الغذائية وبما أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد زراعي بمجمله لذلك فإن القاعدة الأساسية للتصنيع الغذائي متوفرة محلياً، حيث أن المواد الأولية للصناعات الغذائية يتم توفيرها محلياً بنسبة تفوق ٦٧% خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠ بشكل وسطي، حسب إحصاءات اتحاد غرف الصناعة السورية بما في ذلك المواد الداخلة في صناعة الأعلاف .

٢ – الآلات الإنتاجية :

تعتبر الآلات الإنتاجية المتوفرة في مصانع الأغذية السورية قديمة، خاصة تلك الموجودة في مصانع القطاع العام، مما يسهم في انخفاض إنتاجيتها بسبب ازدياد الحاجة لأعمال الصيانة والإصلاح وعلى اعتبار أن امتلاك آلات جديدة هو نوع من امتلاك التكنولوجيا الإنتاجية الحديثة، فهذا بدوره يقود للوصول إلى مستويات عالية من الكفاءة الإنتاجية، ويركّز على أحد دعائم القدرة التنافسية لهذا القطاع .

وتشير إحصاءات ٢٠١٠ لدى مديرية التخطيط في وزارة الصناعة السورية إلى أن ما نسبته ٤٢% من آلات التصنيع الغذائي تستوجب الاستبدال، بسبب انخفاض إنتاجيتها، ومعظمها في شركات ومؤسسات القطاع العام، إذ أن استبدالها ذو جدوى اقتصادية أكثر من المحافظة على استخدامها .

٣ – التعبئة والتغليف :

تعمل جميع الشركات المصنعة للأغذية على تطوير نظام التغليف والتعبئة لديها من حيث الجودة و النموذج والأسلوب، أي شكلاً ومضموناً، وذلك من أجل تقديم السلعة للمستهلك بشكل جذاب وحديث بهدف إرضاء وزيادة ولاء المستهلك السوري للسلعة المصنعة في سورية، كذلك الوصول لمستوى تنافسي قادر على الصمود في الأسواق الدولية أما التصاميم و الجودة الأجنبية .

ويشار هنا إلى أن معظم الشركات والمؤسسات السورية العاملة في نشاط الصناعات الغذائية تعتمد في مستلزماتها من الطباعة والتغليف وتصاميم الترويج على إنتاج محلي متخصص وجيد الأداء والخدمة ولا تزيد نسبة الاعتماد على الاستيراد في هذا المجال عن ١٠%^{٧٩}، مما يقوي الروابط الأمامية للصناعات الغذائية، ويجعل مساهمتها العنقودية أكبر.

٤ - العمل :

تعاني صناعة الأغذية في سورية من نقص في الخبرات والاختصاصيين المهرة، وخاصة الفنيين و المشرفين المتخصصين على خطوط الإنتاج، ذلك إذا ما قورنت بالدول المتقدمة .

ثالثاً - النقل :

يعتبر قطاع النقل في سورية قطاعاً رائداً من حيث الأداء، وتساهم البنية التحتية في تسهيل عمليات نقل المواد الأولية إلى أماكن التصنيع، وكذلك نقل منتجات التصنيع الغذائي إلى المخازن وأماكن التصريف إلى الأسواق المحلية والخارجية .

ولا تعتبر تكاليف النقل بالنسبة للصناعات الغذائية مكلفة إذ لا تتجاوز حصة النقل في إجمالي التكلفة للسلع الغذائية المصنعة لتكون جاهزة في مستودعات التصريف أكثر من ٣,٧% من إجمالي التكلفة الكلية، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول عربية أخرى كالأردن ٥,٤% من إجمالي التكاليف الكلية للمنتج وكذلك لبنان ٥,٨%، ويتدخل بذلك تحرير أسعار الوقود والمشتقات البترولية للبلد، ففي دول الخليج إجمالاً لا تتجاوز النسبة ٢,٦% بالمتوسط، وذلك وفقاً لدراسة أعدت من فريق صندوق النقد الدولي للعام ٢٠٠٩ في مركز الدراسات الاستراتيجية بالإمارات، مما يدل على مساهمة قطاع النقل بدور فاعل في رفع القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات الغذائية في سورية .

رابعاً - تطبيق مواصفات ومعايير الجودة :

اعتمدت شركات الصناعات الغذائية السورية بمختلف تخصصاتها تطبيق معايير ومواصفات نظام الجودة ISO، إلا أن نظام تأمين الجودة العالمي HACCP أي تحليل المخاطر، وآلية التحكم بنقاط المراقبة الحرجة، هو النظام الأكثر نجاعة في رفع مستويات الجودة لدى تطبيقها على منتجات الصناعات الغذائية وتحمل مواصفات الأغذية الحصة الأكبر من مجموع المواصفات المتطورة والعالية التي تعتمدها هيئة المقاييس والمواصفات السورية، فمن بين ٣٥٠ معيار أو مقياس تستحوذ الصناعات الغذائية ومنتجاتها ٩٠ معيار منها .

^{٧٩} موقع : الاقتصادي أون لاين ، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٢/١١/١٣ .

وقد تم اعتماد المواصفات السورية لهذه الصناعات من خلال الاعتماد على مواصفات أوروبية وشرق آسيوية^{٨٠}، لنفس الصناعة، حيث عملت مصانع الأغذية الكبيرة والمتوسطة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص على الحصول على شهادة المواصفات والمقاييس السورية، وكثير منهم يطبقون أنظمة جديدة وحديثة في مجالات الإدارة والإنتاج ومراقبة الجودة، وكذلك إتباع خطط عالمية لتأمين الجودة وتطبيق نظام MIS أي نظام إدارة المعلومات، وهناك العديد من الشركات والمصانع التي تقوم بالإعداد للجودة من خلال تطبيق خطط إنتاجية وإدارية وتسويقية لضمان الجودة خلال مراحل الإنتاج المختلفة وهناك أيضاً العديد من المصانع والشركات الكبيرة التي تمتلك مختبراتها الخاصة، في حين تسعى بعض المصانع والمنشآت إلى إنشاء مثل تلك المختبرات، ولذلك فهناك نية عند الجهات المسؤولة عن هذا القطاع لجعل جميع المصانع الكبيرة والمتوسطة العاملة فيه توفر منتجات غذائية تنطبق عليها المواصفات والمقاييس السورية .

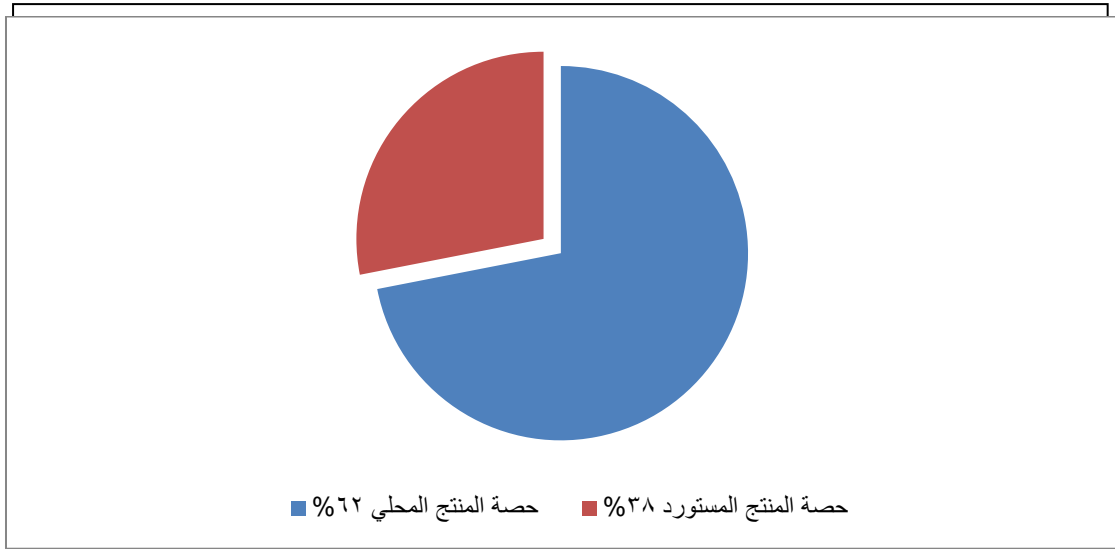
ومن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة تحوّل المواصفات (الإرشادية) إلى مواصفات قياسية خاصة بأنظمة إدارة الجودة، وصدور مواصفات إرشادية جديدة لتطبيق نظام إدارة الجودة ISO في عدد من القطاعات الخدمية، مثل الخدمات العامة، والخدمات الحكومية، والخدمات الفندقية، وعدد من الصناعات الجديدة. ومن المتوقع أيضاً أن تصدر بعض هذه المواصفات الإرشادية على شكل مواصفات قياسية خاصة لتطبيق أنظمة إدارة الجودة، كما سيزداد الوعي الاجتماعي والمؤسسي لأهمية الجودة وزيادة الطلب على أنظمة إدارة الجودة. وستدخل مفاهيم الجودة في المناهج الدراسية في المرحلتين الإعدادية والثانوية في عدد كبير من الدول. وستعدّ الجودة أحد المكونات الثقافية الرئيسية للمجتمعات المتقدمة وأحد المعايير المفتاحية للعلاقة بين المؤسسات المحلية والعالمية .

خامساً - الطلب المحلي على منتجات الصناعات الغذائية :

بلغت حصة المنتج الغذائي المصنوع محلياً ٦٢% من حجم سوق الصناعات الغذائية المحلية، بما فيها المصنوعات العلفية لعام ٢٠٠٩، وذلك وفقاً لدراسات مركز الأعمال والمؤسسات السوري، وتتباين النسبة من منتج لآخر، فعلى سبيل المثال بلغت حصة منتجات اللحوم أكثر من ٨٨% ، بينما لا تزيد حصة منتجات أخرى عن ٠,٠٢%، والشكل البياني رقم (٢٧) يبين توزع سوق الصناعات الغذائية المحلية بين المنتج المحلي والمستورد تبعاً للعام ٢٠٠٩ .

^{٨٠} هيئة المقاييس والمواصفات السورية .

الشكل البياني رقم (٢٧) توزع سوق الصناعات الغذائية بين المنتج المحلي والمستورد تبعاً للعام ٢٠٠٩ .



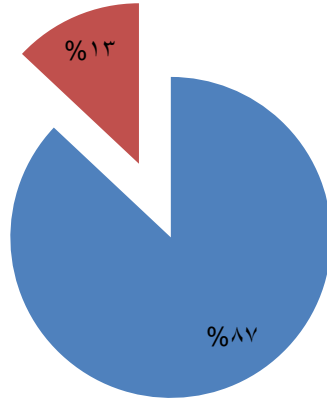
المصدر : مركز الأعمال والمؤسسات السوري ٢٠٠٩ .

وبهذا فإن قطاع الصناعات الغذائية يفقد ٣٨% من السوق المحلية، يعود ذلك إلى عدم قدرة هذا القطاع على تلبية رغبات المستهلك المحلي بأبعادها المتنوعة والمختلفة من حيث الجودة والسعر ومواصفات وهذا ما يدل على وجود فرصة لتحسين الوضع التنافسي لمنتجات هذا النشاط من خلال تحسين أداءه وبسط سيطرته على السوق المحلية، وتحقيق حصة أكبر للمنتج المحلي .

ويلاحظ أن الذين يطلبون منتجات الصناعات الغذائية السورية في الأسواق المحلية هم أصحاب الدخل المحدود والمتوسط، أما أصحاب الدخل العالي فهم يميلون إلى الصناعات الغذائية المستوردة في أغلب الأحيان وذلك لاعتيادهم على ماركات عالمية ومواصفات عالية الجودة، ففي استبيان أجراه موقع الاقتصادي أون لاين في العام ٢٠١٠ تبين أن ٨٧% من أصحاب الدخل التي تقل عن ٢٠٠٠٠٠ ليرة سورية تفضل استهلاك مصنوعات الغذاء المحلية، و ١٣% تميل ولو بكميات أقل من كميات الاستهلاك المعتاد تميل نحو استهلاك البضاعة المستوردة. والشكل البياني رقم (٢٨) يبين توزيع النمط الاستهلاكي لأصحاب الدخل التي تقل عن ٢٠٠٠٠٠ ليرة سورية .

الشكل البياني (٢٨) توزيع النمط الاستهلاكي لأصحاب الدخل التي تقل عن ٢٠٠٠٠ ل.س

■ نسبة المستهلكين لمنتجات الصناعات الغذائية المستوردة ١٣% ■ نسبة المستهلكين لمنتجات الصناعات الغذائية المحلية ٨٧%

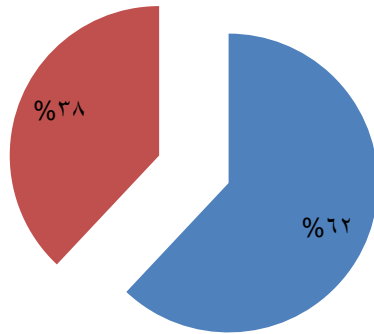


المصدر : موقع الاقتصادي أون لاين - استبيان إحصائي ٢٠١٠ .

أما أصحاب الدخل التي تزيد عن ٢٠٠٠٠ وتقل عن ٥٠٠٠٠ ليرة سورية فإن نسبة المستهلكين الذين يفضلون استهلاك مصنوعات الغذاء المحلية بلغت ٦٢%، و٣٨% للمستورد. ويوضح ذلك الشكل البياني رقم (٢٩) .

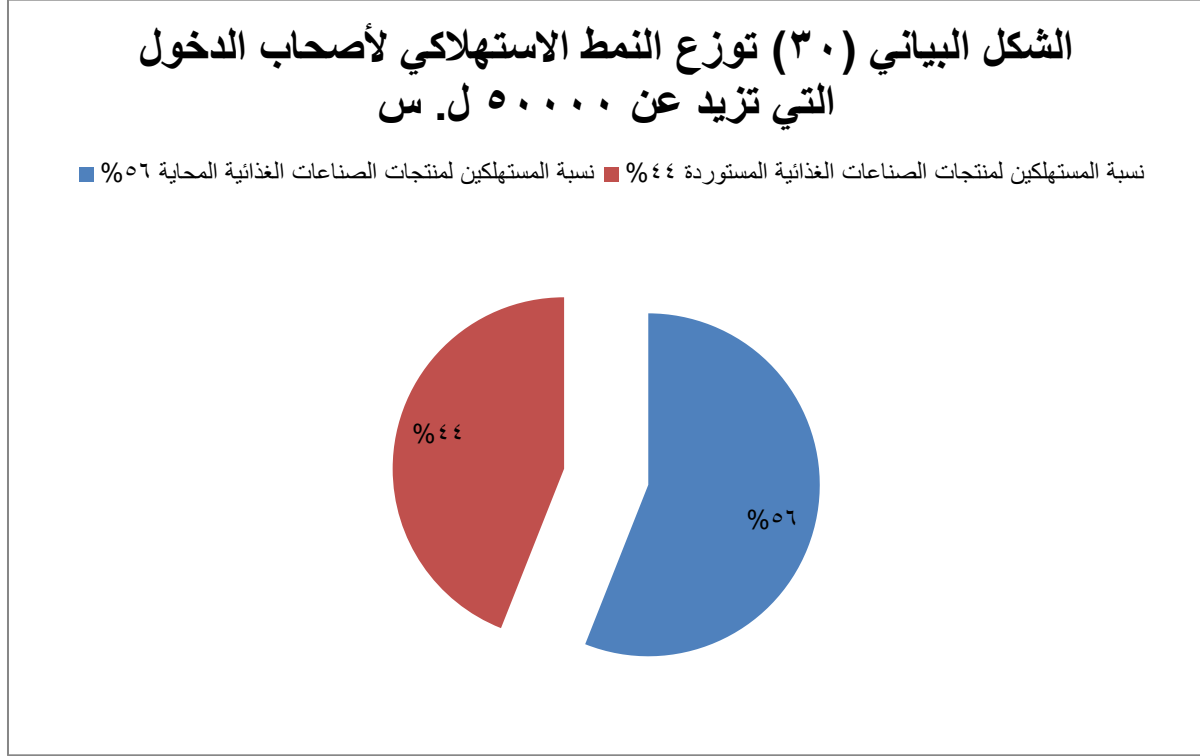
الشكل البياني (٢٩) توزيع النمط الاستهلاكي لأصحاب الدخل بين ٢٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ ل.س

■ نسبة المستهلكين لمنتجات الصناعات الغذائية المستوردة ٣٨% ■ نسبة المستهلكين لمنتجات الصناعات الغذائية المحلية ٦٢%



المصدر : موقع الاقتصادي أون لاين - استبيان إحصائي ٢٠١٠ .

ومهما ارتفع الدخل عن ٥٠٠٠٠ ليرة سورية فإن أصحابه لا تتجاوز نسبتهم ٤٤% ممن يفضلون المصنوعات الغذائية المستوردة، ليبقى ما نسبته ٥٦% من ذوي الدخل العالي يفضلون استهلاك المصنوعات الغذائية المحلية. والشكل البياني رقم (٣٠) يبين ذلك .

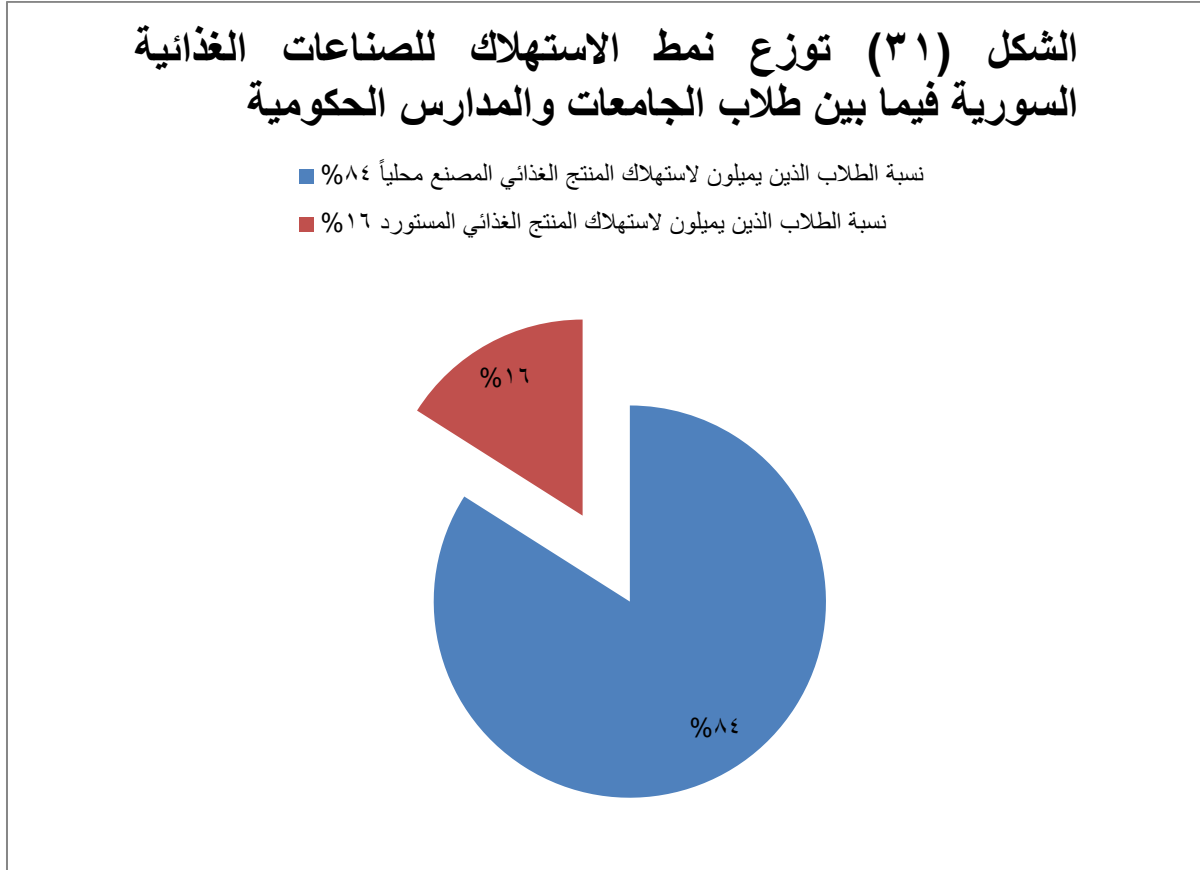


المصدر : موقع الاقتصادي أون لاين - استبيان إحصائي ٢٠١٠ .

وبتحسين مواصفات المنتج المحلي من الصناعات الغذائية يمكن جذب باقي نسبة السوق المحلية لتكون من حصة الصناعات الغذائية المحلية، كما أنّ المستهلكين الذين يميلون إلى الصناعات الغذائية المحلية هم بالمعظم من سكان الأرياف ونسبة قليلة من سكان الريف يميلون لاستهلاك الصناعات الغذائية المستوردة، أما نسبة المستهلكين للصناعات الغذائية المستوردة، فتكون نسبتهم أكبر ممن يقطنون المدينة إذ بين الاستبيان أن ٧٩% ممن يفضلون استهلاك مصنوعات الغذاء المنتجة محلياً من سكان الريف و ٢١% هم من سكان المدن .

كذلك يُلاحظ أن طلاب المدارس والجامعات الحكومية تكون نسبة استهلاكهم لمصنوعات الغذاء المحلي أكبر بكثير من نسبة استهلاكهم لمستورادات الصناعات الغذائية، بعكس طلاب المدارس والجامعات الخاصة التي تسود نسبة استهلاكهم لمنتجات الصناعات الغذائية المستوردة على نسبة استهلاكهم للمنتج

المحلي منها، إذ بين الاستبيان أن نسبة ٨٤% من طلاب المدارس والجامعات الحكومية تميل لاستهلاك المنتج الغذائي المصنع محلياً، و ١٦% فقط يميلون لاستهلاك المنتج الغذائي المستورد .
والشكل البياني رقم (٣١) يبين هذا النمط من الاستهلاك لطلاب المدارس والجامعات .



المصدر : موقع الاقتصادي أون لاين - استبيان إحصائي ٢٠١٠ .

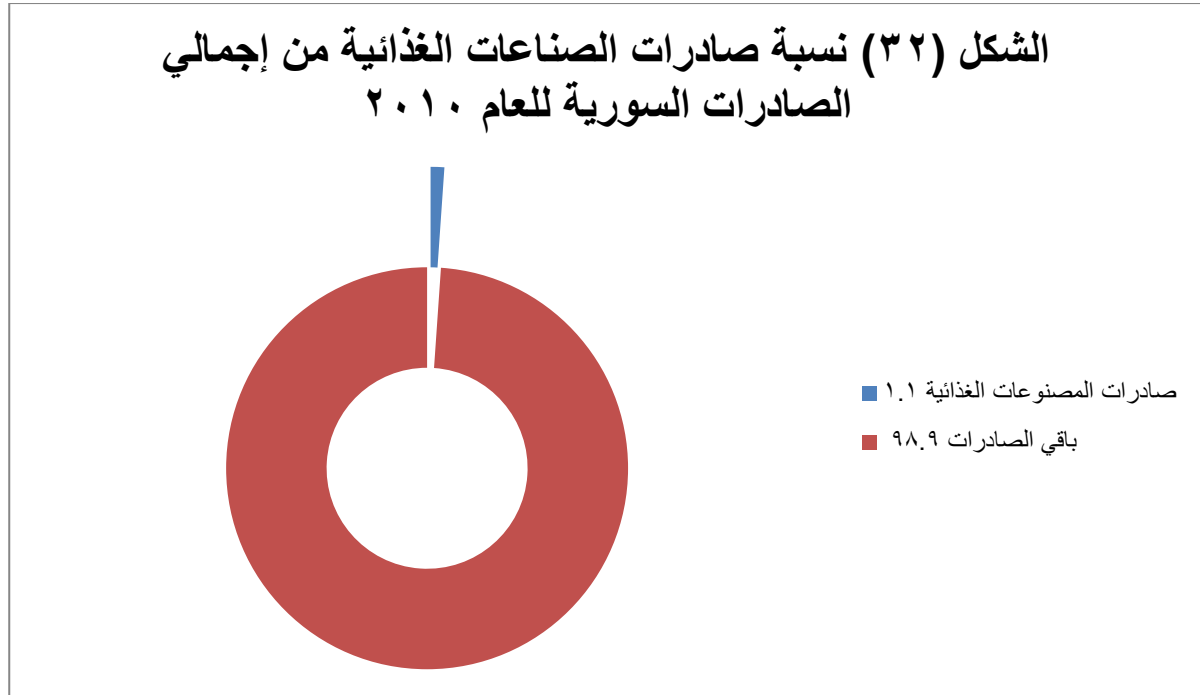
وتتفق العائلة السورية بالمتوسط ٤٦% من دخلها على المنتجات الغذائية، ولهذا يجب التركيز على تطوير هذه الصناعات والمنتجات بهدف الاستحواذ على سلة المستهلك المحلي الغذائية من قبل المصانع الوطنية .

سادساً - الطلب الخارجي لمنتجات الصناعات الغذائية السورية :

تطورت الصناعات الغذائية بشكل كبير منذ العام ١٩٩٠ حتى العام ٢٠١٠ ، وصاحب هذا التطور زيادة في حجم الصادرات من حيث الكمية، ونوعية الأسواق واتجاهاتها، وكذلك تنوع تلك الصادرات واختلاف أصنافها، ومنها سلعاً ولدت حديثاً لم تكن رائجة في الفترات السابقة .

فبحسب موقع هيئة تنمية وترويج الصادرات للعام ٢٠١٠ فإن حجم صادرات الصناعات الغذائية للعام ٢٠١٠ بلغ ٤٣٠ مليون دولار، وبنمو قدر ١٨% عن العام ٢٠٠٩، محققاً نسبة تصديرية بلغت ١٢,٩٨% من إجمالي الإنتاج الصناعي الغذائي، إذ أن حجم الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية والمشروبات للعام ٢٠١٠ بلغ ٣٣١٢ مليون دولار، ويؤثر بذلك مجموعة من العوامل الداخلية المتعلقة بالإنتاج من حيث الكمية والنوعية، وكذلك عمليات الدعم الحكومي وسياسات الضرائب ورسوم التصدير والتخليص الجمركي، مقاييس ومواصفات الجودة للمنتجات، كما تؤثر مجموعة من العوامل الخارجية المتعلقة بالأسواق المستهدفة كشروط دخول المنتجات إليها من حيث المواصفات ومدة الصلاحية ورخص الدخول وتحديد مواسم لإدخال بعض الأنواع من السلع .

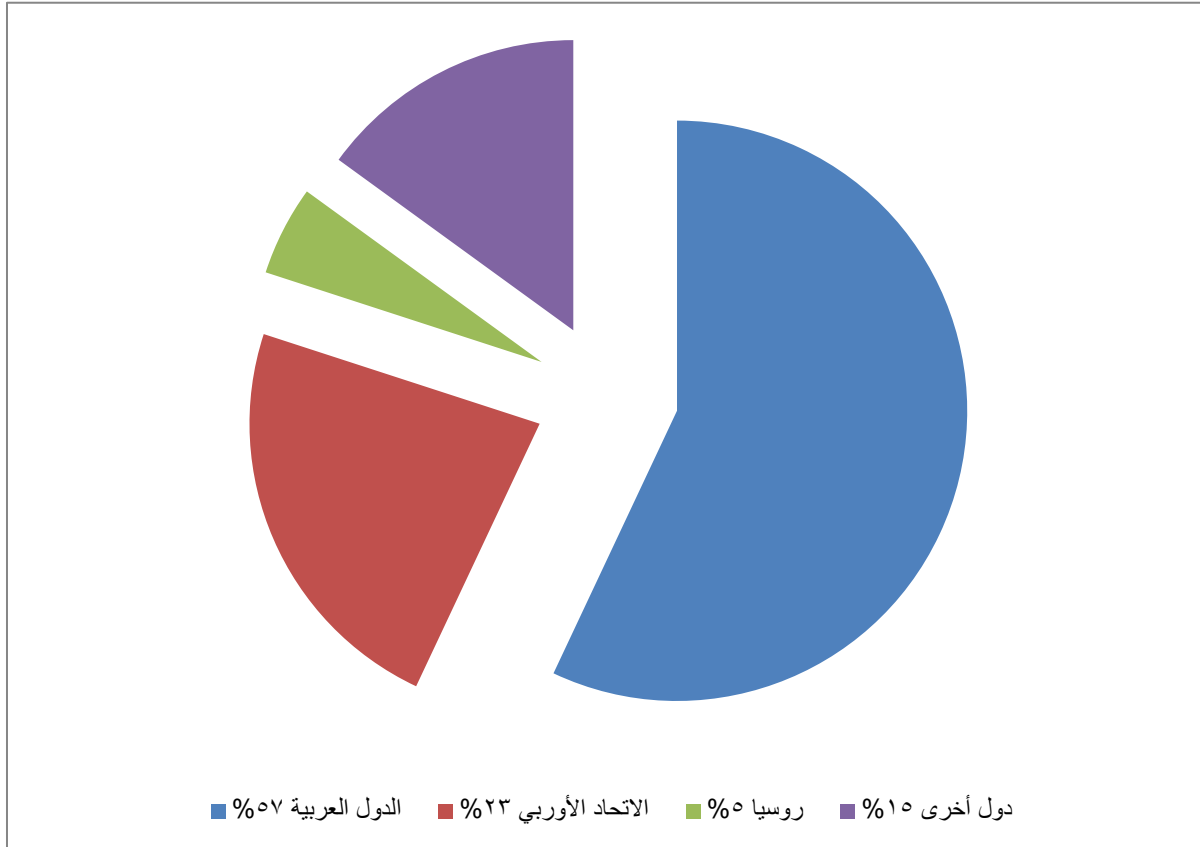
وشكلت صادرات الصناعات الغذائية ١,١% من إجمالي صادرات القطر للعام ٢٠١٠ بما فيها الصادرات النفطية، وهذه النسبة تعتبر ضعيفة بالنسبة لبلد زراعي كسورية، مما يدل على وجود فرص متاحة لزيادة حصة الصادرات الغذائية المصنعة، وإمكانية زيادة مساهمتها في جلب القطع الأجنبي للخزينة، من خلال إيلاء المزيد من التركيز عليها، وتقديم الدعم المطلوب بالتالي زيادة إمكاناتها التنافسية في أسواق التصدير والشكل البياني رقم (٣٢) يبين نسبة الصادرات السورية المنتجة من نشاط الصناعات الغذائية إلى إجمالي الصادرات السورية بما فيها صادرات النفط .



المصدر : هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية ٢٠١٠ .

وتتوزع أسواق الصناعات الغذائية السورية بنسب متفاوتة إذ تستوعب أسواق الدول العربية ما نسبته ٥٧% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية السورية، يليها الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٣% ، ثم روسيا ٥% ثم ١٥% لدول أخرى، والشكل البياني رقم (٣٣) يوضح ذلك .

الشكل (٣٣) توزع صادرات الصناعات الغذائية السورية حسب الأسواق الدولية :



المصدر : هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية ٢٠١٠ .

وقد رصد مركز الأعمال والمؤسسات السوري في العام نفسه توزع ووجهة صادرات سورية من منتجات الصناعات الغذائية لأهم السلع والمنتجات، والجدول رقم (٣٩) يوضح ذلك .

الجدول (٣٩) نسب وتوزع ووجهة صادرات سورية من الصناعات الغذائية للعام ٢٠١٠ :

السلعة	الوجهة ونسب التوزيع حسب الأسواق		
	الأسواق العربية	الاتحاد الأوربي	روسيا
زيت الزيتون	34%	29%	11%
الحلويات	62%	18%	6%
مشتقات الحليب	73%	6%	1%
المعلبات الموسمية	56%	14%	4%
البسكويت و الويفر	53%	22%	7%
المكسرات والنقل	61%	17%	8%
الساكار و الشوكولا	64%	13%	3%
الزيوت النباتية	51%	7%	4%
اللحوم المعلبة	73%	4%	1%
الشعيرية و المعرونة	64%	11%	7%
العصائر المركزة	71%	6%	3%
خمائر مصنعة	48%	22%	10%
عرق ونيذو كحولييات	44%	41%	9%
مجففات الفواكه	52%	23%	12%
مشروبات غازية	64%	12%	2%
بيرة	47%	37%	4%
بصل مجفف	42%	21%	13%

المصدر : مركز الأعمال والمؤسسات السوري (الأعمال السوري الأوربي سابقاً) ٢٠١٠ .

ومنه نجد أن ظروف الطلب المحلي والخارجي تبين وجود فرصة متاحة لتوسيع التسويق المحلي و الخارجي، لأن مرونة الطلب على سلع الصناعات الغذائية السورية وخاصة في أسواق الدول العربية والاتحاد الأوربي، تعتمد على مدى استجابة تلك السلع لمواصفات الجودة المطلوبة والسعر، مما يعكس إمكانية تحقيق مزيد من التوسع وكسب حصص سوقية جديدة من خلال رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعات وتحقيق المزيد من الاعتماد عليها في استقطاب القطع الأجنبي من جهة، وكسب الأسواق المحلية من جهة أخرى .

المبحث الثاني

القدرة التنافسية للصناعات الغذائية (القياس والتحليل)

- تمهيد .

المطلب الأول : قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية بطريقة تحليل الانحدار .

المطلب الثاني : تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

وفق طريقتي (بورتير - المناطق الصناعية) .

تمهيد :

بعد أن تمت دراسة الإطار النظري للقدرة التنافسية في الفصل الأول، والتطرق لواقع الاقتصاد السوري ككل، من حيث الأداء والوضعية التنافسية، وبعد عرض واقع الصناعات الغذائية السورية من حيث الأداء والمؤشرات التفصيلية لها، سيتم في هذا المبحث دراسة القدرة التنافسية للصناعات الغذائية بطريقة إحصائية، وتحليلية، معتمدين في ذلك على طريقتين مختلفتين : الأولى تتناول القدرة التنافسية بطريقة تحليل الانحدار وذلك باستخدام معادلتني انحدار، الأولى تتعلق بالإنتاج في الصناعات الغذائية السورية والثانية للتعلم باستهلاك منتجات هذه الصناعات .

أما الطريقة الثانية فتقيس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية من خلال تحليل الإمكانيات و الجهود التنافسية لها وفق طريقة بورتر أولاً ، ثم وفق طريقة المناطق الصناعية ID ثانياً .

ولهذا اعتمدنا في ذلك على تحليل النموذج الخاص باستبيانين تم تصميمهما خصيصاً للبحث في هذا الموضوع، وقد تم تعبئة الأول منهما من قبل عينة عشوائية من المنتجين العاملين في هذا النشاط الصناعي، بحيث تمت مراعاة دراسة جميع أحجام المصانع والتمركز الجغرافي لها حسب المحافظات السورية والمدن الصناعية في سورية، وتغطية جميع أنواع الصناعات الغذائية في الاستبيان وعدده ١٨٣ استبيان . أما الاستبيان الثاني فيختص بجانب المستهلكين حيث تمت تعبئتها من مختلف طبقات المجتمع الاستهلاكية، ومن معظم المحافظات السورية والتجمعات البشرية في القطر وعددها ٤١٨ استبيان .

ويعود التباين في عدد استبيانات المنتجين وعدد استبيانات المستهلكين إلى طبيعة دور كل منهما تجاه سلع الصناعات الغذائية، حيث يقف أعداد هائلة من المستهلكين أمام سلع الصناعات الغذائية، مقابل أعداد محدودة من المنتجين تقف خلف هذه السلعة، لذلك فإن تحضير مثل ذلك الاستبيان كان في غاية الصعوبة بالنسبة للمنتجين، ولكنه في غاية السهولة بالنسبة للمستهلكين .

وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي الشهير spss من أجل سهولة الاستدلال على موقع وحجم التأثير لكل من العوامل التي تم طرحها في الاستبيان، والتي أعدت أصلاً بناءً على خلفية نظرية في هذا الموضوع .

المطلب الأول

قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية بطريقة تحليل الانحدار

في هذا المطلب سنقوم بقياس تأثير بعض العوامل المفترضة على القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية من خلال تقدير معادلتها الانحدار، حيث تخص المعادلة الأولى جانب الإنتاج، وتخص المعادلة الثانية جانب الاستهلاك .

أولاً - تقدير معادلة الانحدار الخاصة بجانب الإنتاج :

في معادلة الانحدار هذه يدل المتغير التابع على معدل الربحية، والذي يشير إلى القدرة التنافسية ، أما المتغيرات المستقلة فستتمثل فيما يلي :

X1 هي متغير ضابط يمثل نوع المنتج الذي يقوم المصنع بإنتاجه ، قيمه مصنفة كما يلي :

الجدول (٤٠) تصنيف المنتجات الغذائية رقمياً ، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي :

رقم التصنيف	نوع المنتج
١	منتجات الحلويات والسكريات
٢	منتجات مشتقات الحليب
٣	منتجات اللحوم
٤	المشروبات والمركزات
٥	البسكويت والشيبس
٦	مشتقات القمح ومصنوعاته... الشعيرية ...
٧	تعليب وتجفيف الخضار والفواكه
٨	منتجات الزيوت والدهون
٩	منتجات الطحينية والحلاوة وتوابعها
١٠	منتجات علفية
١١	المنتجات الأخرى

- X2 عمر المصنع الإنتاجي بالسنوات .
- X3 حجم المبالغ المستثمرة في المصنع بالليرة السورية .
- X4 عدد العمال والموظفين بالمصنع .
- X5 عدد الأصناف التي ينتجها المصنع (١,٤,٢,٠٠٠...) .
- X6 حجم المبالغ التي يتم صرفها على البحث والتطوير بالليرة السورية .
- X7 حجم المبالغ التي يتم صرفها على تدريب العمال بالليرة السورية .
- X8 حجم المبالغ التي يتم صرفها على الدعاية والإعلان بالليرة السورية .
- X9 أجور العمال والموظفين التي يدفعها المصنع سنوياً بالليرة السورية .
- X10 هي متغير ضابط يمثل طريقة توزيع المصنع لمنتجاته ، ويحتمل القيم كما هي مصنفة في الجدول رقم (٤١) :

الجدول (٤١) تصنيفات طريقة توزيع المصنع لمنتجاته رقمياً ، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي :

رقم التصنيف	الطريقة
١	إلى المستهلك مباشرة
٢	عن طريق تجارة التجزئة
٣	عن طريق وكيل معتمد
٤	عن طريق تجارة الجملة

ستكون الصيغة الرئيسية للمعادلة هي كما يلي :

$$Y = a_0 + a_1x_1 + a_2x_2 + a_3x_3 + a_4x_4 + a_5x_5 + a_6x_6 + a_7x_7 + a_8x_8 + a_9x_9 + a_{10}x_{10}$$

حيث أن Y هي المتغير التابع في المعادلة ، وتعني معدل الربحية ، والذي هو أصلاً عبارة عن مؤشر

على القدرة التنافسية ، وقد تم حساب قيمة Y على الأساس التالي :^١

قيم المبيعات الكلية السنوية - قيم التكاليف الكلية السنوية

معدل الربحية Y =

قيم الإنتاج السنوي الكلي

^١ <http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg707.htm>

حيث إن قيم المبيعات الكلية = قيم المبيعات للسوق المحلية + قيم المبيعات للسوق الخارجي
وسيتم اختبار الفرضيات التالية عند مستوى دلالة إحصائية ٢٠% و ٣٠% .

الفرضيات :

١- لا يوجد علاقة بين نوعية المنتج في المصنع ومعدل ربحية المصنع .

$$H0:a1=0 \text{ مقابل } H1:a1\neq 0$$

٢- لا يوجد علاقة بين عمر المصنع الإنتاجي ومعدل ربحيته .

$$H0:a2=0 \text{ مقابل } H1:a2\neq 0$$

٣- لا يوجد علاقة بين حجم المبالغ المستثمرة في المصنع وربحيته.

$$H0:a3=0 \text{ مقابل } H1:a3\neq 0$$

٤- لا يوجد علاقة بين عدد الموظفين والعمال في المصنع ومعدل ربحيته .

$$H0:a4=0 \text{ مقابل } H1:a4\neq 0$$

٥- لا يوجد علاقة بين عدد الأصناف التي ينتجها المصنع ومعدل ربحيته .

$$H0:a5=0 \text{ مقابل } H1:a5\neq 0$$

٦- لا يوجد علاقة بين حجم المبالغ التي يتم صرفها على البحث والتطوير ومعدل ربحية

$$H0:a6=0 \text{ مقابل } H1:a6\neq 0 \text{ المصنع .}$$

٧- لا يوجد علاقة بين حجم المبالغ التي يتم صرفها على تدريب العمال ومعدل ربحية المصنع

$$H0:a7=0 \text{ مقابل } H1:a7\neq 0$$

٨- لا يوجد علاقة بين حجم المبالغ التي يتم صرفها على الدعاية و الإعلان ومعدل ربحية

المصنع .

$$H0:a8=0 \text{ مقابل } H1:a8\neq 0$$

٩- لا يوجد علاقة بين أجور العمال التي يدفعها المصنع سنوياً ومعدل ربحيته .

$$H0:a9=0 \text{ مقابل } H1:a9\neq 0$$

١٠ - لا يوجد علاقة بين طريقة توزيع المصنع لمنتجاته ومعدل ربحيته .

$$H_0:a_{10}=0 \quad \text{مقابل} \quad H_1:a_{10}\neq 0$$

نتائج التحليل الإحصائي :

بعد تفرغ استبيانات المنتج حصلنا على قوائم بيانات قمنا بمعالجتها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي الشهير **spss** وتوصلنا إلى النتائج التالية :^{٢١}

١ - معادلة الانحدار المقدرة هي :

$$Y= 0.194+0.064X_1-0.22X_2+0.041X_3-0.696X_4- 0.093X_5+0.522X_6+0.063X_7+0.02X_8+0.788X_9-0.024X_{10}$$

٢ - قيمة معامل الارتباط لجميع النموذج R^2 هي 0.784 وقيمة R هي 0.885 عند مستوى دلالة إحصائية 5% .

٣ - قيم t المحسوبة للمعاملات ويقابلها قيم t الجدولية هي كما في الجدول رقم (٤٢) :

٤ - قيمة F المحسوبة للنموذج هي 14.134 وقيمة F الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية 5% هي تقريباً 2 .

الجدول (٤٢) معاملات المتغيرات المستقلة وما يقابلها من القيم المحسوبة والجدولية عند دلالات إحصائية مختلفة:

المتغير المستقل	معامل المتغير (a10.....a0)	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية عند a=30%	قيمة t الجدولية عند a=20%
الثابت (a0)	0.194	4.19	1.114	1.286
X1	0.064	0.713	1.114	1.286
X2	-0.220	-2.419	1.114	1.286
X3	0.041	0.233	1.114	1.286
X4	-0.696	-3.064	1.114	1.286
X5	-0.093	-0.742	1.114	1.286
X6	0.522	4.349	1.114	1.286
X7	0.063	0.611	1.114	1.286

^{١٠} <http://www-01.ibm.com/software/analytics/spss/>

1.286	1.114	0.254	0.020	X8
1.286	1.114	3.983	0.788	X9
1.286	1.114	-0.248	-0.024	X10

نتائج اختبار الفرضيات :

يمثل الجدول رقم (٤٣) نتائج اختبار الفرضيات السابقة :

الجدول (٤٣) نتائج اختبار الفرضيات الخاصة بالمنتجين :

الرقم	(H)الفرضية	نتيجة الاختبار عند a=30%	نتيجة الاختبار عند a=20%
1	لا يوجد علاقة ما بين نوعية المنتج في المصنع ومعدل ربحية المصنع .	قبول	قبول
2	لا يوجد علاقة ما بين عمر المصنع الإنتاجي ومعدل ربحيته .	رفض	رفض
3	لا يوجد علاقة ما بين حجم المبالغ المستثمرة في المصنع ومعدل ربحيته .	قبول	قبول
4	لا يوجد علاقة ما بين عدد العمال والموظفين في المصنع ومعدل ربحيته .	رفض	رفض
5	لا يوجد علاقة ما بين عدد الأصناف التي ينتجها المصنع ومعدل ربحيته .	قبول	قبول
6	لا يوجد علاقة ما بين حجم المبالغ التي يتم صرفها على البحث والتطوير ومعدل ربحية المصنع .	رفض	رفض
7	لا يوجد علاقة ما بين حجم المبالغ التي يتم صرفها على تدريب العمال ومعدل ربحية المصنع .	قبول	قبول
8	لا يوجد علاقة ما بين حجم المبالغ التي يتم صرفها على الدعاية والإعلان ومعدل ربحية المصنع	قبول	قبول
9	لا يوجد علاقة ما بين أجور العمال التي يدفعها المصنع سنوياً ومعدل ربحيته	رفض	رفض
10	لا يوجد علاقة ما بين طريقة توزيع المصنع لمنتجاته ومعدل ربحيته .	قبول	قبول

يعبر الجدول عن نتائج اختبار الفرضيات وفق ١٧٢ درجة حرية ، ومستويات دلالة ٢٠% و ٣٠% والتي تستخدم عند قياس الظواهر الاقتصادية ، حيث يتطابق هنا توزيع ستيودنت مع التوزيع الطبيعي .

ثانياً - تقدير المعادلة الخاصة بجانب الاستهلاك :

إن نسبة المنفق من الدخل على منتجات الصناعات الغذائية السورية هي دلالة على مقدار انخفاض أو ارتفاع القدرة التنافسية لهذه الصناعات، فكلما انفق المستهلك نسبة أكبر من دخله على منتجات هذه الصناعات دون غيرها كلما اكتسبت هذه الصناعات ميزة تنافسية أكبر على صعيد السوق المحلي مقابل مثيلاتها من السلع الشبيهة المستوردة . وبناءً على ذلك فهناك بعض العوامل التي يعتقد أنها تؤثر في المستهلك لزيادة أو إنقاص هذه النسبة، وهذا ما يشكل دراسة القدرة التنافسية للصناعات الغذائية عن طريق تحليل الانحدار للعوامل المؤثرة في طلب المستهلكين على هذه الصناعات ، وتعتبر الصيغة التالية هي معادلة الانحدار التي سيتم اختبار الفرضيات والتحليل على أساسها في هذا الخصوص .

$$Y=b_0+b_1x_1+b_2x_2+b_3x_3+b_4x_4+b_5x_5+b_6x_6+b_7x_7+b_8x_8$$

حيث أن :

Y : هي نسبة المنفق من الدخل على منتجات الصناعات الغذائية السورية حسب تقديرات المستهلك .

X1 : هي حجم الدخل الذي يحصل عليه المستهلك بالليرة السورية .

X2 : هي متغير ضابط يدل على مستوى التحصيل العلمي للمستهلك، ويحتل القيم التالية كما هي مصنفة في الجدول رقم (٤٤) .

الجدول (٤٤) تصنيفات مستويات التحصيل العلمي للمستهلكين رقمياً، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي :

قيمة التصنيف	مستوى التحصيل العلمي
1	ثانوية وما دون
2	حالياً طالب في الجامعة
3	حاصل على شهادة المعاهد المتوسطة
4	حاصل على إجازة جامعية
5	حاصل على دراسات عليا

X3 : هي متغير ضابط يدل على مكان سكن المستهلك، ويحتل القيم المصنفة بالجدول (٤٥) .

الجدول (٤٥) تصنيفات مكان سكن المستهلك رقمياً، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي :

مكان سكن المستهلك	قيمة التصنيف
مدينة	1
ريف	2
مناطق نائية	3

X4 : هي متغير ضابط يدل على الجنس، ويحتمل القيم المصنفة بالجدول رقم (٤٦) .

الجدول (٤٦) تصنيفات الجنس للمستهلكين رقمياً، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي :

الجنس	قيمة التصنيف
ذكر	1
انثى	2

X5 : هي درجة ثقة المستهلك بجودة منتجات هذه الصناعات .

X6 : هي مدى رضا المستهلك عن اعتدال أسعار هذه المنتجات .

X7 : هي مدى رضا المستهلك عن طريقة تقديم وعرض منتجات هذه الصناعات .

X8 : هي مدى رؤية المستهلك لوجود بدائل لهذه المنتجات في السوق المحلي .

وسيتم اختبار الفرضيات التالية عند مستوى دلالة 20% و 30% :

الفرضيات :

١- لا يوجد علاقة بين حجم الدخل ونسبة المنفق منه على منتجات الصناعات الغذائية السورية .

H1:b1≠0 مقابل H:b1=0

٢- لا يوجد علاقة بين درجة التحصيل العلمي للمستهلك ونسبة المنفق من دخله على منتجات الصناعات الغذائية السورية.

$$H0:b2=0 \text{ مقابل } H1:b2\neq 0$$

٣- لا يوجد علاقة بين مكان سكن المستهلك، ونسبة المنفق من دخله على منتجات الصناعات الغذائية السورية.

$$H0:b3=0 \text{ مقابل } H1:b3\neq 0$$

٤- لا يوجد علاقة بين جنس المستهلك ونسبة المنفق من دخله على منتجات الصناعات الغذائية .

$$H0:b4=0 \text{ مقابل } H1:b4\neq 0$$

٥ - لا يوجد علاقة بين درجة ثقة المستهلك بمنتجات الصناعات الغذائية السورية ونسبة المنفق عليها من دخله.

$$H0:b5=0 \text{ مقابل } H1:b5\neq 0$$

٦ - لا يوجد علاقة بين مدى رضا المستهلك عن اعتدال أسعار منتجات الصناعات الغذائية السورية ونسبة المنفق عليها من دخله.

$$H0:b6=0 \text{ مقابل } H1:b6\neq 0$$

٧ - لا يوجد علاقة بين مدى رضا المستهلك عن طريقة تقديم وعرض منتجات الصناعات الغذائية السورية ونسبة المنفق من الدخل عليها.

$$H0:b7=0 \text{ مقابل } H1:b7\neq 0$$

٨ - لا يوجد علاقة بين مدى رؤية المستهلك لوجود بدائل لمنتجات الصناعات الغذائية السورية في السوق المحلي ونسبة المنفق من الدخل عليها.

$$H0:b8=0 \text{ مقابل } H1:b8\neq 0$$

نتائج التحليل الإحصائي :

بعد تفرغ استبيانات المستهلكين حصلنا على قوائم بيانات قمنا بمعالجتها من خلال استخدام البرنامج

الإحصائي الشهير **spss** وتوصلنا إلى النتائج التالية:^٣

أولاً - معادلة الانحدار المقدرة هي :

$$Y=0.05+0.042x_1-0.222x_2+0.093x_3+0.272x_4+0.406x_5+0.077x_6+0.284x_7-0.032x_8$$

ثانياً - قيمة معامل الارتباط لجميع النموذج R^2 هي 0.921 وقيمة R هي 0.95 عند مستوى دلالة إحصائية 5% .

ثالثاً - قيم t المحسوبة للمعاملات ويقابلها قيم t الجدولية كما هي في الجدول رقم (٤٧) .

الجدول (٤٧) معاملات المتغيرات المستقلة لمعادلة المستهلكين، وما يقابلها من قيم t المحسوبة والجدولية عند دلالات إحصائية مختلفة :

المتغير المستقل	معامل المتغير المستقل (b8..b0)	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية عند a=30%	قيمة t الجدولية عند a=20%
الثابت (b0)	0.05	0.650	1.282	1.04
X1	0.042	0.755	1.282	1.04
X2	-0.222	-2.863	1.282	1.04
X3	0.093	1.089	1.282	1.04
X4	0.272	3.966	1.282	1.04
X5	0.406	4.485	1.282	1.04
X6	0.077	0.827	1.282	1.04
X7	0.284	3.310	1.282	1.04
X8	-0.032	-0.493	1.282	1.04

رابعاً - قيمة F المحسوبة للنموذج هي 45.091 وقيمتها الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية 5% هي 2.2 .

نتائج اختبار الفرضيات :

يمثل الجدول رقم (٤٨) نتائج الفرضيات السابقة :

الجدول (٤٨) نتائج اختبار الفرضيات الخاصة بجانب المستهلكين عند مستويات دلالة إحصائية مختلفة :

الرقم	الفرضية (H)	نتيجة الاختبار عند a=30%	نتيجة الاختبار عند a=20%
1	لا يوجد علاقة ما بين حجم الدخل ونسبة المنفق منه على منتجات الصناعات الغذائية السورية.	قبول	قبول
2	لا يوجد علاقة ما بين درجة التحصيل العلمي للمستهلك ونسبة المنفق من دخله على منتجات الصناعات الغذائية السورية .	رفض	رفض
3	لا يوجد علاقة ما بين مكان سكن المستهلك ونسبة المنفق من دخله على منتجات الصناعات الغذائية السورية .	قبول	رفض
4	لا يوجد علاقة ما بين جنس المستهلك ونسبة المنفق من دخله على منتجات الصناعات الغذائية السورية .	رفض	رفض
5	لا يوجد علاقة ما بين درجة ثقة المستهلك بمنتجات الصناعات الغذائية السورية ونسبة المنفق من دخله عليها .	رفض	رفض
6	لا يوجد علاقة ما بين مدى رضا المستهلك عن اعتدال أسعار منتجات الصناعات الغذائية السورية ونسبة المنفق من دخله عليها .	قبول	قبول
7	لا يوجد علاقة ما بين مدى رضا المستهلك عن طريقة تقديم وعرض منتجات الصناعات الغذائية السورية ونسبة المنفق من الدخل عليها .	رفض	رفض
8	لا يوجد علاقة ما بين مدى رؤية المستهلك لوجود بدائل لمنتجات الصناعات الغذائية السورية في السوق المحلي ونسبة المنفق من دخله عليها .	قبول	قبول

ويعبر الجدول هنا عن نتائج اختبار الفرضيات وفق ٤٠٩ درجات حرية ، ومستويات دلالة ٢٠% و٣٠% والتي تستخدم عند قياس الظواهر الاقتصادية ، حيث يتطابق هنا أيضاً توزيع ستيودنت مع التوزيع الطبيعي .

المطلب الثاني

تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية للصناعات الغذائية السورية

يعتبر تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية للصناعات الغذائية السورية هو الطريقة الثالثة من طرق قياس القدرة التنافسية، وذلك بعد دراستنا للطريقتين الأولى وهي طريقة قياس الأداء التنافسي من خلال حسابنا للمقاييس المختلفة، ورأينا أن الأداء التنافسي للصناعات الغذائية بمختلف مقاييسه كان نوعاً ما مرتفعاً مما يدل على أن هذه الصناعات تمتلك أداءً تنافسياً مقبولاً، وذلك بالمقارنة مع مختلف الصناعات التحويلية، ولكنها لم ترقَ إلى مستوى التميّز، أما بخصوص تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية لهذه الصناعات، فسنعتمد على الفصل الأول من هذا البحث في المنهجية والتحليل لهذه الإمكانيات والجهود وسننّبج أولاً التحليل على أساس ماسية PORTER ، ومن ثم سننترق إلى بحث هذه الإمكانيات والجهود حسب طريقة المناطق الصناعية .

أولاً - تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية بحسب ماسية PORTER :

تهتم طريقة بورتر بالتحليل اعتماداً على قياس التفاعلات ما بين جميع أجزاء الماسية التي تم دراستها سابقاً، من أجل الاستدلال على حجم تأثير كل عامل على جدى في مدى إسهامه في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية، وبهذا الخصوص فقد تم تصميم استبيان بغرض اعتماد هذه الطريقة وطريقة المناطق الصناعية، من أجل تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية لهذه الصناعات .

وفي هذا السياق سيتم الاعتماد على نتائج الاستبيان سواء الخاص بالمنتجين أو ذلك الخاص بالمستهلكين وتطبيق هذه النتائج على أجزاء الماسية والتعرّف على حجم تأثير كل عامل كان من المفترض أن يؤثر في القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستبيان (بنموذجيه) قد صمم بشكل يتوافق نظرياً مع الطريقتين السابقتين بجميع أجزائهما العامة، حيث تمت تعبئة هذين النموذجين من عينة عشوائية من ١٨٣ منتج و ٤١٣ مستهلك، بحيث تمت مراعاة التوزيعات الجغرافية للمنتجين والمستهلكين، وكذلك حجم المصانع وشمولية معظم منتجاتها والتفاوت الداخلي (المادي والثقافي) للمستهلكين .

١- تحليل دور عوامل الإنتاج :

تعتبر مدخلات الإنتاج من أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في زيادة القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ومن أهم هذه العوامل والمدخلات الإنتاجية التي تمت دراستها هي :

- ١- قرب المصنع من الأسواق المحلية .
- ٢- توفر القوة العاملة بأجور منخفضة .
- ٣- عدم توفر قوة عاملة ماهرة ذات خبرة تكنولوجية حديثة .
- ٤- عدم توفر المواد الخام والمكملة اللازمة لبعض هذه الصناعات .
- ٥- ارتفاع تكاليف النقل .
- ٦- وجود بنية تحتية ومدن صناعية حديثة .
- ٧- عدم استخدام التكنولوجيا .
- ٨- انخفاض المصاريف على البحث و التطوير .

وبعد تحليل الاستبيان تبين أن منتجي الصناعات الغذائية السورية ممن شملهم الاستبيان، يرون أن احتمالية صحة الفرض القائل :

- بأن كون المصنع قريباً من الأسواق المحلية ومن المستهلك السوري، له أثر ايجابي في زيادة حجم المبيعات نسبته ٥٨% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي، أن قرب المصنع هذا يزيد كل من معدل الربحية ومجمل الربح لهؤلاء المنتجين، إذ يعتبر هذا العامل ذو مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن توفر قوة عمل بأجور منخفضة أدى إلى زيادة حجم إنتاجهم بتكاليف أقل نسبياً مما ساعدهم على تخفيض أسعار منتجاتهم بغرض المنافسة نسبته ٣٨%، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا العامل يزيد كل من معدل الربحية ومجمل الربح لهؤلاء المنتجين إذ يعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن عدم توفر قوة عمل ماهرة ذات خبرة تكنولوجية حديثة كان ذا أثر سلبي على تطوير صناعاتهم، وبالتالي على المركز التنافسي للسلع التي ينتجونها نسبته ٣٣%، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا العامل يزيد كل من معدل الربحية ومجمل الربح لهؤلاء المنتجين، إذ يعتبر هذا العامل ذا مساهمة متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية

- بأن عدم توفر المواد الخام والمكملة اللازمة لصناعاتهم، والاعتماد على استيرادها من الخارج حدّ من أداء هذه الصناعات وتطويرها نسبتته ٤٦% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا العامل يخفّض كل من معدل الربحية ومجمل الربح لهؤلاء المنتجين ، إذ يعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن ارتفاع تكاليف النقل يساهم في رفع تكاليف إنتاجهم، وبالتالي انعكاس ذلك على مستوى الأسعار نسبتته ٣٠% زيادةً، حيث تبين من خلال التحليل الإحصائي أن ارتفاع التكاليف هذه تعمل على خفض كل من معدل الربحية ومجمل الربح للمنتجين، وهكذا يعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن وجود بنية تحتية ومدن صناعية حديثة يشكل عنصراً داعماً أمام تطور صناعاتهم وتوسعة مشاريعهم نسبتته ٤٢% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا العامل يزيد كل من معدل الربحية ومجمل الربح لهؤلاء المنتجين، إذ يعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن عدم استخدامهم لأنماط التكنولوجيا المتقدمة بشكل يتوافق مع تعقيدات هذا النوع من الصناعات قد يعمل على خلق فجوة ما بين منتجاتهم والمنتجات المستوردة الشبيهة لصالح المنتجات المستوردة نسبتته ٣٩% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن عدم استخدامهم لأنماط التكنولوجيا هذه يعمل على زيادة معدل الربحية، ولكن يخفّض من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن انخفاض مصاريفهم على البحث والتطوير، وعلى تدريب العمال في جميع مراحل العملية الإنتاجية قد وقف عائقاً أمام تطوير صناعاتهم نسبتته ٤٠% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا الانخفاض يعمل على زيادة معدّل الربحية، ولكن يخفّض من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، إذ يعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .

٢- تحليل دور الاستراتيجية التنافسية للشركة وطبيعة هيكلتها :

أكد بورتر على أهمية هذا الدور في خلق أجواء تنافسية بين المنتجين الحاليين، ومن ثم انعكاس ذلك بفوائد تنافسية كثيرة على مجمل الصناعة وقد أكد بورتر أيضاً أن وجود بعض العوامل التي تخص استراتيجية الشركة، والمصنع والهيكلية الخاصة يمكن أن تكون هي الأقوى من أجل التوجه نحو الوضع التنافسي، وبهذا الخصوص فقد رأينا أن الشركات الناجحة هي تلك التي تعيش تحت ضغوط تنافسية مما يعني أن هذه الضغوط تدفعها إلى تحسين منتجاتها ، كما تدفعها للاختراع والابتكار .

وقد رأينا أيضاً في الفصل الأول أنه مهما كان حجم الطلب كبيراً على منتجات صناعة ما أو مصنع ما فإن ذلك لن يُكسب هذه الصناعة أو ذلك المصنع أية ميزة تنافسية ما لم يكن أي منها منافساً في السوق المحلي، وهذا ما يدفع إلى زيادة حجم الاستثمارات، وكذلك التوجه نحو التصدير .

وفيما يتعلق بالصناعات الغذائية السورية فقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على فلسفة التكنولوجيا في استراتيجية الشركة، وعلى حجم المصنع وطبيعة ملكيته وإدارته، وعلى الاستراتيجية التسويقية لمنتجاته وكذلك على دور الدعاية والإعلان وطريقة تقديم السلعة في استراتيجية الشركة، وحجم الاستثمارات وسلوك الشركة في حال كثرة المنتجات المحلية من نفس السلعة، وغياب التخصص في إنتاج سلعة معينة ومدى اهتمام الشركة بعامل الجودة، سلوك الشركة في حال وجود بدائل مستوردة للسلعة التي ينتجونها واعتماد الشركة على الأيدي العاملة الرخيصة وغير الماهرة ، وأخيراً على دور العلاقات الشخصية .

وبعد الاستبيان تبين أن المنتجين في نشاط الصناعات الغذائية السورية ممن شملهم الاستبيان يرون أن احتمالية صحة الفرض القائل :

• بأن مصانعهم تعتمد على الأيدي العاملة لأن مستوى التكنولوجيا فيها منخفض نسبته ٣٦% .

بمعنى آخر فإن ٦٤% عارضوا هذه الفكرة، وبينوا أن مصانعهم أما على مستوى عال من التكنولوجيا أو أن طبيعة بعض المنتجات تحتاج إلى أيدي عاملة .

وقد لوحظ من خلال التحليل الإحصائي على برنامج spss أنه كلما اعتمد على الأيدي أكثر

وانخفض مستوى التكنولوجيا انخفض مجمل الربح ولكن يرتفع معدل الربحية بشكل قليل .

لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية، وما تبين هو

العكس، حيث أن نسبة كبيرة من المصانع تستخدم التكنولوجيا المتطورة في مصانعها وبالتالي

ضعف ايجابية مساهمة هذا العامل في رفع القدرة التنافسية لصناعتهم .

- بأن صغر حجم مصانعهم وعدم القدرة على زيادة حجم إنتاجهم يمنعمهم من الدخول في المنافسة مع المنتجات الشبيهة المحلية والمستوردة نسبته ٣٦%. وقد لوحظ أيضاً أنه كلما صغر حجم المصنع وانخفضت القدرة على زيادة الإنتاج زاد معدل الربحية للمصنع وانخفض مجمل الربح لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية ضعيفة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن إدارة مصانعهم من قبل العائلة يحد من نشاطهم التنافسي نسبته ٣٩% . وقد لوحظ أن إدارة المصنع من قبل العائلة سيعمل على زيادة معدل الربحية للمصنع في حين ينخفض مجمل الربح لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن هؤلاء المنتجين يتبعون سياسة تخفيض الأسعار من أجل زيادة مبيعاتهم ما نسبته ٤٠% وقد تبين أن إتباع هذه السياسة يعمل على زيادة معدل ربحيتهم، ولكنها ستخفض من مجمل الربح لديهم. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن اهتمامهم بالدعاية والإعلان، وتقديم منتجاتهم بشكل جذاب بغرض زيادة حجم مبيعاتهم ما نسبته ٤٥% . وقد تبين انه كلما كان اهتمامهم اكبر بهذا الموضوع زاد مجمل ربحهم وانخفض معدل الربح. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن استثماراتهم السنوية تتمثل في شراء آلة جديدة للمصنع ما نسبته ٣٨% ، وقد تبين أن ذلك الاستثمار سيعمل على تخفيض معدل ربحيتهم، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية رغم صحة العكس حسب المفاهيم النظرية .
- بأن استثماراتهم السنوية تتمثل بشراء خط إنتاجي كامل نسبته ٢٣% . وقد تبين أن هؤلاء اللذين يستثمرون في خطوط إنتاجية جديدة سيعملون على زيادة معدل ربحيتهم، ومجمل أرباحهم بزيادة مثل هذا النوع من الاستثمارات، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن تشابه المنتجات الغذائية في السوق المحلي تدفعهم إلى الدخول في دائرة المنافسة السوقية نسبته ٦٠% ، وقد تبين أيضاً من خلال التحليل الإحصائي أن هذا الأمر سيعمل على زيادة مجمل الربح لديهم، وكذلك زيادة معدل الربحية لصناعتهم، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .

- بأن عدم تخصصهم في إنتاج سلعة معينة يضعف من قدراتهم التنافسية نسبته ٣٧% . وقد تبين أنه بزيادة عدم التخصص، سينخفض معدل الربحية، ولكن مجمل الربح سيرتفع بشكل قليل لذا سيعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن مدى اهتمامهم بعامل الجودة لمنتجاتهم من أجل كسب مستهلكين جدد نسبته ٧٠% ، ووفق التحليل الإحصائي فقد تبين أن اهتمامهم هذا عمل على زيادة مجمل أرباحهم، وعلى زيادة معدل ربحيتهم، ولو بشكل بسيط، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن استيراد سلع شبيهة لمنتجاتهم للسوق المحلي تدفعهم إلى تطوير صناعاتهم بغرض إنتاج سلع منافسة لتلك السلع نسبته ٦٤% ، ومن خلال التحليل الإحصائي تبين أن ذلك سيؤثر سلباً على معدل ربحيتهم وإيجاباً على مجمل أرباحهم، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن اعتمادهم على الأيدي العاملة الرخيصة، وغير الماهرة كان له الأثر على عدم تطوير صناعاتهم بشكل يتوافق مع ما تتطلبه المرحلة التنافسية نسبته ٣٨% ، وقد تبين بالتحليل الإحصائي أن الاعتماد على مثل هذا النوع من الأيدي العاملة يزيد من معدل الربحية عند مشغليها، ولكن بنفس الوقت يخفض من مجمل أرباحهم، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن اعتمادهم على شبكة علاقاتهم الخاصة له أثر إيجابي على رفع كفاءة وتطوير صناعاتهم نسبته ٣٨% . ومن خلال التحليل الإحصائي تبين أن الاعتماد على تلك العلاقات يساهم في زيادة معدل الربحية ومجمل الربح عند هؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

ثانياً – تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية للصناعات الغذائية بطريقة المناطق الصناعية :

تعتبر المناطق الصناعية المصدر الرئيسي لتحليل المزايا التنافسية لكثير من الصناعات في العالم وبالاعتماد على طريقة المناطق الصناعية، فإن التقارب للمنتجين والزبائن سيعمل على إحداث شبكة تكاملية وتبادلية بينهم، والتي بدورها ستسهل جغرافياً عمليات التعاون الخاصة في الإنتاج وإحداث تخصص إنتاجي لكل منتج، حيث إن التمرکز الجغرافي للشركات والمصانع سيعمل على تخفيض تكاليف

النقل، وسيؤدي إلى تراكم سريع وكبير في المعرفة والتكنولوجيا، أما بخصوص الصناعات الغذائية السورية فإن هذه الصناعات لم تتصف بأنماط مكانية تعتمد على نموذج المناطق الصناعية وتشير البيانات التي تمّ تجميعها عن طريق الاستبيان أن طبيعة العلاقة العنقودية الخاصة بالمصانع العاملة في هذه الصناعات يمكن اعتبارها ظاهرة غير مهمة، وتتميز الصناعات الغذائية السورية بتغيُّرها وعدم تركُّزها الجغرافي .

إن الدور الإيجابي الذي تلعبه الصناعات الأخرى تقريباً، والتي تتمركز في المناطق الصناعية هو الذي يجذب هذا النوع من الصناعات تجاه هذه المناطق، وقد تمت دراسة مجموعة من العوامل للاستدلال من خلالها على دور المناطق الصناعية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية وذلك من خلال مساهمتها في تحفيز المنتجين لزيادة إمكانياتهم وجهودهم التنافسية، وأهم هذه العوامل هي :

١- مدى وجود صناعات لها علاقة بالصناعات الغذائية السورية في نفس موقع الصناعات الغذائية .
٢- اختيار موقع المصنع كان أساس مشاركة صناعات أخرى في نقل المواد الخام، وذلك بهدف تقليل تكاليف الحصول عليها .

٣- مدى اختيار موقع المصنع على توفر البنية التحتية في المنطقة "مدن صناعية" .

٤- هذا الاختيار كان على أساس قرب هذه المنطقة من السوق المحلي .

٥- إن شبكة العلاقات الاجتماعية هي التي ساعدت في اختيار هذا الموقع .

٦- إن توفر عناصر الإنتاج هي التي كانت سبباً لذلك .

أما بخصوص الأداء التنافسي الناتج عن وجود المصنع في منطقة صناعية، فقد تمت دراسة مجموعة أخرى من العوامل والمتمثلة ب :

١- مدى رؤية المنتجين في مساهمة هذه المنطقة في زيادة القدرة على زيادة حجم إنتاجهم .

٢- مدى إسهامها في زيادة حجم المبيعات .

٣- مدى إسهام توفر عناصر الإنتاج في تحفيز المنتجين على المنافسة .

٤- مدى إسهام تشابه المنتجات في نفس المنطقة لتحفيز المنتجين على المنافسة .

٥- مدى توفير المنطقة وإسهامها في استخدام التكنولوجيا المشابهة .

٦- مدى الاستفادة من تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج بحكم وجود المصنع في هذه المنطقة .

٧- اختيار هذه المنطقة كان بناءً على قرار حكومي .

ويعد تحليل الاستبيان تبين أن منتجي الصناعات الغذائية السورية ممن شملهم الاستبيان يرون أن احتمالية الفرض القائل :

- بأن اختيارهم لموقع مصنعهم كان على أساس وجود صناعات أخرى ترتبط بصناعاتهم نسبته ٤٨% . ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يزيد من معدل الربحية ومجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية ضعيفة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية.
- بأن اختيارهم لموقع مصنعهم كان على أساس مشاركتهم مصانع أخرى في الحصول على المواد الخام، وذلك بهدف تقليل تكاليف الحصول عليه نسبته ٤٥% ، ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يزيد من معدل الربحية ومجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية ضعيفة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية.
- بأن اختيارهم لموقع المصنع كان على أساس توفر خدمات البنية التحتية "في مدينة صناعية" في ذلك الموقع نسبته ٥٧% ، ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يزيد من معدل الربحية ومجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية.
- بأن اختيارهم لموقع المصنع على أساس تقربهم من السوق المحلي لمنتجاتهم نسبته ٦٠% . ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يخفض من معدل الربحية ويزيد من مجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن مدى إسهام شبكة علاقاتهم الاجتماعية في اختيارهم لموقع المصنع نسبته ٥٦% ، ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يخفض من معدل الربحية ويزيد من مجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن توفر عناصر الإنتاج اللازمة لصناعاتهم كان السبب الذي تم اختيار موقع المصنع على أساسه نسبته ٥٢% ، ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا

- الأساس يزيد من معدل الربحية ومجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن المقدرة على زيادة حجم الإنتاج هو من أحد نتائج كون المصنع يقع في منطقة صناعية نسبته ٤٧% ، ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يزيد من معدل الربحية ومجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية ضعيفة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن كون مصنعهم يقع في منطقة صناعية قريبة من السوق يزيد من حجم مبيعاتهم نسبته ٣٨% ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يزيد من معدل الربحية ومجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن توفر عناصر الإنتاج في المنطقة الصناعية عمل على تحفيزهم للعمل على المزيد من المنافسة لمنتجاتهم نسبته ٤٤% ، ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يزيد من معدل الربحية ومجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن وجود تكنولوجيا مشابهة لتلك التي يستخدمونها في صناعاتهم في نفس المنطقة الصناعية التي يقع مصنعهم فيها، هو الذي دفعهم لاختيار هذا الموقع بهدف المشاركة في استخدام تلك التكنولوجيا بنسبة ٣٣% ، ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يزيد من معدل الربحية ومجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية ضعيفة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج في المنطقة الصناعية التي يقع فيها مصنعهم يساهم في رفع كفاءة وأداء صناعتهم نسبته ٤٢% ، ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس يخفض من معدل الربحية ويزيد من مجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن للحكومة السورية الدور الأكبر في اختيار موقع مصنعهم في هذه المنطقة أو المدينة الصناعية ١٧% . ومن خلال التحليل الإحصائي فقد تبين أن اختيار المصنع على هذا الأساس

يزيد من معدل الربحية ويزيد من مجمل الربح عند المنتجين في هذه الصناعات، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية ضعيفة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .

والجدير بالملاحظة أن الأوزان التثقيلية التي استخدمناها أثناء التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان لتحليل أثر العوامل سابقة الذكر على معدل الربحية ومجمل الربح، هي بحسب أهمية كل عامل ودوره في العملية الإنتاجية، وأثره المباشر على معدل الربحية لهذه الصناعات، لذلك نجد أن بعض العوامل وبرغم نسبة التفاوت في أثرها، تكون مساهمتها في رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعة ضعيفة . كل ما سبق يُلخّص مواطن القوة ومواطن الضعف في ارتباطات العوامل المعنية بتحليل الإمكانيات والجهود التي تؤثر في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

المبحث الثالث

المقومات التنافسية للصناعات الغذائية السورية

المطلب الأول : تحليل دور الصناعات الداعمة والمكملة للصناعات الغذائية في رفع قدرتها التنافسية

المطلب الثاني : تحليل ظروف الطلب ودورها في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .

المطلب الثالث : تحليل عوامل جذب السوق للمنتجات الصناعات الغذائية السورية .

المطلب الرابع : دراسة الحالات العملية .

المطلب الأول

تحليل دور الصناعات الداعمة والمكملة للصناعات الغذائية

في رفع قدرتها التنافسية

إن الصناعات الداعمة والمكملة هي المحدد الثالث من محددات ماسية بورتز، حيث بين بورتز أن وجود مثل هذه الصناعات سيساعد على إحداث فوائد عديدة للصناعة .

أما بخصوص دور هذه الصناعات في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية فقد تم استعراض بعض الأمور، وذلك من أجل الاستدلال على دور هذه الصناعات أهمها :

- ١- طبيعة التعاون ما بين الصناعات الغذائية وصناعة التغليف والملصقات ودور الطباعة .
- ٢- طبيعة التعاون ما بين صناعة الأغذية وصناعة الزجاج والبلاستيك .
- ٣- طبيعة التعاون ما بين صناعة الأغذية وصناعة الكرتون .
- ٤- مدى اعتماد الصناعات الغذائية على القطاع الزراعي في توفير المواد الخام .
- ٥- مدى توازن العلاقة ما بين الصناعات الغذائية وجميع القطاعات السابقة .
- ٦- طبيعة العلاقة ما بين الصناعات الغذائية والمؤسسات المالية والإقراضية .
- ٧- طبيعة العلاقة ما بين الصناعات الغذائية والمؤسسات الإعلانية والترويجية .
- ٨- مدى رضا المنتجين عن جودة الصناعات الأخرى المرتبطة بصناعاتهم .

وبعد تحليل الاستبيان تبين أن منتجي الصناعات الغذائية السورية ممن شملهم الاستبيان يرون أن احتمالية صحة الفرض القائل :

- بأن وجود تعاون قوي بين صناعتهم وصناعة التغليف والملصقات ودور الطباعة نسبته ٥٣% وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا التعاون يعمل على تخفيض معدل الربحية، ويزيد من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

- بأن وجود تعاون قوي ما بين صناعتهم وصناعة البلاستيك نسبته ٦٧% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا التعاون يعمل على زيادة معدل الربحية، ويزيد أيضاً من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .
- بأن وجود تعاون قوي ما بين صناعتهم وصناعة الزجاج نسبته ٤٦% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا التعاون يعمل على تخفيض معدل الربحية، ويزيد من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .
- بأن وجود تعاون قوي ما بين صناعتهم وصناعة الكرتون نسبته ٥٩% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا التعاون يعمل على تخفيض معدل الربحية، ويزيد من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .
- بأن المنتجين في هذه الصناعات يعتمدون في جزء من المواد الخام اللازمة لصناعاتهم على القطاع الزراعي، ولهم ارتباط وثيق فيه نسبته ٧٢% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا الاعتماد و الارتباط بهذا القطاع يعمل على تخفيض معدل الربحية، ويزيد من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .
- بأن وجود تنسيق وتوازن في العلاقة ما بين صناعاتهم و القطاعات السابقة هي ٥٦% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا التنسيق والتوازن يعمل على تخفيض معدل الربحية ويزيد من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .
- بأن وجود تعاون قوي ما بين مؤسساتهم من جهة والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من جهة أخرى، وذلك من أجل تسهيل تسيير أمور مؤسساتهم من الناحية المالية والإقراضية بغرض تطوير صناعاتهم نسبته ٦٦% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا التعاون يعمل على زيادة معدل الربحية، ويزيد أيضاً من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

- بأن وجود تعاون قوي مع المؤسسات الإعلانية والدعائية من أجل خلق نشاطات ترويجية وتسويقية لمنتجاتهم نسبته ٤٢% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هذا التعاون يعمل على تخفيض معدل الربحية، ويزيد من مجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .
- بأن آلية السيطرة على أنظمة الجودة في الصناعات المحلية الداعمة والمرتبطة بصناعاتهم غير كافية، وهذا ما يحد من استخدامهم لتلك الصناعات نسبته ٥٤% ، وقد تبين من خلال التحليل الإحصائي أن عدم الكفاية هذه تعمل على تخفيض معدل الربحية، ومجمل الربح لهؤلاء المنتجين، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

كل ما سبق يُلخّص مواطن القوة ومواطن الضعف في ارتباط الصناعات الداعمة والمكمّلة للصناعات الغذائية السورية ودورها في رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعات .

المطلب الثاني

تحليل دور ظروف الطلب في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية

أشار الاقتصادي بورتر إلى أهمية ظروف الطلب في تحقيق المزايا التنافسية للصناعة، وتحديدًا تلك التي تتعلق بالطلب المحلي، وقد بين بورتر أهم ثلاث نقاط بهذا الخصوص من شأنها أن تساهم بشكل فعلي في تحقيق المزايا التنافسية لتلك الصناعة تمثلت بـ :

- ١- حجم طلب السوق المحلي على منتجات الصناعة .
 - ٢- مدى التعقيد في طلب المستهلك على منتجات هذه الصناعة .
 - ٣- قدرة المستهلك على مواكبة التغيرات في الطلب على السلع الأجنبية .
- أما فيما يتعلق بظروف الطلب للصناعات الغذائية السورية فقد عملنا على تجزئة النقاط الثلاث سابقة الذكر التي جاء بها بورتر، وذلك بتفسير كل منها بعدة نقاط أهمها :
- ١- نسبة المنفق من الدخل على منتجات الصناعات الغذائية السورية .
 - ٢- دور تخفيض السعر في زيادة حجم الطلب .
 - ٣- طريقة عرض السلعة وتقديمها وتغليفها، وأثر ذلك على حجم الطلب .
 - ٤- كيفية تصرف المستهلك في حال وجود بدائل لهذه المنتجات .
 - ٥- مدى رؤية المستهلك لجودة المنتجات المستوردة العربية أو التركية أو الأجنبية الشبيهة .
 - ٦- مدى حجم التعقيد عند المستهلك بدلالة اهتمامه بالجودة أكثر من السعر .
 - ٧- دراسة مدى وعي المستهلك للماركات العالمية، وأثر ذلك على حجم الطلب .
 - ٨- رؤية سلوك المستهلك في حال انخفاض أسعار هذه المنتجات مقابل مثيلاتها المستوردة أو ارتفاع جودتها .

وبعد تحليل الاستبيان الخاص بالمستهلكين تبينت النتائج التالية :

- إن نسبة المنفق من دخل المستهلك السوري على منتجات الصناعات الغذائية السورية في المتوسط، وحسب تقديرات هذا المستهلك هي ٣٣% ، وهذا يعني انجذاب المستهلك السوري نحو

هذه المنتجات بدرجة كبيرة، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

- إن درجة ثقة المستهلك السوري بجودة منتجات الصناعات الغذائية السورية في المتوسط هي ٦٧% ، وهذا يعني أن هذه المنتجات بدأت تستحوذ على اهتمام المستهلكين بدلالة درجة الثقة هذه، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- أن نسبة استهلاك منتجات الصناعات الغذائية السورية من وجهة نظر المستهلك السوري كونها الأقل سعراً بالمقارنة مع تلك المستوردة للسوق المحلي هي ٦١% ، وهذا يعني وجود منافسة سعرية عالية ما بين منتجاتنا الوطنية من هذه الصناعات، وبقيّة المنتجات المستوردة الشبيهة لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- إن مدى رضا المستهلك السوري عن طريقة عرض وتقديم منتجات الصناعات الغذائية السورية هي ٦٨% . وهذا يعني تبني المؤسسات الإنتاجية استراتيجية تسويقية ناجحة ومؤثرة في سلوك المستهلك السوري، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- تتأثر استراتيجية المستهلك السوري وسلوكه الاستهلاكي تجاه منتجات الصناعات الغذائية السورية بمقدار ٤٥% ، نتيجة وجود بدائل مستوردة في السوق المحلي لهذه المنتجات، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- يرى المستهلك السوري أن أكثر السلع المستوردة منافسة لمنتجات الصناعات الغذائية السورية هي المنتجات الأوروبية بنسبة ٤٠% تليها المنتجات العربية بنسبة ٣٤% تليها المنتجات الأجنبية الأخرى بنسبة ٢٤% ، وهذا يعني مستوى وعي مرتفع عند المستهلك السوري للماركات العالمية من المنتجات الشبيهة، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .
- يلاحظ مدى اهتمام المستهلك بعامل الجودة للمنتجات الغذائية بشكل عام حيث أن المستهلكون يهتمون بنسبة ٥٥% بجودة هذا المنتج أيّاً كان مصدره، وهذا يعني أن هناك نوعاً من التعقيد والاختلاف في أذواق المستهلكين مما يشكل ضغطاً تنافسياً على منتجي السلع الغذائية المحلية وإعادة النظر في بعض استراتيجياتهم التنافسية، لأنه يوجد مستهلكون يهتمون باستهلاك المنتجات العالمية دون الاهتمام بسعرها بنسبة ٤٤%، على اعتبار أنها عالية الجودة ويلاحظ أيضاً استعداد

المستهلك السوري بنسبة ٦٢% إلى زيادة استهلاكه من منتجات الصناعات الغذائية السورية إذا انخفضت أسعارها، أو بنسبة ٧٦% إذا ارتفعت جودتها إلى مستويات الجودة لمثيلاتها المستوردة لذا تُعتبر جميع هذه العوامل ذات مساهمة ايجابية ضعيفة في التأثير على رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

مما سبق نستنتج أن حجم الطلب المحلي على منتجات الصناعات الغذائية السورية كبير نسبياً، ويشكل دافعاً قوياً لرفع إمكانيات وجهود القدرة التنافسية لهذه الصناعات مع الأخذ بعين الاعتبار حجم هذا الطلب على السلع المستوردة .

ومما لا شك فيه أن مزاجية المستهلك، وزيادة التعقيد في طلبه على هذه السلع لها اعتبارات غير واضحة في بعض الأحيان، وغير منتظمة في أحيان أخرى، ومع ذلك فإن المستهلك السوري يواكب معظم التطورات في الطلب على السلع الأجنبية، ويستمد ذلك من مستوى وعيه للماركات الأجنبية .

كل هذا يضع على كاهل المنتجين ضغوطاً من شأنها أن تدفعهم للعمل وفق هذه التعقيدات الذوقية في طلب المستهلكين ووعيهم للماركات الأجنبية، مما يعني اعتمادهم استراتيجية تنافسية جديدة وواضحة تقوم على أساسين، هما :

- إما تخفيض الأسعار بشكل يتناسب مع غالبية المستهلكين .
- أو الإنتاج بجودة السلع المستوردة، وهذا يعني خسارتهم لبعض الفئات الاستهلاكية الدنيا .

المطلب الثالث

تحليل عوامل جذب السوق لمنتجات الصناعات الغذائية السورية

تعتبر دراسة عوامل جذب السوق من الأمور العامة التي يمكن الاستدلال بواسطتها على الإمكانيات و الجهود التنافسية، وقد أكد الاقتصادي بورتير على أهمية تفاعل هذه العوامل في خلق مزايا تنافسية للصناعة، ويقصد بعوامل جذب السوق لصناعة ما بأنها تلك العوامل التي تؤثر في الإمكانيات والجهود التنافسية للمتنافسين الموجودين في السوق والعاملين في هذه الصناعة، وأهم هذه العوامل :

- ١- التهديد بدخول منتجين جدد للصناعة نتيجة بعض العوامل .
- ٢- أما العامل الثاني والذي يؤثر في الإمكانيات والجهود التنافسية الخاصة بجذب سوق الصناعة فهو القوة التفاوضية للمنتجين، حيث أنه كلما ازدادت هذه القوة كانت عوامل جذب السوق لغيرهم أقل ويتأثر هذا العامل ببعض العوامل التي سيتم التعرف عليها فيما بعد .
- ٣- العامل الثالث وهو القوة التفاوضية للزبائن التي تؤثر في الإمكانيات والجهود التنافسية لهذه الصناعة بحيث أنه كلما كان هناك تهديد بدخول بدائل جديدة لمنتجات الصناعة المحلية، شكل ذلك ضغطاً تنافسية على المنتجين بما يجبرهم على تحسين إمكانياتهم وجهودهم التصنيعية، وقد تم وضع بعض الأسئلة في الاستبيان الخاص بالمنتجين، وذلك للتعرف على حجم تأثير العوامل التي تؤثر في العوامل السابقة .

أولاً - التهديد بدخول منتجين جدد :

يتأثر هذا العامل في الصناعات الغذائية السورية بعدة نقاط أهمها طبيعة الماركة التجارية للسلعة المصنعة محلياً، وحجم الاستثمار المطلوب للاستثمار في الصناعات، والمهارات المتخصصة في الإنتاج الخاص بالسلع الغذائية، ويعد تحليل الاستبيان تبين أن منتجي الصناعات الغذائية السورية ممن شملهم الاستبيان يرون أن احتمالية صحة الفرض القائل :

- بأن ضعف الماركة التجارية لمنتجات الصناعات الغذائية السورية لن يعمل على دخول منتجين جدد للسوق نسبته ٤٤% ، وبمعنى آخر فإن ضعف هذه الماركة سيعمل على دخول منتجين جدد باحتمالية مقدارها ٥٦% . لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .

• بأن انخفاض رأس المال المطلوب للاستثمار في هذا النوع من الصناعات سيحد من دخول منتجين جدد نسبه ٤٧% ، بمعنى آخر فإن انخفاض رأس المال سيعمل على دخول منتجين جدد باحتمالية ٥٣% . وبهذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .

• بأن عدم وجود مهارات متخصصة في إنتاج السلع الغذائية في السوق المحلي يقلل من دخول منتجين جدد نسبه ٤٨% ، بمعنى آخر فإن عدم وجود هذه المهارات هو الذي يستدعي دخول منتجين جدد بنسبة ٥٢% . لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

نستنتج من النقاط الثلاث السابقة : بأن ضعف الماركة التجارية وانخفاض رأس المال المطلوب للاستثمار وعدم وجود مهارات متخصصة في الصناعات الغذائية السورية هي عامل جذب لمنتجين جدد وسبب تخوف للمنتجين الحاليين يمكن أن يدفعهم إلى رفع كفاءة صناعاتهم ، وتحسين منتجاتهم .

ثانياً – القوة التفاوضية للمنتجين :

يتأثر هذا العامل في الصناعات الغذائية السورية بعدة نقاط أهمها عدد المنتجين وطبيعة وحدتهم وطبيعة المنتج الذي ينتجونه، ومدى القيام بنشاطات تصنيعية أخرى في المصنع تخدم الصناعات الغذائية . وبعد تحليل الاستبيان تبين أن منتجي الصناعات الغذائية السورية ممن شملهم الاستبيان يرون أن احتمالية صحة الفرض القائل :

• بأن قلة عدد المنتجين وعدم وحدتهم بالشكل المطلوب يحد من قوتهم التفاوضية مع الجهات الأخرى منها والغير الإنتاجية نسبه ٤٦% . لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية متوسطة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

• بأن طبيعة المنتج من السلع الغذائية المنتجة محلياً سيحد من القوة التفاوضية للمنتجين نسبه ٥١% ، وبمعنى آخر فإنه يجب على منتجي الصناعات الغذائية السورية أن يغيروا في طبيعة منتجاتهم، وذلك من أجل تحقيق أهداف عدة من بينها رفع القوة التفاوضية لديهم، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة سلبية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

- بأن القيام بإنتاج المغلفات والملصقات وبعض المنتجات الأخرى اللازمة للصناعات الغذائية السورية من قبل المصانع الغذائية يحد من القوة التفاوضية لمنتجي هذه الصناعة نسبتته ٤١% وهذا يعني أن إنتاج مثل هذه السلع من شأنه أن يزيد من القوة التفاوضية لمصنعي المنتجات الغذائية، لذا يعتبر هذا العامل ذا مساهمة ايجابية ضعيفة في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

ثالثاً – القوة التفاوضية للزبائن :

يتأثر هذا العامل في الصناعات الغذائية السورية بعدة نقاط أهمها، عدد تجار التجزئة وطبيعة وحدتهم ومدى ارتباط هؤلاء بسلسلة وطنية تجمعهم .

وبعد تحليل الاستبيان تبين أن منتجي الصناعات الغذائية السورية ممن شملهم الاستبيان يرون أن احتمالية صحة الفرض القائل بأن صغر حجم تجار التجزئة لمنتجات الصناعات الغذائية سيخفض من القدرة التفاوضية للزبائن بنسبة ٥١% ، وهذا يعني وجود تخوف عند المنتجين بنسبة مقدارها ٤٩% من زيادة عدد تجار التجزئة، وبالتالي زيادة القدرة التفاوضية للزبائن مما يدفع المنتجين إلى التقليل من هذا الخوف عن طريق تطوير منتجاتهم وزيادة ولاء المستهلك السوري لها، لذا يُعتبر هذا العامل ذو مساهمة ايجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

رابعاً – التهديد بدخول بدائل لمنتجات هذه الصناعة :

يتمثل هذا العامل في وضع المنتجين تحت ضغوط تنافسية، وذلك من أجل تخفيف الآثار الناجمة عن دخول بدائل لمنتجات الصناعات الغذائية السورية إلى السوق المحلي .

وبعد تحليل الاستبيان تبين أن منتجي الصناعات الغذائية السورية ممن شملهم الاستبيان يرون أن احتمالية صحة الفرض القائل :

- بأن وجود منتجات بديلة للمنتجات التي يصنعونها بشكل كبير ومتنوع في السوق المحلي دفعهم إلى تحسين جودة منتجاتهم أو خفضوا من أسعارها نسبتته ٥٧% ، وهذا يعني صحة مقولة الاقتصادي بورتر أن وضع المنتجين تحت ضغوط تنافسية يدفعهم إلى تحسين منتجاتهم وتطوير صناعاتهم، وهذا ما حدث فعلاً مع المنتجين السوريين من خلال استيراد المنتجات الشبيهة لمنتجاتهم من خلال دخول سورية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية التجارة الحرة مع

تركيا. لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة إيجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

- بأن وجود منتجات بديلة للمنتجات التي يصنعونها بشكل كبير ومتنوع في السوق المحلي يدفعهم إلى إنتاج بديل للمنتج الذي ينتجونه حالياً نسبته ٥٢%، وهذا يعني أيضاً صحة مقولة الاقتصادي بورتر بأن وضع المنتجين تحت ضغوط تنافسية يدفعهم إلى تحسين منتجاتهم وتطوير صناعاتهم، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة إيجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

خامساً – تحليل طبيعة التنافس بين المنتجين المتنافسين في السوق :

يعتبر هذا العامل المحور الأساسي الذي تتمحور حوله العوامل الأربعة السابقة، بهدف خلق مزايا تنافسية بين جميع المنتجين في هذه الصناعات، ومن خلال هذا العامل يمكن الاستدلال على الآلية التي تعمل بواسطتها للوصول في النهاية إلى مواطن القوة والضعف لعوامل جذب السوق .
وبحسب تحليل الاستبيان تبين أن منتجي الصناعات الغذائية السورية ممن شملهم الاستبيان يرون أن احتمالية صحة الفرض القائل :

- بأن التنافس الحالي بين المتنافسين الموجودين في السوق يزداد بسبب تعدد المنتجين، وعدم وحدتهم نسبته ٥٣% ، وهذا يعني أن جميع العوامل السابقة بجميع تفرعاتها تلقي بظلالها على المنتجين بوضعهم في حالة ديناميكية يهدفون من خلالها إلى التميّز في منتجاتهم للحفاظ على مراكزهم الإنتاجية الحالية، أو الوصول إلى مراكز إنتاجية متقدمة، لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة إيجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .
- بأن صعوبة مضاعفة الإنتاج يعمل على زيادة التنافس بين المنتجين الموجودين في السوق نسبته ٥٢% ، وهذا يعني وضع المنتجين الحاليين في دائرة الضغط التنافسي والتي بموجبها إما أن يقوم المنتج بتوسعة مصنعه لزيادة حجم إنتاجه والخلص من دائرة الضغط التنافسي والوصول إلى مراكز تنافسية متقدمة، أو يبقى في ظل الدائرة وبالنهاية الخروج من السوق .
لذا يُعتبر هذا العامل ذا مساهمة إيجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية .
- بأن التنافس الحالي بين المتنافسين الموجودين في السوق هو أساس المنافسة السوقية الكاملة نسبته ٦٢% وهذا يعني إما أن تكون منتجاً مميزاً تواكب التطورات الخاصة بهذه الصناعات

وتقدم كل ما هو أفضل للمستهلك المحلي والمستهلك في الأسواق الخارجية، أو أن تتحمل عواقب
توسعة الفجوة ما بين صناعاتك ومثيلاتها في السوق المحلي والدولي، لذا يُعتبر هذا العامل ذا
مساهمة إيجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

وقد تبين أن تأثير هذه العوامل مجتمعة على الجهود والإمكانيات التنافسية للمنافسين في سوق هذه
الصناعات هي كالتالي :

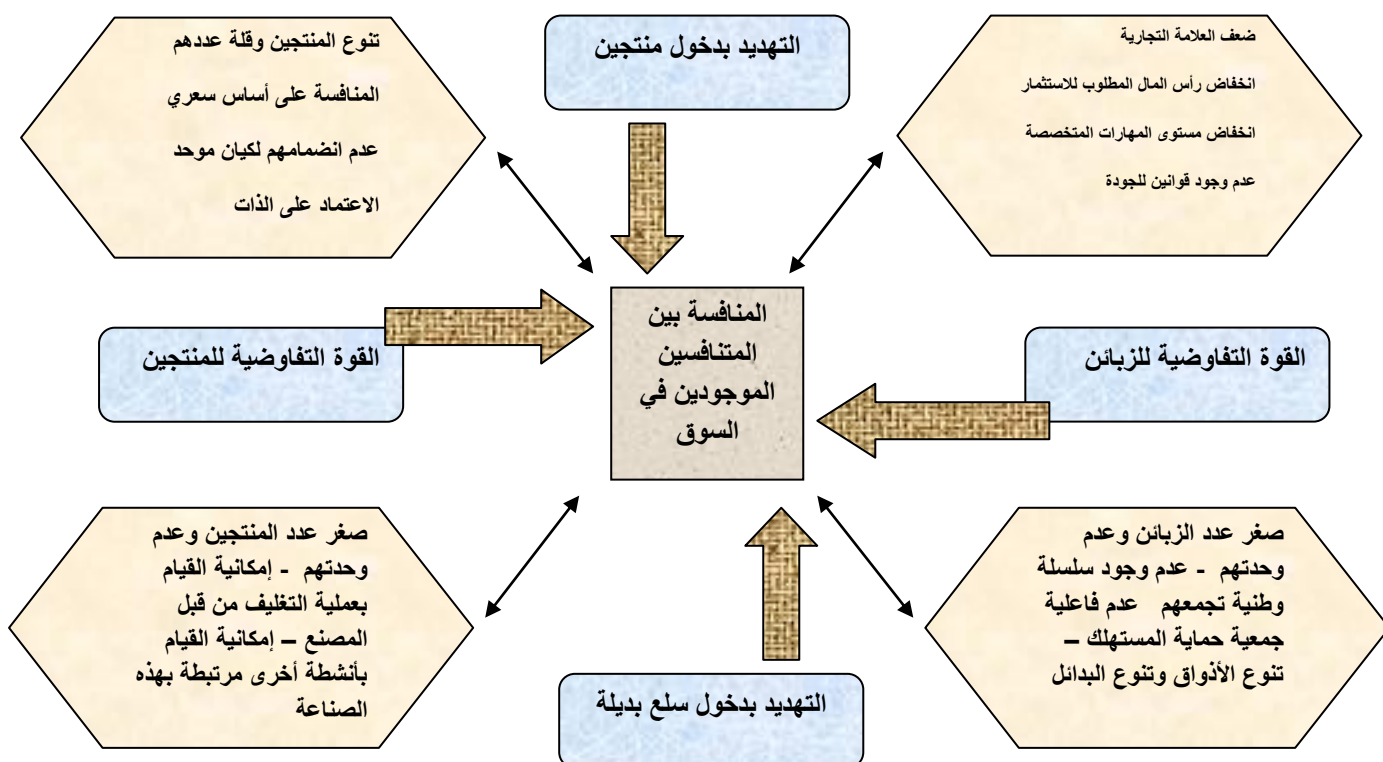
١- وجود سوق إنتاجي تنافسي تام عمل على رفع إمكانيات وجهود التنافس بين جميع منتجي هذه
الصناعات .

٢- ارتفاع الجهود والإمكانيات التنافسية، وذلك من خلال البحث عن الإبداع الإنتاجي لمنتجي هذه
الصناعات، وذلك بسبب الضغوط التنافسية التي تتعرض لها منتجاتهم لأسباب عدة أهمها وجود
البدائل وتهديدهم بدخول منتجين ومنتجات جديدة للسوق .

٣- إن موضوع القوة التفاوضية سواء كان ذلك للمنتجين أو للمستهلكين هو محط اعتبار دائم لمنتجي
هذه الصناعات مما حدا بهم إلى التعامل مع هذا الموضوع بسلاسة واستراتيجية تكتيكية، وتبنيهم
لبعض الاستراتيجيات التسويقية والإدارية الحديثة، وذلك بهدف رفع الجهود والإمكانيات التنافسية
لمنتجاتهم .

٤- إن عدم التفكير بتغيير طبيعة المنتج عند الكثير من منتجي هذه الصناعات والاعتماد على فكرة
تطوير المنتجات الحالية يمكن أن يرفع الإمكانيات والجهود التنافسية لبعض المنتجات ولكن حتماً
سيخفضها لكثير منها .

والشكل رقم (٣٤) يبين التفاعل بين عوامل جذب السوق للصناعات الغذائية السورية .



الشكل رقم (٣٤) عوامل جذب سوق الصناعات الغذائية السورية - المخطط من إعداد الباحث .

المطلب الرابع

دراسة الحالات العملية

لقد تم اختيار صناعة منتجات اللحوم، وصناعة زيت الزيتون، وصناعة منتجات السكاكر والشوكولا لدراسة الحالات العملية في هذا مبحث، وذلك لاعتبارات عدة، أهمها :

• الاعتبارات التي تم اختيار منتجات اللحوم وزيت الزيتون على أساسها فهي :

- ١- اعتماد صناعة هذه المنتجات بشكل كبير على المواد الخام المتوفرة محلياً بشكل جزئي، ومن السهل توفير مثل هذه المواد الخام بشكل كلي .
- ٢- ارتفاع حصة هذه المنتجات في السوق المحلية .
- ٣- حجم صادرات هذه المنتجات كبير نسبياً مقارنةً مع المنتجات الأخرى في الصناعات الغذائية .
- ٤- طرق إنتاج هذه المنتجات يتطلب استخدام التكنولوجيا المتطورة ودرجة عالية من الحذر .
- ٥- تشكل هذه المنتجات وجبة شبه رئيسية عند الطبقات الوسطى والعليا في المجتمع السوري .
- ٦- ارتباط هذه الصناعات مع صناعات أخرى متعددة .
- ٧- ارتفاع حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في مثل هذه الصناعات بالنسبة لصناعة اللحوم .
- ٨- وجود نوع من الحماية غير المباشرة لمنتجات هذه الصناعات في السوق المحلية .

• وأما الاعتبارات التي تم اختيار منتجات الشوكولا والسكاكر على أساسها فهي :

- ١- إن هذه المنتجات تتميز بوجود بدائل كثيرة لها في السوق المحلي .
- ٢- اعتماد هذه المنتجات على مواد خام معظمها مستوردة.
- ٣- اعتدال حصة هذه المنتجات في السوق المحلي .
- ٤- صغر حجم الصادرات من هذه المنتجات بالمقارنة مع المنتجات الأخرى في الصناعات الغذائية .
- ٥- تميز مستهلك هذه المنتجات بنوع من التعقيد ومزاجية الاستهلاك، وكذلك المبالاة في استهلاكها ووعيه للماركات الأخرى الشبيهة لهذه المنتجات .
- ٦- طريقة عرض هذه المنتجات تتطلب تميز خاص وملفت للانتباه .
- ٧- كبر عدد المنتجين الذين ينتجون هذه المنتجات بالمقارنة مع الصناعات الغذائية الأخرى .

٨- تتوع أسواق التصدير وتعددها مما يؤدي إلى تباين واضح في أذواق المجتمعات الاستهلاكية .

سيتم الإيجاز بشكل كبير في تقديم تلك الدراسات العملية، وذلك لأنه تمت دراسة قطاع الصناعات الغذائية بشكل مفصل، حيث سيتم دراسة بعض مقاييس القدرة التنافسية لهذه الصناعات، وتحديدًا بعض مقاييس الأداء التنافسي، ومقارنتها بنفس المقاييس لباقي الصناعات الغذائية الأخرى، وسيتم دراسة الإمكانيات والجهود التنافسية بشكل مختصر، وسيتم الاعتماد في ذلك على النموذجين من الاستبيان السابق، حيث أنه تم وضع بعض الأسئلة حول ذلك، أما فيما يخص جانب المستهلكين فقد تم وضع أسئلة تتعلق بمدى رضا المستهلكين عن جودة منتجات الصناعات آفة الذكر، وكذلك عن مدى رضا المستهلكين عن انخفاض أسعار هذه المنتجات مقابل مثيلاتها المستوردة، وأخيراً عن مدى رضا المستهلك عن طرق تقديم وعرض وتغليف هذه المنتجات .

دراسة الحالة الأولى (القدرة التنافسية لصناعة منتجات اللحوم السورية) :

تستمد هذه الصناعة أهميتها من طبيعة تحضر المجتمعات، واعتمادها على الوجبات السريعة، وكذلك من التمدن الذي يعيشه العالم اليوم، بحيث أصبح العالم يعيش في عصر السرعة، مما أدى إلى الابتعاد عن الاستهلاك التقليدي القديم .

ونحن في المجتمعات العربية نسير وراء هذه الأنماط المجتمعية الجديدة على سبيل المحاكاة والتقليد إن لم يكن على سبيل التطور والتقدم، وأيضاً فإن التطور الكبير في أساليب الإنتاج دفع في تميز صناعات دون غيرها، وبخصوص صناعة منتجات اللحوم في سورية لم تكن بعيدة عن هذا التطور أو التقليد الاستهلاكي الحديث، ولهذا فإن هذه الصناعة بدأت تتضح تلبية لهذا النمط الاستهلاكي الجديد وقد اكتسبت هذه الصناعات ميزات إنتاجية كانت السبابة في امتلاكها من بين معظم الصناعات الغذائية الأخرى. وقد أكتسبت منتجات هذه الصناعة المستهلكين ثقتها بحيث امتلكت ميزات تنافسية سواء كان ذلك في الجانب الإنتاجي أو الاستهلاكي، ومقاييس الأداء التنافسي التي يوضحها الجدول رقم (٤٩) تطلعنا على هذه الميزات .

الجدول (٤٩) مقاييس الأداء التنافسي لفروع الصناعات الغذائية السورية ٢٠١٠ :

نوع البضاعة	نسبة الصادرات من حجم الإنتاج	معدل الربحية	إنتاجية العامل	إنتاجية رأس المال	التكاليف النسبية	نسبة القيمة المضافة
شوكولا وحلويات وسكاكر	0.151	0.38	0.28	4.9	0.66	0.34
منتجات الحليب ومشتقاته	0.004	0.28	0.07	0.72	0.73	0.27
منتجات اللحوم	0.22	0.27	0.08	0.78	0.75	0.25
المشروبات و المركزات	0.008	0.17	0.05	0.98	0.73	0.27
الشبس و البسكويت	0.012	0.38	0.55	8.6	0.77	0.23
منتجات الدقيق	0.045	0.22	0.49	9.7	0.68	0.32
تعليب وتجفيف الفواكه والخضار	0.08	0.24	0.03	0.26	0.59	0.41
صناعة زيت الزيتون	0.64	0.36	0.55	5.6	0.62	0.38
الصناعات التقليدية	0.012	0.33	0.21	0.85	0.65	0.35
الاعلاف	0.03	0.13	0.007	0.22	0.81	0.19
صناعات أخرى	0.046	0.19	0.14	0.85	0.78	0.22

المصدر : دراسة مركز الأعمال والمؤسسات السوري ٢٠١٠ .

أولاً - تحليل مقاييس الأداء :

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن صناعة منتجات اللحوم في سورية هي إحدى أول ثلاث صناعات من ناحية الصادرات، وأنها تأتي ضمن مجموعة السلع الأربعة الأولى من ناحية معدل الربحية ولكن ما يُلاحظ على هذه الصناعات أن إنتاجية العامل فيها متدنية جداً، أما بخصوص إنتاجية رأس المال فقد تبين أن النسبة لا بأس بها، ولكن يسبقها في ذلك عدة صناعات، ويمكن أن يفسر ذلك بكون حجم المتطلبات الرأسمالية اللازمة للاستثمار في هذا النوع من الصناعات، وبخصوص التكاليف النسبية فإن هذه الصناعة تتقارب مع جميع الصناعات ولكنها أفضل من بعضها، وتأتي هذه الصناعة في المرتبة السابعة من ناحية القيمة المضافة من بين جميع الصناعات .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذه الصناعة تمتلك مقومات القدرة التنافسية بالاعتماد على المؤشرات سابقة الذكر، ولكن الحكم بشكل مطلق يأتي بعد دراسة الإمكانيات والجهود التنافسية لهذه الصناعة .

ثانياً – تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية :

لدى إدخال صناعة منتجات اللحوم باستبيان الدراسة تبين من خلال تحليل الاستبيان ما يلي :

١- تتبنى مؤسسات وشركات ومنشآت الإنتاج المتخصصة بهذا النوع من المنتجات استراتيجية تنافسية متطورة، تمكنت من خلالها من زيادة قدرتها التنافسية واستحواذ على القدر الأكبر في الحصة السوقية لهذه المنتجات في السوق المحلي، وتصدير حصة من إنتاجها إلى الخارج .

ويلاحظ ذلك في كبر حجم مثل تلك المصانع واستخدامها لتكنولوجيات متطورة، وإدارة المنشأة بأساليب حديثة واهتمامها بالدعاية والإعلان. كما يلاحظ اهتمامهم بعامل الجودة بشكل كبير واعتمادهم على شبكة علاقات خاصة ومميزة .

٢- لا تواجه هذه الصناعة مصاعب في الحصول على المواد الخام، وذلك بسبب توفرها في السوق المحلي، حيث كان ذلك ذا أثر إيجابي وعاملاً مساعداً في رفع القدرة التنافسية لتلك المنتجات .

٣- دور الحكومة في تشجيع هذه الصناعة كان واضحاً من خلال حماية السوق المحلي من تدفق السلع المشابهة للمصنوعات المحلية بطرق غير مشروعة، وإصدار مجموعة من التشريعات و القوانين تشجع على الاستثمار في هذه الصناعة، مما يعتبر أثراً إيجابياً للحكومة في رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعات .

٤- ينقسم دور الصناعات الداعمة والمكملة لصناعة اللحوم في رفع القدرة التنافسية لهذا النوع من الصناعات بين قوي وضعيف، ففي حين نرى قوة هذا الدور مع صناعة التغليف والملصقات وصناعة البلاستيك والكرتون والعبوات المعدنية من جهة، وكذلك قوة علاقته أكثر بالقطاع الزراعي لا سيما الحيواني، بينما يضعف هذا الدور مع المؤسسات المالية والمصرفية .

٥- أن وجود هذه المنشآت في أماكن تخديم من خلال توفر البنية التحتية وتقليل التكاليف بواسطة مشاركة صناعات أخرى "في حال وجودها في مناطق صناعية أو مدن صناعية" ووجود بعض الصناعات الداعمة والمرتبطة فيها ووجود شبكة علاقات إنتاجية متكاملة وتوفر كثير من عناصر الإنتاج اللازمة، واستخدام بعض التكنولوجيا المشابهة في بعض الصناعات الأخرى هذا إضافةً إلى

تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، وكذلك إمكانية بناء أماكن تبريد وتخزين في تلك المناطق دون غيرها .

٦- إن عوامل جذب السوق لهذه الصناعات تعمل وفق آلية متوازنة مما يساهم إيجاباً في رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعة، ويتمثل ذلك بكثرة تجار التجزئة لمنتجات هذه الصناعة مما يعزو زيادة حجم مبيعاتها، ولا يتخوف منتجها من دخول منتجين جدد لهذه الصناعة رغم الارتفاع النسبي لحجم رأس المال المطلوب للاستثمار وصعوبة الحصول على تراخيص لهذه الصناعة فيما يتعلق بصناعة اللحوم المعلبة .

٧- تبين من التحليل الإحصائي للاستبيان الخاص بالمستهلكين بأن هؤلاء المستهلكون راضون عن طريقة عرض وتقديم وتغليف منتجات هذه الصناعات بدرجة تعادل ٧٨% ، وأنهم يستهلكون هذه المنتجات بسبب اعتدال سعرها بنسبة ٥٨% ، وأنهم يستهلكونها وهم راضون عن جودتها تماماً بنسبة ٥٦% .

وبذلك نستنتج أن صناعة اللحوم في سورية تمتلك قدرة تنافسية قوية مقارنة بالعديد من الصناعات الغذائية الأخرى ، ويمكن أن تمتلك هذه الصناعة قدرة تنافسية أعلى إذا تمت الإصلاحات الهيكلية لكل من القطاعين الصناعي والزراعي المرتبطان بها، بحيث يمكنهما تقديم مخرجاتهما لهذه الصناعة بجودة أكبر وسعر أقل مما يزيد من معدل ربحية هذه الصناعة ويقوي قدرتها التنافسية، كذلك إقدام القطاع الخاص على الاستثمار في بعض الصناعات الداعمة والمكملة لهذه الصناعات .

دراسة الحالة الثانية (القدرة التنافسية لصناعة زيت الزيتون السوري) :

تعتبر صناعة زيت الزيتون إحدى الصناعات الغذائية والتي ينظر إليها على أنها سلع ضرورية في المجتمع العربي، وينظر إلى منتجات الزيتون ومشتقاتها في المجتمع على أنها قديمة وعريقة في الأسواق العربية مقارنة إضافة إلى أسواق العالم المتطورة، وهذا ما دفع نموها وتطورها بشكل سريع واكتساب صبغة عربية متميزة بتلك المنتجات لتصنع لنفسها مكاناً في الأسواق الدولية، مما أكسبها ميزات تنافسية جعلتها تسبق مثيلاتها في الدول المتقدمة، أما بخصوص هذه الصناعات في سورية فقد شهدت تطوراً ملحوظاً أدى إلى ارتفاع حصتها في السوق المحلي والخارجي، ولكن تواجه هذه الصناعات ظروف تنافسية صعبة وذلك لعدة أمور أهمها :

- ١- اعتماد معظم هذه الصناعات في مستلزماتها على وسائل تصنيع أولية .
- ٢- غياب استخدام التكنولوجيا في تصنيعها .
- ٣- وجود سلع منافسة وبقوة في الأسواق العالمية .
- ٤- تتطلب أساليب متطورة ومتجددة بطريقة عرضها وتقديمها وخاصة في الأسواق الخارجية .

ورغم الأسباب السابقة إلا أنه يلاحظ حضور تسويقي لمنتجات هذه الصناعة في السوق المحلي، وكذلك وجود صادرات جيدة جداً لمنتجات هذه الصناعة . وبهذا الخصوص تمتلك هذه الصناعة ميزات تنافسية من الناحيتين الإنتاجية والاستهلاكية، إلا أنها تفتقد ميزات تنافسية أخرى، وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال دراسة المقاييس الخاصة بذلك .

أولاً - تحليل مقاييس الأداء :

لدى الرجوع إلى الجدول رقم (٤٩) نلاحظ أن صناعة زيت الزيتون تتصدر نسبة الصادرات، وتعتبر في ثاني الصناعات الغذائية من حيث معدل ربحيتها، لكنها تحتل المركز الأول في إنتاجية العاملين لديها وتقع ضمن الصناعات كثيفة رأس المال حيث تحتل المركز الرابع في إنتاجية رأس المال وتمتاز هذه الصناعة بأنها من الصناعات الأقل في التكاليف النسبية، ولكنها الأكثر من ناحية القيمة المضافة والجدير بالذكر بعد دراسة المؤشرات السابقة هو أن هذه الصناعة تمتاز بقدرة تنافسية عالية بالمقارنة مع الصناعات الغذائية الأخرى .

ثانياً - تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية :

في إطار تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية لصناعة زيت الزيتون، تبين من خلال التحليل الإحصائي للاستبيان المتعلق بهذه الصناعة ما يلي :

- ١- تتبنى منشآت (المعاصر) الإنتاج المتخصصة بهذا النوع من المنتجات استراتيجية تنافسية متطورة مكنتها من زيادة قدرتها التنافسية، واستحواذ على قدر أكبر في الحصة السوقية لهذه المنتجات في السوق المحلي، وتصدير حصة من إنتاجها إلى الخارج .

كما يلاحظ كبر حجم تلك المعاصر، ورغم عدم استخدامها لتكنولوجيات متطورة، وإدارة حديثة وقلة اهتمامها بالدعاية والإعلان، إلا أنها تهتم بعامل الجودة بشكل كبير، والاعتماد على شبكة علاقات متوسطة التميز .

٢- تواجه هذه الصناعات صعوبات في الحصول على حصص سوقية في الأسواق الدولية، مما يؤثر سلباً على الإمكانات والجهود التنافسية لتلك المنشآت، ولكن بالمقابل فإن قرب هذه المصانع من الأسواق الاستهلاكية المحلية، وانخفاض مستوى أجور العمال كان ذا أثر إيجابي وعاملاً مساعداً في رفع القدرة التنافسية لتلك المنتجات .

٣- أما دور الصناعات الداعمة والمكملة لهذه الصناعات، والمرتبطة برفع القدرة التنافسية لها فانقسم بين قوي ومتوسط، ففي حين نرى قوة هذا الدور مع صناعة التغليف والملصقات وصناعة البلاستيك والكرتون والعبوات المعدنية، ومستواه المتوسط مع المؤسسات المالية والمصرفية، نجد الدور قوي جداً مع القطاع الزراعي ومخرجاته التي تشكل المادة الخام والأساسية في هذه الصناعة، والتي تعتبر من أجود المنتجات الزراعية في العالم، مما يؤثر إيجاباً على رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعة .

٤- إن وجود المصنع داخل مدينة صناعية أو منطقة صناعية يساعد على رفع القدرة التنافسية بشكل قوي، وذلك من خلال توفر البنية التحتية وتقليل التكاليف بواسطة مشاركة صناعات أخرى في الحصول عليها، ووجود بعض الصناعات الداعمة والمرتبطة فيها، ووجود شبكة علاقات إنتاجية متكاملة، وتوافر كثير من عناصر الإنتاج اللازمة، واستخدام بعض التكنولوجيا المشابهة في بعض الصناعات الأخرى، هذا بالإضافة إلى تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج .

٥- إن عوامل جذب السوق لهذه المنتجات تعمل وفق آلية متوازنة، مما يساهم إيجاباً في رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعة، ونعزو ذلك إلى تنسيق الجهود ما بين كبار المصنعين للخلاص من الضغوط التنافسية المستديمة نوعاً ما التي تتعرض لها منتجات هذه الصناعة، ويلاحظ أيضاً كثرة تجار التجزئة لمنتجات هذه الصناعة مما يعزو زيادة حجم مبيعاتها، ولا يهتم منتجها بدخول منتجين جدد لهذه الصناعة رغم الانخفاض النسبي لحجم رأس المال المطلوب للاستثمار إلا أن المنتجين يشكون من قلة المختبرات الخاصة بصناعاتهم، ويسعون دائماً للحصول على شهادات جودة بمستويات عالية فيما يتعلق بمنتجاتهم .

٦- تبين من التحليل الإحصائي للاستبيان الخاص بالمستهلكين أن هؤلاء المستهلكين لمنتجات هذه الصناعة راضون عن طريقة عرض وتقديم وتغليف منتجات هذه الصناعة بدرجة ٧٤% ، وأنهم

يستهلكون هذه المنتجات بسبب انخفاض أسعارها بنسبة تعادل ٧٨% ، وأنهم راضون عن جودتها تماماً بنسبة ٧٧% .

وهكذا نستنتج أن صناعة منتجات زيت الزيتون تمتلك القدرة التنافسية بشكل جيد بالمقارنة مع جميع فروع الصناعات الغذائية، وبشكل متوسط مقارنة بالدول المتقدمة، وتمتلك هذه الصناعات قدرة تنافسية أعلى فيما لو تم الخلاص من مشكلة عدم توفر أسواق خارجية إضافية، أما فيما يخص رضا المستهلكين فهناك رضا نسبي عن مثل هذا المنتجات من ناحية أسعارها.

دراسة الحالة الثالثة (القدرة التنافسية لمنتجات صناعة السكاكر والشوكولا السورية) :

تعتبر صناعة الشوكولا والسكاكر إحدى الصناعات الغذائية والتي ينظر إليها على أنها سلع كمالية في المجتمع العربي، وكما أسلفنا سابقاً فإن التطور في الأنماط الاستهلاكية في العالم ومن ثم في المجتمعات العربية أدى إلى إدخال أصناف و سلع استهلاكية لم تكن موجودة أصلاً، وينظر إلى منتجات الشوكولا ومشتقاتها في المجتمع على أنها حديثة الدخول إلى الأسواق العربية مقارنة مع أسواق العالم المتطورة ولكن هذا لم يمانع نموها وتطورها بشكل سريع واكتساب صبغة شرقية على تلك المنتجات لتصنع لنفسها مكاناً في الأسواق الدولية، مما أكسبها ميزات تنافسية جعلتها تسبق مثيلاتها في الدول المتقدمة، أما بخصوص هذه الصناعات في سورية فقد شهدت تطوراً ملحوظاً أدى إلى ارتفاع حصتها في السوق المحلي والخارجي، ولكن تواجه هذه الصناعات ظروف تنافسية صعبة وذلك لعدة أمور :

١- اعتماد معظم هذه الصناعات في مستلزماتها على الاستيراد من الخارج .

٢- غياب استخدام التكنولوجيا في تصنيعها .

٣- ارتفاع أسعار السكر عالمياً، إذ يشكل نسبة عالية من مكوناتها .

٤- تتطلب أساليب متطورة ومتجددة باستمرار بطريقة عرضها وتقديمها .

ورغم الأسباب السابقة إلا أنه يلاحظ حضور تسويقي مهم لمنتجات هذه الصناعة في السوق المحلي وكذلك وجود صادرات لا بأس بها من منتجات هذه الصناعة .

وبهذا الخصوص تمتلك هذه الصناعة ميزات تنافسية من الناحيتين الإنتاجية والاستهلاكية، كما أنها تفتقد ميزات تنافسية أخرى، وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال دراسة المقاييس الخاصة بذلك .

أولاً - تحليل مقاييس الأداء :

لدى الرجوع إلى الجدول رقم (٤٩) نلاحظ أن صناعة السكاكر والشوكولا تتصدر ثالث نسبة صادرات بعد صناعة زيت الزيتون وصناعة اللحوم، وتعتبر في أولى الصناعات الغذائية من حيث معدل ربحيتها لكنها تحتل المركز الرابع في إنتاجية العاملين لديها، وتقع ضمن الصناعات كثيفة رأس المال حيث تحتل المركز الرابع في إنتاجية رأس المال، وتمتاز هذه الصناعة بأنها من الصناعات الأقل في التكاليف النسبية، ولكنها الأكثر من ناحية القيمة المضافة، والجدير بالذكر بعد دراسة المؤشرات السابقة هو أن هذه الصناعة تمتاز بقدرة تنافسية عالية بالمقارنة مع الصناعات الغذائية الأخرى .

ثانياً - تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية :

في إطار تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية لصناعة السكاكر والشوكولا، تبين من خلال التحليل الإحصائي للاستبيان المتعلق بهذه الصناعة ما يلي :

١- تتبنى مؤسسات وشركات ومنشآت الإنتاج المتخصصة بهذا النوع من المنتجات استراتيجية تنافسية متطورة، مكنتها من زيادة قدرتها التنافسية، واستحوذ على قدر أكبر في الحصة السوقية لهذه المنتجات في السوق المحلي، وتصدير حصة من إنتاجها إلى الخارج. كما يلاحظ كبير حجم تلك المصانع واستخدامها لتكنولوجيات متطورة، وإدارة حديثة واهتمامها بالدعاية والإعلان وكذلك الاهتمام بعامل الجودة بشكل كبير، والاعتماد على شبكة علاقات خاصة ومميزة .

٢- تواجه هذه الصناعات صعوبات في الحصول على المواد الخام، وتوفر القوى العاملة الماهرة والخبرة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل والتخليص الجمركي، مما يؤثر سلباً على الإمكانيات والجهود التنافسية لتلك المؤسسات والمنشآت، وبالمقابل فإن قرب هذه المصانع من الأسواق الاستهلاكية، وانخفاض مستوى أجور العمال كان ذا أثر إيجابي وعاملاً مساعداً في رفع القدرة التنافسية لتلك المنتجات .

٣- أما دور الصناعات الداعمة والمكملة لهذه الصناعات والمرتبطة برفع القدرة التنافسية لهذه الصناعات فانقسم بين قوي وضعيف، ففي حين نرى قوة هذا الدور مع صناعة التغليف والملصقات وصناعة البلاستيك والكرتون وكذلك المؤسسات المالية والمصرفية، نجد الدور ضعيف جداً مع القطاع الزراعي ومعظم مخرجاته، والسبب في عدم قدرة القطاع الزراعي على تأمين مستلزمات المواد الأولية

لهذه الصناعة كمادة الشوكولا الخام مثلاً أو عن اعتقاد المنتجين برداءة جودة المنتج المحلي من مخرجات القطاع الزراعي كالسكر المحلي، مما يؤثر سلباً "بحسب اعتقادهم" على انتاجهم .

٤- إن وجود المصنع داخل مدينة صناعية أو منطقة صناعية يساعد على رفع القدرة التنافسية بشكل قوي، وذلك من خلال توفر البنية التحتية وتقليل التكاليف بواسطة مشاركة صناعات أخرى في الحصول عليها ووجود بعض الصناعات الداعمة والمرتبطة فيها ووجود شبكة علاقات إنتاجية متكاملة وتوافر كثير من عناصر الإنتاج اللازمة، واستخدام بعض التكنولوجيا المشابهة في بعض الصناعات الأخرى، هذا بالإضافة إلى تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج .

٥- إن عوامل جذب السوق لهذه المنتجات تعمل وفق آلية متوازنة مما يساهم إيجاباً في رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعة، ونعزو ذلك إلى تنسيق الجهود ما بين كبار المصنعين للخلاص من الضغوط التنافسية المستديمة نوعاً ما التي تتعرض لها منتجات هذه الصناعة، ويلاحظ أيضاً كثرة تجار التجزئة لمنتجات هذه الصناعة مما يعطل زيادة حجم مبيعاتها، ولا يتخوف منتجها من دخول منتجين جدد لهذه الصناعة رغم الانخفاض النسبي لحجم رأس المال المطلوب للاستثمار، إلا أن المنتجين يشكون من قلة المختبرات الخاصة بصناعاتهم، ويسعون دائماً للحصول على شهادات جودة بمستويات عالية فيما يتعلق بمنتجاتهم .

٦- تبين من التحليل الإحصائي للاستبيان الخاص بالمستهلكين أن هؤلاء المستهلكين لمنتجات هذه الصناعة راضون عن طريقة عرض وتقديم وتغليف منتجات هذه الصناعة بدرجة ٧١% ، وأنهم يستهلكون هذه المنتجات بسبب انخفاض أسعارها بنسبة تعادل ٦٨% ، وأنهم راضون عن جودتها تماماً بنسبة ٧٣% .

وبهذا نستنتج أن صناعة منتجات الشوكولا والساكر تمتلك القدرة التنافسية بشكل متوسط بالمقارنة مع جميع فروع الصناعات الغذائية، وبشكل ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة، وتمتلك هذه الصناعات قدرة تنافسية أعلى فيما لو تم الخلاص من مشكلة عدم توفر المواد الخام الأولية الداخلة في هذه الصناعة أما فيما يخص رضا المستهلكين فهناك رضا نسبي عن مثل هذا المنتجات من ناحية أسعارها، ولكن يطمح المنتجون أن يصلوا إلى مستوى تلك المنتجات في الدول المتقدمة بجودتها وتحديداً تلك المستوردة للسوق المحلي .

المبحث الرابع

تنافسية الصناعات الغذائية السورية وفق مؤشرات الدولية

- المطلب الأول : مؤشرات تنافسية منتجات الصناعات الغذائية المرتبطة بالتجارة الخارجية .
- المطلب الثاني : قياس وتحليل المؤشرات التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية السورية .
- المطلب الثالث : الوضعية التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية مع دول المقارنة .

المطلب الأول

مؤشرات تنافسية الصناعات الغذائية المرتبطة بالتجارة الخارجية

إن المؤشرات التي تقيس تنافسية صادرات الصناعات الغذائية هي المؤشرات المعتمدة لقياس تنافسية الصادرات السلعية، ويمكننا أن نستعرض أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لتحليل الوضع التنافسي لصادرات الصناعات الغذائية، دون الدخول في مؤشرات الوضع التنافسي الكامن، والذي يمكن أن يُعبر عنه من خلال مؤشرات القدرة على الابتكار والتطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة المعتمدة على تأثير دور الصناعات الداعمة والمكملة، إضافةً إلى عوامل جذب السوق، وظروف الطلب المؤثرة، ومن بين المؤشرات التي يمكن استخدامها في هذا التحليل ما يلي:^{٤٤}

١. مؤشر الحصة في السوق (MS) :

من بين المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تنافسية صادرات بلد معين من السلع (سلع الصناعات الغذائية) في سوق محددة هي حصة ذلك البلد في تلك السوق ومدى تغيرها عبر الزمن، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالنسبة لسلعة i وبلد معين j وسوق k :

$$MS_{ij}^k = X_{ij}^k / M_j^k$$

حيث أن :

X_{ij}^k : صادرات البلد j من السلعة i إلى السوق k .

M_j^k : واردات السوق k من السلعة i .

فكلما زادت حصة البلد في السوق دلّ ذلك على تحسُّن وضعه التنافسي بهذه السوق والعكس بالعكس .

٢. مؤشر الاندماج والتكامل (IIT) :

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة (كالصناعات الغذائية)، وبالتالي القدرة على

^{٤٤} الإمام، عماد : مؤشرات تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ ص ٢١٢.

النفاذ إلى أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص، ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل الصناعة i بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة أي :

$$IIT_i = \frac{\left[(X_i+M_i) - |X_i-M_i| \right]}{(X_i + M_i)}$$

حيث أن : X_i : الصادرات من السلعة (الصناعية) i .

M_i : الواردات من السلعة (الصناعية) i .

$|X_i-M_i|$: يمثل التجارة بين الصناعات .

$(X_i + M_i)$: قيمة التجارة في نفس الصناعة .

$$\left[(X_i+M_i) - |X_i-M_i| \right] : \text{قيمة التجارة داخل نفس الصناعة .}$$

في حالة عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة فإن X_i أو M_i تكون صفرية، وعليه تكون قيمة IIT_i أيضاً صفرية، أما إذا كانت كل التجارة تتم داخل نفس الصناعة فإن X_i تساوي M_i وبالتالي فإن IIT_i ستساوي الواحد الصحيح .

ويمكن الحصول على مؤشر يخص دولة أو جهة معينة باحتساب المؤشر المجمع التالي :

$$AIIT = \frac{\sum^N (X_i+M_i) - \sum^N |X_i-M_i|}{\sum^N (X_i+M_i)}$$

٣. مؤشر التوافق التجاري (TCI) :

يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة i مع الهيكل السلعي لواردات دولة (أو مجموعة دول) أخرى j وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التوافق بين صادرات بلد وواردات بلد آخر. من بين هذه المؤشرات مؤشر جيب التمام (cosine index) :

$$\text{COSINE}_{ij} = \frac{\sum X_{ik} M_{jk}}{\sqrt{(\sum X_{ik}^2) \cdot (\sum M_{jk}^2)}}$$

حيث أن : X_{ik} : صادرات الدولة i من السلعة k .

M_{jk} : واردات الدولة (أو المنطقة) j من السلعة k

ويقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أن قيمة صفر تدل على عدم تطابق هيكل صادرات البلد i مع هيكل واردات البلد j ، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح فتدل على تطابق تام، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو الأسواق الدولية بينما تدل على عكس ذلك إذا انخفضت قيمته .

٤. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) :

يقيس هذا المؤشر حصة صادرات (صادرات الصناعات الغذائية) بلد i من سلع معينة k من إجمالي صادرات نفس البلد نسبةً إلى حصة صادرات العالم من السلعة i نفسها في إجمالي الصادرات العالمية لكافة السلع، ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي :

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{wk} / X_{WT}}$$

حيث أن : X : قيمة الصادرات .

i : مؤشر البلد .

k : مؤشر السلعة .

T : مؤشر يفيد إجمالي القيمة .

W : مؤشر نسبة إلى العالم .

فإذا كانت قيمة المؤشر RCA أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على أن صادرات السلعة المعنية تحتل مكانة أكبر في صادرات البلد أكثر من مكانة نفس السلعة في العالم وفي هذه الحالة يقال أن البلد يتمتع بميزة نسبية ظاهرة بتلك السلعة .

٥. مؤشر نسبة تركُّز الصادرات (ECR) :

يعبّر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويقاس عادةً تركيز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هيرشمان (Hirschman Index) :

$$H = \frac{\sqrt{\sum (X_i / x)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

حيث أن X_i : قيمة الصادرات من السلعة i .

X : إجمالي الصادرات .

I : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها .

يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد الصحيح كان دليلاً على أن الصادرات منحصرة في عدد قليل من السلع، أما إذا كان قريباً من الصفر فهو دليل على وجود تنوع في هيكل الصادرات. ويُعنى هذا المؤشر من حيث مفهوم التنافسية بأن زيادة تنوع صادرات بلد معين (أو انخفاض نسبة التركيز في صادراته) دليل على ديناميكيته وقدرته على تحويل هيكل إنتاجه استجابةً لتغيرات الطلب العالمي .

٦. قياس الوضعية التنافسية للمؤشرات :

يستخدم المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD) مؤشر قياس الوضعية التنافسية لتقييم الأداء الاقتصادي للدول باستخدام أسلوب الانحراف المعياري، حيث يتم قياس الفرق النسبي بين أداء اقتصاديات الدول . وبناءً على ذلك فإنه يتم ترتيب الدول ترتيباً تصاعدياً ابتداءً من الدولة الأفضل إلى الدولة الأدنى ضمن المجموعة بناءً على قيمة المؤشرات الفرعية .

$$STD = \frac{X_i - \bar{X}_i}{S_i}$$

حيث أن (x) هي القيمة الفعلية لمؤشر الدولة الفرعي .

\bar{x} : الوسط الحسابي لمؤشر الدولة الفرعي .

s : الانحراف المعياري .

٧. حصة الصادرات ذات الكثافة التكنولوجية العالية :

إن التحول الذي شهده هيكل التجارة العالمية في السلع من حيث تقليص حصة السلع كثيفة الموارد والعمالة وزيادة حصص السلع ذات الكثافة التكنولوجية العالية والسلع المميزة ، يؤثر سلباً على الدول التي تعتمد الميزات النسبية المرتكزة على الموارد وانخفاض الأجور .

وعلى هذا الأساس، فإن المحافظة أو التحسين في القدرة التنافسية يرتبط قطعاً بسلع يزداد عليها الطلب العالمي، لاسيما السلع ذات الكثافة التكنولوجية العالية، فتصبح حصة هذا النوع من السلع في إجمالي صادرات أي دولة معبرة عن ديناميكية تلك الدولة وقدرتها التنافسية .

المطلب الثالث

قياس وتحليل المؤشرات التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية السورية

نظراً لعدم توفر بيانات محلية تفصيلية كافية يمكننا من خلالها قياس مؤشرات تنافسية صادرات الصناعات الغذائية السورية، تمت الاستعانة بمكتب إدارة المعلومات الدولية التابع لمنظمة التجارة العالمية wto في بيجين بجمهورية الصين الشعبية، وكذلك تم الاعتماد على بيانات برمجية Trade map وفقاً للتصنيف السلعي المنسق Harmonize system 2002 للمستوى الثاني، بالإضافة إلى قاعدة بيانات Com trade حسب التصنيف SITC VERSION 2، والمنشورة على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت حيث تمت دراسة مؤشرات تنافسية صادرات الصناعات الغذائية السورية لخمس سنوات متتالية، وذلك لتحليل التطورات لتلك المؤشرات خلال السنوات الخمس، إضافة إلى إمكانية استنتاج أثر السياسات المنتهجة من قبل الحكومة لتحسين وتطوير تلك المؤشرات .

أولاً - مؤشر الحصة السوقية لصادرات السلع الغذائية السورية :

على الصعيد العالمي وُجد أن العام ٢٠٠٨ كان متميزاً بالحركة التجارية العالمية فيما يتعلق بمنتجات الصناعات الغذائية (حيث تم استبعاد السلع الغذائية غير المصنعة على اعتبارها مخرجات للقطاع الزراعي فحسب، وليست من مخرجات نشاط الصناعات الغذائية، لكي لا يكون هناك خلط بين أرقام الأمم المتحدة، وتصنيفات منظمة التجارة العالمية WTO)، حيث بلغت واردات العالم من سلع الصناعات الغذائية ما قيمته ٣٦٤ مليار دولار، تلاها العام ٢٠٠٦ بمبلغ ٢٥٦ مليار دولار، ثم عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٢٥٠ مليار دولار، ومن خلال متابعة هيكل الصادرات العالمي لسلع الصناعات الغذائية تصدرت سلع صناعات اللحوم، ومشتقات الحليب والمياه المعبئة والمشروبات بأنواعها ومعلبات الخضار والفواكه والمصنوعات القمحية .

والجدول رقم (٥٠) يوضح واردات العالم من السلع الغذائية المصنعة للأعوام ٢٠٠٦—٢٠١٠ بحسب

أرقام منظمة التجارة العالمية " قاعدة بيانات TRADEMAP " .

مليار دولار

الجدول (٥٠) واردات العالم من سلع الصناعات الغذائية مقارنة بواردات العالم الإجمالية :

الأعوام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
إجمالي واردات العالم	١٢٢٤٤	١٤٠٦٩	١٦٣٧٥	١٢٦٤٩	١٥٨٤٠
واردات العالم من منتجات الصناعات الغذائية	٢٥٦	٢٥٠	٣٦٤	٢١٣	٢٢٢
نسبة واردات منتجات الصناعات الغذائية من واردات العالم	%٢,٠٩	%١,٧٧	%٢,٢٢	%١,٦٨	%١,٧٦

المصدر: منظمة التجارة العالمية قاعدة بيانات TRADEMAP .

نلاحظ أن نسبة تجارة المصنوعات الغذائية عالمياً لم تتجاوز ٢.٢٢ % من إجمالي حجم التبادل التجاري الإجمالي خلال النصف الثاني من العقد المنصرم، ويلاحظ في هذه الفترة تذبذبات حادة في أسعار المواد الغذائية سواء منتجات القطاع الزراعي أم منتجات نشاط الصناعات الغذائية، إضافة لتقلبات أسعار النفط التي تدخل كعامل أساسي في تحديد نسبة واردات العالم من السلع الصناعية الغذائية إلى إجمالي واردات العالم، ولا يفوتنا تأثير الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة العالمية، ويتضح ذلك جلياً في الهبوط الحاد لإجمالي واردات العالم التي تعكس حجم التبادل التجاري لدول العالم كله بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بعد أن كانت متصاعدة خلال الأعوام السابقة بتأثيرات ارتفاع الأسعار من جهة، وازدياد النشاط الاقتصادي العالمي من جهة أخرى .

إن الانخفاض النسبي لهذه الواردات من إجمالي حجم الواردات الإجمالية، لا يمكن تفسيره بعدم أهمية ذلك التبادل التجاري، بل يتضح لنا ضخامة حجم التبادل التجاري العالمي أمامها. أما عن صادرات الجمهورية العربية السورية من منتجات الصناعات الغذائية السورية خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ فيمثلها الجدول (٥١)، حيث لم تكن بمعزل عن آثار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية، ولا بالتقلبات الحادة لأسعار النفط العالمية، كما تأثرت بشكل واضح بالأزمة المالية العالمية .

مليار دولار

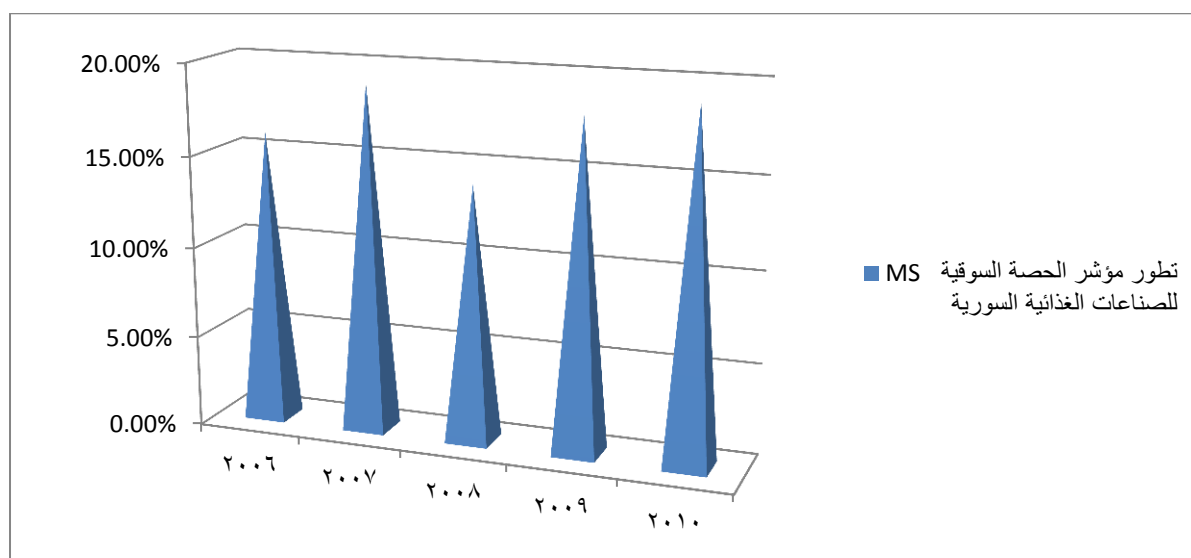
الجدول (٥١) صادرات منتجات الصناعات الغذائية السورية ونسبتها إلى واردات العالم من هذه المنتجات :

الأعوام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
صادرات سورية من منتجات الصناعات الغذائية	٠,٤١٣	٠,٤٨٥	٠,٥١٠	٠,٣٨٨	٠,٤٣٠
واردات العالم من منتجات الصناعات الغذائية	٢٥٦	٢٥٠	٣٦٤	٢١٣	٢٢٢
قيمة المؤشر MS	٠,٠٠١٦	٠,٠٠١٩	٠,٠٠١٤	٠,٠٠١٨	٠,٠٠١٩

المصدر: حُسب المؤشر بناءً على معطيات منظمة التجارة العالمية قاعدة بيانات TRADEMAP وهيئة ترويج الصادرات السورية .

نلاحظ أن الحصة السوقية لمنتجات الصناعات الغذائية السورية عالمياً تكاد لا تظهر أمام حجم واردات العالم من منتجات هذه الصناعة، مما يعني ضعف هذا المؤشر التنافسي لهذه المنتجات، فمن الطبيعي أن ابتعاد قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح انخفاضاً يعني تراجع قيمة هذا المؤشر، معبراً عن ضعف القدرة التنافسية لهذا المنتج بناءً على هذا المؤشر. والمخطط البياني رقم (٣٥) يبين تطور هذا المؤشر خلال أعوام الدراسة :

الشكل البياني (٣٥) تطور مؤشر الحصة السوقية لمنتجات الصناعات الغذائية السورية :



المصدر : بيانات الجدول رقم (٥١) صادرات منتجات الصناعات الغذائية السورية ونسبتها إلى واردات العالم من هذه المنتجات .

من خلال الرسم السابق نجد أن تنافسية الصناعات الغذائية السورية وفق هذا المؤشر كانت تتجه نحو الأفضل في العامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ، ولكن لا يمكن تفسير انخفاضها في العام ٢٠٠٨ بسبب تراجع أدائها التصديري، بل بسبب ارتفاع وتيرة التبادل التجاري بهذه المنتجات عالمياً، ويلاحظ أنها حافظت على مستواها التنافسي في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بعدما استعادت تحسناً ملحوظاً، وذلك بسبب انخفاض وتيرة التبادل التجاري بنسبة أكبر من انخفاض أدائها التصديري ، ويعزى ذلك لآثار الأزمة المالية العالمية غير المباشر .

ثانياً - مؤشر اندماج صادرات الصناعات الغذائية السورية في الأسواق العالمية :

وبناءً على البيانات المتوفرة من المصادر الدولية، فقد تم احتساب قيم ذلك المؤشر للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ . من خلال قاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE ، قسم الإحصاء .

والجدول رقم (٥٢) يوضح قيم ذلك المؤشر خلال تلك الفترة .

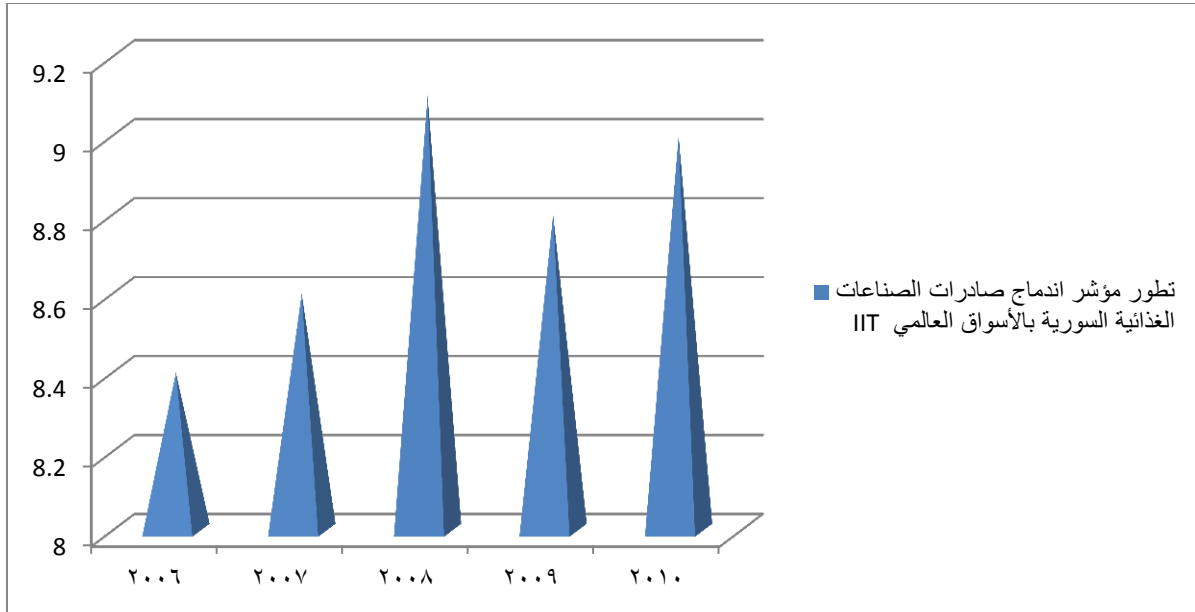
الجدول (٥٢) مؤشر اندماج صادرات الصناعات الغذائية السورية في الأسواق الدولية :

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	العام
٠,٩١	٠,٨٨	٠,٩٣	٠,٨٩	٠,٨٤	مؤشر IIT للصناعات الغذائية السورية

المصدر : قاعدة بيانات الأمم المتحدة Comtrade ، قسم الإحصاء .

من خلال الجدول نجد أن مؤشر اندماج صادرات الصناعات الغذائية السورية في الأسواق الدولية قريب من الواحد الصحيح، وهذا ما يدل على قدرة المنتجات الصناعية السورية على تلبية طيف واسع جداً من الطلب العالمي، أضف إلى ذلك قدرتها على تلبية الطلب العالمي ومشابهة سلعتها للسلع العالمية مما حقق لها اندماجاً كبيراً بتلك الأسواق، ومن منظور آخر يرى بعض المحللين^{٨٥} أن ارتفاع هذا المؤشر يدل في كثير من الأحيان على المستوى التقليدي للصادرات، أو اعتمادها على أنواع محدّدة من شأنها أن تتعقب الحاجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في أي من المجتمعات الإنسانية كالزيت مثلاً أو منتجات صناعات اللحوم، وبالمقابل تبتعد عن السلع التي لا تغطي طلباً واسعاً في الأسواق الدولية، والمخطط البياني التالي يبين تطور مؤشر اندماج سلع الصناعات الغذائية السورية خلال السنوات من ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ .

الشكل (٣٦) تطور مؤشر الاندماج IIT لسلع الصناعات الغذائية السورية :



المصدر : الجدول (٥٢) مؤشر اندماج صادرات الصناعات الغذائية السورية في الأسواق الدولية .

^{٨٥} سليمان ، حيان : محلل اقتصادي وأستاذ في جامعة تشرين .

برغم اقتراب المؤشر من الواحد الصحيح في معظم الأعوام، لكننا نلاحظ أنه تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٩ بشكل واضح، حيث سجّل قيمة أقل مما كان عليه في العام السابق، إلا أنه بدأ يستعيد صعوده بعد إتباع الحكومة سياسات اقتصادية من شأنها أن تعيد سلة الصادرات السورية من سلع الصناعات الغذائية إلى وضع الاستقرار من جديد، لذلك نشهد ارتفاعاً ملحوظاً لقيمة المؤشر في العام ٢٠١٠، برغم تراجعها قليلاً في العام ٢٠٠٩ إلا أنه لم يتراجع إلى مستويات متدنية، بل بدرجات طفيفة جداً، مما يدل على تماسك قيمة هذا المؤشر التنافسي برغم الظروف الاقتصادية الدولية غير المواتية .

ثالثاً- مؤشر توافق صادرات الصناعات الغذائية السورية في الأسواق العالمية :

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة في قياس التنافسية ، حيث يقيس مدى تطابق الصادرات السلعية للدول مع المتطلبات في الأسواق العالمية، وهنا تطبق هذا المؤشر على صادرات الصناعات الغذائية على اعتبارها صناعات سلعية، حيث يعكس هذا المؤشر ما مدى تلبية صادرات الصناعات الغذائية السورية لما تحتاجه السوق الدولية أم أن ذلك التصدير يتم عشوائياً .

وبالعودة إلى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية TRAEMAP لم نجد قيمة هذا المؤشر للعام ٢٠١٠ ولكن تبين أنه تجاوز المتوسط العالمي وفق سلسلة قيمة هذا المؤشر للأعوام السابقة، حيث وجدنا أن الصادرات الصناعية الغذائية السورية تستهدف الأسواق بشكل مدروس وليس بشكل عشوائي، وهذا ما رفع قيمة هذا المؤشر إلى مستوى مقبول، لكنه لم يصل إلى قيم مؤشرات الدول المتقدمة التي تتميز بدقة استهدافها للأسواق الدولية، وبهذا الصدد تناولنا قيمة المؤشر اعتباراً من العام ٢٠٠٥ ولغاية العام ٢٠٠٩ لتكون دراسة المؤشر لخمس سنوات، كباقي المؤشرات، والجدول (٥٣) يعطينا قيم هذا المؤشر بحسب ورودها ضمن برمجية TRAEMAP لقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية .

الجدول (٥٣) مؤشر توافق صادرات الصناعة الغذائية السورية مع الأسواق العالمية :

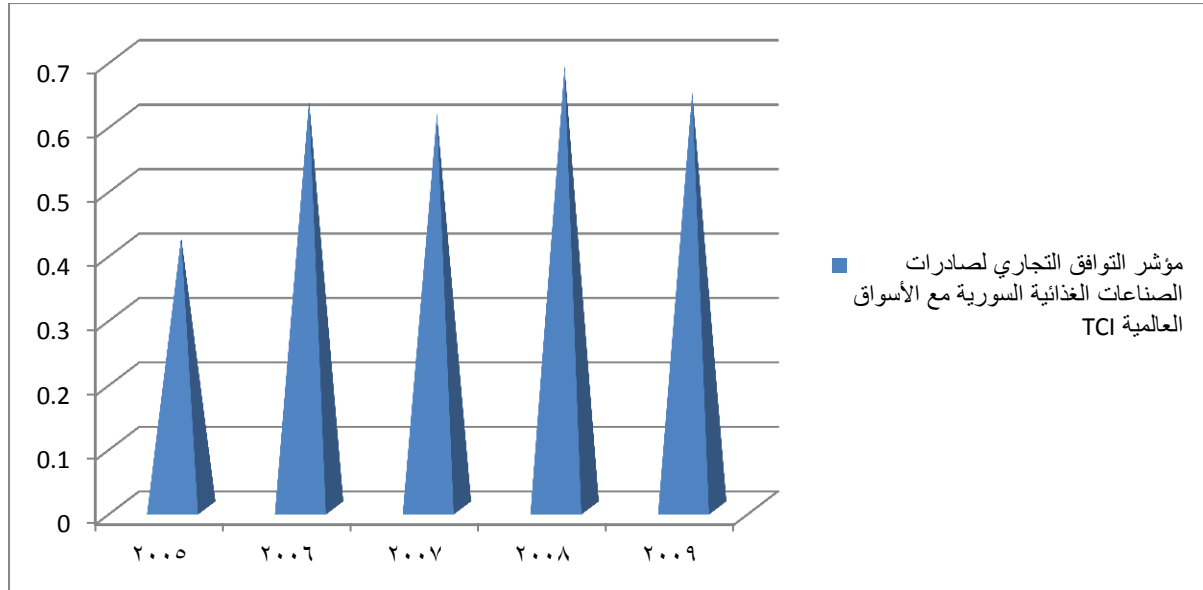
الأعوام	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
قيمة المؤشر TCI	٠,٤٢١	٠,٦٣٣	٠,٦١٢	٠,٦٨٦	٠,٦٤٦

المصدر : TRAEMAP قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية .

وقد لاحظنا من خلال مراقبة قيمة المؤشر ما قبل سلسلة الدراسة أن قيمة المؤشر لم تتجاوز المتوسط العالمي قبل العام ٢٠٠٦، مما يدل على أن الصادرات من هذه المنتجات لم تكن بتلك الدقة في استهداف

أسواقها، وكان يشوبها شيء من العشوائية في عمليات توجيهها، ولكن هذه الظاهرة انحسرت ولو بشكل نسبي خلال الأعوام التالية مما يدل على تحسن وضع الدراسات التسويقية لهذه المنتجات قبل توجيهها لأسواق التصريف الدولية. والمخطط البياني (٣٧) يوضح تطور قيمة هذا المؤشر وفق أعوام الدراسة مبيناً ارتفاعه وانخفاضه بحسب كل عام .

الشكل (٣٧) تطور مؤشر التوافق التجاري TCI لصادرات الصناعات الغذائية السورية في الأسواق الدولية :



المصدر : الجدول (٥٣) مؤشر توافق صادرات الصناعة الغذائية السورية مع الأسواق العالمية .

فعلى اعتبار أن قيمة المؤشر تكون مقبولة إذا تجاوزت النصف، نجد أن قيمة المؤشر خلال الأعوام من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠٠٩ جيدة، حيث تحسنت بشكل واضح عما كانت عليه ما قبل ذلك، برغم انخفاض قيمة المؤشر في العام ٢٠٠٩ عما كانت عليه في العام السابق، وقد يكون هذا الانخفاض لعوامل دولية تتعلق بأسواق التصريف، وما شهدته الأسواق العالمية من ركود وضعف في أدائها متأثرة بتداعيات الأزمة المالية التي شهدتها العالم، وهذا يدل على تحسن هذا المؤشر خلال الأعوام الأخيرة .

رابعاً – مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في صادرات الصناعات الغذائية السورية :

يقيس هذا المؤشر عدد السلع المنتجة ضمن هذا النشاط "الصناعة الغذائية" التي تتميز بميزة نسبية على مستوى التجارة الخارجية لكافة منتجات هذا النشاط، وفي هذا الصدد يؤخذ على الدول التي لديها تركيز بصادراتها من السلع الصناعية الغذائية، والتي تعتمد على سلع محددة تتدنى لديها السلع ذات الميزة النسبية، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية واضحة بين المؤشرين (التركيز والميزة النسبية) وهنا نجد من خلال بيانات منظمة التجارة العالمية أن سورية لا تتمتع سوى بعدد محدود من منتجات الصناعات

الغذائية ذات الميزة النسبية الظاهرة، برغم المجموعة المتنوعة التي تحتويها سلة الصادرات الصناعات الغذائية، إلا أنّ السلع الصناعية الغذائية التي تمتلك الميزة النسبية هي السلع كثيفة العمالة والمرتبطة بالزراعات البعلية، ويعود سبب ذلك إلى اعتماد تلك الصناعات على المدخلات منخفضة التكلفة كالزيتون البعل مثلاً في صناعة زيت الزيتون، ولا تفوت الإشارة إلى أن الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة في مدخلات الصناعات الغذائية يجعلها ذات ميزة نسبية تجاه غيرها من السلع الأخرى. والجدول رقم (٥٤) يبين قيمة هذا المؤشر خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ وفق قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمي

. TRAEMAP

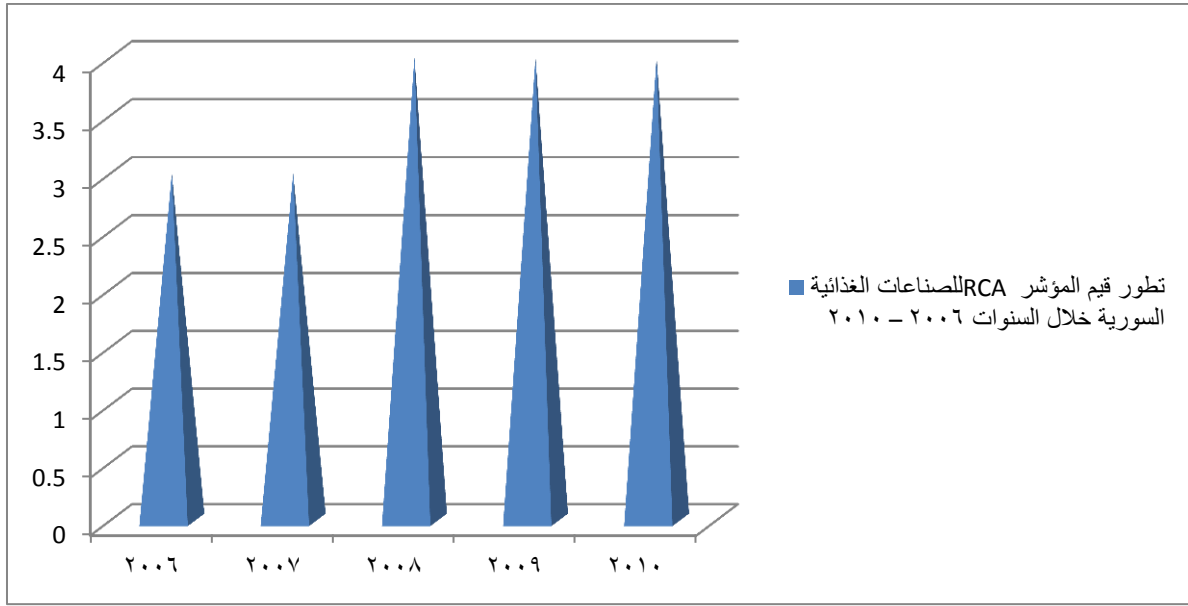
الجدول (٥٤) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA لمنتجات الصناعات الغذائية السورية :

الأعوام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مؤشر RCA	٣	٣	٤	٤	٤

المصدر : قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية TRAEMAP .

وللإشارة فإن هناك فارق كبير بين الميزة النسبية الظاهرة لسلع الصناعات الغذائية، وبين الميزة النسبية الظاهرة للسلع الغذائية، كما هي مصنفة وفق Harmonize System 2002 ، فإن مؤشر RCA للسلع الغذائية وفق هذا التصنيف بلغ في العام ٢٠١٠ القيمة : ٨ متضمنةً كل السلع الغذائية (الزراعية والمصنعة)، إلا أن دراستنا تقتصر فقط على السلع الغذائية المصنعة، حيث تصدرت تلك السلع منتجات زيت الزيتون، والتي تندرج تحت البند رقم ١٥ وفق التصنيف المذكور أعلاه وهو "الدهون الحيوانية النباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل والشمع الحيواني والنباتي" ومعلبات ومجففات المواسم الزراعية والتي تندرج تحت البند رقم ٢٠ وفق نفس التصنيف وهو "مستحضرات الخضار والفواكه والأجزاء الأخرى من النباتات"، ومحمصات النقل والمكسرات وتندرج تحت البند رقم ٨ إضافةً إلى المشروبات والمركّبات من العصائر والتي تندرج تحت البند رقم ٢٢ لنفس التصنيف السابق والشكل رقم (٣٨) يوضح تطور قيم هذا المؤشر .

الشكل (٣٨) تطور قيم المؤشر RCA للصناعات الغذائية السورية خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠:



المصدر : الجدول (٥٤) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA لمنتجات الصناعات الغذائية السورية .

نلاحظ أن عدد السلع في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لم تتجاوز ثلاثة سلع، ازدادت سلعة واحدة هي المشروبات الغازية والعصائر المركزة في العام ٢٠٠٨، وذلك بعد التركيز على تخفيض تكلفة مدخلات هذه الصناعة، حيث صُنفت بأنها تمتلك ميزة نسبية ظاهرة اعتباراً من العام ٢٠٠٨، وهذا من شأنه أن يحسّن قيمة هذا المؤشر اعتباراً من العام ٢٠٠٨ عن الأعوام السابقة، وهناك عوامل كثيرة تؤثر بقيمة هذا المؤشر منها عوامل داخلية، ومنها عوامل تتعلق بمنتجات الدول الأخرى إضافة إلى حجم المنتجات من هذه السلع في الأسواق الدولية .

حيث تتمثل **العوامل الداخلية** بقدرة القطاع الزراعي على استمرارية تأمين مدخلات هذه الصناعة بأسعار منخفضة، وإمكانية توفير اليد العاملة الرخيصة للوصول بالنهاية إلى إنتاج سلع تمتلك الجودة المنافسة ويسعر منافس، وبشكل مستمر .

أما **العوامل الخارجية** فتتمثل بسياسات المنافسة التي تتبعها الدول المنافسة، وآلية إنتاجها، إضافة إلى الشروط والمواصفات والمقاييس التي تشترطها الأسواق الدولية في تلك المنتجات .

خامساً - مؤشر تركّز صادرات الصناعات الغذائية السورية :

يشير مؤشر تركّز صادرات منتجات الصناعات الغذائية، إلى أن الدول التي تعتمد في صادراتها من السلع الغذائية المصنّعة على عدد محدود من هذه السلع، يكون لديها تركّز في قيمة المؤشر، أي أن قيمة المؤشر تكون أعلى ، مما يدل على شدة الاعتماد على هذه السلع في تحقيق نسبة عالية من الصادرات .

وعند حساب قيمة المؤشر ECR لصادرات الصناعات الغذائية السورية فمن الطبيعي أن يكون أعلى من المتوسط العالمي، لأن قيمة المؤشر RCA لهذه الصادرات لم تتجاوز القيمة ٤ علماً أن مجموع السلع المصنفة ضمن Harmonize System 2002 هي ١٤ بند فقط . والجدول رقم (٥٥) يبين قيم مؤشر تركيز صادرات الصناعات الغذائية السورية .

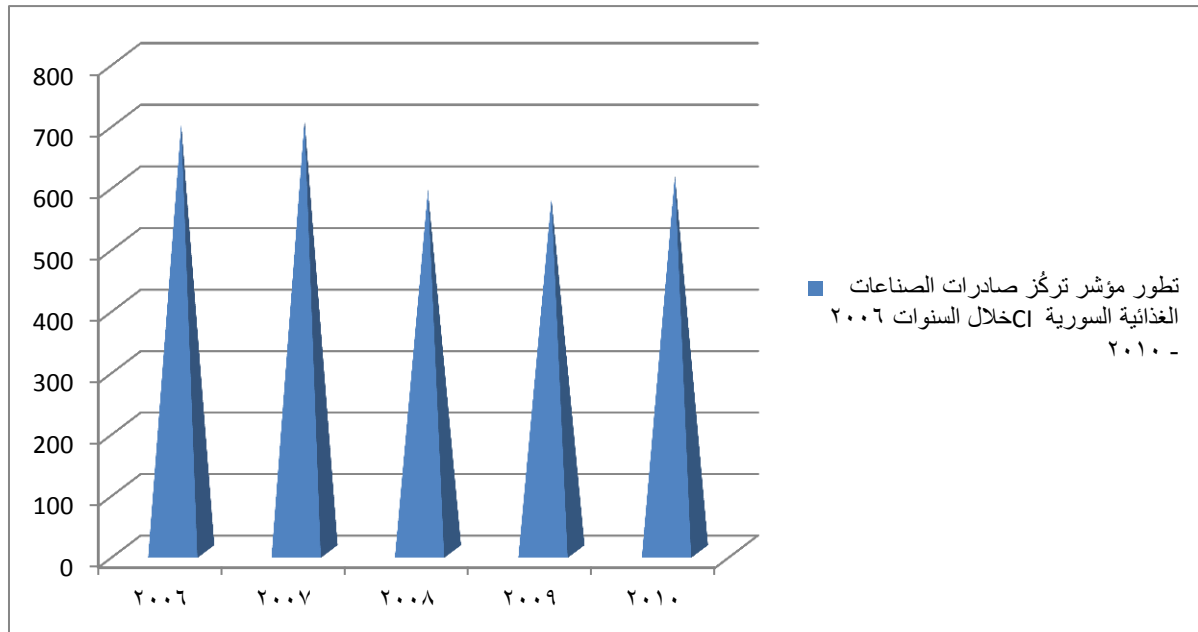
الجدول (٥٥) قيم مؤشر التركيز للصادرات للصناعات الغذائية السورية :

الأعوام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مؤشر ECR	٠,٦٩٦	٠,٧٠٣	٠,٥٨٨	٠,٥٧٥	٠,٦١٢

المصدر : موقع منظمة التجارة العالمية ، الانكثاد WWW.TRADEMAP.COM .

نلاحظ من الجدول السابق أن هذا المؤشر انخفض بشكل واضح في العام ٢٠٠٨ عمّا كان عليه في الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ مما يدل على ارتباطه بمؤشر RCA ، بالرغم من تذبذب قيمته خلال الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ ، إلا أنه حافظ على مستوى متقارب من حيث تركيز السلع، والشكل البياني رقم (٣٩) يبيّن تطوّر قيمة هذا المؤشر خلال أعوام الدراسة .

الشكل البياني (٣٩) تطور مؤشر التركيز لصادرات الصناعات الغذائية السورية :



المصدر : الجدول (٥٥) قيم مؤشر تركيز الصادرات للصناعات الغذائية السورية CI .

أما عن مؤشر قياس الوضعية التنافسية لتقييم الأداء التنافسي بأسلوب الانحراف المعياري، فيلزم لذلك إجراء دراسة مقارنة للمؤشرات السابقة مع مجموعة من دول المقارنة، ليتبين لدينا موقع سورية ضمن

هذه المجموعة، حيث يتم تعزيز تلك الدراسة باختيار دول متقدمة مثل اسبانيا أو فرنسا أو السويد أو هولندا، وكذلك دول ذات اقتصاد مشابه كمصر أو تونس أو الجزائر، ودول تعتمد اقتصاداتها على الموارد النفطية كالسعودية أو قطر أو الكويت، إضافةً لدول ناشئة كماليزيا أو سنغافورة أو كوريا وتركيا التي تمتلك ميزة التبادل الحر مع سورية، بموجب اتفاقية التجارة الحرة الموقعة في العام ٢٠٠٩ وبناء على ذلك يتم ترتيب الدول ترتيباً تصاعدياً ابتداءً من الدولة الأدنى إلى الدولة الأفضل ضمن المجموعة بناءً على قيمة المؤشرات الفرعية، وهذا ما سنتناوله في المطلب اللاحق .

المطلب الرابع

الوضعية التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية مع دول المقارنة

دراسة الوضعية التنافسية لصادرات منتجات الصناعات الغذائية السورية، على المستوى الدولي لابد من مقارنتها مع دول أخرى، من أجل تحديد الموقع التنافسي لهذه الصادرات بشكل دقيق، ولهذا الغرض تم اختيار كل من تونس والكويت كدولتين عربيتين متباينتين في الهيكل الاقتصادي وكل من هولندا، وماليزيا كدول متقدمة وناشئة اقتصادياً .

ولإجراء هذه الدراسة تمّت مقارنة بيانات المؤشرات التي تمّت دراستها في المطلب السابق للدول المذكورة أعلاه ، بالمؤشرات المتعلقة بسورية، ولوحظت الفروقات والاختلافات بين كل تلك المؤشرات، وبناءً عليه تم تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة في هذا الوضع التنافسي، ومن ثم تحديد الفرص والبدائل للوصول إلى وضع تنافسي^{٨٦} أفضل، من خلال تعزيز نقاط القوة، وتقادي نقاط الضعف ما أمكن .

أولاً – دراسة الوضعية التنافسية وفق المؤشر MS :

وجدنا أن نسبة واردات العالم من منتجات الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة لم تتجاوز ٢,٢٢ % من واردات العالم الإجمالية، حيث كانت من حصة العام ٢٠٠٨، ولدى حساب مؤشر MS لسورية ودول المقارنة لمنتجات هذه الصناعات تبين من الجدول رقم (٥٦) اختلاف وتباين قيمة هذا المؤشر بين الدول العربية ودول المقارنة .

الجدول (٥٦) قيم مؤشر MS لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

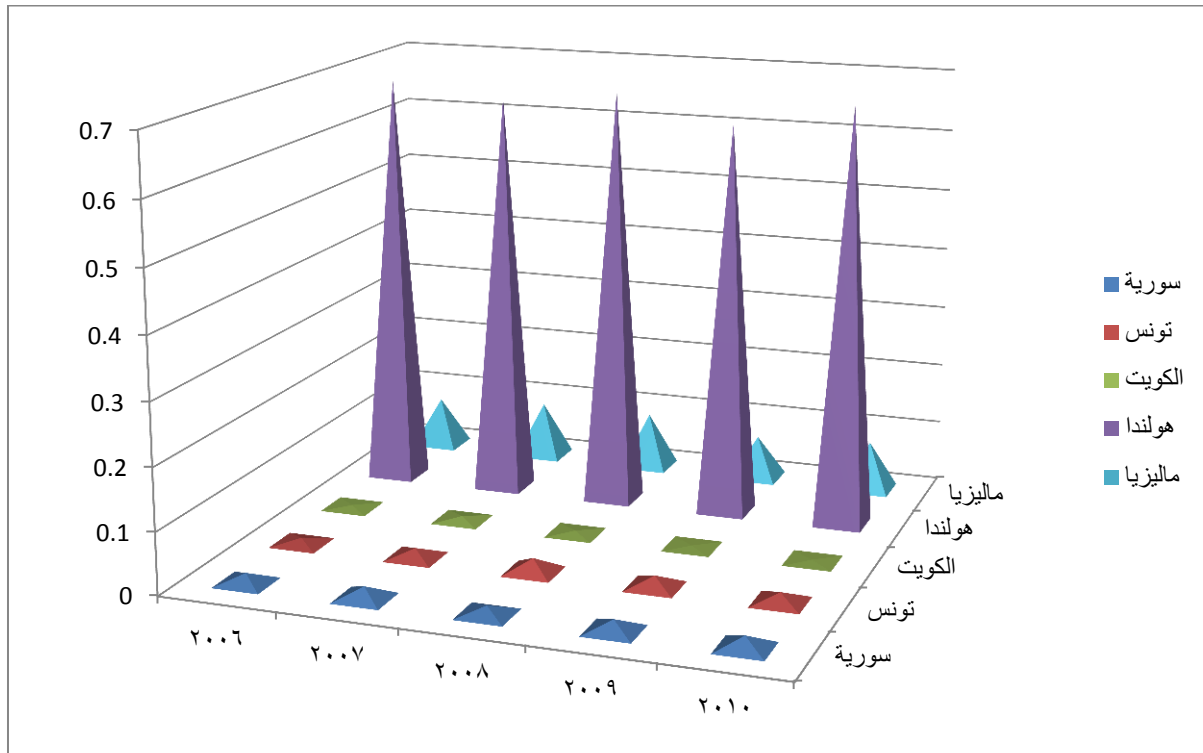
الأعوام	2010	2009	2008	2007	2006
الدول					
سورية	0.0019	0.0018	0.0014	0.0019	0.0016
تونس	0.0016	0.0019	0.0022	0.0015	0.0009
الكويت	0.0002	0.0002	0.0004	0.0006	0.0003
هولندا	0.0686	0.0642	0.0686	0.0669	0.0682
ماليزيا	0.0081	0.0078	0.0094	0.0092	0.0084

المصدر : قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية Trade map .

^{٨٦} تحليل swat للوضع التنافسي للصناعات الغذائية السورية .

نلاحظ من خلال الجدول السابق التشابه الكبير بين مؤشري MS لكل من سورية وتونس حيث يتشابه الهيكل الاقتصادي بين البلدين، ولكن الفارق الكبير بينهما وبين دولة الكويت ذات المؤشر الضعيف مما يدل على عدم مساهمة الاقتصاد الكويتي بتصدير منتجات الصناعات الغذائية، حيث يغلب على هيكله الاقتصادي تصدير النفط الخام وملحقاته، أما ماليزيا فهي تتفوق بقيمة هذا المؤشر على كل من سورية وتونس بما يعادل أربعة أضعاف، ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة أهمها حجم الإنتاج الماليزي والذي يعود إلى حجم البلد من حيث عدد السكان والموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه البلد، علاوة على وصولها إلى مستويات تتفوق بها على كل من سورية وتونس من الناحية التقنية والتكنولوجية في التصنيع الغذائي إضافةً لمستويات الجودة التي تتمتع بها منتجاتها، وأخيراً فإن مملكة هولندا تتميز بشكل فائق في الصناعات الغذائية، وخاصة مصنوعات مشتقات الحليب، حيث يبيّن الجدول أن هولندا تساهم بما نسبته ٦% من حجم الواردات الكلية للعالم من منتجات الصناعات الغذائية، بينما مساهمة سورية فنقتصر وفي أعلى مستوياتها على ٠,٠١٩% فقط، وفي المحصلة نجد أن سورية لها الرتبة الثالثة بعد هولندا وماليزيا في هذا المؤشر التنافسي، والشكل البياني التالي يوضّح التباين في قيم هذا المؤشر بين سورية ودول المقارنة :

الشكل البياني (٤٠) تطور مؤشر MS لكل من سورية ودول المقارنة للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :



المصدر : الجدول (٥٦) قيم مؤشر MS لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ .

ثانياً - دراسة الوضعية التنافسية وفق المؤشر IIT :

يشير مؤشر IIT إلى تبادل المنتجات المماثلة والتابعة لنفس الصناعة في التجارة الدولية، ويعكس مدلوله قدرة الصادرات على الاندماج بالأسواق المستهدفة، وقد تبين من المطلب السابق أن مؤشر IIT لصادرات الصناعات الغذائية السورية، قد تميّز بقيم عالية في معظم الأعوام المدروسة، إلا أن ذلك لم ينطبق على كل دول المقارنة كما يشير الجدول رقم (٥٧) الذي يبيّن قيمة مؤشر IIT لكل من سورية ودول المقارنة .

الجدول (٥٧) قيم مؤشر IIT لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

الأعوام	الدول	2010	2009	2008	2007	2006
سورية		0.88	0.91	0.93	0.89	0.84
تونس		0.69	0.73	0.68	0.77	0.72
الكويت		0.17	0.17	0.13	0.11	0.11
هولندا		0.96	0.95	0.96	0.94	0.94
ماليزيا		0.85	0.81	0.87	0.82	0.88

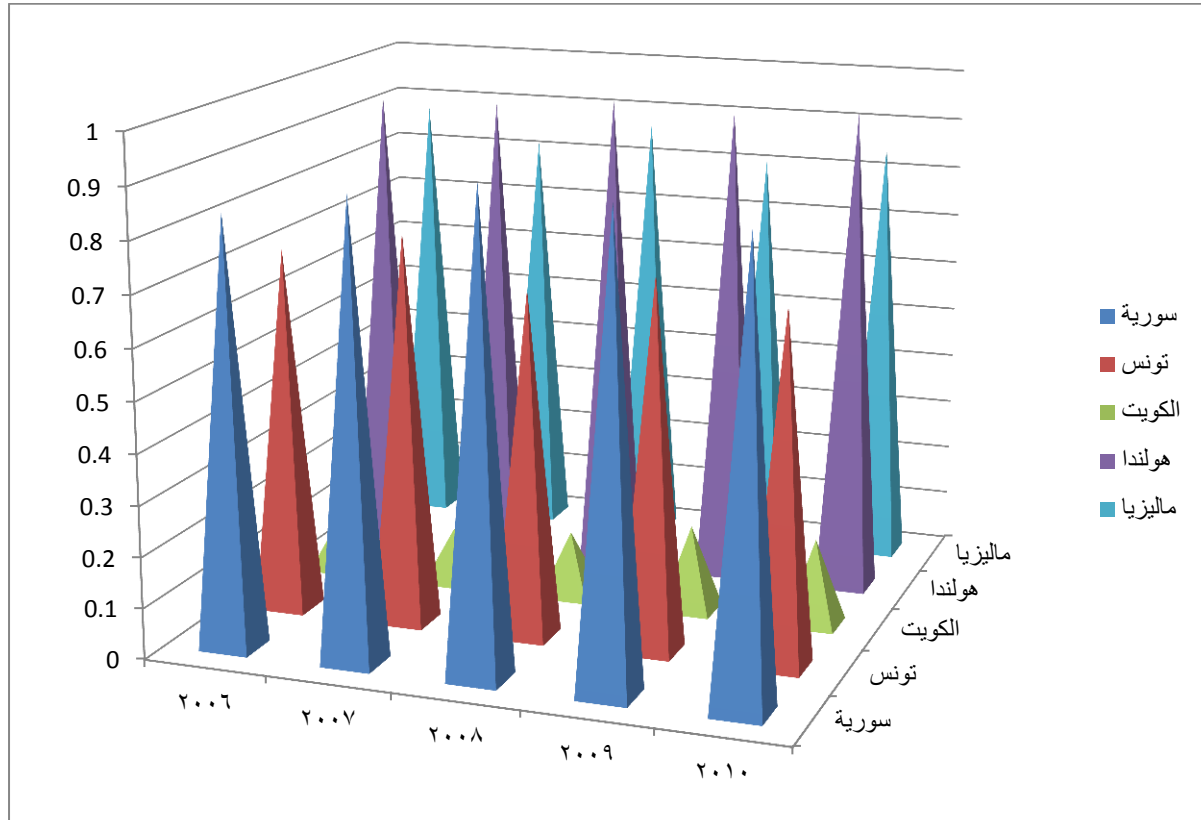
المصدر : قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية Trade map .

من خلال الجدول أعلاه نجد أن لسورية قيم مرتفعة في المؤشر IIT ، مما يدل على مستوى عالٍ من التبادل التجاري فيما يخص صادرات منتجات الصناعات الغذائية، ويعود ذلك إلى حسن انسجام تلك المنتجات مع الأسواق الدولية، أما الكويت فيلاحظ أن معظم منتجاتها من هذه الصناعات تعتمد شركات تصنيع البسكويت والمسليات وصناعة اللحوم ومشتقات القمح، وعلى مستويات بسيطة ولا تعتمد على صادرات تلك الصناعات بشكل رئيسي، لذلك نلاحظ وجود تفاوت كبير في حجم ونوعية التبادل التجاري لهذه الصناعات، علاوة على أن المجتمع الخليجي هو مجتمع يتميز بالترف الاستهلاكي والبذخ لذلك فليس للمنتجات الكويتية قدرة على منافسة السلع الأجنبية التي تغرق أسواق الخليج، ولا تستطيع الدول الخليجية تحقيق نسبة عالية من التبادل التجاري مع تلك الدول التي تستورد من تلك منتجات لتحقيق نوع من التوازن بقيمة هذا المؤشر .

بالمقابل نجد مؤشر IIT المتعلق بصناعات تونس الغذائية ينخفض عما هو لدى سورية، ففي أفضل حالاته لم يتجاوز أدنى مستوى لقيمة المؤشر السوري، نستنتج من ذلك تفوق السلع الصناعية الغذائية السورية في قدرة النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتحقيق تبادل تجاري بنفس الأنواع من السلع الغذائية على مثيلاتها التونسية، كما يدل ذلك على استيعاب الأسواق السورية لمنتجات الدول الأخرى، والذهاب إلى نوع من التوازن في هذا التبادل التجاري، بكفاءة أعلى من المنتجات التونسية .

وأخيراً نجد أن مؤشر IIT للصناعات الغذائية الهولندية مرتفع لدرجة قريبة جداً من الواحد الصحيح، مما يدل على اندماج شديد لمنتجات الصناعات الغذائية الهولندية مع الأسواق الدولية، وقدرة الأسواق الهولندية على استيعاب منتجات الصناعات الغذائية للدول الأخرى، برغم تفوق المنتجات الهولندية عالمياً، من ناحيتي الجودة والسعر، إذ أنّ هذه المنتجات قادرة على التوافق مع متطلبات الأسواق، مهما اختلفت تركيبتها وهيكلها، ما يدل على مستوى عالٍ من التنافسية في هذا المجال أمام دول المقارنة الأخرى، وفي المحصلة نجد أنّ سورية لها الرتبة الثانية بعد هولندا في هذا المؤشر التنافسي، ويمكننا من خلال الشكل (٤١) توضيح تطوّر قيم المؤشر IIT لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ والتباينات بين قيمه لكل دولة خلال تلك السنوات .

الشكل (٤١) تطوّر قيم مؤشر IIT لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ :



المصدر : الجدول (٥٧) قيم مؤشر MS لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

ثالثاً - دراسة الوضعية التنافسية وفق المؤشر TCI :

يشير مؤشر TCI المتعلق بالسلع الغذائية المصنعة، كما أسلفنا إلى مدى التطابق بين ما تحتاجه الأسواق المستهدفة، وبين ما تلبيه المنتجات الصناعية الغذائية لهذه الأسواق، فقد حققت منتجات الصناعات

الغذائية السورية أعلى قيمة لهذا المؤشر في العام ٢٠٠٨ ، حيث بلغت قيمته في ذلك العام ٠,٦٨٦ ، وبرغم انخفاض قيمة هذا المؤشر في العام ٢٠٠٩ ، إلا أن تلك القيمة بقيت محافظة على ذلك المستوى خلال سنوات الدراسة الخمس، وعندما نقارن قيمة هذا المؤشر لدى سورية وقيمتها لدى دول المقارنة، نجد أن منتجات الصناعات الغذائية تحقق قيمة لهذا المؤشر أعلى مما تحققه الكويت ولكن دون ما تحققه دول المقارنة الأخرى بما فيها تونس، والجدول رقم (٥٨) يبيّن قيم ذلك المؤشر لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

الجدول (٥٨) قيم مؤشر TCI لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

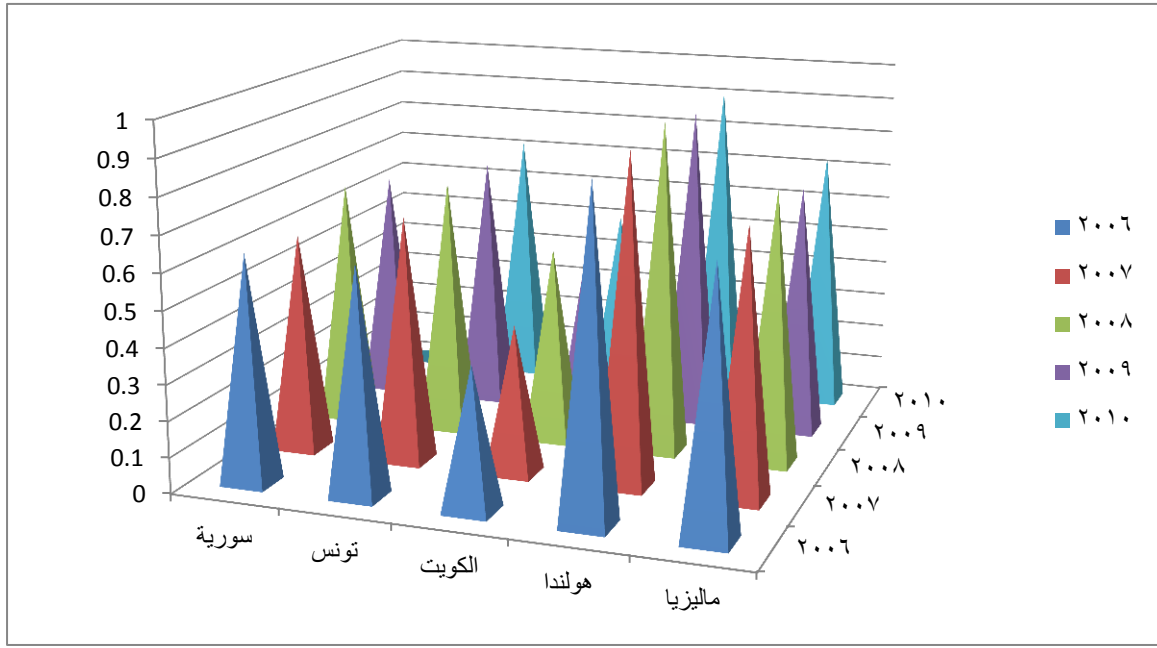
الأعوام	2010	2009	2008	2007	2006
الدول					
سورية	غير متوفر	0.646	0.686	0.612	0.633
تونس	0.722	0.712	0.717	0.687	0.634
الكويت	0.51	0.512	0.551	0.413	0.395
هولندا	0.914	0.903	0.932	0.912	0.898
ماليزيا	0.737	0.707	0.767	0.742	0.722

المصدر : قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية Trade map .

نلاحظ التطور المطرد على قيم مؤشر TCI لدى معظم دول المقارنة ولا يخفى التراجع الواضح لقيم هذا المؤشر بين العامين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، لأسباب تتعلق بظروف الاقتصاد العالمي، وهذا ينعكس على أداء التجارة الخارجية لدى معظم الدول، حيث تختلف الأنماط الاستهلاكية في معظم الأسواق الدولية المتأثرة بتلك الظروف، ما ينعكس على نوعية وحجم التجارة الدولية، وهذا بدوره يولّد حالة من عدم استقرار منتجات الصناعات الغذائية مع أسواقها المعتادة، وهوما يؤثر على التوافق المتحقق بين صادرات السلع وأسواقها، وبالتالي ينعكس على قيم المؤشر TCI الدولي .

والشكل البياني رقم (٤٢) يوضح تطوّر قيم المؤشر TCI لسورية (حيث لم نتمكن من الحصول على قيمة المؤشر بدقة للعام ٢٠١٠ بحسب مكتب الارتباط التابع لمنظمة التجارة العالمي ببجين - جمهورية الصين الشعبية) ودول المقارنة للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

الشكل (٤٢) تطور قيم مؤشر TCI لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ :



المصدر : الجدول (٥٨) قيم مؤشر TCI لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

حيث نجد تذبذب القيمة فيما يتعلق بالمنتجات السورية خلال أعوام الدراسة من ٠,٦٣٣ خلال العام ٢٠٠٦ إلى ٠,٦١٢ لعام ٢٠٠٧ ، ثم يرتفع في العام ٢٠٠٨ ليبلغ قيمة ٠,٦٨٦ ، ويعاود الهبوط مرة ثانية في العام ٢٠٠٩ ، بينما نجد التطور المطرد لدى كافة دول المقارنة وخاصة هولندا التي ترتفع فيها قيمة المؤشر لتقترب من الواحد الصحيح، مما يعكس قدرة منتجات الصناعات الغذائية الهولندية على تحقيق توافق ممتاز لصادراتها مع متطلبات الأسواق الدولية، ويعكس ذلك تنافسية عالية بهذا المؤشر مقارنة مع دول المقارنة الأخرى، وفي المحصلة نجد أن سورية لها الرتبة الرابعة قبل الكويت في هذا المؤشر التنافسي مما يعني ضعف المؤشر التنافسي مقارنةً بالاقتصادات المشابهة .

رابعاً - دراسة الوضعية التنافسية وفق المؤشر RCA :

فيما سبق تبين أن مؤشر RCA يقيس عدد السلع التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة على مستوى التجارة الخارجية للدولة، وفي هذا الصدد تبين أنه يؤخذ على الدول التي لديها تركُّز بصادراتها من السلع الصناعية الغذائية، والتي تعتمد على سلع محددة، أنه يتدنى لديها عدد السلع ذات الميزة النسبية الظاهرة مما يشير إلى وجود علاقة عكسية واضحة بين كل من المؤشرين (التركُّز والميزة النسبية)، وقد وجدنا من خلال بيانات منظمة التجارة العالمية أن سورية لا تتمتع سوى بعدد محدود من منتجات الصناعات

الغذائية ذات الميزة النسبية الظاهرة، برغم المجموعة المتنوعة التي تحتويها سلة صادرات الصناعات الغذائية، إلا أن سلع الصناعات الغذائية التي تمتلك الميزة النسبية هي السلع كثيفة العمالة والمرتبطة بالزراعات البعلية، وقد تتشابه تلك السلع مع بعض دول المقارنة كتونس مثلاً حيث تمتلك أيضاً ميزة نسبية ظاهرة بمنتجات زيت الزيتون، أما الكويت فلا تمتلك أي سلعة من منتجات الصناعات الغذائية ميزة نسبية ظاهرة، وذلك بسبب ضعف الإنتاج الزراعي لديها "كون بيئتها صحراوية غير ملائمة للزراعة"، ولا تعتمد على فائض عمالة توجهه نحو صناعات كثيفة العمالة ولا تقنيات تكنولوجية يمكن لها أن توظفها في هذا المجال .

والجدول رقم (٥٩) يوضح لنا قيم المؤشر RCA لكل من سورية ودول المقارنة .

الجدول رقم (٥٩) قيم مؤشر RCA لسورية و دول المقارنة خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

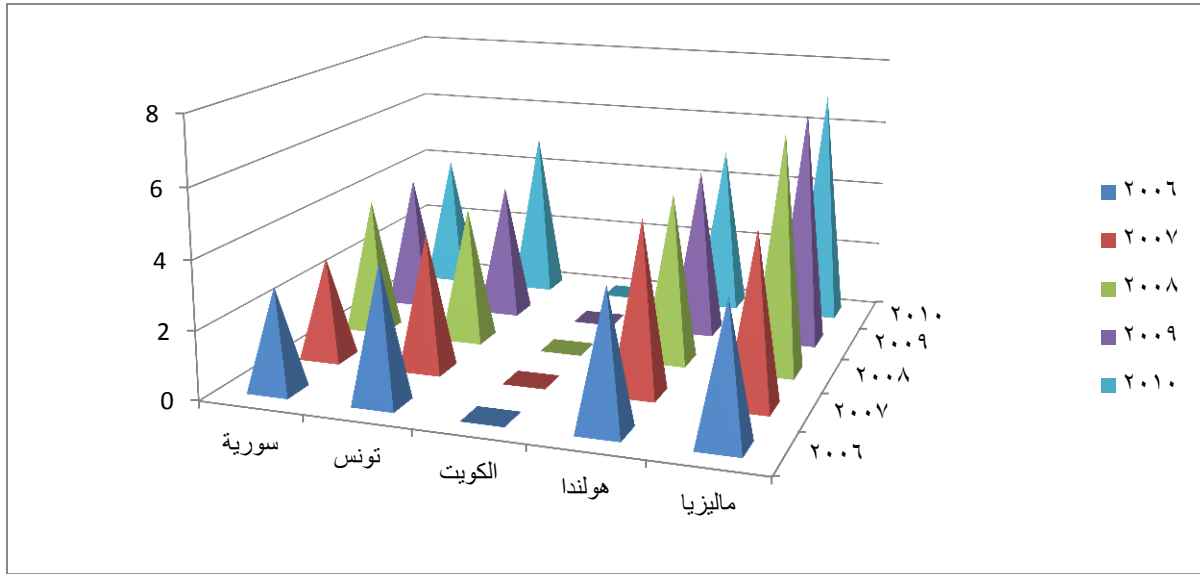
الأعوام	الدول	2010	2009	2008	2007	2006
سورية		4	4	4	3	3
تونس		5	4	4	4	4
الكويت		0	0	0	0	0
هولندا		5	5	5	5	4
ماليزيا		7	7	7	5	4

المصدر : قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية Trade map .

نجد من خلال الجدول السابق أن الارتقاء بقيمة مؤشر RCA فيما يتعلق بالصناعات الغذائية لدولة ما يلزم عدة سنوات ويكون تقدّمه بطيء جداً، ويعود ذلك لصعوبة تحقيق متطلبات الميزة النسبية الظاهرة للسلعة ناهيك عن أن مثل هذه الميزة تتعلق بالموارد الطبيعية للبلد، أكثر من كونها مكتسبة وهنا نجد أن ماليزيا تقدمت بشكل أسرع من دول المقارنة في مؤشر RCA إذ أنها حاولت الخروج من تركّز صادراتها، وكسب حصص إضافية في الأسواق القريبة جغرافياً إليها .

والشكل رقم (٤٣) يوضّح تطور قيم مؤشر RCA لسورية ودول المقارنة .

الشكل (٤٣) تطور قيم مؤشر RCA لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ :



المصدر : الجدول (٥٩) قيم مؤشر RCA لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ .

نلاحظ تقدّم هولندا بسبعة واحدة فقط من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠٠٧ فقط، وهذا ما يدل على توجه هذه البلد إلى تركّز صادراتها، وحقيقةً فإن الموارد الطبيعية لهذه البلد المتمثلة بالثروة الحيوانية وخاصة الثروة البقرية، يجعلها تركز صادراتها في صناعة مشتقات الحليب، وصناعة اللحوم أكثر من أي نشاط آخر، لأنها تستطيع توظيف هذه الميزة بتحقيق قيمة مضافة أعلى بكثير من غيرها من السلع، علاوة على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة بهذه الصناعات، وبالتالي تحقق قدرة تنافسية أعلى في الأسواق الدولية بهذه المنتجات دون غيرها، وفي المحصلة نجد أن سورية لها الرتبة الرابعة قبل الكويت في هذا المؤشر التنافسي ضمن دول المقارنة .

خامساً - دراسة الوضعية التنافسية وفق المؤشر ECR :

تبيّن أنّ مؤشر تركّز صادرات منتجات الصناعات الغذائية، يشير إلى أنّ الدول التي تعتمد في صادراتها من السلع الغذائية المصنعة على عدد محدود منها، يكون لديها تركّز في قيمة المؤشر، أي أنّ قيمة المؤشر تكون أعلى، مما يدل على شدة الاعتماد على هذه السلع في تحقيق نسبة صادرات عالية، وأنّ مؤشر تركّز الصادرات الصناعية الغذائية على علاقة عكسية مع مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، حيث وجدنا أنّ تعدد السلع المعتمد عليها في تحقيق نسبة صادرات معينة يجعل من مؤشر الميزة النسبية RCA ذو قيمة أعلى، ومؤشر تركّز الصادرات ذو قيمة أقل وبالعكس عندما نكون أمام عدد محدود من السلع المعتمد عليها في تحقيق نفس النسبة من الصادرات يجعل قيم مؤشر الميزة النسبية RCA أقل فيما يرتفع

مؤشر تركُّز الصادرات ECR. وعند حساب قيمة المؤشر ECR لصادرات الصناعات الغذائية لسورية ودول المقارنة، فمن الطبيعي أن يكون أعلى من المتوسط العالمي، لأن قيمة المؤشر RCA لهذه الصادرات لم يتجاوز نصف العدد لمجموع السلع المصنفة ضمن Harmonize System 2002 والبالغ عددها ١٤ بند فقط. والجدول رقم (٦٠) يبيِّن قيم مؤشر تركُّز صادرات الصناعات الغذائية لسورية ودول المقارنة :

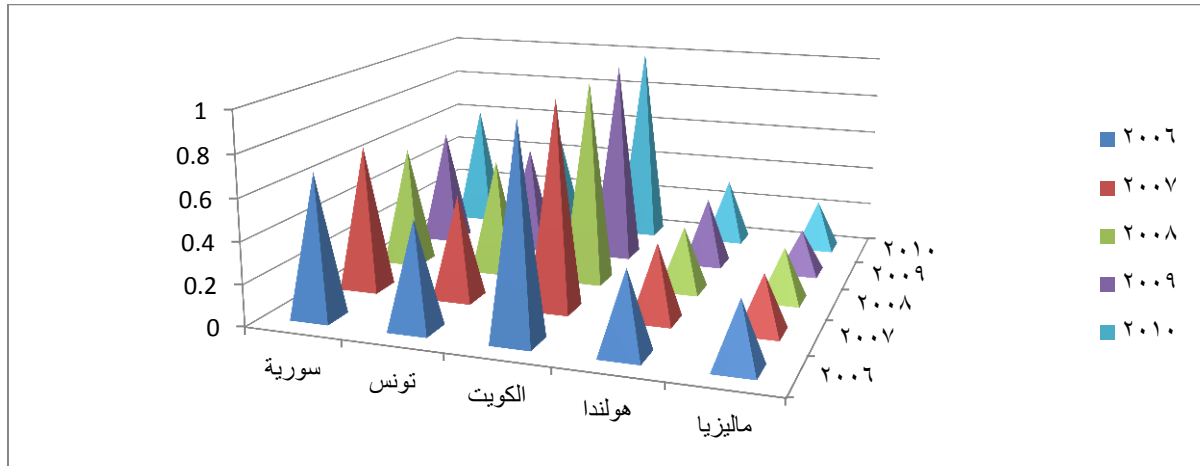
الجدول رقم (٦٠) قيم مؤشر ECR لسورية و دول المقارنة خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

الأعوام	2010	2009	2008	2007	2006
الدول					
سورية	0.612	0.575	0.588	0.703	0.686
تونس	0.496	0.522	0.564	0.504	0.512
الكويت	1	1	1	1	1
هولندا	0.318	0.333	0.312	0.366	0.391
ماليزيا	0.244	0.214	0.258	0.276	0.313

المصدر : قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية Trade map .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة المؤشر ECR لدولة الكويت لا يعني مطلقاً أنه يعبر عن شدة التركز في صادرات الصناعات الغذائية لها، بل يعني أنه ليس هناك من سلع صناعية غذائية تعتمد عليها الدولة في صادراتها، ربما يكون هناك بعض الصادرات ولكنها تعتبر من هامش الصادرات، وهنا المؤشر ينتهي من الناحية الإحصائية والرياضية إلى الواحد الصحيح. كما في الشكل البياني التالي .

الشكل (٤٤) تطور قيم مؤشر ECR لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ :



المصدر : الجدول (٦٠) قيم مؤشر ECR لسورية ودول المقارنة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

نلاحظ من الشكل السابق أن قيمة المؤشر لدى تونس ينخفض عن قيمته لدى سورية في كل الأعوام ولكن يتسع الفرق بين القيمتين في العام ٢٠١٠ ، ويصبح أكثر وضوحاً، مما يدل على تركُّز صادرات

الصناعات الغذائية السورية أكثر من مثيلاتها التونسية، أما عن قيمة المؤشر لدى ماليزيا وهولندا، فنرى أنه أعلى قيمةً لدى هولندا بسبب شدة تركّزه، مما هو عليه في ماليزيا، ما يدل على اعتماد هولندا على عدد محدود من السلع الصناعية الغذائية في تعظيم قيمة صادراتها، وإن عدد هذه السلع في ماليزيا أكثر مما هو في هولندا، وفي المحصلة نجد أن سورية لها الرتبة الثانية بعد الكويت في هذا المؤشر .

سادساً - دراسة الوضعية التنافسية العامة وفق منهجية الانحراف المعياري :

عند احتساب منهجية الانحراف المعياري في قياس الوضعية التنافسية العامة لسورية ودول المقارنة لجميع المؤشرات الفرعية لتنافسية الصناعات الغذائية (الاندماج، التوافق، الميزة النسبية، حصة الصادرات والتركّز) على سورية ودول المقارنة، تبيّن أن قيمة مؤشرات سورية في الترتيب العام قد احتلت المركز الرابع، بعد أن حصلت هولندا على المركز الأول، وماليزيا على المركز الثاني وتونس على المركز الثالث والكويت على المركز الأخير، والجدول رقم (٦١) يوضّح الترتيب التنافسي بالصناعات الغذائية بين سورية ودول المقارنة، وذلك للأعوام من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠ .

الجدول (٦١) ترتيب الوضعية التنافسية للصناعات الغذائية السورية ضمن مجموعة دول المقارنة للأعوام من ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

الترتيب العام	الانحراف المعياري										الدول
	المؤشر ECR		المؤشر MS		المؤشر RCA		المؤشر TCI		المؤشر IIT		
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
4	4	1.62	4	0.05	3	0.7	4	0.55	4	0.63	سورية
3	2	2.07	3	0.13	2	0.77	2	0.87	3	0.72	تونس
5	5	-0.25	5	0.03	5	-1.11	5	-0.09	5	-0.59	الكويت
1	1	2.3	1	0.44	1	2	3	0.82	1	1.02	هولندا
2	3	1.8	2	0.16	3	0.7	1	1.82	2	0.92	ماليزيا

المصدر : الجدول محسوب من قاعدة بيانات , TRADEMAP منظمة التجارة العالمية ، على أساس متوسط المؤشرات الفرعية والمحسوبة على

أساس الانحراف المعياري .

ومنه يتبين أن صادرات سورية من السلع الغذائية المصنعة تعتبر من الصادرات قليلة التنوع، وتعتبر أقل اندماجاً مع الأسواق العالمية مقارنةً بالدول الناشئة والمتقدمة، إلا أنها بلغت مستويات متوسطة اقتربت من المتوسط العالمي . كما اتضح أنها أقل توافقاً مع الطلب العالمي، مقارنةً بتلك الدول، حيث أن محتواها التكنولوجي أقل مما هو عليه في الدول المتقدمة والناشئة، لذلك فإن الترتيب العام لمؤشر التنافسية للصناعات الغذائية السورية يعتبر أقل من المتوسط خلال الأعوام من ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ .

النتائج

من خلال هذا البحث أمكننا التوصل لعدد من النتائج تمّ تصنيفها ضمن أربع مجموعات :

المجموعة الأولى :

- ١- التنافسية مفهوم يتسم بالحدّثة وتعدد الأوجه، ولم يُحدد مفهوم مؤطر لها حتى اليوم والتنافسية اليوم تشكل الأساس لتحليل استراتيجية قطاع الأعمال، إذ تتنافس الشركات في الحصول على الموارد، والحصص في أسواق التصريف، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية .
- ٢- ترتبط التنافسية بالتجارة الخارجية للبلدان، وتؤثر في أدائها بشكل أساسي، كما ترتبط بالسياسة التكنولوجية للدول، حيث تعتمد الإبداع والابتكار في رفع معدلات النمو والتنمية لديها .
- ٣- يعتبر المفهوم الدولي للتنافسية امتداداً أو محاكاة لنموذج السوق التنافسية المتمسمة بكفاءة الإنتاج من حيث تسعير السلع، وكفاءة الحجم، وكفاءة التقنية، والكفاءة الحركية، والكفاءة السينية -X Efficiency المرتكزة على التنافس والتنظيم حيث تستوجب تحليل الظروف التنافسية خارج المؤسسة وتحليل الظروف التنظيمية داخلها .
- ٤- من أهم السياسات الاقتصادية الحديثة في تطوير القدرة التنافسية، حفز معدلات النمو وخلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال، وتحسين مستوى الحاكمية، وشفافية المؤسسات، والتدخل الرشيد للدولة في الاقتصاد، وتسريع برامج الخصخصة، والتوجه نحو الأسواق المتخصصة والأكثر ديناميكية، والتأقلم مع البيئة العالمية، وإتباع سياسة اختيار الرابحين، بالإضافة إلى دعم الابتكار وتوطين التقنية للصناعات الوطنية .
- ٥- من أهم مؤشرات قياس تنافسية أي اقتصاد، هي الحصص السوقية للصادرات مقارنة بواردات العالم، وحجم التجارة بالسلع المشابهة لنفس الصناعات المعنية، والميزة النسبية الظاهرة للسلع المنتجة بالدولة، ونسبة تركّز الصادرات واعتماد الدولة على عدد محدود من السلع في تحقيق معدّلات عالية من الصادرات، إضافةً إلى درجة توافق السلع المصدرة مع متطلبات الأسواق الدولية المستهدفة .

المجموعة الثانية :

١- تجاوزت حصة الفرد في سورية من الناتج المحلي الإجمالي عتبة الـ ٢٠٠٠ دولار نهاية عام ٢٠١٠، كما بلغ متوسط صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات خلال الخمس سنوات الأخيرة والمنتهية عام ٢٠١٠ ما نسبته ٤٤%، ما يجعل سورية "ووفق منظومة النمو الاقتصادي العالمي" تقترب من عتبة الدخول إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة، في حال تجاوزت حصة الفرد حاجز الـ ٣٠٠٠ دولار .

٢- بدأ الاقتصاد السوري الدخول في مرحلة متميزة من التطور والانفتاح، حيث يشهد تحسناً ملحوظاً في أداء الناتج المحلي الإجمالي خاصة خلال الأعوام الأخيرة من العقد المنصرم. فبعد فتح قطاعات عديدة أمام القطاع الخاص (التعليم، الصحة، وقطاع المصارف) في النصف الأول من العقد المنصرم، تم في إطار الخطة الخمسية العاشرة تبني وتنفيذ طيف واسع من الإجراءات الهادفة إلى تحريض الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمصرفية، بما فيها تخفيض القيود الجمركية والاستيراد وتبسيط إجراءات التصدير، وتطوير العديد من الأنظمة والقوانين لمواكبة المتغيرات العالمية وجعل البيئة التشريعية والتنظيمية تتناسق مع غايات الإصلاح والسياق الاقتصادي الذي كان ومازال يتطور باستمرار .

٣- أهم تحديات الاقتصاد السوري تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، لمواجهة الضغط السكاني الكبير على الموارد بما فيها المائية والطاقوية، مع ضمان التوزيع الملائم لهذه الموارد وذلك من خلال تنويع محركات النمو، والتركيب الإنتاجي للاقتصاد خاصة وأن عملية الإصلاح لن تنتهي بل ستنقل من مرحلة إلى مرحلة أكثر تعقيداً .

٤- تقدمت مؤشرات التضخم ومؤشرات معدلات التعرف الجمركية، ومعدلات متانة النظام المصرفي ومعدل الادخار القومي، وتأخرت مؤشرات شدة المنافسة المحلية ومؤشرات كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار، ومؤشر الزمن اللازم لإقلاع المشاريع المخططة، ومؤشر توفر رأس المال المغامر ومؤشر التصنيف الائتماني، وتوفر الخدمات المالية والقدرة على تحملها .

المجموعة الثالثة :

١- تتنوع منتجات الصناعات الغذائية السورية، ففي حين نجد منتجات الدقيق والسكر والسمن الحيواني والحليب والبصل المجفف والبيرة والنبيد والتبغ تنتج من قبل القطاع العام، نجد أن القطاع الخاص

يقوم على إنتاج زيت الزيتون والزيوت النباتية المهدرجة والمعكرونة والشعيرية ومشتقات الألبان والمشروبات الغازية والمركّزات وعصير الفواكه .

٢- تنقسم سوق الصناعات الغذائية السورية بين ٦٢% تنتجها المنشآت الصناعية الغذائية السورية و ٣٨% تستورد من الخارج، أما مساهمة الصناعات الغذائية ضمن الصادرات السورية الكلية فهي ضعيفة جداً، لا تتجاوز ١.١% من إجمالي الصادرات الكلية بما فيها صادرات النفط حيث تتوجه جغرافياً وبحسب حجمها إلى أسواق الاتحاد الأوربي ثم أسواق الدول العربية فروسيا ودول أخرى .

٣- هناك فرصة متاحة لتوسيع التسويق المحلي والخارجي، لأن مرونة الطلب على سلع الصناعات الغذائية السورية وخاصة في أسواق الدول العربية والاتحاد الأوربي، تعتمد على مدى استجابة تلك السلع لمواصفات الجودة المطلوبة والسعر، مما يعكس إمكانية تحقيق مزيد من التوسع وكسب الأسواق من خلال رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعات، وتحقيق المزيد من الاعتماد عليها في استقطاب القطع الأجنبي من جهة، وكسب الأسواق الخارجية من جهة أخرى.

٤- هناك تعاون قوي بين الصناعات الغذائية وكل من صناعات التغليف والملصقات وصناعة البلاستيك والكرتون، وكذلك هناك تعاون قوي بين مؤسسات ومنشآت الصناعات الغذائية و المؤسسات المالية والإقراضية، إلا أن التعاون بين منشآت الصناعات الغذائية ومؤسسات إدارة الجودة ومعاييرها يعتبر تعاون دون المستوى المتوسط .

٥- إن حجم الطلب المحلي على منتجات الصناعات الغذائية السورية كبير نسبياً، ويشكل دافعاً قوياً لرفع إمكانيات وجهود القدرة التنافسية لهذه الصناعات مع الأخذ بعين الاعتبار حجم هذا الطلب على السلع المستوردة .

٦- إن ضعف الماركات التجارية وانخفاض رأس المال المطلوب للاستثمار وعدم وجود مهارات متخصصة في الصناعات الغذائية السورية، هي عامل جذب لمنتجين جدد، وسبب تخوف للمنتجين الحاليين يمكن أن يدفعهم إلى رفع كفاءة صناعاتهم وتحسين منتجاتهم .

٧- إن وضع المنتجين السوريين لمنتجات الصناعة الغذائية تحت ضغوط تنافسية يدفعهم إلى تحسين منتجاتهم، وتطوير صناعاتهم، لذا يعتبر هذا العامل ذا مساهمة إيجابية قوية في رفع القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية .

٨- إن صناعة اللحوم في سورية تمتلك قدرة تنافسية قوية مقارنةً بباقي الصناعات الغذائية، ويمكن أن تملك هذه الصناعات قدرة تنافسية أعلى إذا تمت الإصلاحات الهيكلية لكل من القطاعين الصناعي

والزراعي (الحيواني) المرتبطان بها، بحيث يمكنهما تقديم مخرجاتهما لهذه الصناعة بجودة أكبر وسعر أقل، مما يزيد من معدل الربحية لهذه الصناعة ويقوي قدرتها التنافسية كذلك إقدام القطاع الخاص على الاستثمار ببعض الصناعات الداعمة والمكملة لهذه الصناعات .

٩- إن صناعة زيت الزيتون في سورية تمتلك قدرة تنافسية جيدة مقارنةً مع باقي فروع الصناعات الغذائية السورية، وبشكل متوسط مقارنةً بالدول المتقدمة، كما تمتلك قدرة تنافسية أعلى فيما لو تم التوصل إلى أسواق تصريف جديدة .

١٠- تتبلور أهمية الدور التنافسي لنشاط الصناعات الغذائية السورية في تحقيق توازن استراتيجي في الميزان التجاري من خلال تصدير السلع ذات المحتوى العالي من القيمة المضافة، كمنتجات زيت الزيتون والساكر ومصنوعات الشوكولا والحلويات ومنتجات الفستق السوري المصنّعة واللحوم المعلّبة، وهيئة مناخها التنافسي المحلي بتوفير الدعم المباشر وغير المباشر لإحلال الواردات من خلال الجودة والسعر والمواصفات، مما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري للسلع الغذائية المصنّعة .

١١- يمكن خلق شراكات استراتيجية داخلية بين مؤسسات نشاط الصناعات الغذائية من خلال تبادل الخبرات المهنية والتقنية وتوظيفها بالشكل المناسب، واعتماد سياسات موحدة في الحصول على مدخلات العملية الانتاجية وخاصةً المستوردة منها، ما يزيد القوة التفاوضية في تحديد أسعار الشراء والنوعية والمواصفات، أما الشراكات الأجنبية فتحكمها العلاقات السياسية بين الحكومات، والمبنية على المصالح المشتركة حيث يمكن استغلال العلاقات السياسية الإيجابية في بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من شأنها تعزيز القدرة التنافسية، وتفعيل كامل الطاقة الانتاجية .

المجموعة الرابعة :

١- إن استمرار التقدم الذي تحقّقه سورية في سلم الترتيب الدولي لمؤشرات النفاذ إلى الأسواق يستلزم تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، وبالتالي ستكون هناك خسارة لمتحصلات الخزينة العامة من رسوم الاستيراد والتصدير، كذلك فإن درجة الحماية الحكومية للأسواق المحلية ستكون أقل وبالتالي ستكون منتجات الشركات المحلية عرضة للمنافسة أكثر مع مراتب متقدمة لسورية في مؤشر النفاذ للأسواق .

٢- إن ترتيب سورية في تقرير البنك الدولي المتعلق بسهولة الاستثمار وممارسة الأعمال هو ترتيب جداً متأخر، حيث يعود ذلك التأخير لأسباب الروتين المعقد في تأسيس المشاريع المزمع تنفيذها والمتطلبات الحكومية ذات الإجراءات الطويلة، وعدم مرونة لوائح العمل وجمود التشريعات وقوانين العمل، إضافة إلى الأعباء الضريبية المطلوبة في كل مرحلة أثناء ممارسة أنشطة الأعمال في سورية .

٣- إن الحصة السوقية لمنتجات الصناعات الغذائية السورية عالمياً تكاد لا تظهر أمام حجم الواردات العالمية من منتجات هذه الصناعة، مما يعني ضعف هذا المؤشر التنافسي لهذه المنتجات، أما اندماج هذه المنتجات بالأسواق المستهدفة فهو بمستوى جيد، كذلك توافقها مع الأسواق الدولية أيضاً يعتبر بمستوى جيد، إضافة إلى وجود تركُّز بهذه الصادرات حول مجموعة محدودة من السلع الغذائية المصنَّعة تتمحور بالسلع التي تمتلك مزايا نسبية في إنتاجيتها (الموارد الطبيعية واليد العاملة) .

٤- تعتبر القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية ذات مستوى جيد عندما تقارنها بمثيلاتها من الدول العربية، وتعتبر بمستوى متوسط عند مقارنتها بالدول المتقدمة، وهذا الاستنتاج قد لا ينطبق على بعض سلع هذه الصناعات كونها تحقق مستويات أعلى مما تعكسه منتجات الصناعات الغذائية السورية بشكل عام كزيت الزيتون .

من الفقرات السابقة يمكننا التوصل إلى أن نشاط الصناعات الغذائية السورية ذو بنية جيدة الترابط والاعتمادية، حيث يرتبط مع القطاع الزراعي الذي يقدّم له مدخلات العمليات الانتاجية، إضافة إلى ارتباطه بالصناعات المكملّة والداعمة كصناعة الكرتون والعلب المعدنية والبلاستيك والملصقات والأغلفة، وقطاعات خدمية كالتأمين والمصارف والنقل وخدمات التخزين والتسويق، وهذا ما يؤكد قوة ومتانة الترابطات والتشابكات الخلفية والأمامية لهذا النشاط مع بقية القطاعات، ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

وكذلك فإن نشاط الصناعات الغذائية يسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي برغم المساهمة الضعيفة لهذا القطاع في التجارة الخارجية، إلا أنه يمتلك دوراً أساسياً في تحسين وضع الاقتصاد الكلي وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

كما أن وضع المنتجين السوريين لمنتجات الصناعات الغذائية تحت ضغوط تنافسية كما دلت الاستبيانات الوارد ضمن متن البحث، بالإضافة لعوامل أخرى كضعف المهارات المتخصصة، ومنافسة الماركات التجارية لمنتجاتهم، والتي تدعوهم للتخوف من دخول منتجين منافسين جدد يدفعهم إلى تطوير المهارات وإدخال التقنيات الحديثة إلى صناعاتهم، ما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذا النشاط على الصعيد المحلي وعلى صعيد التجارة الخارجية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

أما نتائج معطيات المؤشرات التنافسية لهذا النشاط، على المستويين المحلي والدولي ، وبعد المقارنة مع الدول الأخرى العربية والأجنبية، باختلاف هياكلها الاقتصادية، وجدنا أن هذا النشاط له قدرة تنافسية متوسطة وليست ضعيفة مع وجود فرصة متاحة لتطوير ورفع هذه القدرة التنافسية لمستويات أعلى مما هي عليه الآن، مما ينفي صحة الفرضية الرابعة .

كل النتائج السابقة تمّ التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية، والبحث الميداني والإحصائي، والقيام بمجموعة من الاستبيانات والمقابلات والزيارات الميدانية العلمية والأكاديمية والإدارية والمهنية، سواء للجهات الأكاديمية المتخصصة، أو للإدارات الاقتصادية القائمة على المنشآت والمؤسسات والشركات العامة والخاصة المحلية والإقليمية والدولية ما أمكن .

وتجدر الإشارة إلى أن أرقام وبيانات الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لا تعكس الأداء الطبيعي للاقتصاد السوري حيث يتأثر الاقتصاد السوري خلالها بأزمة سياسية واقتصادية شديدة حرفت أداءه المعتاد، لذلك لا يمكن متابعة الدراسة التي تغطي الفترة من العام ٢٠٠٥ إلى ما بعد العام ٢٠١٠، بسبب التباين الكبير في الظروف التي يعيشها الاقتصاد السوري قبل وبعد دخوله في فترة الأزمة، لذلك اكتفى الباحث بأرقام عام ٢٠١٠ كأحدث الأرقام، لتمثيل البيانات المطلوبة في هذا البحث، دون الدخول بدراسة اقتصاد الأزمة، رغم التأخر في إنجاز البحث بسبب الظروف الصعبة التي تواجه الوطن السوري برمته .

وفي ظل ظروف الأزمة الحالية لا يمكن التنبؤ بمستويات الأداء التنافسي لنشاط الصناعات الغذائية ولكن ما إن يتعافى الوطن السوري من أزمته ليكون نشاط الصناعات الغذائية من أول الأنشطة الصناعية التي تتعافى وتعود إلى أدائها الطبيعي.

المقترحات

في ضوء المعطيات والنتائج سابقة الذكر يمكننا أن نكوّن خطة استراتيجية نأمل أن تكون شاملة ومتكاملة وفاعلة وذات تأثير قوي في تعزيز وتطوير القدرة التنافسية لنشاط الصناعات الغذائية وزيادة مساهمتها في التجارة الخارجية، عند وضعها موضع التنفيذ، حيث تتمثل بالمقترحات التالية :

أولاً : تحسين المناخ الاستثماري وتهيئة المناخ التنافسي لنشاط الصناعات الغذائية من خلال :

- ١- التوسع الأفقي بالمدن والمناطق الصناعية، وخاصةً في المناطق الزراعية والريفية .
- ٢- إعادة النظر بالتشريعات الاستثمارية القائمة، وجعلها أكثر مرونة لمواكبة متطلبات كل مرحلة زمنية، سواء ما يتعلق بالتشريعات الادارية أو المالية أو حتى المصرفية والتأمينية .
- ٣- دعم الإبداع والابتكار من خلال ربط المبدعين بالمستثمرين، ودعم سياسة الاستثمار بالمبدعين والمتميزين، لتسريع الخطا في البدء خلق مقومات تكنولوجيا وطنية حديثة، من شأنها خلق سلع غذائية جديدة من مكونات محلية، قادرة على خلق أسواق جديدة محلية وخارجية لها .
- ٤- تقديم الحوافز الضريبية والجمركية والمزايا التشجيعية للمستثمرين بالصناعات الغذائية .
- ٥- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطوير التصنيع الغذائي ومواكبة مستجداته .

ثانياً : تفعيل التشاركية مع القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار في التصنيع الغذائي من خلال :

- ١- تطوير وتفعيل الإعلام الاستثماري، وترويج الصناعات الغذائية وميزات الاستثمار بها، من خلال استخدام الوسائل التقنية والالكترونية الحديثة في إيصال المعلومة، إلى جانب الأساليب التقليدية المعتادة .
- ٢- التركيز أكثر على دور الاستثمار الصغير في التصنيع الغذائي ومنحه العناية التي يحتاجها وتقديم الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر لهذا النوع من الاستثمار .
- ٣- استصدار التشريعات والقوانين الناظمة لحماية صغار المنتجين للسلع الغذائية المصنّعة من تجار الجملة والموزعين الرئيسيين بما يكفل حقوقهم ويضمن استمرارية مشروعاتهم الصغيرة .

- ٤- تقديم الدعم الحكومي اللازم للاستثمارات الغذائية الصغيرة بهدف تشجيعها على التوسع الرأسي باتجاه تكوين سلسلة من الأنشطة الانتاجية، قد تتجاوز حلقات التصنيع الغذائي إلى صناعات مكملة وداعمة تشكل امتداد عمودي يشكّل التصنيع الغذائي نشاطاً رئيسياً فيها .
- ٥- إعداد خريطة استثمارية ترتبط بمواردنا الزراعية المتاحة، وتحمل ملامح العقائد الصناعية.
- ٦- التوجيه لبناء مشاريع مشتركة مع الدول الصديقة، وتنويع الشراكات الإقليمية والدولية للاستفادة من تباين الأحجام الاقتصادية لتلك الدول.

ثالثاً : تطوير البرامج الاستراتيجية التنافسية لنشاط الصناعات الغذائية من خلال :

- ١- منح المحفزات والإعفاءات لاستيراد التقانة الصناعية الحديثة فيما يتعلق بالتصنيع الغذائي .
- ٢- التركيز على الصناعات ذات الميزات التنافسية القوية كصناعة زيت الزيتون واللحوم المعلبة والساكر والحلويات والمكسرات، وتطوير هياكلها الإنتاجية بشكل مستمر .
- ٣- تقديم الدعم اللازم للصناعات التي تفتقر للميزة التنافسية المحلية، من خلال المحفزات الانتاجية والدعم المالي المباشر، وذلك بهدف تحقيق التنويع الصناعي الغذائي في الأسواق المحلية كخطوة أولى، والتأسيس لقاعدة متنوعة للتصنيع الغذائي تساهم في إحلال الواردات .
- ٤- مواكبة التغيرات في الأنماط الاستهلاكية المحلية والدولية، باستخدام خطوط انتاج مرنة ذات تقنيات متطورة وخيارات متعددة .
- ٥- الانتقال من إدارة التكلفة إلى اقتصاد التكلفة، واستبعاد كل التكاليف التي لا تتصل بشكل مباشر بالعملية الإنتاجية، ومراجعة سياسة إحلال الواردات، وخاصةً فيما يتعلق بالسلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية لهذا النشاط لإنتاجها وطنياً .
- ٦- إنشاء المراكز الفنية والحاضنات التكنولوجية التي ترفد هذا النشاط بالتقنيات والمستجدات المتطورة في ميادين الابداع والاختراع والابتكار، والتي تسهم بزيادة المحتوى التكنولوجي لسلع المصنوعات الغذائية .
- ٧- مواكبة المواصفات والمعايير الدولية لمنتجات الصناعات الغذائية لتضمن امكانية تليبيتها لمتطلبات السوق العالمية ونفاذها إلى الأسواق الدولية .

رابعاً: اعتماد استراتيجية تسويقية تكفل مساهمة التصنيع الغذائي في رفع وتيرة التبادل التجاري لصالح تخفيف عجز الميزان التجاري السوري، وذلك من خلال :

- ١- دراسة وتحليل الطلب الداخلي والخارجي على منتجات التصنيع الغذائي بشكل مستمر من الناحيتين الكمية والنوعية، لما يصيب هذا الطلب من تغيرات وتقلبات سريعة .
- ٢- الالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية المطبقة في دول الهدف لمنتجات التصنيع الغذائي .
- ٣- الدراسة المستمرة بما يخص التغليف والتعليب والتوضيب لمنتجات الصناعة الغذائية لما لها من حساسية عالية واستجابة قوية في التسويق المحلي والخارجي .
- ٤- الدراسة والمتابعة المستمرة لمؤشرات تمكين التجارة الخارجية السورية، لمراقبة المؤشرات المتدهورة والعمل على تحفيزها، والمحافظة على المؤشرات المقبولة لضمان استمرارية أدائها .
- ٥- استثمار العلاقات الإيجابية مع الدول التي تربطنا بها اتفاقات تجارية واقتصادية، بغية الحصول على مزايا إضافية لمنتجات الصناعات الغذائية السورية .
- ٦- إعداد خريطة تسويقية تحمل ملامح التبادل التجاري المتوازن مع الدول الشريكة ، وتعتمد إلى ما تشير إليه مؤشرات التنافسية لمنتجات الصناعات الغذائية، بحيث يكون هدفها الاستراتيجي تحقيق أفضل مستوى للاستطاعتين الإنتاجية والتسويقية لهذا النشاط .
- ٧- تبني السياسات والأدوات التسويقية الحديثة والعصرية، والتي تعتمد نتاج ثورة الاتصالات والعولمة كالتجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني عبر شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية المتخصصة بالتسويق التجاري.
- ٨- تطوير عمل الفريق المتخصص ببيانات التجارة الخارجية سواء بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أم بوزارة الصناعة ، بحيث ألا يقتصر العمل على الجمع الإحصائي والأرشفة فحسب، بل أن يتوسّع ليشمل التحليل والبحث والتقصّي والاستنتاج ليصل لمستوى المبادرة بطرح الحلول الناجعة للمشكلات المتعلقة بالتجارة الخارجية السورية ومواكبة أدائها بشكل مستمر .

إن أخذ كل الخطوات سابقة الذكر بعين الاعتبار ووضعها موضع التنفيذ، يمكن أن يكفل نقلة نوعية في المستويات التنافسية لمنتجات الصناعات الغذائية السورية ، حيث تشكل تلك الخطوات فيما بينها إطاراً متكاملًا لخلق بيئة تنافسية صحيّة لهذا النشاط، وتقدم محفّزات القدرة التنافسية ومقوماتها بأن معاً .

المراجع

الكتب :

- الإمام، عماد : القدرة التنافسية والتجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ .
- الخضر، حسان : الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع الدول العربية ٢٠٠٥ .
- الصادق، علي توفيق : القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق الدولية صندوق النقد العربي ٢٠٠٠ .
- العباس، بلقاسم : التنافسية ومنهجية قياس مستوياتها، المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ .
- العباس، بلقاسم : التحليل الحديث للقدرة التنافسي، المعهد العربي للتخطيط ٢٠١٠ .
- بابكر، مصطفى : التنافسية والأداء الاقتصادي الكلي، المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ .

الأبحاث والدراسات :

- أبو قحف، عبد السلام وأحمد عيتان، رنا : تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات والشركات العربية في الأسواق العالمية، مركز الدراسات العربية ٢٠٠٧ .
- القريناوي، جبر السلامة : قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات " دراسة حالة قطاع غزة " ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ .
- باروت، محمد جمال : تحديات الأمن الغذائي، رؤية مشروع سورية ٢٠٢٥، مجلة بحوث اقتصادية عربية ٢٠٠٨ .
- بركات، نسرين والعلي، عادل : مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق، ٢٠٠٧ .
- بن جليلي، رياض : سياسات تطوير القدرة التنافسية، المعهد العربي للتخطيط ٢٠١٠ .
- حامد، نور الدين : الخيارات الاستراتيجية الكبرى لتحقيق الميزة التنافسية للسلع، طرابلس ٢٠٠٨ .
- حبش، غسان : الاقتصاد السوري ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جمعية العلوم الاقتصادية ٢٠٠٦ .
- حبيقة، لويس : تطورات مهمة في التجارة الدولية ، بيروت ٢٠٠٨ .
- سلمان، حيان : منطقة النمو الاقتصادي السوري والرأي الآخر، جامعة تشرين ٢٠١١ .
- سلمان، حيان : دور الصناعة في تفعيل وزيادة الناتج المحلي الجمالي السوري مجلة الاقتصادية ٢٠١٠ .
- صادق الحاج مصطفى، لؤي : القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق

- تطويرها، جامعة نابلس، ٢٠٠٥ .
- عبد النور، خالد : تأهيل القطاع الصناعي السوري الواقع والآفاق، جمعية العلوم الاقتصادية ٢٠٠٦ .
- عبد النور، خالد : القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة، جمعية العلوم الاقتصادية ٢٠٠٦ .
- عقارة، عدنان : الصناعات الغذائية في ظل المنافسة، جمعية العلوم الاقتصادية ٢٠٠٦ .
- علي، عبد القادر : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٢ .
- قاسم حسن، جمال ومحمد، اسماعيل : تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١١ .
- قرقوط، معضاد : التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية السورية ، مذكرات سياسية رقم ٨ نوير، طارق : دور الحكومة الداعم للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٢ .
- وديع، عدنان : التنافسية تحدي الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥ .
- وديع، عدنان : محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، تونس ٢٠٠١ .
- وديع، عدنان : مؤشرات التنافسية وسياساتها في البلدان العربية ، تونس ٢٠٠٥ .

التقارير :

- تقرير التنافسية العالمي، WEF : ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ .
- التقرير العربي الاقتصادي الموحد : ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ .
- تقرير التنافسية العربية : ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ .
- تقرير المنظمة العربية للصناعة والتعدين : ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ .
- تقرير هيئة الاستثمار السورية : ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ .
- المجموعة الإحصائية السورية : ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ .
- تقرير المركز الوطني للسياسات الزراعية : ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ .
- تقرير الاتحاد المهني للصناعات الغذائية : ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ .
- تقرير تنافسية الاقتصاد السوري : ٢٠٠٧ - ٢٠١١ .
- تقرير التنمية الإنسانية في سورية : ٢٠١٠ .
- تقرير الاستثمار الدولي : ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ .
- الخطة الخمسية العاشرة : ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ .

- تقرير تمكين التجارة الدولية : ٢٠١٠ .
- تقرير com trade : ٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠ .
- تقرير trade map : ٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠ .

الجهات المقدمة للبيانات الرسمية :

- المكتب المركزي للإحصاء .
- المركز الاقتصادي السوري .
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت .
- المعهد القومي للتخطيط بالقاهرة .
- المنظمة العربية للصناعة والتعدين ، بيانات الشبكة .
- المؤسسة العامة السورية للسكر .
- جمعية العلوم الاقتصادية السورية .
- صندوق النقد العربي، بيانات الشبكة .
- مؤسسة الصناعات الغذائية السورية .
- منظمة التجارة العالمية WTO .
- مركز الأعمال السوري الأوربي .
- مركز الدراسات الاستراتيجية في الإمارات العربية المتحدة .
- مكتب الارتباط لمنظمة التجارة العالمية في بيجين .
- منظمة الأمم المتحدة - قسم الإحصاء .
- معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بدمشق .
- هيئة التخطيط والتعاون الدولي - إدارة الاقتصاد الكلي .
- هيئة الاستثمار السورية .
- هيئة المقاييس والمواصفات السورية .
- هيئة ترويج الصادرات السورية .
- وزارة الصناعة - مديرية الاستثمار الصناعي .
- وزارة الصناعة - مديرية التخطيط و الإحصاء .

المراجع الأجنبية :

*Barro ,Robert – Economic Growth in a Cross Section of Countries 1999.

*University, 269 Mercer Street, New York, NY 10003.

*Coelle , T , P. Roa ,and G. Battese (2000) "An Introduction to Efficiency and productivity Analysis " Kluwer Academic Publishers , Norwell ,USA.

*Doing Business Report2010, World Bank.

*Export Prospects of Middle Eastern Countries.

*IMD 2002 " World Competitiveness Yearbook.

*Klaus Schwab , The Global Competitiveness Report 2010.

*OECD1996 " Industrial Competitiveness : Benchmarking Business Environment in the Global Economy ".

*Porter , M, sachs, Executive Summary : Current and Growth Competitiveness , WEF2000.

*Professor Boyan Jovanovic, Department of Economics, New York Solow " Investment and Technical Progress " 1983.

*Romer , and weil Seriously – in: B.S.Bernanak , and Kenneth Rogff , eds , NBER , Macroeconomic Annual 2001 (MIT Press , Cambridge).

* Sources of Economic Growth – APEC 3006 , 2006 , Michinori Uwasu .

*Trade Can2003:Databes Software for a Comprehensive Analysis of Nation World Bank.

*UNIDO 2000 , International Yearbook of Industrial Statistics .

*WEF 2004 " The Global Competitiveness Report "

* 2010 Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation.

المراجع الالكترونية :

WWW.TRADEMAP.COM

<http://www.syriafoods.net>

http://ouruba.alwehda.gov.sy/View_news2.asp?FileName=31663786120111015165948

<mailto:admin@thawra-sy.com>

<http://ar.strescom.org/>

<http://www.arab-api.org/course10/c10-1-2.htm>

WWW.COMTRADE.COM

<http://www.aliqtisadi.com/>

http://www.syriamore.com/fullnews.php?news_id=28064

<http://www.esyria.sy/dir/?ParentCatID=220>

<http://www.iqtissadiya.com/>

<http://www.star28.com/site/site-376.html>

http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=157503

<http://www.icfjanywhere.org/ar/courses/246?gclid=CNbR64n56LYCFYHtAodBWcArg>

<http://www.economy.gov.ae/Arabic/Pages/default.aspx>

<http://www.syriainvestmentmap.org/?lang=1>

http://news.sptechs.com/article_739.html

<http://www.albankaldawli.org/>

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

<http://www.worldbank.org/>

<http://www.kib.com.kw/>

<http://www.un.org/arabic/publications/ourlives/bank.htm>

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9

<http://www.wto.org/>

<http://sana.sy/ara/4/2013/04/11/476813.htm>

<http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=21784>

http://www.iqtissadiya.com/archives_detail.asp?issue=443&id=6413&category=local

<http://www.gcf.org.sa/ar/>

<http://www.gcf.org.sa/ar/-----/--3/>

<http://www.gafinet.org/Arabic/Pages/EgyptValue.aspx>

<http://labocolloque5.voila.net/12AichaAmiche18.pdf>

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A1

<http://f.zira3a.net/t847>

<http://www.fsci.org.sy/syria-ind.php?l=2>

<http://www.worlds-food.com/canned-food-company.htm>

<http://www.mjhar.com/ar-sy/NewsView/>

<http://www.alanba.com.kw/archivepdf/pdf/2009/07/25-07-2009/20.pdf>

<http://www.google.com/search?q=الصادرات+السورية>

<http://www.edpa.gov.sy/>

<http://syriamoi.gov.sy/new/>

<http://www.goodreads.com/book/show/17569461----->
<http://www.dcc-sy.com/?Page=Export Stat>
<http://www.rtv.gov.sy/index.php?d=100309&id=116749>
http://www.iqtissadiya.com/archives_detail.asp?issue=477&id=7121&category=local
<http://www.elnashra.com/news/show/595111/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>
<http://motex.org/?Page=News&article=171>
<http://www.jpnews-sy.com/ar/news.php?id=39226>
<http://www.syriantelegraph.com/?p=74137>
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=141907
http://gulffmedia.com/ar/2012-08-03/economic/3277941_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A_%D9%88%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84_%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B7_.html
<http://www.fsci.org.sy/links.php?l=2>
www.wahdataalmimr.com/
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9
<http://www.uae7.com/vb/t17766.html>
<http://www.abahe.co.uk/terminologies-foreign-trade.html>
<http://www.weforum.org/issues/global-competitiveness>
<http://193.188.65.54/dashboard/ar/CYW2.aspx>
<http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg707.htm>
<http://www.gcf.org.sa/ar/-----/1/---/>
<http://alhayat.com/Details/431089>
<http://www.cnbcarabia.com/?p=45154>
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12726
http://www.kuwaitncc.org/Kuwait%20Compet%20Report-%202005-06_AR.pdf
http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_04/article_02.pdf
<http://www.esgmarkets.com/forum/showthread.php?t=7331>
http://www.ecc.ae/ar/news_details.aspx?news=88
http://www.arab-api.org/course36/c36_first.htm
<http://labocolloque5.voila.net/12AichaAmiche18.pdf>
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=121571
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=4791&y=2012>
<http://www.damaspost.com/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-13-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9.htm>
http://www.aleqt.com/2007/07/22/article_101501.html
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf
<http://www.sudanair.org/?p=1314>
<http://www.albawaba.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B>

[1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-2005-2006-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%88-18-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7](#)
<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=67975>
<http://www.forbesarabia.com/read.php?story=1986>
<http://www.alwasatnews.com/3653/news/read/699606/1.html>
<http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb219585-195215&search=books>
<http://www.arabstats.org/?lang=ar>
<http://www.ncosyria.com/arabic/what-is-nco/objective.html>
<http://www.qatartourism.gov.qa/press/index/1/80?lang=2>
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=114804&y=2012>
http://www.ecc.ae/ar/news_details.aspx?news=31
<http://www.menara.ma/ar/2013/03/11/527318-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%B3%D9%86%D8%A9-2013%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A.html>
<http://www.mubasher.info/portal/MSM/getDetailsStory.html?goToHomePageParam=true&storyId=2153237>
<http://www.mdci.gov.tn/index.php/ar/2013-01-03-09-47-53/2012-07-31-10-57-29>
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=482626&eid=1235>
http://www.jnco.gov.io/static/pdf/studies_global_compet.pdf
<http://www.alqabas.com.kw/node/104871>
<http://marsafa.yoo7.com/t3332-topic>
<http://www.alghad.com/index.php/article2/580011/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D9%87-56-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%87-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85.html>
http://www.democraticfront.org/index.php?option=com_content&task=view&id=595&Itemid=92
<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/42010.pdf>
<http://www.maghress.com/hespress/23413>
<http://www.ameinfo.com/ar-236485.html>
[www.sagia.gov.sa/Documents/Download_center/SAGIA_Publications/Competitiveness_Report - all pages.pdf](http://www.sagia.gov.sa/Documents/Download_center/SAGIA_Publications/Competitiveness_Report_-_all_pages.pdf)
<http://www.univ-ecosetif.com/bib/theses/169.pdf>
<http://www.ncosyria.com/arabic/news/51.html>
<http://www.ecopts.com/?p=361>
<http://www.buildexonline.sy/detail.aspx?id=16347>
<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1004>
<http://www.almaniah.com/tourism/view/12>
<http://www.ahram.org.eg/archive/2002/12/6/ECON2.HTM>

<http://ta3lime.com/showthread.php?p=6327>
<http://www.syria-stocks.com/forum/showthread.php?t=9223>
<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=325380>
<http://www-01.ibm.com/software/analytics/spss/>
<http://www.pgiafs.uobaghdad.edu.iq/uploads/advertisement/spss.pdf>
<http://www.arabsino.com/articles/13-04-07/9814.htm>
http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/07/120717_china_wto_bank_cards.shtml
<http://www.mci.gov.sa/ContactUS/Pages/MinistryAttacheOffices.aspx>
http://www.mohe-casm.edu.eg/Main_menu/mom/2012/Beijing-China/Beijing-China.jsp
<http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/a209/ff2.htm>
<http://www.annabaa.org/nbanews/2012/04/210.htm>
<http://arabic.euronews.com/tag/international-trade/>
<http://www.alwatan.com/graphics/2012/09sep/28.9/dailyhtml/economy.html>
<http://www.alestqlal.com/ar/index.php?act=Show&id=10839>
<http://www.tagorg.com/LinksGroup.aspx?lang=ar>
<http://www.fao.org/docrep/meeting/008/j2925a/j2925a.htm>
<https://www.facebook.com/CSPSSSIR?ref=stream&filter=3>
<http://www.un.org/arabic/esa/progareas/stats.html>
<http://www.arabstats.org/?lang=ar>
<http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=5253>
<https://gssd-dev.mit.edu/ar/search-gssd/site/%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-55533-%D8%A7%D8%AB%D9%86%D9%8A%D9%86-07-23-2012-0934>
<http://unstats.un.org/unsd/demographic/social/default.htm>
<http://www.damanhour.edu.eg/comfac/Pages/Page.aspx?id=512>
<http://www.wtoarab.org/?lang=ar>
<http://www.inewsarabia.com/96/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84.htm>
<http://www.azzaman.com/?p=32319>
<http://arabic.people.com.cn/31659/7662904.html>
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303586>
<http://sana.sy/ara/4/2013/04/11/476813.htm>
<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=d6dcaa98-26c7-4f38-88db-eb808efac7b8>
<http://www.inewsarabia.com/166/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9.htm>
<http://www.tishreen.edu.sy/ar/node/2504>
http://thawra.alwehda.gov.sy/print_veiw.asp?FileName=5049240320120407210730
<http://ourcity-sy.com/va.php?id=9243>
http://www.dampress.net/?page=show_det&select_page=8&id=23392
<http://www.syriaalyom.com/news/4254.html>
<http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/275242>
<http://www.goodreads.com/book/show/17569461----->

<http://www.syrianmasah.net/arabic/articaldetails1700.html>
<http://www.dna-sy.net/ar/detelis.php?id=5040&page=news>

المصطلحات الأجنبية

competitiveness	التنافسية
Profitability	الربحية
Technological policy	السياسة التكنولوجية
International production chain	سلسلة الإنتاج الدولية
International markets	الأسواق الدولية
Distribution Industries Cluster	التوزع العنقودي للصناعات
Industrial clusters	العناقيد الصناعية
Productivity	الإنتاجية
Virtual indicators of comparative advantage	مؤشرات الميزة النسبية الظاهرية
Intra-regional trade	التجارة البينية
Microeconomic	الاقتصاد الجزئي
Growth rates	معدلات النمو
Relative Performance	الأداء النسبي
Creditworthiness	الجدارة الائتمانية
Globalization	العولمة
Development	التنمية
Sustainable growth	النمو المستدام
Economic Analysis	التحليل الاقتصادي
Free trade theory	نظرية التجارة الحرة

Market economy	اقتصاد السوق
Imperfect Market Economy	اقتصاد السوق غير الكامل
Economic balance	التوازن الاقتصادي
Exchange rate	سعر الصرف
VAT	القيمة المضافة
Technological leadership	القيادة التكنولوجية
Foreign trade balance	ميزان التجارة الخارجية
Leaders competitive	الإدارة التنافسية
Competitive nation	تنافسية الأمة
Competitive cost or price	تنافسية التكلفة أو السعر
Non-price competitiveness	التنافسية غير السعرية
Competitive quality	التنافسية النوعية
Competitive technical	التنافسية التقنية
The underlying competitiveness Sustainable	التنافسية الكامنة المستدامة
Ongoing competitive	التنافسية الجارية
Partial competitive	التنافسية الجزئية
Competitive vehicle	مؤشرات التنافسية المركبة
Critical theory	نظرية الماسة
Global Competitiveness	التنافسية الكونية
Share capital	رأس المال
Technology and technology index	مؤشر التكنولوجيا و التقانة
Technological infrastructure	البنية التحتية التقانية
Venture Capital	رأس المال المبادر

Globalization banking	العولمة المصرفية
Competitive balance	ميزان التنافسية
Implications competitive	المدلولات التنافسية
Washington Consensus	اتفاقية واشنطن
IT	تقانة المعلومات
Internal balance	التوازن الداخلي
External balance	التوازن الخارجي
Market Share	الحصة في السوق
RCA	الميزة النسبية الظاهرة
IIT	نسبة التجارة داخل نفس الصناعة
Export Concentration Ratio	نسبة تركيز الصادرات
Trade Correspondence Index	مؤشر التوافق التجاري
The marginal efficiency of capital	الكفاءة الحدية لرأس المال
HACCP	نظام تأمين الجودة العالمي
ISO	معايير ومواصفات نظام الجودة
ECONOMIC FREEDOM	مؤشر الحرية الاقتصادية
Domestic and foreign market access	مؤشر النفاذ للأسواق المحلية و الأجنبية
Efficiency of customs administration	مؤشر كفاءة إدارة الجمارك
Efficiency of import-export procedures	كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير
Transparency of border administration	مؤشر الشفافية في إدارة الحدود
Availability and quality of transport infrastructure	مؤشر توفر وجودة البنية التحتية للنقل
Availability and quality of transport services	مؤشر توفر ونوعية خدمات النقل
Regulatory environment	مؤشر البيئة التنظيمية

Physical security	مؤشر الأمن
ETI	المؤشر الإجمالي لتمكين التجارة الدولية
GCI	مؤشر التنافسية العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

الملاحق

تمركز الصناعات حسب المحافظات وفق القوانين النازمة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

المحافظة	المرسوم ٤٧	القانون ٢١	قوانين تشجيع الاستثمار	الإجمالي
حلب	627	982	42	1651
حماة	510	383	8	901
ريف دمشق	214	537	35	786
حمص	374	351	12	737
طرطوس	583	168	4	755
إدلب	485	308	5	798
اللاذقية	421	133	1	555
درعا	356	177	9	542
السويداء	328	146	3	477
مدينة صناعية الشيخ نجار	0	314	14	328
الرقة	120	62	8	190
الحسكة	131	36	3	170
مدينة صناعية عدرا	29	143	15	187
دمشق	58	81	1	140
دير الزور ومدينتها الصناعية	86	23	2	111
القنيطرة	78	19	0	97
مدينة صناعية حسياء	7	89	18	114
الإجمالي	4407	3952	180	8539

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	القطاعات الاقتصادية/السنة
%١٩	%٢٠	%١٧	%٢٠	%٢٤	الزراعة والري
%١٢	%١٢	%١٣	%١٣	%١٥	الصناعة الاستخراجية
%٨	%٩	%٨	%٨	%٧	الصناعة التحويلية
%٢	%٢	%٢	%٢	%٢	الكهرباء والماء
%٤	%٤	%٤	%٤	%٤	البناء والتشييد
%٢٢	%٢٢	%٢١	%٢٠	%١٨	تجارة الجملة والمفرق
%١٣	%١٢	%١٢	%١٢	%١١	النقل والمواصلات والتخزين
%٦	%٦	%٦	%٥	%٥	المال والتأمين والعقارات
%١٦	%١٥	%١٦	%١٦	%١٤	خدمات المجتمع
.	.	%١	.	.	الرسوم
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	المجموع

مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي : الوحدة : مليون ل.س

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	المجموع المساهمة
٢٠٠٦	١٢١٥٠٨٢	٤٢١٠٤٥	%٣٥.٧	٧٩٤٠٣٧	%٦٤.٣	%١٠٠
٢٠٠٧	١٢٨٤٠٣٥	٤٥٥٠٦٣	%٣٥.٤	٨٢٨٩٧٢	%٦٤.٦	%١٠٠
٢٠٠٨	١٣٣٩٢٨٥	٤٧٠٢١٠	%٣٥.١	٨٦٩٠٧٥	%٦٤.٩	%١٠٠
٢٠٠٩	١٤١٨٨٢٢	٤٨٩١٥١	%٣٤.٥	٩٢٩٦٧١	%٦٥.٥	%١٠٠
٢٠١٠	١٤٦٩٧٠٣	٥١٤٣٩٦	%٣٥.٣	٩٥٠٨٩٨	%٦٧.٧	% ١٠٠
المجموع	٥٢٥٧٢٢٤	١٨٣٥٤٦٩	%٣٥	٣٤٢١٧٥٥	%٦٥	%١٠٠

نسبة العاملين في القطاع العام الصناعي ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

2010	2009	2008	2007	2006	النشاط الصناعي
22058	22405	22790	22881	23125	غذائية ومشروبات
10317	9756	9756	9756	9756	تبغ
32375	32161	32546	32637	32881	غذائية ومشروبات وتبغ
94497	96383	101979	103535	105524	الصناعات التحويلية
34.26%	33.36%	31.91%	31.52%	31.15%	نسبة العاملين في الغذائية إلى التحويلية
183323	184347	188564	188867	190274	القطاع العام الصناعي
51.54%	52.28%	54.08%	54.81%	55.45%	نسبة العاملين في التحويلية إلى العام
17.66%	17.44%	17.25%	17.28%	17.28%	نسبة العاملين في الغذائية إلى العام

كتلة الرواتب والأجور في القطاع العام الصناعي خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ : الواحدة : مليون ل.س .

2010	2009	2008	2007	2006	النشاط الصناعي
5431	5093	4717	4069	3996	الغذائية والمشروبات
2397	2266	2228	2063	1796	التبغ
7828	7359	6945	6132	5792	غذائية وتبغ
27133	26236	25533	22313	21980	مجموع الصناعة التحويلية
28.85%	28.04%	27.20%	27.48%	26.35%	نسبة الغذائية إلى التحويلية
51389	48602	45509	39135	37773	العام الصناعي
15.23%	15.14%	15.26%	15.66%	15.33%	نسبة الغذائية والتبغ إلى العام

المجموع التراكمي لرؤوس الأموال في القطاع العام الصناعي خلال ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

الأعوام	العام الغذائية	العام للسكر	العام للتبغ	العام للمطاحن	العام للمخابز	مخابز احتياطية	العام الغذائي	العام الصناعي
2006	5365	5365	8017	13512	2232	941	35432	903486
2007	5299	6111	1786	14082	2212	1044	30534	637807
2008	6718	6743	4437	14429	2354	876	35557	698208
2009	7418	6588	4306	14638	2381	922	36253	699266
2010	8842	1130	4401	15040	2268	1064	32745	619013

